جامعـــة باتنـــة -1- الحاج لخضـــر
كليـــة الحقوق والعلـــوم السياسيـــة
قســـم العلـــوم السياسيـــة

مستقبل الدولة العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة – دراســـة حالـــة ليبيـــا–

أطروحـــة مقدمـــة لنيل شهـــادة دكتـــوراه العلـــوم في العلوم السياسيـــة

تخصـــص: تنظيمات سياسيـــة وإداريـــة

إعداد الطالب:
عبد الله عاشوري

إشـــراف:
أ.د/ أحمد باي

أعضـــاء لجنـــة المناقشـــة

الإســـم واللقـــب	الدرجـــة العلميـــة	الجامعـــة الأصليـــة	الجامعـــة
عبد الكريم هشـــام	أستـــاذ التعليم العالي	جامعـــة باتنـــة -1-	رئيســـــــا
أحمـــد بـــــــاي	أستـــاذ التعليم العالي	جامعـــة باتنـــة -1-	مشرفـــا مقررا
فتـــــاح شبـــــاح	أستـــاذ محاضر -أ-	جامعـــة باتنـــة -1-	عضوا مناقشـــا
سميـــة أوشـــــن	أستـــاذ محاضر -أ-	جامعـــة قسنطينة -3-	عضوا مناقشـــا
عـــادل بن اعمـــر	أستـــاذ محاضر -أ-	جامعـــة سطيـــف-2-	عضوا مناقشـــا
يوســـف أزروال	أستـــاذ محاضر -أ-	جامعـــــة تبســـة	عضوا مناقشـــا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وعرفان:

الحمد للـه الـذي وفقني لإنجـــاز هـذا العمل المتواضع.

أتقـدم بأسـمى عبـارات التقـدير والعرفـان إلى أسـتاذي الـدكتور/ أحمـد بـاي على تفضـله بالإشـراف على هـذه الأطروحـة و على مجهوداته في سبيل أن تصدر هذه الأطروحة بشكلها المتميز.

كما أتوجه بشكري الخالص لأعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وستفيدني ملاحظاتهم القيمة في تقديم إضافة لي في مشواري البحثي والعلمي.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه الرسالة.

عبد الله

إهداء :

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما ورزقني برَّهما.

إلى أعز رفيقة، زوجتي الكريمة التي كانت نعم السند طيلة مراحل إعداد هذه الأطروحة.

إلى ابناي قرتا عيني "صفي الدين وضياء الدين" .

إلى كل إخوتي وأخواتي.

عبد الله

تحاول هذه الدراسة تحليل وتقديم رؤية مستقبلية لحال الدولة العربية بالتركيز على الحالة الليبية، في ظل المستجدات التي فرضتها متغيرات السياق الخارجي والنظام الدولي الذي يتمثل في تصاعد التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية خصوصا في العقد الأخير من هذا القرن الذي عرفت فيه الدول العربية موجات ثورية أطاحت ببعض النظم السياسية.

تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى تأثير التحولات الخارجية الحاصلة في البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بليبيا في تحديد شكلها القانوني ومستقبلها المؤسساتي.

وسعيا من الباحث للإجابة عن هذه الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع أكدت الدراسة أن البيئة الداخلية للدولة العربية التي تميزت بالهشاشة السياسية وأزمة الشرعية وهشاشة الوضع الأمني والتأخر التنموي والانقسام الاجتماعي والقبلي والطائفي، ساهمت هي الأخرى في تعميق أزماتها، وجعلتها بيئة خصبة للتدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية، وقادتها نحو منعرجات هامة كان آخرها الثورات العربية منذ أواخر عام 2010، والتي لا تزال تداعياتها مستمرة لحد هذه الفترة.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها تحول ليبيا إلى حلبة للصراع والتنافس الدوليين، وأضحى مستقبلها مرهونا للأجندات الخارجية الإقليمية والدولية لاسيما في ظل استمرار التشرذم والانقسام الداخلي والتجاذبات المختلفة، لتفضي الدراسة في الأخير لتقديم رؤية استشرافية لمسار إعادة بناء الدولة في ليبيا بعد الأزمة التي تعيشها وما تتطلبه من شروط ومتطلبات سياسية كانتهاج الديمقراطية وأمنية كإصلاح الأجهزة الأمنية وتوحيدها في يد سلطة واحدة تحمي سيادة الدولة وأمنها، وكذا متطلبات اجتماعية تتجسد في توطيد العلاقة بين الدولة والمجتمع .

الكلمات المفتاحية: الدولة، الدولة العربية، التحولات الدولية الراهنة، ليبيا.

Abstract:

This study aims to analysis and develop a future prospection about the situation of the Arab states, through focusing on the Libyan case in the light of the new challenges imposed by the current international system, and the raising of external interference in internal affairs of Arab countries, especially in the last decade which characterized by the Arab revolutions that has led to the fall of many political regimes.

The research problem revolves around: To what extent do the external transformations taking place in the regional and international environment surrounding Libya affect its legal form and its institutional future?

In order to answer about this main question, The study confirmed that the internal environment of the Arab State, characterized by political precariousness, crisis of legitimacy, fragile security situation, lagging level of economic development, as well as social, tribal and sectarian division , contributed to the deepening of its crises, and made it a fertile region for foreign interventions in its internal affairs, and brought them to important turning points, the most recent of which has been the Arab revolutions since the end of 2010, Where their the repercussions still continue until this period.

The study led to a number of results, the most important of which is the transformation of Libya into an arena of conflict and international competition, and its future has become the subject of external, regional and international agendas at the light of continued fragmentation and internal division.

In the end, the study leads to presenting a prospective vision of the path of state reconstruction in Libya after this period of crisis, and the political conditions it requires, such as democratic requirements, security reforms at the security services by unifying them in the hands of a single authority that protects the sovereignty and security of the state, as well as the social demands embodied in the consolidation of relations between the state and society.

Keywords: the State, the Arab State, the current international transformations, Libya.

مقدمـــــة

مقدمـــة

تعرضت المنطقة العربية منذ فجر التاريخ إلى الكثير من الحملات التوسعية، حيث كانت ولا تزال مطمعا من أطماع الاستغلال والنهب، نظرا لموقها الجيواستراتيجي الهام، وثرواتها الطبيعية ومؤهلاتها الاقتصادية المتنوعة ومواردها المختلفة، التي تعتبر ضرورية للتنمية الاقتصادية ولرفاهية المجتمعات الإنسانية.

تلك العوامل والخصوصيات جعلتها عُرْضة للعديد من التدخلات الأجنبية والإقليمية، والتي تزايدت حدتها بصفة خاصة مع فترة اندلاع الثورة الصناعية الأوروبية، وحاجة اقتصاديات الدول الصناعية للمواد الأولية ووفرت لها فرصا جديدة لخوض حملات استعمارية، اكتملت لاحقا بتجسيد مشاريع التقسيم والتجزئة للمنطقة العربية وتحويلها إلى كيانات مفككة، و تعمق تفككها في فترات لاحقة ضمن اتفاقيات سايكس بيكو.

وجدت الكيانات الجديدة التي ظهرت في المنطقة العربية بعد مشاريع التقسيم والتفكيك نفسها محاطة بالعديد من المشكلات والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية، وتعيش وضعا متأزما، ومجتمعاتها تعيش حالة من الضعف والفقر، ودولها هشة أمام التدخلات الأجنبية، وأنظمة الحكم فيها فاقدة للشرعية والمشروعية.

إن هذه الحالة التي عاشتها الدولة العربية في ظل صعود تحولات جديدة في البيئة الدولية، عمقت من أزماتها، وساهمت في اتساع الهوة بين الحاكمين والمحكومين، ووفرت بيئة خصبة للتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لغالبية الدول العربية، وقادتها نحو منعرجات هامة لعلّ آخرها انفجار الوضع الداخلي في عديد الدول العربية منذ أواخر عام 2010، والتي لا تتحدد نتائجها بعد إلى حد هذه الفترة(بداية العقد الثالث من القرن 21م).

لقد تلاحقت الأحداث في المنطقة العربية، وتشكلت نمطية جديدة ذات معايير وخصائص متماثلة في أغلبية دولها، ساهمت في تبلور مسارات سياسية، اجتماعية واقتصادية غير مكتملة، أنتجت فوضى كبيرة أبانت عن ضعف وهشاشة البناء الهيكلي والمؤسسي للدولة العربية.

تعتبر ليبيا من أكثر الدول العربية تمثيلا لهذا المشهد، والتي تتميز بأهمية جيواستراتيجية هامة، كما تمتلك موارد طبيعية ومعدنية متنوعة واحتياطات طاقوية هائلة، هذا ما جعلها كحال العديد من الدول العربية عُرضة لعمليات الاحتلال والاستعمار خلال الماضي، وتكاد تكون حالتها في الوقت الحاضر غير بعيدة عن ذلك السيناريو.

تعرضت ليبيا خلال بداية عام 2011 لموجة التغيير التي أصابت تونس ومصر، وشهدت منذ ذلك التاريخ تحولا كبيرا في تاريخها السياسي، حيث لعب فيه الشعب الليبي داخليا، وكذا تدخل القوى والمنظمات الإقليمية والدولية (البعد الخارجي) دورا حاسما في الإطاحة بالنظام السياسي القائم (معمر القذافي)، وتحولت ليبيا بعد ذلك إلى ساحة للصراع والتنافس الدوليين، وتبعا لذلك أضحى مستقبل ليبيا مرهونا للأجندات الخارجية الأجنبية في ظل استمرار التشرذم والانقسام الداخلي، وهو ما يطرح تساؤلات كثيرة عن مستقبل الدولة المؤسسي والقانوني في ظل تعاظم دور المصالح والأجندات الخارجية وهذه الظروف غير المعلوم اكتمالها ولا تاريخ انتهاءها.

أولا: أهمية الدراسة.

تعدّ ظاهرة ضعف الدولة العربية وتفككها من أهم الإشكالات السياسية المطروحة، وبناء على هذه الحالة ينبغي التعرض لأهمية الموضوع من ناحيته العملية كما يلي:

– تكمن الأهمية العملية للموضوع في كون الدراسة تعتبر محطة هامة للدول العربية و عبارة عن خريطة طريق أساسية تمكن الدول العربية من تجاوز مختلف التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية، خصوصا نحو بناء واقع مؤسساتي متماسك، ويتسم بالنجاعة في الاستجابة لطموحات الشارع العربي، وبإمكانه تحقيق تنمية اجتماعية و اقتصادية قوية تجعل الدولة العربية نموذجا وربما أساسيا في معادلة العلاقات الإقليمية والدولية تكسر من خلالها النظرة الملازمة للدول (الكيانات) العربية الفاشلة، والتي تصنفها ضمن خانة الدول المتخلفة الآيلة نحو التفكك.

كما تساعد هذه الدراسة صناع القرارالسياسي على التخطيط السليم لدرء المخاطر المترتبة عن حالة الضعف والفشل التي تنتاب الدولة في المنطقة العربية، كما تشكل نتائج الدراسة منهجا وقائيا للحد من الآثار السلبية التي قد تنجم عن تراجع الدولة.

ثانيا: أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف منها ما هي علمية ومنها ما هي عملية، و سنوجزها في الآتي:

- الوقوف على الثابت و المتغير ومحاولة تقديم تصور وإدراك عربي لتحولات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، وما يشكله ذلك من تحديات للدولة العربية.
- تحليل حالة الدولة العربية من خلال التركيز على أبرز التحديات والمعوقات التي تقف في وجه البناء المؤسساتي، و استكمال المسار نحو تجسيد الإصلاحات المطلوبة.
- الوصول إلى تشخيص العوامل المؤثرة كمدخلات ساهمت في تحريك الشارع العربي وأفرزت واقعا (مخرجات) تستلزم تحليلا دقيقا و عميقا.
- ضبط السيناريوهات المستقبلية للدولة العربية من خلال مآلات السيناريو الليبي في ظل التفاعلات الداخلية و الخارجية.

ثالثا: إشكالية الدراسة.

لقد شكلت التحولات الحاصلة في البيئة الدولية عواملا أساسية في الحفاظ على الهيمنة والنفوذ وبسط سيطرة القوى الدولية الكبرى في ظل ما تعانيه الدول العربية عامة وعلى وجه الخصوص ليبيا، من تحديات وتباينات في المشهد الداخلي، وفشل أنظمة الحكم فيها في تحقيق الأمن الاجتماعي الداخليّ، والتطور الاقتصادي المنشود، والرفاهية المرغوبة، وإيجاد الحلول لمختلف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ناهيك عن صد التدخلات الخارجية في حماية مصالحها والسيطرة والنفوذ، وعلى ضوء ذلك نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للتحولات الخارجية الحاصلة في البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بليبيا أن تؤثر في تحديد شكلها القانوني ومستقبلها المؤسساتي ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- **ما هي أسباب وعوامل الاهتمام الدولي بالمنطقة العربية؟**

2- **هل شكّلت موجة الحراك العربي في العديد من الدول أحد أشكال الاستراتيجيات لإعادة هيكلة وتنظيم المنطقة العربية وفق أهداف ورؤى مستقبلية للقوى الدولية؟.**

3- **ما السيناريوهات المحتملة لمستقبل الدولة الليبية في ظل استمرار الضغوط و التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية من جهة، ومن جهة أخرى تصاعد التحديات والتهديدات الداخلية؟.**

رابعا: فرضيات الدراسة.

كإجابة مؤقتة عن إشكالية البحث والأسئلة الفرعية تم اقتراح الفرضيات التالية:

1- كلما تعددت أزمات الدولة العربية الداخلية (عدم استقرار سياسي واجتماعي، أزمة الهوية، مشاكل اقتصادية،...) كُلَّما كانت تلك الدول سهلة للتأثر بأطروحات القوى الدولية المهيمنة في النظام العالمي وستتحول لبيئة حاضنة لقيم المنظومة الدولية والعالمية.

2- تسهم التحولات الدولية الجديدة في إحداث تأثيرات متسارعة على مستوى البنيات الداخلية للدول، وبخاصة الدول الضعيفة أو العاجز كحالة الدولة الليبية.

خامسا: المنهجية المعتمدة في الدراسة.

موضوع الدراسة الموسوم **بمستقبل الدولة العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة- دراسة حالة ليبيا:** هو عبارة عن دراسة استشرافية حاول من خلالها الباحث التنبؤ واستشراف لحالة الدولة العربية في المستقبل القريب و البعيد وسيتم من خلاله انتقاء دولة (ليبيا) كنموذج للدراسة، وهذا يدفع إلى اعتماد المنهج العلمي الأقرب للدراسة و هو **منهج دراسة الحالة** ، الذي يمكن من *

* منهج دراسة الحالة: تعرّف بأنها طريقة منهجية مركزة على حالة أو ظاهرة معينة تستهدف جمع أكبر قدر من المعلومات، حول تلك الظاهرة أو الحالة المدروسة، بهدف الوصول إلى وصفها بدقة وتحديد خصائصها ومميزاتها، والتمكن بعد ذلك من القيام بعملية التعميم

تحديد خصوصيات و متغيرات الحالة محل الدراسة، و كذا مختلف التصورات العلمية و المؤسساتية للدولة محل الدراسة.

جدير بالذكر، أن يتم الاستعانة **بمدخل الدولة–المجتمع(....)** من خلال محاولة تحليل العلاقة التي تربط الدولة بمجتمعها، وتأثير البعد الخارجي (الاستعماري) في رسم صورة ومشاهد الحاضر وعلاقة الدولة بمجتمعها، والتي قد تتضمن علاقة غير متوازنة وتشوبها محاولات الهيمنة والسيطرة عليه خاصة في دول العالم الثالث والتي منها الدول العربية، من خلال وسائل وأساليب مختلفة، وأثر تلك العلاقة على السياسات والنظم والتوجهات العامة والعلاقات داخل الحدود الوطنية وتحقيق التنمية المطلوبة.

كما سيتم في سياق آخرالاعتماد على **المقترب النظمي** الذي يساعد الباحث في تحديد مختلف سياقات التأثير للبيئة الخارجية ، من خلال تأثير النظام*الدولي على الدولة العربية.

– لبناء سيناريوهات لمستقبل الدولة في المنطقة العربية من خلال الحالة الليبية في ظل الأوضاع السائدة تم كذلك الاعتماد على المنهج الاستشرافي المستقبلي.

ولفهم ودراسة البناء الاجتماعي والعرقي والأدوار ومدى تلاحم أعضاء الجماعة وتحليل النزاعات ومسبباتها، تم الاعتماد كذلك على المنهج **السوسيولوجي**، ويتجلى ذلك من خلال التطرق لبنية المجتمع الليبي الذي يشهد تعددا قبليا واثنيا وثقافيا، والعلاقة بين المجموعات وهذا ما أثر على مسألة الاندماج الاجتماعي في ليبيا، وقاد نحو الفشل في تكوين وخلق وحدة وطنية متماسكة، وهي العوامل التي لها امتداد في ماضي ليبيا وتاريخها و سيمتد حتما تأثيرها في إنتاج وخلق واقع سياسي

لنتائج الظاهرة المدروسة على الحالات المشابهة لها.ويتميز هذا المنهج بالخصائص التالية:– التركيز والتعمق في دراسة حالة واحدة، ودراستها من كل الجوانب.– قابلية النتائج للتعميم على الحالات المشابهة.– مرونة الباحث أثناء تطبيق المنهج بالتعديل زيادة أونقصانا بناء على المعلومات الجديدة وتطور البحث. للمزيد انظر: عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، من ص 115 إلى117.

*–تتمثل متغيرات البيئة الخارجية في الوضع السياسي الدولي،بمعنى تأثير السياق العام للنظام الدولي والعالمي كنموذج القطبية الأحادية أوالثنائية القطبية، أو تعدد الأقطاب، وغير ذلك ودور المنظمات الدولية بمختلف أنواعها وأشكالها وكذا المصالح الاقتصادية للفواعل المختلفة في لعب أدوار وممارسة التأثير واستعمال النفوذ والقوة خدمة لمصالحها ومطامعها.

واجتماعي جديد فيها ينقلها من حالتها الهشة إلى وضع أكثر تأثرا يتميز بكثرة الصراعات والتوترات الدائمة مازالت مستمرة حتى اليوم، هذا ما يدفعنا لتتبع هذا التركيب الاجتماعي في الماضي والحاضر ومحاولة استشراف شكله المستقبلي.

– كما أن الدراسة الكرونولوجية لكيان(الدولة العربية) اقتضى ذلك الاعتماد على **المنهج التاريخي،** ويتجلى ذلك من خلال فحص وتحديد مختلف مراحل البناء المؤسساتي (الدولة العربية) طيلة مراحلها بدءا من نشأتها وتطوراتها حتى وصولها بهذا الشكل الحالي (الحاضر)، ثم مستقبلها، في ظل عديد التغيرات والظروف المحلية و الإقليمية والدولية أوالعالمية.

كما تم الاعتماد على **اقتراب الاقتصاد السياسي:**

يساعد هذا المقترب الباحث من خلال البحث بالتوازن بين الجانبين الاقتصادي والسياسي بالتركيز في الجانب الأول على غياب العدالة في التنمية وتوزيع الثروات والقيم المادية في الدول العربية عامة، وليبيا كحالة خاصة مع مراعاة جوانب التفاوت الطبقي ومنح قيمة تفضيلية لبعض القبائل على قبائل أخرى، إلى جانب المصالح الأجنبية للاستثمار في ليبيا، وبخصوص الجانب السياسي سيتم الاستعانة به من أجل تحليل مستقبل الدولة في ظل السياقات المحيطة بالدولة ومؤسساتها في المنطقة العربية.

وتم الاستعانة **بالمقاربة الاثنوغرافية:** وهي التي يعبّر عنها **دوركايم** بالمقارنة التكوينية، ويتم هذا النوع من المقارنات عن طريق مقارنة الظاهرة في شكلها المبسط بنفسها بعد تطورها وتكونها وتعقدها، على أساس أن ذلك يوضح لنا العناصر الثابتة في الظاهرة، كما أن عملية تحليلها وتركيبها تتيسر لنا عن طريق هذه المقارنة، لأنها تظهر لنا العناصر المختلفة التي تتألف منها، وذلك بملاحظة عملية التراكم التي تتجمع بمقتضاها هذه العناصر، ونرى الظروف التي تخضع لها في تكوينها وتشكيلها.

ومن حيث التقنيات المنهجية تم استخدام **تقنية السيناريو:**

وهي تقنية تستخدم في الدراسات المستقبلية حيث تعتبر دراسة مستقبل أو التوجهات المستقبلية للقضايا السياسية جزءا من البحوث العلمية والدراسات، وهي تعتمد على مجموعة من المؤشرات يستشف منها الأحداث المستقبلية (القادمة) التي تشتمل على دراسة المحتمل، الممكن والمفضل من المستقبل إضافة إلى الاحتمالات قليلة أونادرة الحدوث، وكثيرة التأثير في مختلف الفروع العلمية والتخصصات وليس فقط في المجال السياسي، أي أن السيناريو يبنى من خلال معطيات راهنة للاستشراف بمستقبل الظاهرة المراد دراستها، وتوجد تصنيفات كثيرة للسيناريوهات، ومن أهمها السيناريوهات الإيجابية التي تحتمل حدوث تغيرات إيجابية على الدولة واستمراريتها من خلال الإصلاح والتطور، وأخرى سلبية تتضمن ضعف الدولة وتفككها أمام تصاعد وقوة تأثير العوامل الخارجية.

تحتوي السيناريوهات على ثلاث احتمالات أو حالات هي: السيناريوالاتجاهي، الإصلاحي والثوري.

أولا: السيناريو الاتجاهي (الخطي) استمرار الوضع في نفس الاتجاه.

ثانيا: السيناريو الإصلاحي (التحولي) يتضمن إحداث برامج إصلاحية للوضع السائد.

ثالثا: السيناريو الثوري (التغييري) تحدث فيه تغييرات جذرية جوهرية تؤثر في طبيعة العلاقات القائمة.

وفي هذه الدراسة يحاول الباحث تحديد آفاق الدولة العربية من خلال التجربة الليبية بعد أحداث السابع عشر فبراير عام ألفين وإحدى عشر تاريخ سقوط نظام معمر القذافي، في ظل وضع تشوبه تهديدات أمنية داخلية وتشرذمات محلية، وتجاذبات إقليمية ودولية ومشاريع وأجندات خارجية تستهدف تفكيك وتقسيم الدولة، الأمر الذي يترجم استمرار الوضع السياسي السلبي والتدهور الأمني الداخلي والتنافس الدولي وصعوبة التوصل لحل توافقي يحظى بقبول مختلف الأطراف الفاعلة في المشهد الليبي.

كما تم أيضا اعتماد الباحث على **الملاحظة** غير المباشرة بسبب عدم[*] توفر الإمكانيات اللازمة لإجراء الملاحظة المباشرة عن طريق التنقل إلى كل الأقطار والمناطق العربية والاطلاع على واقعها السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، وصعوبة ذلك بشكل خاص في ليبيا باعتبارها نموذج الدراسة بسبب تردي وضعها الأمني وخطورته طيلة مراحل إنجاز هذا البحث.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع.

يرجع اختيار موضوع الدراسة إلى مجموعة من الدوافع والاعتبارات التالية:

1_ أسباب موضوعية:

- الرغبة الجموحة في إدراك و فهم مختلف التحولات الحاصلة في الدول العربية و معرفة حجم التأثيرات التي تغذيها و تسببها القوى المحركة للواقع العربي .
- الرغبة في تحيين و إثراء البحوث السياسية لا سيّما بمواضيع تتعلق بالشأن العربي خاصة ونحن نعتبر واحدا من أبناء العالم العربي و فردا من أفراده .
- يوجد اعتبار آخر يرتبط بالرغبة في استشراف دقيق ووصف مناسب للحالة المستقبلية للدولة العربية في ظل المتغيرات المتلاحقة التي تفرزها البيئة الدولية، و تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على واقعها و مستقبلها.

2 –أسباب ذاتية:

- تنبع أساسا من الاهتمام الشخصي بواقعنا العربي بصفته بيئة حياتنا و موطن عيشنا، وهو ماضينا، حاضرنا، و مستقبلنا.
- يُعد الموضوع من بواكير المواضيع التي نالت منّي رغبة في البحث و الدراسة بغية استكشاف استبصارات علمية و عملية جديدة مفيدة في مسيرتي التكوينية و المهنية.

---

[*] تعرّف **الملاحظة** بأنها: "أداة علمية لجمع المعلومات تعتمد على توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها من أجل الوصول إلى كسب معارف جديدة عن تلك الظاهرة محل الدراسة. للمزيد انظر: عبد الرحمان محمد العيسوي وعبد الفتاح محمد العيسوي، **مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث**، (بيروت، دار الراتب الجامعية، 1997)، ص: 94

- رغبة الباحث في مواكبة ما استجد من موضوعات في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، في فترة ما بعد الحرب الباردة، على اعتبار أن موضوع "**الدولة العربية**"هو أحد أهم الموضوعات التي تثير النقاش والجدل في الأوساط العلمية والعملية على حد سواء.

سابعا: حدود الدراسة.

إن الدولة العربية وليدة واقع سياسي واقتصادي واجتماعي، فهي حصيلة صيرورة تاريخية طويلة، وفي طور تشكل دائم، وتظل تطوراتها خاضعة لصيرورة هذا التحول،ولهذا باتت طبيعتها ووظائفها ومستقبلها موضوع جدل بين اتجاهات فكرية مختلفة.

تتميز هذه الدراسة بحداثتها من خلال تغطيتها للفترة الممتدة من 2010حتى 2021 واختيار الحالة الليبية كنموذج للدراسة للتعرف على مستقبل الدول العربية خلال هذه المرحلة التي تميزت باندلاع أحداث هامة ساهمت في تغيير عدد من أنظمة الحكم ورسم صورة جديدة عن الدولة في المنطقة العربية.

-تعتبر هذه الدراسة هامة جدا لأنه تم فيها محاولة تفسير الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية المحركة لثورات الربيع العربي التي مسّت كثيرا من الدول العربية سواء في المغرب العربي أو الشرق الأوسط، والتي تتشابه إلى حد كبير فيما بينها.

-تأتي هذه الدراسة في قلب مرحلة زمنية مليئة بالأحداث المتسارعة، والتي تحمل في طياتها تهديدات لكيانات عديدة في المنطقة العربية، وللدراسة إطار مكاني وآخر زماني:

1- الإطار المكاني:

تغطي الدراسة إطارا جغرافيا يتضمن الدول التي لها قواسم مشتركة في رقعة تمتد من المشرق العربي إلى المغرب العربي، وهي تعيش نفس المتغيرات الزمنية والظروف التاريخية في الماضي والحاضر وحتى المستقبل ولو بدرجات متفاوتة.

2- الإطار الزماني:

يمتد موضوع البحث في الفترة الممتدة من 2010 حتى أواخر2021، وهي الفترة التي كانت مليئة بالأحداث الكبرى في الدولة العربية،وما خلفته من تداعيات وانعكاسات كسقوط أنظمة سياسية

استمرت في الحكم في المنطقة العربية لفترة طويلة مثل نظام القذافي في ليبيا، وزين العابدين في تونس، وحسني مبارك في مصر....الخ.

لكن-**عمليا**-فهذه الدراسة تتعدى تلك الفترة الزمنية من قبل ومن بعد، ذلك لأن نشأة بعض الدول العربية وتطورها يعود حتى بعد حقبة الاستعمار فيها، ومن جهة أخرى لا يزال تطورها وحتى مستقبلها يعرف مآلات وتحولات قد تمتد لفترة طويلة وهذا ما يتطلب استشرافا مستقبليا دقيقا ومتناسقا مع الواقع الجديد لهذه الدول.

ثامنا: الدراسات السابقة.

1-صدر كتاب جماعي **لمجموعة مؤلفين** في **عام**2011 بعنوان"**أزمة الدولة في الوطن العربي**" عن مركز دراسات الوحدة العربية، حاول فيه هؤلاء الباحثون التركيز على أزمة الدول العربية التي عرفت تحولات هامة في ظل ما يعرف بالربيع العربي، وساهمت هذه الدراسة في تقديم تشخيص لأسباب ومشاكل الدولة العربية منها الفشل في بلوغ التنمية، وأدت إلى مزيد من الفقر وغياب العدالة الاجتماعية وغياب الانسجام الاجتماعي.

2- دراسة **لمحمد عبدالباقي الهرماسي** بعنوان:"**المجتمع والدولة في المغرب العربي**"الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة1999، كتاب من خمسة مجلدات تضمن معالجة تطور الدولة في المنطقة العربية، وقدمت الدراسة توصيفا شاملا لتاريخ ونشأة الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي، مع عرض خصوصيات كل دولة والفوارق بينها وبين الدول الأخرى، ناهيك عن عملية التحليل للمرحلة الاستعمارية وآثارها على مسار وطبيعة تكوين الأنظمة السياسية والسوسيوثقافية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

3- دراسة **محمد نجيب بوطالب**، تحت عنوان: **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين تونس وليبيا**، صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر، قام فيها الباحث بإجراء مقارنة اجتماعية حول دور ومآل القبيلة في كل من تونس وليبيا في ضبط الثورتين ضد نظامي الحكم فيهما بزعامة زين العابدين بن علي ومعمرالقذافي،

وأشارت الدراسة إلى اختفاء المعطى القبلي وتراجع الانقسامات الاجتماعية والجهوية خلال هاتين الثورتين في ظل التحدي المشترك بينهما كقاسم مشترك هو الإطاحة بهذه الأنظمة.

4- نشرت **مجلة دراسات حول شمال إفريقيا**، في عددها الخامس عام2015، دراسة بعنوان:**ما وراء الفوضى: مناقشة المعضلات الرئيسية لبناء الدولة في ليبيا" :beyond the mayhem statebuilding debating key dilemma in libya** واكتست الدراسة أهمية كونها تناولت تشخيصا للأزمة الليبية وتعرضت لتحديات وعقبات مسار بناء الدولة في ليبيا بعد الحراك، بعد أن تطرقت في جانبها المفاهيمي والنظري لمفهوم بناء الدولة وأهم النقاشات الفكرية والنظرية المتمحورة حول المفهوم.

5- أصدر **يوسف محمد جمعة الصواني** مُؤَلَّفه: **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة 2013**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية وحاول فيه الأستاذ، الاقتراب من دراسة تاريخ ليبيا السياسي المعاصر، بدءا من سنة 1969، والتي عرفت تبوأ القذافي لمقاليد الحكم، ودوره في هشاشة الوضع الداخلي الذي قاد إلى الإطاحة به، بالإضافة إلى هشاشة المقومات البنيوية للدولة الليبية وانتهى الكاتب للتعرف على محددات وتحديات عملية الانتقال الديمقراطي وآفاقها في ليبيا.

6- أطروحة دكتوراه للباحثة **نور الهدى بن بتقة** الموسومة بـــ: "**إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي 2012-2016** بجامعة الجزائر، قسم الدراسات الدولية تناولت فيها معضلة الفشل الدولاتي، وعملت فيها الباحثة على تحليل دور البيئتين الداخلية والخارجية في فشل عمليات بناء المؤسسات الدولة الليبية وفشل مسار الانتقال الديمقراطي بعد التدخل الخارجي لحلف الناتو، كما تطرقت إلى تأثير المُعْطَى القَبَلي وغياب التوافق الوطني، لكن توقفت هذه الدراسة عند حدود 2016، وأتت بعدها مرحلة كانت حافلة بالأحداث والتطورات المختلفة على أرض الواقع، وانتهت الدراسة إلى تبيان تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على فشل عمليات بناء مؤسسات الدولة في ليبيا، وعددت الدراسة أسباب فشل محاولات التسوية السلمية للمسائل السياسية والأمنية القائمة.

تاسعا: تبرير الخطة.

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع استدعى تقسيمه إلى: **مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.**

يعتبر **الفصل الأول** بمثابة المدخل المفاهيمي النظري للموضوع، من خلال الإحاطة بالمفاهيم الأساسية في الموضوع كالدولة والمفاهيم المرتبطة بها، مع تتبع تطورها التاريخي، وكذا التطرق للأطر النظرية التي عالجتها، فضلا على علاقة الدولة بالمتغيرات التي أثرت عليها.

في الفصل الثاني: أعطى الباحث تحليلا للسياقات التي نشأت فيها الدولة العربية، وقام بتحليل الأزمات التي عانت منها الدولة العربية والتي أثرت عليها وعززت ضعفها وهشاشتها كأزمة الشرعية، وفشل التنمية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلي عن التبعية الاقتصادية، مرورا بانعكاسات العولمة بمختلف صورها وأشكالها والتي زادت من عمق أزمة الدولة العربية، وانتقالا إلى أزمة أخرى ترتبط باستعصاء وفشل التحول الديمقراطي بسبب عوامل داخلية وأخرى خارجية لها علاقة بالمصالح الخارجية للدول الغربية والأمريكية، وصولا إلى المد الثوري الجديد في ظل تصاعد تأثير القوى والفواعل الداخلية والخارجية في محاولة التأثير ورسم واقع ومستقبل جديد ولو على حساب سيادة الدول العربية.

تم **في الفصل الثالث** إفراد الحالة الليبية بالتحليل بوصفها مثالا مناسبا لما تتعرض له الدولة العربية من تحديات، وذلك من خلال تشريح الواقع الاجتماعي والسياسي والإحاطة بمختلف الفواعل الخارجية والداخلية التي تساهم في تكريس ضعف الدولة وأهمية العامل الخارجي في تكريس وزعزعة استقرار مؤسسات الدولة في ظل غياب التوافق والإجماع الداخلي بين القوى والتنظيمات الداخلية.

يقدم الباحث في **الفصل الأخير** توقعات بشأن السيناريوهات المحتملة التي يمكن أن تؤول إليها الدولة الليبية في ظل حالة من الانقسام المحتملة التي يمكن أن تؤول إليها الدولة الليبية في ظل حالة من الانقسام والتشرذم وتزايد التدخلات الخارجية (الأجنبية) في رسم مصير الدولة الليبية، مع

الإشارة إلى نموذج الديمقراطية التوافقية كحل للخروج من الأزمة الليبية نحو بناء دولة ديمقراطية قوية.

وخاتمة: تم التطرق فيها إلى نتائج الدراسة، مع تقديم توصيات لعلها تكون المخرج من الأزمات التي تعيشها الدول العربية، ولعلها تكون خارطة طريق أساسية نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي وبلوغ التقدم والازدهار في جميع المجالات.

عاشرا: صعوبات الدراسة.

إن الطموح الكبير الذي انتاب الباحث في محاولة إنجاز البحث بصورة متميزة وجعله نموذجا دراسيا بحثيا متميزا لم يكن سهلا في ظل بروز صعوبات في بلوغ الهدف المنشود، ومن هذه الصعوبات التي صادفت الباحث أثناء دراسته للموضوع منها ما يرتبط أساسا بمحاولة ضبط الموضوع في قالب دراسي جيد وسليم، ومردّ ذلك حسب تقديرنا إلى تباين الأوضاع التي تعيشها كل دولة عربية و خاصة في نموذج الدراسة المختار الذي هو النموذج الليبي، إلى جانب ذلك تعقد الحالة الاستشرافية، كون الظروف المغذية للمشاكل و الأزمات داخل الواقع العربي لا تزال تعرف امتدادات لا متناهية، ولها علاقة وثيقة بمصالح الدول الكبرى المحركة للشارع العربي أوالتي تقف وراء كل محاولات البناء المؤسساتي العربي خاصة ضمن النموذج الليبي، مع صعوبة عدم التمكن من إجراء الدراسة الميدانية بسبب عوامل كثيرة كالتكلفة والوقت، بل وأكثر من ذلك بسبب صعوبة المخاطرة والتنقل لليبيا التي تعرف قتالا عنيفا خلال مراحل الدراسة.

– قلة المراجع الأجنبية خاصة الحديثة منها التي تعنى بالموضوع، مع صعوبة أخرى ترتبط بشغل وظائف إدارية وتدريسية جنبا إلى جنب مع العمل البحثي في بداياته وهو ما أبطأ عملية التحرير والمراجعة.

الفصل الأول:
الدولة مدخل مفاهيمي نظرى

تمهيد:

تعتبر الدولة إحدى أهم الأفكار التنظيمية التي اهتدى إليها الفكر الإنساني في إطار البحث عن الوسيلة المثلى لتنظيم حياتهم، وقد تم منحها الإمكانيات والوسائل الممكنة في سبيل تسهيل أدائها لتلك المهام. وقد عرف مفهوم الدولة تطورا كبيرا من جوانب مختلفة وتعرض كيان الدولة لتغيرات متباينة، وسيتم في هذا الفصل الإحاطة بمضامين مفهوم الدولة وإرهاصات ظهورها وتطورها في الفكر السياسي مع ذكر الأركان التي تقوم عليها.

المبحث الأول: مفهوم الدولة وأركانها.

أثار مفهوم الدولة جدلا واسعا بين الباحثين والمهتمين تبعا لاختلاف اتجاهاتهم وتعدد انتماءاتهم للميادين المعرفية، فالمختص في الجغرافيا يعرّفها من زاوية التراب الوطني المحدد، والسوسيولوجي يراها من منظور التمييز بين الحكام والمحكومين،بينما يراها القانونيون كنسق من الضوابط، وينظر إليها الفيلسوف كجوهر أخلاقي واع بذاته وما إلى ذلك من وجهات النظر.[1]

المطلب الأول: مفهوم الدولة.

قبل الخوض في دراسة وتحليل الموضوع ينبغي ضبط معاني ومضامين الدولة، وتحديد طبيعة التقارب والتباعد والتداخل بين المفهوم مع مفاهيم أخرى كالحكومة مثلا أو السلطة، أو النظام الحاكم، أو الأمة، والمجتمع.

[1] محمد الهلالي وعزيز لزرق مترجما، **الدولة** (المغرب: دار توبقال للنشر،2011)، ص.09.

الفرع الأول: تعريف الدولة.

أولا: تعريف الدولة لغة.

يعود مدلول كلمة **دولة** في اللغة العربية ويرجع اشتقاقها من الفعل "دال " "يدول" دولا بمعنى دار، تغيّر أو تبدّل، ويقال دالت الأيام أي دارت وتحولت عن قوم لآخرين[1]، والدولة هي الشيء المتداول، وقد ورد في القرآن الكريم: "مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ واليتامى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ۚ وَاتَّقُواااللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ"[2]، وقد ورد في تفسير هذه الآية، أنه حتى لا يكون المال مُلكًا مُتداولاً بين الأغنياء وحدهم، ويحرم منه الفقراء والمساكين.[3]

بخصوص كلمة دولة في اللغة العربية تقابلها في اللغة الانجليزية كلمة **state**، ومصدرها في اللاتينية كلمة **status**، وتدل على وضعية معينة قد تكون اجتماعية أو اقتصادية ومنها **stato** الإيطالية، و**état** الفرنسية التي تدل على وضع الثبات والاستقرار.

ثانيا: تعريف الدولة اصطلاحا.

تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم الدولة باختلاف الباحثين والمفكرين والسياقات الزمنية والمكانية التي برزوا فيها، لكن أغلب تلك التعريفات التي تناولت مفهوم الدولة ظلت تتمحور حول عناصر معينة، وهي التي لابد من توافرها في التعريف بمفهوم الدولة، و سنورد هنا مجموعة من هذه التعاريف على سبيل المثال لا الحصر، ومنها:

– الدولة هي مجموعة دائمة من الأفراد، يملكون إقليما معينا، وتضم سلطة منظمة بهدف تمكين الجماعة والأفراد من التمتع بحقوقهم وحرياتهم.[4]

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، ط1،ج2 (القاهرة: دار الحديث، المجلد الأول، 2003)، ص252.

[2] القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية 07.

[3] إسماعيل، ابن كثير، **تفسير القران الكريم**، مجلد8، ط2 (المملكة العربية السعودية: الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1999)، ص546.

[4] محمد، نصرمهنا، **تطور النظريات والمذاهب السياسية**، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص05.

وعرّفها **هولاند holland** بأنها" مجموعة من الأفراد الذين يقطنون إقليما معينا ويخضعون لسلطان طائفة منهم أو لسلطان الأغلبية".[1]

كما عرّفها الفقيه الفرنسي **أندري هوريو** بأنها جماعة من الناس تستقر على إقليم معين وتتبع نظاما اجتماعيا وسياسيا وقانونيا معينا يهدف إلى تحقيق الصالح العام، ويستند إلى سلطة مزودة بصلاحيات الإكراه."[2]

أما بطرس غالي فقد عرّفها بقوله: "هي مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين تسيطر عليهم هيئات معينة تنظم استقرارهم داخل حدود هذا الإقليم."[3]

يشترك هذان التعريفان في أن الدولة تتمثل في جماعة بشرية، تقطن إقليما جغرافيا ما تحت السلطة حاكمة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال.

في حين عرّفها **محمد شحرور** بأنّها" أداة للتعبير عن واقع يعيشه بعض ما (يحتوي على قوميات وأمم، أو قومية واحدة وأمة واحدة) من خلال مؤسسات، وتعتبر الدولة قمة الوعي المعرفي والأخلاقي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع، لذا فهي بنية فوقية لبنية تحتية تمثل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة.[4]

فالدولة هي أسمى اجتهاد إنساني تم الوصول إليه لتنظيم شؤون المجتمع. يستدعي وجودها أن يكون المجتمع السياسي قد وصل في تطوره إلى الحد الذي يسمح بتحقيق أمرين أساسين هما:

1- أن يكون الاستقرار قد عمّق بالتضامن بين أفراد هذه المجموعة البشرية، بحيث يتم انصهارهم في وحدة بشرية لها ذاتيتها المتميز عن باقي الوحدات الأخرى.

2- أن يتطور التنظيم السياسي والاجتماعي للمجموعة البشرية ليصل حدا يسمح بوجود نظام شبه دائم ومستمر لظاهرة السلطة السياسية، وبمعنى آخر، وفقا لهذا المفهوم فإن

---

[1] كمال الغالي، **مبادئ القانون الدستوري النظم السياسية**، (دمشق: المطبعة الحديثة، 1976)، ص79.

[2] أندري هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، جزء 1، ط2،تر علي مقلد، شفيق حداد وآخرون(بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1977)، ص98.

[3] ثروت بدوي، **النظم السياسية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1989)، ص28.

الدولة ليست إلاّ جماعة بشرية تكاملت لها خاصيتان أساسيتان هما: الرابطة القوية للتضامن والتنظيم السياسي القانوني المتكامل.[1]

من خلال التعريف الأخير فإن الدولة تتكون من مجموعة من الأفراد، والذين يقطنون رقعة جغرافية محددة ومعينة، مع ضرورة وجود سلطة حاكمة من بين هؤلاء قد تكون قليلة أو كبيرة، باعتبار أن السلطة الحاكمة هي الهيئة والجهة القادرة على فرض إرادتها في تسيير الجماعة المحكومة، وهذا ما يتماشى مع التعريف الذي قدمه القانونيون انطلاقا من ثلاثة عناصر هي: السكان والأرض، وكذا السلطة العامة المنظمة، وبذلك عرفت على أنها كيان سياسي قانوني ذو سلطة معترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية.[2]

مما سبق، يمكن القول بأن رغم اختلاف التعاريف المقدمة لمفهوم الدولة وتعددها وتنوعها لكنها تظل تمثل ظاهرة عالمية تجسد مجموعة من الأفراد يقطنون فوق إقليم جغرافي محدد وبصفة دائمة ومستقرة تحت سلطة سياسية حاكمة تتسم بالاستقلال وعدم الخضوع في ممارسة سلطاتها لأي سلطة أخرى.

الفرع الثاني: علاقة الدولة ببعض المفاهيم المشابهة.

يلتقي مفهوم الدولة من حيث دلالاته مع عدد من المفاهيم والمصطلحات المتقاربة من حيث الإطار الذي تمارس فيه السلطة، أو من حيث الوظائف التي تقوم بها في ممارسة تلك السلطة، وسنورد تلك الاختلافات بين هذه المفاهيم كما يلي:

أولا: أمّة Nation

[1] يوسف بن يزة، **الدولة والطائفة في عصر العولمة، دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة-لبنان نموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة 1، 2012-2013، ص21.

[2] مصباح عامر، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**،(الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود،2005)، ص83.

كلمة **الأمة:** هو مفهوم قرآني وليس مجرد كلمة أو مصطلح بل هو وعاء معرفي جامع، ولهذا المفهوم "**الأمة**" أبعاد متعددة باعتباره مفهوما عقائديا وسياسيا له خصوصية في الفكر السياسي الإسلامي، ففيه يجتمع الأفراد ويتفاعلون من خلال قيم ومبادئ جامعة تتجاوز ما يتمايز به الناس من حيث طبيعتهم كاللّون أو العرق أو الإقليم أو اللغة[1].

هي أيضا جماعة من البشر على جانب كبير من التجانس الثقافي والديني واللغوي أو السلالة أو في هذه جميعا، يستقر أفراد هذه الجماعات ذاتيا بوحدة الانتماء ووحدة المصالح والمصير والآمال، وقد تعيش هذه الأمة في عدة دول، أي أن الأمة قد تتخطى حدود الدولة الجغرافية الإقليمية والقومية، وقد تكون في ظل كيان سياسي واحد وقد تسعى هذه الأمة إلى التوحيد والاستقلال وإنشاء دولتها "الدولة الأمة"Nation-state، وقد ينطبق هذا التوصيف مع رؤية **سعد الدين إبراهيم** الذي يرى بأن "الأمة هي جماعة بشرية متجانسة إلى حد كبير في الثقافة أو الدين أو اللغة أو السلالة"، وبهذا المعني يصبح بالإمكان أن تكون هناك كما أشرنا من قبل موزعة بين عدة دول أو أن تعيش كلها دولة واحدة مع غيرها من الأمم.[2] ولهذا فالأمة تتخطى الدولة وتتجاوز حدودها الإقليمية الجغرافية والقومية والانتماء العصبوي.[3]

ثانيا: مجتمع: Society

يقصد بالمجتمع أنه كيان اجتماعي من البشر، تربطهم شبكة من العلاقات والتفاعلات تسمح باستمراره وتجدده في الزمان والمكان، وهو سابق على الدولة وشرط لوجودها أو ركن من أركانها، وتعد الدولة مجرد طريقة لتنظيم شؤون مجتمع ما، الدولة هي ليست شيئا منفصلا عن المجتمع أو خارجا عن إرادته، ولكنها توجد في نطاقه، وتعد

---

[1] لؤي، صافي، **العقيدة والسياسة معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية**، ط1، (عمان: دار الفكر، 2002)، ص 67.

[2] إبراهيم، سعد الدين (محررا)، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005)، ص44.

[3] وجيه، كوثراني، **من الدولة العصبية إلى الدولة الأمة**"، الفكر العربي، ع28، (السنة الرابعة، يونيو/سبتمبر 1982)، ص137.

ثمرة له، ويسجل **دوركايم** أنه كلّما تطورت المجتمعات كلّما تطورت الدولة، وزادت من تغلغلها في جميع الوظائف الاجتماعية.[1]

في نفس الإطار، جدير بالتذكير أن الدولة قد لا تشتمل على مجتمع واحد فقط، بل ربما قد تكون جزءا من مجتمع أو أن تحتوي الدولة على أكثر من مجتمع واحد، أو أن يمتد مجتمع واحد لأكثر من دولة واحدة مثل المجتمع العربي الإسلامي.

ومن حيث التمييز بين الدولة والمجتمع ضمن الإطار السياسي فنجد الدولة تحتكر القوة بأنواعها المختلفة من أجل استخدامها في فرض الطاعة على أبناء المجتمع (المجتمع) ومن أجل ضمان ولائه لسلطتها، وهو ما يجعله فاقدا لمثل هذه القوة، لكن المجتمع وفي سبيل كسب ثقة أفراده فهو يستخدم لغة الإقناع ويلجأ لتطبيق سياسات العزل واللامبالاة مثلا كطرق لمعاقبة الخارجين أو المتمردين على أعرافه وعاداته وسلوكاته[2].

كذلك الدولة هي الأداة الأساسية لضبط وكبح المجتمع، وتبعا لذلك فهو يخضع لمواقفها وضوابطها وقوانينها ونُظُمها، وهي المتحكمة أيضا في وسائل الإنتاج داخل المجتمع من حيث التنظيم والتسيير والتوجيه، وترتبط الوظائف الإنتاجية للمجتمع بشدة بالبقاء القراري للدولة، وبالتحكم المركزي لسلطة الدولة، كما أن الدولة هي الضابط لمختلف النزاعات والصراعات الاجتماعية، وهي صاحبة الدور الوسيط في تنظيم العلاقات الاجتماعية.

ثالثا: قومية Nationalism

في هذا السياق قبل أن نحدد معنى القومية، يمكننا أن نشير إلى أن هذين المصطلحين يقتربان من مفهوم الدولة، لكن الفرق بين القومية والأمة يكمن في أن الأمة قائمة **NATION** على إرادة السيادة أي على العنصر السياسي الذي يعتبر أساسي في خلق أو بناء الأمة، أما القومية فهي تقوم أساسا على عنصر الثقافة (اللغة) وعلى هذا الأساس

---

[1] محمد، الفطري، **العنف السياسي كشكل لأزمة الدولة الثالثية في ظل تحولات النظام الدولي، نموذج الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس،(الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2000-2001)، ص39.

[2] إبراهيم، سعد الدين، المرجع السابق، ص67.

يمكن أن تكون هناك قومية ما منقسمة على عدة دول مثل الحالة العربية، أو تكون هناك قومية واحدة لدولة واحدة، وهذا ما يشكل استثناء في العالم، أو أن تكون هناك عدة قوميات تعيش في دولة واحدة وهذا هو النموذج السائد في العالم، المعبّر عنه بالدولة الأمة (nation– state).

وكلمة قومية في اللغة العربية مشتقة من "قوم" والقوم هم الجماعة الذين يقومون قومة واحدة للقتال، وتعني علاقة القوم فيما بينهم، وفي اللغة الانجليزية تشتق كلمة nationalism من كلمة nation أمة.[1]

ويشير مصطلح القومية إلى مسألة ذهنية تعبّر عن وعي قومي، عقيدة سياسية، اتجاه سياسي، مصالح وقيم وأهداف وهي مفهوم يرتكز على وجود أمة ذات شخصية متميزة، وهدف استقلالي سيادي، وهي انعكاس للذاتية المتميز– كالذاتية العربية–.

رابعا: الدولة والسلطة.

أما عن مسألة الخلط بين الدولة والسلطة، فالدولة هي كيان مجرد ومتعالي عن مجال المنافسة لأنها تمثيل للإرادة العمومية والمصلحة العمومية، وتعبير عن السيادة التي ليست سلطة بعض عن بعض كما هو شأن السلطة بل سلطة الأمة برمتها، بكافة فئاتها قواها أما السلطة فتخرج عن نطاق هذا التعيين لأنها تعبر عن توازن سياسي لا عن إجماع، وعن خيار برنامجي من جملة خيارات برنامجية أخرى تتنافس في منافسة سياسية انتخابية، قبل أن يحسم الاقتراع بينها لمصلحة واحد منها.[2]

المطلب الثاني: أركان الدولة.

تقوم الدولة على أركان أساسية ولا يمكن الحديث عن دولة دون توفرهذه الأركان، والتي يتفق العديد من الباحثين والمفكرين والقانونيين في عناصرها التالية:

---

[1] ابن منظور، المرجع السابق، ص65.

[2] فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، دراسة تطور دولة ما بعد الاستعمار**، ط1(الإسكندرية، مكتب الوفاء القانونية، 2014)، ص27.

الفرع الأول: الإقليم.

يعتبر وجود الإقليم شرطا ضروريا لقيام الدولة، باعتباره المجال الجغرافي الذي يحتاجه الناس لكي يستقروا عليه ويمارسوا نشاطاتهم، ويتكون الإقليم من ثلاث مجالات هي: النطاق الأرضي (لا يشترط أن يكون متصلا بل يمكن أن يكون متقطعا تفصل أجزاءه بحار وأنهار)، والحيز المائي (يقصد به الجزء من البحار الملاصقة لحدود الدولة إضافة إلى البحيرات والأنهار الداخلية الممتدة داخل حدود الدولة)، والمجال الجوي الذي تمارس عليها سلطانها (سيادتها) وقوانينها.[1]

كما لا يشترط في عدد السكان حد أدنى، فلا يشترط أيضا في الإقليم أن يكون على درجة معينة من الاتساع إلاّ بالقدر الكافي لإقامة أي مجموعة من الأفراد.[2]

تعتبر الموارد التي تزخر بها الدولة، وما تمتلكه من مؤهلات وثروات معدنية ومواد أولية، وتنوع التضاريس واتساع رقعة الإقليم، مصدر قوة الدولة إلى جانب تمتعها بتنوع المنتجات والسلع والبضائع والثمار والمزروعات وغيرها من المنتوجات الصناعية والخدمية التي تساهم في تحقيق النمو وتحسين الحياة العامة في الدولة.

الفرع الثاني: السلطة السياسية.

يعتبر وجود السلطة السياسية ضروريا لقيام الدولة، حيث تلعب دورا هاما في تولي شؤون الحكم وتنظيم وضبط العلاقات بين الأفراد وفي بسط سلطان الدولة على الإقليم الذي تحكمه ، وأن دورها أساسي في حماية هذا الإقليم وتعميره واستغلال ثرواته.[3]

لا يمكن أن تقوم الدولة دون وجود هيئة حاكمة يخضع لها الأفراد، فهي هيأة مشرفة تنظم شؤونهم حيث يكون لها وظائف مهمة كإدارة شؤون البلد، استغلال موارده وحماية مواطنيه من الاعتداءات الخارجية التي تمس استقرارهم وأمنهم، كما تقتضي

---

[1] هاني، علي الطهراوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط1 (الأردن: دارالثقافة للنشر والتوزيع، 2008)، ص: 34.

[2] نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، (الأردن: دار الثقافة،2009)، ص22.

[3] هاني علي الطهراوي، المرجع نفسه، ص: 35.

وظيفتها في المجتمع الحديث العمل على الاهتمام برغبات وإرادات الأفراد والجماعات لتكوين سلوك عام للمجتمع ككل، وهذا ما يقتضي احتكارها لأدوات القمع والإكراه المادي الذي يجعل الأفراد ملزمين بطاعة واحترام وتنفيذ القرارات والتشريعات الصادرة عنها[1].

ولكي تحظى السلطة الحاكمة بقبول الشعب، وتنال رضاه يتعين على هذه السلطة أن تكون خادمة له، وتسعي لتحقيق طموحاته وإرادته في العيش الكريم، في ظل احترام القانون، والعدل والمساواة، وليس على أساس التسلط والسيطرة بعيدا عن إتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية في تسيير شؤونهم. كما أن السلطة الحاكمة لا يتطلب الأمر منها أن تتخذ شكلا سياسيا معينا للحكم، بل يجب أن تكون هي السلطة الوحيدة ولا تسمح بوجود سلطة منافسة لها أو تنازعها في بسط سلطانها على إقليم الدولة في استقلال عن أي خضوع أو تبعية لأي جهة كانت، أو حتى وجود أي تهديدات عسكرية داخلية يمكن أن تهددها داخليا.

الفرع الثالث: عنصر الشعب.

من الملاحظ أن مصطلح السكان أوسع في مضمونه من مصطلح الشعب*، حيث ينصرف تحت هذا الأخير إلى رعايا الدولة (المواطنون ذوو جنسية البلد)، في حين يتضمن مصطلح السكان ليشمل المواطنين والرعايا الأجانب الذين يعيشون على إقليم الدولة.[2]

كما لا يشترط في الدولة أن يكون لها عدد محدود من السكان، حيث يختلف عدد السكان من دولة لأخرى، حيث إن بعض الدول يفوق عدد سكانها بمئات الملايين نسمة، كالصين والهند وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، بينما لا يربو عدد سكان دول أخرى

---

[1] نور الهدى بن بتقة، المرجع السابق، ص95.

* **للشعب مدلولان:1- الاجتماعي**، يشير إلى كافة الأفراد الذين يقيمون على الإقليم، والذين ينتمون إليه عن طريق تمتعهم بجنسيتها،**2- المدلول السياسي**: يشمل فقط المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية، وهم جمهور الناخبين.

[2] حامد سلطان، **أحكام القانون الدولي العام في الشريعة الإسلامية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1970)، ص ص 224-223.

عن بضعة آلاف نسمة كإمارة موناكو التي تقع جنوب شرق فرنسا على البحر الأبيض المتوسط.[1]

إضافة إلى ذلك، لا يقتضي من سكان الدولة أن يكون على انتماء لأمة واحدة، بل قد يكون خليطا من أمم متفرقة ومختلفة إلا أن الانتماء لأمة واحدة له دور في قوة ومتانة الدولة ومنعها من التفتت والتفكك، ويكون حاجزا –خاصة في عصرنا الحالي ضد مشاريع ومخططات التقسيم والتدخل –كالتي انتشرت في عالمنا الجديد تحت دواعي حماية حقوق الإنسان وحماية الأقليات وما شابهها من ذرائع تدخلية.

في الغالب تكون انتهاكات حقوق الإنسان مكلفة للأنظمة السياسية خاصة إذا كانت هذه الانتهاكات مرتبطة بإنكار حقوق الأقليات سواء العرقية والدينية، فهي تفتح الباب للمطالبين بالتدخل الإنساني لحماية الإنسان وحماية الأقليات من الانتهاكات التي تقوم بها الدولة، غير أن الهدف غير المعلن هو استعمال هذه الورقة للضغط من أجل تحقيق مصالح غير معلنة. [2]

الفرع الرابع: السيادة.

تعتبرالسيادة من الصفات الأساسية التي لازمت الدولة في مسيرتها التاريخية، ويمكن القول أن تميّز الدولة عن باقي أشخاص النظام الدولي والعالمي إنما يرجع ذلك لخاصية السيادة التي تتمتع بها والتي تجعلها في مرتبة عليا عن باقي الفواعل الأخرى.

والسيادة هي إحدى مقومات الدولة في عصرنا الحديث لأنها تدل على انفراد السلطة السياسية فوق إقليم الدولة بهيمنتها على سائر الأفراد والهيئات والمؤسسات الكائنة في الدولة.[3]

---

[1] هاني علي طهراوي، المرجع السابق، ص ص: 28 –29.

[2] موسى بن قاصير، المرجع السابق، ص160.

[3] فيصل شطناوي، **التنظيم السياسية والقانون الدستوري**،(عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2003)، ص: 48.

وقد كانت سيادة الدولة في الفكر التقليدي مطلقة تحمل في مضمونها عدم وجود أي قيود أو حدود تحدّ من سيادة الدولة سواء في الداخل أو الخارج لكنها في نظر البعض قد أصبحت مقيّدة وليست مطلقة، تخضع لتعهدات والتزامات وعوامل مختلفة.[1]

وللسيادة مظهران أحدهما داخلي، أي أن إرادة الدولة وسلطتها تكون داخل إقليمها كاملة وتسمو على جميع السكان والرعايا المقيمين في إقليمها[2]، أما المظهر الخارجي فمعناه عدم خضوع الدولة (السلطة) في فرض سلطتها وفي علاقتها مع باقي أشخاص القانون الدولي إلى أي سلطة ما عدا مراعاة حقوق ومصالح تلك الأشخاص وفق إرادتها وحريتها.[3]

المطلب الثالث: خصائص الدولة.

إذا توافرت الأركان الثلاثة (الشعب، الإقليم والسلطة) قامت الدولة، وبقيام الدولة فإنها تتميز بخاصيتين أساسيتين هما:

-الخاصية الأولى: الشخصية المعنوية.

-والخاصية الثانية: السيادة.

وسيتم توضيح هاتين الخاصيتين كما يلي:

الفرع الأول: الشخصية المعنوية.

يقصد بالشخصية المعنوية قدرة الدولة في اكتساب حقوقها وتحمل التزاماتها فيما تتخذه أو تبرمه من تصرفات أو أعمال بينها وبين أطراف عديدة داخلية أو خارجية، ويترتب على تمتع الدولة بالشخصية المعنوية عدة نتائج هامة، يمكن اكرها في الآتي: [4]

1- تعتبر الدولة وحدة قانونية مستقلة ومتميزة عن الأفراد المكونين لها سواء أكانوا حكاما أو محكومين، وبالتالي فالسلطة التي يمارسها الحكام نيابة عن أفراد الشعب إنما تتم برضا الجماعة ولمصلحتها.

---

[1] هاني علي الطهراوي، المرجع السابق، ص 44.

[2] نعمان الخطيب، المرجع السابق، ص34.

[3] هاني علي الطهراوي، نفس المرجع، ص 44.

[4] هاني علي الطهراوي، نفس المرجع، ص 41.

2- المعاهدات التي تبرمها الدولة مع أشخاص القانون الدولي الأخرى تبقى نافذة، مهما تغير شكل الدولة أو نظام حكمها أو الأشخاص ممثليها، ونفس الأمر بالنسبة للقوانين الداخلية التي أصدرتها الدولة.

3- حقوق الدولة والتزاماتها تبقى محفوظة حتى ولو تغير شكل الدولة أو نظام حكمها أو الأشخاص الحاكمين فيها.

الشكل رقم (01): يوضح الخصائص التي تميز الدولة:

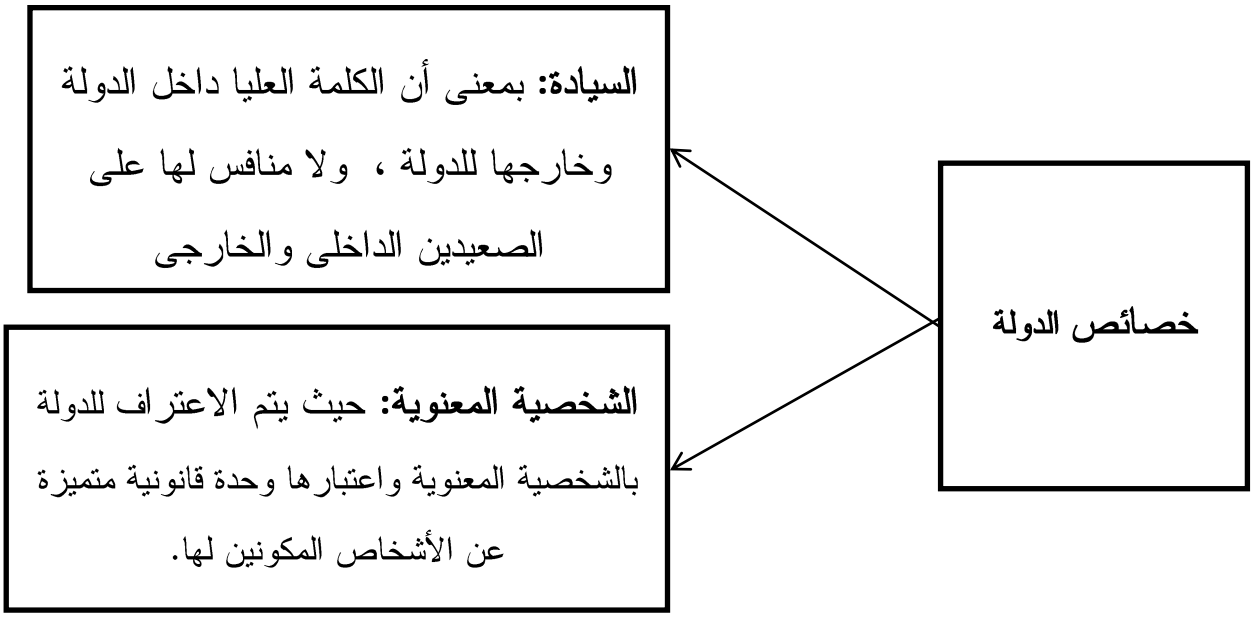

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الرابع: وظائف الدولة في ظل الواقع الدولي الجديد.

في ظل العولمة والواقع الذي أفرزته من تداخل البيئتين الداخلية والخارجية في المسائل الاقتصادية والسياسية وغيرها، فإن الدولة أصبحت تضطلع بمجموعة من الوظائف التي ثم تكييفها مع منطق العولمة وواقعها ،وهذه الوظائف هي:[1]

[1] نور الهدى بن بتقة، المرجع السابق، ص 62.

الفرع الأول: وظائف الدولة السياسية

- ✓ تطوير مؤسسات الدولة هيكليا، وظيفيا وفكريا، إعادة تنظيم العلاقة بين الطبقة السياسية والمجتمع وذلك بتقوية المجتمع المدني وتحديثه، وهذا ما يضمن دولة قوية في إطار الديمقراطية.
- ✓ تنظيم علاقتها مع الفاعلين الدوليين عند وفائها بالتزاماتها الدولية بما يحفظ كيانها ولا يخضعها لضغوطات خارجية.

الفرع الثاني: وظائف الدولة الأمنية

- ✓ تحديد الجرائم التي تهدد الأمن الوطني ووضع مخطط علمي عملي لمواجهتها كالجرائم الالكترونية.
- ✓ مواجهة التطرف والإرهاب باعتبارهما ظواهر خطيرة تهدد الأمن الوطني بتعزيز تنمية ودعمها ومحاربة الفقر ومكافحة البطالة باعتبارهما عوامل مهمة لتحقيق الاستقرار.
- ✓ تحقيق الأمن الخارجي الذي يتضمن الحفاظ على سلامة الإقليم ومنع العدوان الخارجي وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك والدفاع عن مصالح الدولة في البيئة الدولية.
- ✓ تكمن الوظيفة الحيوية للدولة الوطنية خاصة في الدول النامية تجنب حالات تبرر أو تفتح المجال للتدخل الأجنبي بمبرر إنساني أو بمبرر توسعي.

الفرع الثالث: وظائف الدولة الاقتصادية.

- ✓ وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي وتوفير ضمانات لقيام القطاع الخاص بدوره مع متابعته بوضع ضوابط لازمة لامتثاله لها.
- ✓ توفيرالظروف المناسبة للتنافس ومنع الاحتكار، عبر مبدأ الشفافية لتقليص الفساد.
- ✓ وضع منظومة مالية ونقدية مرنة قادرة على إدارة النشاط الاقتصادي بما يحقق الأهداف المسطرة، ومعالجة الاختلالات التي تحدث في نظام اقتصاد السوق.
- ✓ إدارة الأزمات الاقتصادية المحتملة من خلال العمل على التنبؤ بها وإدارتها.

الفرع الرابع: وظائف اجتماعية للدولة.

- ✓ تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين والاهتمام بمشاكلهم المختلفة.
- ✓ تحقيق الاستقرار الاجتماعي وإزالة كافة عوامل الانقسام والتفتت بين الأفراد.
- ✓ تحسين الظروف المعيشية للأفراد والجماعات وترقية أنماط معيشتهم وتحسين البيئة لهم بما يضمن لهم العيش الكريم.
- ✓ نشر العدالة وضمان العيش الكريم لأفراد الدولة وكل مواطنيها دون استثناء.

المبحث الثاني: نشأة وتطور مفهوم الدولة.

ظهر مفهوم الدولة قديما، وتطور عبر التاريخ ليأخذ دلالات ومعاني مختلفة إلى أن وصل إلى الشكل الحالي المتعارف عليه في النظام الدولي والعالمي، وسيتم شرح تلك المسارات التي مرت بها الدولة بدءا من الإرهاصات الأولى لظهور المفهوم في الفكر اليوناني القديم، ثم الفكر الروماني، والتعرض لإسهامات الفكر العربي والإسلامي، وما تبعته من إسهامات فكرية ونظرية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للدولة.

يتفق العديد من الباحثين والمفكرين المهتمين بمفهوم الدولة أن الإرهاصات الأولى لظهور هذا المفهوم تعود إلى الفكر اليوناني القديم، حيث ارتبطت بظهور "دولة المدينة"**polis**في أثينا، لكن هذا المفهوم قد تطور عبر التاريخ ليأخذ دلالات ومعاني مختلفة، وسيتم خلال هذا الجزء التعرض لمفهوم الدولة بدءا من الفكر اليوناني، ثم الروماني، والأوربي، ثم الانتقال للحديث عن هذا المفهوم في الفكر العربي والإسلامي.

الفرع الأول: ظهور الدولة في الفكر اليوناني القديم

أولا: الدولة في فكر أفلاطون.

يعد **أفلاطون***(427-347 **ق م**) أول من نظّر لمصطلح الدولة في كتابه "**جمهورية أفلاطون**" التي تعتبر بمثابة تصور مثالي لما ينبغي أن تكون عليه مدينة أرضية حقيقية،

فهي عبارة عن وضعية تخيلية لدولة المدينة[1]**CITY STATE**، وتعتبر دولة المدينة هذه أول تجربة سياسية لممارسة الحكم وفق قواعد وقيم قانونية معينة، وبالتالي فقد كانت شكلا متميزا من التنظيم السياسي الذي يشترك مع الدولة الحديثة في بعض خصائصها.[2]

كانت هذه المدينة التي يبلغ عدد سكانها آنذاك ثلاث مائة ألف نسمة من طبقات اجتماعية ثلاث متمايزة من الناحية السياسية والقانونية، ومثلت هذه الطبقات صورة لهرم قاعدته طبقة الرقيق، ورأسه طبقة المواطنين الأحرار الذين يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة(حق المشاركة في الحياة السياسية) وتتوسطه طبقة الأجانب الذين يتمتعون بحقوق المواطنة (الإقامة) دون الحق في المشاركة السياسية.[3]

إن التقسيم الذي طرحه أفلاطون مبني على سمات وخصائص طبيعية كالقدرة الطبيعية والقوة النفسية والمؤهلات التعليمية (الحكمة)، لكل طبقة من الطبقات الاجتماعية التي تقوم عليها الدولة العادلة الفاضلة التي تسعى لتحقيق حاجيات المجتمع الإنساني المختلفة من حاجات مادية وغير مادية ترتبط بالأمن والاستقرار والراحة النفسية للجميع، لذا كانت الطبقة الأولى هي طبقة الحكام (الفلاسفة)، وفضيلتهم الخاصة هي الحكمة، أما

***أفلاطون:** مفكر يوناني (427 347 ق م) تتلمذ على يد أستاذه سقراط الذي تم إعدامه من طرف الحكام الديمقراطيين الأثينيين، وتأثر لذلك الحدث فكرَّس بقية حياته لتجديد الروح الأثيني، وإقرار فكر سياسي في المسار الصحيح للأثينيين، اشتهر بكتابه الجمهورية، القوانين. ميز بين أربعة أنواع من الدول كلها فاسدة في نظره، وهي الدول الأوليجاركية (تحكمها طبقة الأغنياء الذين يمتصون دماء الطبقات الفقيرة)، الديمقراطية(حكومة الأغلبية (الفقراء والكادحين والعوام)، الطاغوتية،(حكومة عدوانية تشن الحرب على شعبها و الدول الأخرى) التيموقراطية(يحكمها حكام عسكريون يجهلون المبادئ السياسية المثلى)، المصدر: محمد وقيع الله أحمد، ط 1(مدخل إلى الفلسفة السياسية، دمشق، دار الفكر،2010) ص:64.

[1] Bernard branquet, **the philosophical theory of state**,(canada Books, 2001), pp ; 19 20.

[2] يوسف بن يزة، المرجع السابق، ص.18.

[3] محمد الشريف، أقضى. **إعادة بناء الدولة الوطنية في العالم العربي ما بعد الثورات العربية، دراسة حالة سوريا**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020، ص: 23.

الطبقة الثانية فتتمثل في المحاربين الشجعان، في حين تنتمي فئة الحرفيين العاملين إلى الطبقة الثالثة.[1]

حيث أن كل طبقة من هذه الطبقات تلتزم بأداء مهامها في الدولة العادلة بناء على مؤهلاتها وسماتها الفطرية الفيزيولوجية والنفسية، إذ أن الحكام الذين يشترط فيهم أن يكونوا فلاسفة، وهم أهل الاختصاص كي يقوموا بإصدار التشريعات والأوامر والنواهي، لتتكفل طبقة الجنود (المحاربون) بضمان أمن المدينة، والذي يشترط أن يتم عزلهم عن حياة البذخ والترف كي يتفردوا بالحماية وتأمين الدولة ضد كل ما يمكن أن يشكل تهديدا لها، فيما تهتم الطبقة الثالثة (العمال والحرفيين) بتأمين خدمة وإنتاج السلع والمنتوجات اللازمة التي يحتاجها السكان في حياتهم اليومية.

ركّز أفلاطون في الجمهورية الفاضلة على الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة، والدولة المثالية هي التي تحقق العدالة الاجتماعية، ونظريته تقوم بتقسيم المجتمع.

قسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاثة طبقات: [2]

1-طبقة الحكام: هي أهم الطبقات لأنها تضم طبقة الفلاسفة الحكماء وهم نخبة المجتمع الذي يتولون مهمة السهر على المصلحة العامة، (شبههم بمعدن الذهب).

2-طبقة المحاربين (الحراس): وهم يتميزون بالشجاعة والفطنة، ومن مهامهم الرئيسية حراسة الدولة والدفاع عنها، ولا يحق لهم امتلاك المعادن النفيسة ولا الأراضي الزراعية (شبههم بالفضة).

3- طبقة العمال والفلاحين: من مهامهم تأمين احتياجات المجتمع (شبههم بمعدن النحاس).

إن هذه الطبقات التي ابتكرها أفلاطون، وحدد لكل منها اختصاصاتها لكنه اعتبر أن هي أسمى الطبقات في المجتمع اليوناني هي طبقة الفلاسفة وهي التي تقوم بخدمة المجتمع والدولة.

---

[1] محمد الشريف أقضي، المرجع نفسه، ص،24.

[2] نورالدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي**، ط1(الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2004)، ص، 52.

لقد كان تأثير أفلاطون واضحا على الإنتاج الفكري السياسي للعديد من الفلاسفة وحتى المسلمين قد تأثروا بأفكاره، مثل الفارابي الذي حاول في كتابه الموسوم **بالمدينة الفاضلة** الذي هو تعبير عن الفكر الأفلاطوني أكثر مما هو تعبير عن الفكر الإسلامي، وكان تأثير أفلاطون أيضا في الصياغات الغربية الحديثة لعلم السياسة، قبل أن تكتسح الثورة السلوكية تلك الطروحات لعلم السياسة.[1]

ثانيا: الدولة في فكر أرسطو.

يرى **أرسطو(384 –322 ق.م)***[2] أن الدولة (المدنية) هي مرحلة تطور التجمعات الإنسانية التي أساسها الأسرة والعائلة ثم القبيلة وبعدها القرية فالمدينة، والإنسان هو النواة الأولى لتكوين الدولة وهو مدني بطبعه يعيش في جماعة يتفاعل معها ويشكل مع باقي الأفراد الخلية الأساسية في المجتمع وهي الأسرة.[3]

بخصوص نشأة الدولة فيعتبرها أرسطو أنها انبثقت من اتحادات أقل منها حجما، أولها هو اتحاد الأسرة، والتي يتولد عنها اتحاد أكبر هو اتحاد القرية التي تتألف من عدة أسر تعيش بعضها بمقربة عن بعض.[4]

---

[1] محمد وقيع الله أحمد، المرجع السابق، ص: 71.

* يعد **أرسطو** تلميذ أفلاطون، عاش في الفترة (**384 –322 ق.م**) درس كثيرا من العلوم كالفلسفة، المنطق، الأخلاق والسياسة والأدب، والعلوم الطبيعية الحيوية، ترك عبارته الشهيرة: " الإنسان حيوان سياسي بطبعه"، قسّم أرسطو الحكومات إلى ستة أقسام لا تلبث أن تتحول من حناياها ثلاث حكومات فاسدة

1–ملكية (حكومة الفرد الواحد الصالح← طغيانية (حكومة الفرد الواحد الفاسد).

2– ارستقراطية (حكومة الصالحة،← أوليجاركية (حكومة القلة الفاسدة)

3–جمهورية (حكومة الكثرة الصالحة) ← ديمقراطية (حكومة الكثرة الفاسدة)انظر المصدر على: محمد وقيع الله أحمد، المرجع السابق، ص: 80.

[3] جان تونتشار، **تاريخ الفكر السياسي**، علي مقلد مترجما، (بيروت: الدار العالمية للنشر والطباعة والتوزيع، 1983)، ص36.

[4] محمد وقيع الله أحمد، المرجع السابق، ص: 76.

ومع اتحاد القرى بعضها البعض ظهرت المدن التي مثلت كل واحدة منها دولة كاملة، تسمّى دولة المدينة(city state)، والتي أصبحت فيها الروابط بين الأفراد روابط المواطنة والمشاركة السياسية بديلا عن روابط الدم والقرابة في الحالات السابقة.[1]

ويعتبر أيضا أنها وجدت لكي يعيش الناس الحياة السعيدة، فالحاجات الضرورية لحياة الإنسان هي السبب الرئيسي في وجود الدولة.

يعتبر صاحب مبدأ الفصل بين السلطات حيث تهتم السلطة التشريعية بسن القوانين والتشريعات والسلطة التنفيذية مهمتها تقسيم الوظائف والعمل، والسلطة القضائية تنظم المحاكم وفض النزاعات.[2]

تعتبر الدولة في فكر أرسطو الهيئة العليا والمؤسسة التي تسمو على باقي المؤسسات التي ينتمي إليها أبناء المجتمع وتربطهم روابط روحية تقوم على العادات والتقاليد والقوانين التي يخضع لها كل أبناء المجتمع الواحد، والمدينة عنده هي غاية المجتمع، والتي لن تتحقق إلا إذا تحققت فيها ثلاث شروط:[3]

1- أن تكون المدينة محدودة السكان لا يتعدى سكانها مائة ألف نسمة.

2- أن تكون محصّنة ومحمية ضد الأعداء ولها جيش قوي يدافع عنها، وذات موقع استراتيجي يشرف على البحر ليسهل تمويلها في حالة حصارها.

3-أن تضم المدينة طوائف عديدة ومختلفة كالعمال والفلاحين والمنجمين والكهنة، والحكام.

---

[1] محمد وقيع الله أحمد، المرجع نفسه، ص: 76.

[2] نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص: 68.

[3] نورالدين حاروش، المرجع نفسه، ص: 67.

***معاهدة وستفاليا1648م**: جاءت هذه المعاهدة بعد صراع وحرب دينية استمرت مائة عاما بين دول أوروبية، وتعدُّ هذه المعاهدة نقطة ميلاد الدولة القومية في أوربا،والذي أضحت فيما بعد اللاعب الأساسي في النظام الدولي والعالمي حتى بداية ظهور أطروحات جديدة تتحدث عن أفولها ونهاية الدولة القومية، للمزيد طالع المصدر:عصام،عبد المنعم البدري، عبدالله أحمد السيد، **أثر معاهدة وستفاليا1648م، ومؤتمر فيينا(1814 1815) في تطور القانون الدولي العام(دراسة مقارنة)**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي،2020).

الفرع الثاني: الدولة في الفكر الغربي.

تعتبر الدولة من الناحية الجغرافية التاريخية أنّها ظاهرة أوروبية، ظهرت في الفترة الممتدة من القرن السادس عشر(16) وتحديدا بعد **معاهدة وستفاليا*** حتى القرن العشرين، ومن الناحية الثقافية ارتبطت بفكرة الفصل بين المجالات الدينية والعلمانية في حياة الإنسان.[1]

أولا: الدولة عند ميكيافيلي

لعلّ أول من استعمل كلمة **دولة** بمفهومها الشائع في هذا العصر، هو المفكر الإيطالي **نيكولا ميكيافيلي*** في كتابة الأمير بقوله: كلّها دول، وهي إما جمهوريات أو إمارات".

يعتبر ميكيافيلي صاحب مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، أي أن الحاكم عليه أن يتخذ الوسيلة المشروعة وغير المشروعة لتقوية حكمه، واكتساب القوة التي تحمي كيان الدولة، فهنا الغاية السامية تبرر الوسيلة مهما كانت مشروعة أوغير مشروعة، هاجم ميكيافيلي سلطة الكنيسة، واعتبرها بأنّها هي التي أضعفت البلاد وساهمت في الانحطاط السياسي والاقتصادي، وعرقلت الجهود الوطنية في توحيد البلاد واسترجاع الأمجاد القديمة.[2]

جاء ميكيافلي ليعلي من شأن القوة وحدها، وليخضع لسلطتها كلاًّ من سلطتي العقل والوحي، وقد غدت أطروحاته فيما بعد مفاهيم وأسس التيار الواقعي في علم السياسة وحتى مبادئ الحركة النازية والفاشية*، التي قامت في أوروبا، قد تأثرت كثيرا بأطروحات ميكيافيلي.

---

[1] نزيه نصف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة**، ط1،(بيروت: دار الساقي، 1992)، ص22 23.

* **نيقولا ميكيافيلي** (1469م 1532م): ولد في مقاطعة فلورنسا الايطالية في ذلك الوقت، وقد عاش فترة تصدع شمال البلاد الإيطالية وهوانها أمام تصاعد الإمبراطورتين الألمانية والانجليزية، صاحب كتاب الأمير، الغاية تبرر الوسيلة.

[2] محمد وقيع الله، المرجع السابق، ص ص133-135.

ثانيا: الدولة عند شيشرونciceron

يرى شيشرون **ciceron** أن الدولة هي جماعة معنوية من الأشخاص الذين لا يعبّرون عن الأفراد بقدر ما يعبّرون عن الرأي المشترك والتوافق في الاعتراف بحقوق بعضهم تجاه البعض وحقوق الدولة اتجاههم، من أجل المساهمة الجماعية في تحقيق المنفعة المشتركة للجميع.[1]

كما اعتبر شيشرون أن الشعب هو مصدر السلطة التي تكون ممارستها استنادا على القانون والأخلاق في فترة تميزت بحكم الطغاة وإساءة احترام الشعب من طرف هؤلاء.[2]

ثالثا: الدولة عند توما الإكويني

يرى **توما الإكويني** أن الدولة هي اجتماع سياسي طبيعي تتميز بكونها لها قوانين، يتعين على الأفراد ضرورة الخضوع لها، على أن يتولى القيام بوظائف أساسية يتم حصرها فيما يلي: [3]

1- تحقيق الأمن والطمأنينة وحماية الأفراد من المخاطر والجوع، حيث أن الدولة يمكن أن تتعرض للخطر الخارجي والعدوان.

2- تحقيق العدالة الاجتماعية بواسطة التشريعات لأن توفرها يؤدي إلى احترام القانون وبغيابها يحصل الحرب وسفك الدماء.

3- تحقيق الأخلاق للمجتمع البشري حسب الكنيسة.

4- حماية الدولة للدين والمحافظة على سياسة الكنيسة.

رابعا: الدولة حسب نظرية العقد الاجتماعي (توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو)

اعتبر أصحاب هذه النظرية أن أصل نشوء الدولة ناتج عن عقد اجتماعي، ففي إطار تنظيرهم وبحثهم عن البدايات الأولى لظهور المجتمعات السياسية، أرجعوا الأمر

---

[1] نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص: 110.

[2] محمد وقيع الله، المرجع السابق، ص 87.

[3] نورالدين، حاروش، المرجع نفسه، ص: 145.

إلى ما سموه ب"العقد الاجتماعي" بين الحاكمين والمحكومين،[1] الذي بمقتضاه قَبل الأفراد طواعية التحول من حياة الطبيعة التي تسودها شريعة الغاب–اللانظام– إلى المجتمع السياسي الذي تسوده علاقات الوئام والسلام–النظام –بتنازلهم عن كل أو بعض حقوقهم لصالح حاكمهم أو هيئة سياسية تتكفل حفظ حقوقهم ووضع حد لحالة الفوضى والاقتتال التي كانت سائدة في حالة الطبيعة.[2]

معنى هذا الكلام أن تخلي الأفراد الطبيعيين عن حقوقهم التي كانوا يتمتعون بها في حالة الطبيعة التي تتميز بالفوضى وغياب القانون هي التي تساهم في توفير الظروف المناسبة للنظام الذي تتحدد فيه الالتزامات وتحترم فيه الحقوق بين الحاكمين والمحكومين ويتم الخضوع لها.

1: الدولة في فكر الهوبزي

توماس هوبز (1588–1679م) انجلترا

نال تعليمه العالي بجامعة أكسفورد، توصل من خلال كتابه الضخم **التنين Le viathan**، إلى نتيجة عامة وهي ضرورة إبرام العقد الاجتماعي، أو الدستور الأسمى لتسيير حياة البشر تسييرا سليما قاصدا.[3]

يرى هوبز أن الدولة هي نتيجة تعاقد مجموعة من الأفراد من أجل أن يتحقق لهم الأمن، وضمان حقوقهم وحرياتهم وحماية مصالحهم وممتلكاتهم، وبهذا تكون الدولة (كائن مصطنع) لها السلطة المطلقة وصاحبة السيادة المطلقة في فرض السيطرة المطلقة وذلك من أجل ضمان حقوق الأفراد وحماية هذه المصالح للأفراد الذين تنازلوا لهذه الدولة عن حقوقهم.[4]

---

[1] مهدي، علي مهدي، **مستقبل الدولة القومية: دراسة تحليلية في إطار تطورات البيئة الدولية منذ بداية القرن الحادي والعشرين**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (بغداد، جامعة النهرين، 2016)، ص58.

[2] محمد، الأطرش وآخرون، المرجع السابق، ص:103.

[3] محمد، وقيع الله أحمد، المرجع السابق، ص ص149–159.

[4] نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص،298.

وبالنسبة للحاكم أوالسلطة التي يتنازل الناس عن حقوقهم لها بموجب العقد الاجتماعي ما عدا حقهم الطبيعي في الحياة والملكية الخاصة، مقابل أن يكون هناك ضمان لبسط الأمن، وصيانة النفوس، وإذا فشل الحاكم في ذلك العمل جاز خلعه والإتيان ببديل عنه حينئذ.[1]

2: الدولة عند جون لوك (1632-1704م انجلترا)

اعتبر أن السبيل لضمان استقرار المجتمع وحقوق أفراده هو سبيل الحرية والديمقراطية، وأفضل سبيل لذلك هو تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات حيث لا تتطفل أي سلطة على اختصاصات السلطات الأخرى.[2]

لقد أجاز **جون لوك** أن تثور الجماهير على الحكومات بهدف تغيير شخص الحاكم، والإتيان ببديل عنه، لا بهدف تغيير شكل نظام الحكم أو فلسفته من الأساس، وذلك حينما يكون هناك تقصير من الحكومات في أداء واجباتها واختصاص حقوق رعاياها.[3]

لكن الناس في رأي جون لوك هم محافظون بطبيعتهم، لكن تبقى ثورتهم ضد الحاكم (لا نظام الحكم) أمرا مُلحّا لإصلاح الأوضاع السياسية ولضمان وقف حد التعدي الحاكم على حقوقهم الطبيعية والمكتسبة.

مثلت أفكار لوك السياسية مرجعية أساسية في الفكر الليبرالي عامة ولاسيما التجارب السياسية الانجليزية والأمريكية والفرنسية، وحتى بالنسبة للممارسات الديمقراطية لأنه أرسى قواعد الفكر الليبرالي، ودعائم الديمقراطية النيابية التي بموجبها يتم حكم الأغلبية، وهذا النوع الذي ترجمته حاليا كثير من بلدان العالم.

3: الدولة عند جان جاك روسو (1712م، 1778م)

عاش فيما يعرض بعصر التنوير*، وتمثل الأسرة في نظر جان جاك روسو التي هي أهم أقدم مجتمع طبيعي بموجب القانون الطبيعي، النموذج الأول للمجتمعات السياسية، و

---

[1] محمد، وقيع الله أحمد، المرجع السابق، ص: 159

[2] نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص: 84.

[3] محمد، وقيع الله أحمد، المرجع نفسه، ص: 173.

يمثل الزعيم فيها صورة الأب، أما الشعب فيجسد صورة الأبناء، حيث اختار أعضاء الأسرة تنظيم علاقاتهم مع بعضهم البعض وفق عقد اجتماعي ضمني.[1]

فالاتفاق الجماعي بين الأفراد بموجب العقد، أي إرادة الجماعة هو الذي يترتب عنه أصل الدولة والسلطة، لذا وجب قيام شخص ليس من هذه الجماعة بتولي السلطة باسم هذه الجماعة، وهو وكيل عنها، يحكم باسم إرادتها، وليس وفقا لإرادته، ويحق للإرادة العام عزله متى قرّرت ذلك.[2]

رغم الأفكار التي تم طرحها من قبل أصحاب نظرية العقد الاجتماعي، التي تعتبر أن نشأة الدولة، تم بناء على عقد اجتماعي، لكنها تعرضت لانتقادات وملاحظات وأهمها:[3]

-انتقدت هذه النظرية لكونها تقوم على فكرة خيالية وغير صحيحة من الناحية (الخرافة الظلم والاضطهاد) التاريخية، ولم يقدم التاريخ أي مثال على دولة نشأت عن طريق العقد في القرن الثامن عشر في أوروبا وفرنسا على وجه الخصوص.

- تقوم هذه النظرية على افتراض خاطئ، عندما تقرر بأن الفرد كان يحيا حياة عزلة قبل قيام الدولة، وهذا غير صحيح لن المجتمع من حيث الحقيقة والواقع وُجد قبل قيام الدولة بفترة طويلة، وعليه فإن الواقع لا يؤيدها.

يعرّف **ماكس فيبر Max Weber** الدّولة بأنها مؤسسة تحتفظ باحتكار العنف على منطقة جغرافية معيّنة، لذا يميّز فيبر الدولة من خلال احتكارها لسلطة الإكراه ليتسنى لها تنفيذ القوانين.

---

* **عصر التنوير**: هو العصر الذي شهد إعلاء سلطة العقل في الفكر الأوروبي، ورفض الاعتراف بسلطة الدين في الحياة السياسية والعلمية، واعتبرت سلطة الدين عاملا من عوامل التخلف الأوروبي(الخرافة، الظلم والاضطهاد).

[1] محمد وقيع الله أحمد، المرجع السابق، ص ص179 180.

[2] هاني، علي الطهراوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط1، الإصدار الثاني (الأردن: دارالثقافة للنشر والتوزيع، 2008)، ص67.

[3] إبراهيم، عبد العزيز شيحا، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، (الاسكندرية: منشأة المعارف،2000)، ص205.

وهي اتحاد لمجموعة مؤسسات تسعى للسيطرة على الداخل ومواجهة الأخطار من الخارج، ويرجع بعض الكتّاب أن تطوّر الجغرافيا كان سببا في ولادة الدولة وليس بسبب تطوّر التاريخ.[1]

فماكس فيبر قد قدّم نموذجا معياريا للدولة باعتبارها تنظيما "سياسيا قهريا"يمتلك من خلالها موظفوها حق احتكار العنف المادي وممارسة السلطة داخل إقليمها من أجل إنفاذ القانون.[2]

الفرع الثالث: الدولة في الفكر العربي الإسلامي.

أولا: الدولة عند أبي الحسن الماوردي: (364–450هجري)

يعتبر **الماوردي** أن الدولة الإسلامية هي دولة واسعة الأهداف[3]، إذ أنها دولة عقيدة ورسالة كما هي دولة قانون وقضاء، ودولة أمن وسلام.[4]

كما يرى الماوردي بأن التمايز والاختلاف الذي خلقة الله تعالى في بني البشر، يدل على قصور الإنسان وضعفه، هذا القصور يدفع هؤلاء البشر إلى التعاون والتوازن ومن ثم يدفعهم نحو التكامل والانسجام فيما بينهم وإلى التجمع والاجتماع لحاجة البشر لبعضهم البعض، ومن ثم تتشكل الدولة وتتكون، أين أن حاجة البشر لتحقيق مقاصدهم وتلبية حاجياتهم هي اللبنة لتكوّن ما يسمّى بالدولة.[5]

يحدد الماوردي مجموعة من القواعد والشروط التي هي أساسية كي تقوم الدولة وتتأسس وهذه القواعد هي: [6]

---

[1] ناجي، عيسى سالم القطراني، **تصنيف الدولة الفاشلة وأثره على السيادة، ليبيا نموذج** ، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 09، المجلد 02 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، يونيو 2018)، ص 439.

[2] Max ,Weber**, Economy and society, an outline of interpretive sociology**,guenhner roth & clouse wittich(eds),berkely :university of california,press,1978,p68.

* عاش الإمام أبو الحسن **الماوردي** (364–450هجري) في ظل ازدهار الحضارة الإسلامية في عاصمة خلافتها بغداد، تولّى منصب قاضي القضاة معبرا عن أحكام المذهب الشافعي، له كتابه:"الأحكام السلطانية"، سبق به أهم المؤلفات الكبرى ك(العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، وروح القوانين لمونتسكيو).

[4] محمد، وقيع الله أحمد، المرجع السابق، ص، 101.

[5] نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص: 168.

[6] نورالدين حاروش، المرجع نفسه، نفس ص.

1-الوازع الديني، وهو الاسمنت المسلح الذي يشد بنيان الدولة ويقوي روابطها، وما زوال الدول القديمة في الحضارات الغابرة إلا لافتقارها لهذا المعطى الديني.
2-سلطان قاهر: يقصد به حاكم قوي يهتم بتحقيق أهداف الدولة العليا كحفظ الدين وصون الأمن وحفظ الأموال والأعراض والممتلكات.
3- عدالة شاملة تمس الجميع.
4-أمن عام، يتم من خلال إزالة الخوف، وبث الطمأنينة في أوساط الأفراد والجماعات،
5- اقتصاد قوي من خلال توفر الإمكانيات والأموال والأراضي الزراعية.
6- أمل فسيح للمستقبل وتحقيق الطموحات والآمال المستقبلية في العيش في وطن ملؤه المساواة والعدالة والسعادة الدنيوية والأخروية.

وحدّد الماوردي القواعد والأسس الستة لقواعد كقواعد أساسية لا بد منها لوجود الدولة وقوتها، وإذا فقد الأساس من هذه الأسس فسدت وضعفت، وهي قواعد تعتبر فعلا عن عوامل قوة وتطور الدول في عصرنا الحالي، والدول التي اعتمدت على هذه الأسس، فهي قوية ومتطورة، اما الدول التي تعاني من الضعف وتقهقر في عالمنا المعاصر فيرجع سبب ذلك إلى اختلال عنصر من هذه العناصر وفقدانه.

ثانيا: الدولة عند الفارابي.

اعتبرالفارابي أن الإنسان له ميل فطري لأخيه الإنسان ومرد هذا الميل هو عجزه عن تحقيق كل حاجياته بمفرده، بل هو في حاجة دائمة للآخرين، وبالتالي يصبح الاجتماع ضرورة كوسيلة لتحقيق سعادته الدنيوية والأخروية. هنا تحدث الفارابي عن المدينة باعتبارها مجتمعا كاملا صغيرا وتحدّث أيضا عن الأمة وهي مجموعة مدن، إلى المعمورة وهي القصد منها العالم بأسره.[1]

وبخصوص المدينة فقد أعطاها تشبيها بالجسم، فكل عضو من أعضائه يقوم بوظيفة معينة وبتعاون أعضاء الجسم وتكامله يكون ذلك مشابها لأجزاء المدينة التي

[1] نورالدين، حاروش، المرجع السابق، ص، 185

يرأسها رئيس ينبغي أن يتحلى بالملكة والإرادة والعقل وصفات الكمال والمثالية التي من الصعب أن تتوفر في جميع البشر.[1]

ثالثا: كيفية نشأة الدولة عند ابن خلدون (1332م-1406م)

اشتهر ابن خلدون بنشاطاته العلمية والفكرية في مجالات مختلفة كالسياسة والإدارة والقضاء والبحث والتدريس، وله نظريات في علم السياسة والاجتماع، وخاصة نشأة المدينة أو الدولة ونظرية العصبية ونظام الملك أو الحكم عنده.

يعتبر ابن خلدون مؤسس **علم العمران** الذي يسمى حديثا بعلم الاجتماع، في نظره فإن مؤسسة الدولة قد قامت تحقيقا لحاجات الإنسان إلى العيش الجماعي الآمن، وحفظ النوع وعمارة الأرض[2]

يرى ابن خلدون أن الإنسان مدني بطبعه أي اجتماعي بطبعه، وهذا الاجتماع بمثابة الشيء الفطري، على اعتبار أن الإنسان بمفرده ليس بمقدوره توفير وسد حاجياته المختلفة دون باقي الأفراد والجماعات، لذلك ينشأ هذا الاجتماع الذي يقصد به وفق المفهوم الحديث بالمدينة.[3]

ارتبط ابن خلدون بـ**نظريته العصبية*** في نيل الملك والرئاسة وتعتبر الوسيلة التي لا بد منها لبناء الدولة، وحتى تكون العصبية حقيقية يجب أن تضاف إليها مفاهيم الرياسة والحب والولاء.[4]

كان **ابن خلدون** يرى في القبيلة البدوية الخلية الأساسية لقيام الدولة، وللقبلية دور هام في المجتمعات العربية كما في شمال إفريقيا، حيث إن الأسرة الحاكمة لا بد وأن

---

[1] نورالدين، حاروش، المرجع سابق، ص186.

[2] محمد، وقيع الله أحمد، المرجع السابق، ص 118.

[3] نورالدين حاروش، المرجع نفسه، ص: 238.

* **نظرية العصبية**: من العصب، ويقصد بها أن الالتحام الاجتماعي والقبلي والترابط والاتحاد هي التي تعطي للجماعة أو القبيلة الفرصة لتولي الحكم والوصول إلى الملك والرياسة، وبالتالي تصبح الرياسة والملك لذوي النسب والعصبيات الأقوى.

[4] نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص:241.

تكون ذات طابع قبلي أكيد، ومعنى هذا القول أن استيلاء هذه الأسر الحاكمة على السلطة وقوتها فيها لا بد أن تكون نابعة عن طبيعة المجتمع القبلي نفسه وليست هذه القوة إلا العصبية ذاتها.[1]

وبخصوص العامل الديني فهو يعد كباقي العوامل الأخرى كعنصر هام في يساهم في صيرورة الدولة واستقرارها، وهو يعتبر أن الدولة الدينية في أصلها تزيد الدولة قوة على قوة العصبية التي كانت لها من عددها.[2]

اهتم ابن خلدون بالعصبية المنشئة للدولة إلى الحد الذي جعله يقول في مقدمته على أن: "السلطان لا بد له من الاستعانة بأبناء جنسه" و أبناء الجنس بالنسبة للسلطان يمتد من أبناء عصبيته وقبيلته ليشمل جماعات أكبر يمكن القول أنها نفس الجماعة التي تعيش في ظل حكم هذا السلطان[3]، وحتى تقوم الدولة على أساس قويم وتؤدي الوظائف المنوطة بها، فلا بد أن تقوم على أساس من العصبية التي تسندها وتحميها.[4]

والعصبية التي احتلت مكانة في فكر ابن خلدون وأطروحاته حول نشأة الدولة، يعتبرها ضرورية لتأسيس الدولة، وحتى في الحكم، وأن الدولة في أولها تكون بدوية، كما أن (الشعب) مهم جدا لبناء الحكم وحتى زوال الدولة الخلدونية فمرده يكون بزوال العصبية ويقول:" القوة التي تسمح لقبيلة ببناء الدولة–والتي لا يمكنها أن توجد إلا في إطار العمران البدوي– يفضي إلى إضعاف الدولة حتما".[5]

– يؤكد ابن خلدون على (إقليم) الدولة ويعتقد أن وجود الإقليم يسمح للدولة ببسط سلطانها على المجموعة البشرية داخليا ويضمن لها بأن تتمكن من الدفاع عن هذا الإقليم والاحتفاظ

---

[1] رياض عزيز هادي، **مفهوم الدولة ونشوؤها عند ابن خلدون**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد37، د. س، ص،12.

[2] ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ط1، ج1(بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر،1988)،ص194.

[3] رياض، عزيز هادي، المرجع السابق، ص:05.

[4] محمد، وقيع الله أحمد، المرجع السابق، ص: 119.

[5] رياض، عزيز هادي، المرجع نفسه، ص: 12.

به بكامل أجزائه، أما خارجيا فإن هذا الإقليم فهو قاعدة لصد العدوان والغزوات، والدولة مكلفة بالدفاع عن شعبها من العدو.[1]

يؤكد ابن خلدون أن للدولة عمرا كالأشخاص الطبيعيين، يساوي هذا العمر ثلاثة أجيال وعمر الجيل في المتوسط أربعون عاما، ولا تزيد الدول كثيرا عن هذا العمر[2]

كما يشبه الدولة بأن لها عمرا كعمر الإنسان يولد ويحيا ويموت له بداية ونهاية، فتخضع الدولة لعوامل النمو والزوال في عمر مقداره ثلاثة أجيال ، لكل جيل أربعون سنة بمجموع عمر يقدر بمائة وعشرون سنة ترتب كما يلي: [3]

- ✓ **الجيل الأول:** جيل البداية الذي يكون فيه خلق البداوة والخشونة والتوحش والافتراس والاشتراك في المجد.
- ✓ الجيل الثاني: تحول الحال من البداوة إلى الحضارة ومن الشظف إلى الترف، ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به، فتنكسر العصبة بعض الشيء وتؤسس فيهم المهانة والخضوع.
- ✓ الجيل الثالث: يعرف سقوط العصبية وتراجعها، وتضعف الدولة أمام الأعداء وتنقرض كما حلت بسبب انتشار الترف والفساد.

وبخصوص الأطوار التي تمر بها الدولة فقد حددها ابن خلدون بخمسة أطوار، كما يلي:[4]

1- الطور الأول: طور الاستيلاء على الملك والظفر به.

2- الطور الثاني: يتميز بالانفراد بالحكم والاستبداد ومنع المجتمع من المشاركة.

3- الطور الثالث: فيه يتم الفراغ والدعوة لتحصيل ثمرات المال.

4- الطور الرابع: طور القنوع والمسالمة.

5- الطور الخامس: طور الإسراف والتبذير وإتلاف المال من طرف صاحب الدولة

---

[1] رياض عزيز هادي، المرجع نفسه، ص: 09.

[2] للمزيد حول وصف هذه الأجيال يرجى الاطلاع على: محمد وقيع الله أحمد، **مدخل إلى الفلسفة الإسلامية:** رؤية إسلامية، ص، 126.

[3] نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص،243 .

[4] نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص، 243.

لقد أعطى ابن خلدون فعلا توصيفا واقعيا لبروز الدولة وقوتها وزوالها، وهي تعتبر بحق مشابهة للبيئة العربية التي نشأت فيها الدول العربية التي تعتبر المكان الطبيعي لحياته ونشأته وأفكاره حيث تنشأ الدولة على أساس عصبي قبلي، من خلال سيطرة قبائل معينة على الحكم والتي تبلغ درجة من القوة والازدهار، حتى يكثر فيها الترف والتبذير وتصبح الدولة حاضنة للفساد (كحال كثير من الدول العربية) التي ينتشر فيها الترف والتبذير وتصبح الدولة حاضنة للفساد (كحال الكثير من الدول العربية)، التي ينتشر فيها التبذير وإهمال الاهتمام بالطبقات الاجتماعية المهمّشة التي تزداد فقرا وضعفا، وتزداد الفوضى وهي مؤشرات كفيلة بالثورة ضد (ظلم السلطان والطغيان في الدولة) التي سرعان ما تنهار أمام الحركات الاحتجاجية، ويتحقق فعلا سقوط الدولة وزوالها.

لهذا كان ابن خلدون قرر أن الظلم له آثار وخيمة خاصة إذا وقع هذا الظلم من الدولة فهو يؤدي بالضرورة إلى تحطيم المبادرة الحرة ومصادرة مناخ العمل الاقتصادي التنافسي، مما يؤدي إلى إعادة حركة النمو الحضاري العام ويؤذن بخراب العمران وانهيار الدول.[1]

الفرع الخامس: الدولة في الفكر الماركسيMarxism ; دولة الصراع الطبقي

يعتبر **كارل ماركس (1818-1883م)** الفيلسوف الألماني أن الشيوعية هي المدينة الفاضلة التي يتوقعها بعد الاشتراكية (الاشتراكية هي مجتمع عدل بدون فوارق طبقية)، وفي هذه المدينة التي يتم الوصول إليها عندما يصبح الإنتاج الصناعي مرتفعا جدا، ويصبح المجتمع غير محكوم بالشرطة أو الأموال أو حتى الحكومة لانعدام الملكية الخاصة وعدم الحاجة إلى الشرطة أو الحكومة التي هي وسيلة للتفرقة الطبقية وحمايتها، وبمفهوم أعم لا حاجة للدولة أساسا وذلك لغياب الفوارق الطبقية.[2]

---

[1] محمد وقيع الله أحمد، المرجع السابق، ص: 123-124.

[2] مايكل روسكن وآخرون، محمد صفوت حسن مترجما، **مقدمة في العلوم السياسية** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2015)، ص،76.

لم ينظر ماركس إلى الدولة على أنها ظاهرة حتمية أو سرمدية، بل هي حدث تاريخي عارض ناتج عن انقسام الجماعة إلى طبقات متصارعة، واحتكار إحدى أو بعض هذه الطبقات لملكية ووسائل الإنتاج، والتي تمكنت بواسطتها استغلال سائر الطبقات في المجتمع وتسخيرها لخدمتها.[1]

إن الدولة في الفكر الماركسي التقليدي بكل تنظيماتها وتشريعاتها ما هي إلّا الصورة الإيديولوجية لسيطرة طبقة اجتماعية على الطبقات الأخرى،من خلال امتلاكها لوسائل الإنتاج المادي وفرض نظام قانوني يكفل لها المحافظة على روابط الإنتاج.[2]

لذلك فوجود الدولة في المذهب الماركسي مرتبط بظاهرة الصراع الطبقي* لما تمثله في النهاية من سيطرة إحدى الطبقات في المجتمع على غيرها من الطبقات، وتستمد قوتها وسيطرتها تلك بما تملكه من وسائل وأدوات الإنتاج dعكس السيطرة الاقتصادية التي حتما تتبعها سيطرة على الجانب السياسي.[3]

الفرع السادس: الدولة في المنظورالمؤسساتي الجديد (الخيار العقلاني، المؤسساتية التاريخية، المؤسساتية الاجتماعية)

تؤكد جميعها على أهمية ودور المؤسسات في جعل الدولة تتخذ القرارات وترسم السياسات العامة تتسم بالرشادة وتجعلها عقلانية.[4]

---

[1] كمال الغالي، **مبادئ القانون الدستوري النظم السياسية**، (دمشق: المطبعة الحديثة، 1976)، ص. 411.

*في تحليله للصراع الطبقي، ميّز ماركس بين بنيتين اجتماعيتين: البنية التحتية التي تشمل الجوانب الاقتصادية في المجتمع بما تتضمنه من أنماط الإنتاج وعلاقات العمل، والبنية الفوقية التي تشتمل النواحي السياسية والقانونية والدينية والعقائدية والأدبية والفنية للمجتمع، والتي هي في مجملها مجرد انعكاس روحي وثقافي للبنية التحتية. للمزيد انظر، محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، ص ص204-205.

[2] يوسف، بن يزة، المرجع السابق، ص.38.

[3] نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط1 (الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2009)، ص ص، 72 73.

[4] نعيم شلغوم، **الاتجاهات النظرية الجديدة في تحليل مفهوم الدولة النظرية المؤسساتية الجديدة نموذجا**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد السادس، جويلية 2018، ص: 10.

المؤسساتية التاريخية: وفقا لهذه النظرية فإن حاضر الدولة يتأثر لا محالة بماضيها، وأن هياكلها ومؤسساتها تحمل في طياتها التجربة التاريخية التي مرت بها، ويبرز ذلك في تأثر الفاعلين بالهياكل الرسمية (القانونية) وغير الرسمية المتمثلة في (القيم والمعايير).[1]

ساهم هذا المنظور في بلورة مفهوم جديد للدولة مغاير للنظريات التقليدية مثلا كالسلوكية التي كانت تنظر إلى كيان الدولة كمؤسسات صماء وجامدة.

المبحث الثالث: تراجع مفهوم السيادة أمام المستجدات الدولية الحديثة.

يقصد بالمستجدات الحديثة ما ظهر مؤخرا على المستوى الدولي من مفاهيم قانونية تدخل في نطاق تطبيق القانون الدولي وتنمية حقوق الإنسان وحمايتها من خلال مختلف الآليات الخاصة بحماية الأفراد والشعوب ضد تعسّف السلطات.[2]

1-التحولات الدولية الراهنة:

بعد الحرب الباردة حدث تغير على المستوى التنظيري في العلاقات الدولية، مع حصول تحولات أخرى في نوعية وعدد القضايا السياسية الأمنية الجديدة والتحديات الأمنية غير المألوفة مثل التهديدات الأمنية غير التقليدية كتجارة الأسلحة، الإرهاب الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، التلوث البيئي والأزمات الإيكولوجية...

كما عرفت العقود الأخيرة بعد الحرب الباردة تفوق المنظومة الليبرالية، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ساندتها مجموعة الدول الأوروبية الغربية في سياستها وموافقتها تجاه مختلف القضايا والأحداث والمواقف والشؤون الدولية وانتقال اتجاه صنع القرار الدولي ورسم السياسات الدولية من اتجاه ثنائي متنازع عليه خلال الحرب الباردة إلى اتجاه فردي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية معزز بمواقف الدول الأوروبية الغربية وهيأت العولمة المجال لذلك الانفراد والتوسع والهيمنة الغربية الأمريكية على الساحة

---

[1] نعيم شلغوم، المرجع السابق، ص10.

[2] عبد القادر بوراس، **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية** (الجزائر: دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص 58.

العالمية، وأعطى لهذه الدول نفوذا ومجالا للتدخل في الشؤون الدولية وحتى في الشؤون الداخلية للدول وفرض الأجندات المختلفة في إطار ما يسمى مشروع الدمقرطة، وعولمة حقوق الإنسان وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

– أما التحول الآخر الذي حصل فقد مس نظام واستفاليا**Westphalie**حيث أصبح مفهوم الدولة الأمة « **the nation state** » محل تساؤل، وبداية الحديث عن اختراق الحدود الوطنية للدولة وزوال أو تراجع مفهوم السيادة الوطنية بفعل ظهور فواعل جديدة ما فوق الدولة، وفواعل أخرى تحت الدولة التي أصبحت تهدد مفهوم السيادة الوطنية وازداد تأثيرها وانعكاساتها في واقع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول[1]، وتنامت من جديد ظاهرة الولاءات الإثنية والعرقية والقبلية بشكل قوي وأصبحت هذه الأخيرة محل تهديد كبير للانتماء الوطني. وبرزت اتجاهات جديدة في العلاقات الدولية تتجاوز مفهوم الدولة وتطرح عالم جديدا دون حدود، « **new world withoutborders** » لاسيما مع تزايد أهمية القوة العسكرية لصالح الثورة الاقتصادية وذلك في ظل موجة العولمة **globalisation**.

– أما التحول الآخر الذي حصل بعد الحرب الباردة فهو انتقال الاهتمام الأمريكي الغربي من المجابهة للمعسكر الشيوعي، إلى الاهتمام بالعالم الثالث والعالم العربي الإسلامي تحديدا ومحاولة نمذجة أنظمة حكم ديمقراطية عن طريق دمقرطتها كخيار نحو تحقيق التنمية والاستقرار، وهو تحول قيمي يندرج ضمن التحولات الدولية التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة والتي كانت لها انعكاسات فيما بعد على مختلف مسارات العملية السياسية في المنطقة العربية والإسلامية خصوصا.[2]

ويمكن استكشاف هذه الانعكاسات بشكل جلي في تراجع مفهوم السيادة، وتراجع قدرة الدولة على ممارسة سيادتها في ظل ظهور مفهوم التدخل العسكري لأغراض

---

[1] مهدي، علي مهدي، المرجع السابق، ص37.

[2] فاكية سقني، **التمكين من حقوق الإنسان الأساسية: متطلباته وموانعه في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه علوم في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والحريات الأساسية (جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق،2015 2016)، ص119.

إنسانية، أو حق حماية حقوق الأقليات ونشر حق قيم الديمقراطية، وهي دلالات على بداية تلاشي أدوار الدولة الوطنية في مقابل تصاعد أدوار المنظمات الدولية كفواعل ما فوق الدولاتية كمنظمات حقوق الإنسان، حلف الناتو ومنظمة التجارة العالمية كآليات فوق دولاتية مؤثرة على دور الدولة الوطنية ومزاحمة لها وساعية لتقليص دورها، وبالتالي تجاوز سيادتها التقليدية.

وكان من نتائج تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول أن تزايدت إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وفي هذا الإطار توسعت مبادئ القانون الدولي إلى الحد الذي أصبح يضع قيودا على الدول ويحدد لها ما الذي تستطيع أولا تستطيع فعله حتى في قضايا شديدة الحساسية كعلاقة الدولة مع مواطنيها في مجال الحريات وحقوق الإنسان وقضايا المرأة وعمالة الأطفال والبيئة وغيرها، وظهر في النظام الدولي فاعلون دوليون في تلك القضايا، والتي كانت إلى عهد قريب من اختصاص الدول لا ينازعها فيها أحد.[1]

كذلك فإن سياسة مكافحة الجرائم الدولية من طرف المجتمع الدولي لم تعد قاصرة على النطاق الداخلي للدول، بل تعدّته إلى الإطار الدولي عندما أصبحت الجماعة الدولية تؤمن بفكرة السيادة المحدودة من أجل المصالح الكبرى للإنسانية، مما يستوجب العمل على استئصال ظاهرة الإجرام ولو جزئيا من المجتمع الدولي، وهذا لا يتحقق إلا عندما تتنازل الدولة عن بعض حقوقها السيادية وهذا لا يعني كسر مقوماتها، وإنما العمل على إقحامها في سياسة التعاون الدولي.[2]

وإلى جانبها برزت على الساحة الدولية فواعل أخرى كالشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت لاعبا اقتصاديا هاما، وكذلك المنظمات غير الحكومية التي تتباين أدوارها تأثيراتها ومجال نشاطاتها غير الحكومية التي تتباين أدوارها وتأثيراتها ومجال نشاطاتها

---

[1] جمال، منصر، **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية دراسة في المفهوم والظاهرة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010-2011)، ص.51.

[2] جمال منصر، نفس المرجع، ص. 64.

والتي أصبحت تضغط على الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهذا ما يؤثر على سيادة هذه الدول خاصة الدول الضعيفة أو الهشة.

«إن الشركات المتعددة الجنسيات تهدد الدول القومية الضعيفة، فتتدخل في شؤونها الداخلية سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، قد تصل حد إنجاح أو إسقاط هذه الحكومة أو تلك، لكن يبقى التهديد الأكثر خطرا في مجال عمل السياسات الاقتصادية، فشعارات الخصخصة والليبرالية والسوق العالمية الواحدة، ورفع القيود والحواجز الجمركية، كلها مرتكزات نظرية لتبرير نظام اقتصادي تكون فيه الشركات لاعبا وحكما»[1]

هذه الأخيرة التي تبقى في تأثير وخضوع لهذه التحولات أكثر من الدول القوية التي هي محصنة وبعيدة عن الاختراقات المباشرة لسيادتها.

وقد تتضمن هذه الاختراقات الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو القيمي، وخير دليل على ذلك هو ما عاشته دول العالم الثالث خلال استفادتها من التمويل المالي من طرف المؤسسات المالية العالمية، حيث فرضت على الدول العالم الثالثة من خلال المشروطية ضرورة تنفيذ إجراءات وإصلاحات الديمقراطية والحكم الراشد، والقيام بإصلاحات هيكلية وإعادة تأهيل مؤسساتها العمومية، وهذا ما يعتبر تقليصا لمبدأ سيادة دول العالم الثالث.

ولم تعد سلطة الدولة على مواطنيها ورعاياها مطلقة، كما لم تصبح تفاعلاتها مع محيطها الخارجي تسير طبقا المنطق السيادة الذي ظهر في القرن السادس عشر، بل غدت خاضعة لمفهوم السيادة المسؤولة.

ظل الاعتقاد السائد لمدة طويلة بأن الدولة هي الفاعل الرئيس والمحوري المؤثر في السياسات الدولية، ومخرجات وتوجهات السياسة العالمية ككل، لكن مع نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، وبروز ظاهرة العولمة بتجلياتها المختلفة تغير ذلك الاعتقاد

[1] حسن لطيف كاظم الزبيدي، **الدولة والعولمة، ماذا عن المستقبل**، مجلة الحكمة، (بغداد، بيت الحكمة) العدد 30، أكتوبر2002، ص 11.

وتحولت الدولة من فاعل وحيد إلى فاعل من بين مجموعة من الفواعل الأخرى في رسم السياسة العالمية.

يتمثل تأثير العولمة على الدولة في عنصرين أساسيين هما:

الأول: يرتبط بطبيعة السيادة في حد ذاتها، وكذا أهميتها، حيث لم تبق الحدود الوطنية حاجزا أمام تدفق المعلومات وانتقالها بفعل التطور التكنولوجي، وتحطمت الحدود السياسية للدولة إلى مستوى لم تتمكن فيه من اتخاذ أي إجراء أمني لصيانة سيادتها، وهذا ما جعل **والتر ب. رستون** يتكلم عن أفول السيادة. [1]

أما العنصر الثاني، فيتعلق بعنصر الدور الذي أصبح تلعبه الدولة في العلاقات الدولية، في ظل تنامي أدوار منافسين جدد في شكل قوى أخرى **كالشركات متعددة الجنسيات*** والفواعل الاجتماعية والإعلامية والمذهبية، فلم تعد الدولة الفاعل الوحيد الذي يمتلك القدرة والقوة الوحيدة في صنع القرارات ورسم السياسات الدولية. [2]

كما برزت ظاهرة الإعلام الجديد، والذي يعني إمكانية الحديث عن وضع إعلامي جديد تغيب فيه وتتراجع فيه سلطة الدولة عن التحكم ومراقبة تدفق المعلومات المكثفة داخل مجاله الجغرافي الداخلي وخارج حدودها، وتراجع سيادتها التقليدية أمام وسائل الإعلام الجديدة المتخطية للحدود الوطنية والعبرة لحدودها الإقليمية، حيث أصبحت هذه الفواعل الإعلامية الجديدة ومستخدموها تفوق في تأثرهم قوة القوى التقليدية سواء الإعلامية سواء كإذاعات وتلفزيونات وصحافة مكتوبة أو قوى سياسية تقليدية من قبيل الأحزاب أو تنظيمات أخرى.

---

[1] حسن لطفي كاظم الزبيدي، المرجع السابق، ص 06.

•بلغ عدد الشركات متعددة الجنسيات ما يربو عن 63000 شركة تدير690000 فرعا طبقا لتقرير الاستثمار عام2000 وأن أكبر مائة شركة عالمية قد وظفت أكثر من 6 ملايين شخص وتجاوزت مبيعاتها تريليون دولار في الالكترونيات والمعدات الالكترونية والمستلزمات الطبية.

للمزيد يرجى الاطلاع على: UV**, transnational corporations**, vol: 09,No :03,december 2000, p99

[2] حسن لطفي كاظم الزبيدي، المرجع نفسه، ص، 11.

ثانيا: تنامي مشكلة الأقليات.

أصبحت مشكلة حماية الأقليات العرقية الدينية الثقافية واللّغوية من المسائل التي تحرج مبدأ السيادة، وذلك بوجود دول قليلة تحتوي على انسجام عرقي وثقافي وديني في مقومات نشوئها، ويصبح الاعتراف بحق الأقليات أمرا مفروضا على كيان الدولة، ويهدد بالخطر الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، ومؤخرا عرفت العديد من الدول انفجار الأقليات الأمر الذي دفع بالقانون الدولي إلى الاعتناء بهذا الجانب، وقد تم ذلك بالتضييق من سيادة الدولة وتكثيف إصدار الاتفاقيات والتشريعات لحماية هذه الفئة من الناس [1].

إن مسألة الأقليات أصبحت تستدعي حماية خاصة تدخل في إطار الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وذلك بعد أن يتم إدراج هذه النقطة ضمن مجال حقوق الإنسان، مما نتج عنه ضرورة تدخل هيئة الأمم المتحدة من خلال جهازها الرئيسي (مجلس الأمن)، إلا أن الصفة الغالبة على مجمل التدخلات التي نفذت من أجل حماية هذه الأقليات هي المصلحة وانعدام الموضوعية في معالجة بعض القضايا لدى مجلس الأمن، الأمر الذي انعكس سلبا على السيادة الوطنية ومضمونها أمام إمكانية تعرض المجلس لمثل هذه المسائل والتي يرى فيها حيزا دوليا لا يمكن التغاضي عنه بشعار السيادة الدولية[2].

لكن ما يثير الاستياء هو بروز مصالح الدول صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن مما جعل هذه المؤسسة التابعة لهيأة الأمم المتحدة مسخّرة لخدمة مجموعة قليلة من الدول على حساب مصالح المجتمع الدولي أو في تعارض مع مصالح الدول الأخرى وعلى حساب سيادة الدول وسلطتها الداخلية.

وهذا ما أفقد مجلس الأمن كغيره من المؤسسات مصداقية وبات أداة في خدمة المصالح الحيوية والإستراتيجية ذات النفوذ الدولي فيه وفي هيئة الأمم المتحدة كالولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا على وجه الخصوص.

---

[1] عبدالقادر، بوراس، المرجع السابق، ص72.

[2] عبد القادر، بوراس، نفس المرجع، ص ص 72-73.

كما أن التدخل يسمح بتكريس هيمنة الغرب في الإشهار بفكرة التدخل من خلال أحكام ذاتية ومسبقة عن بعض الدول، مما يخدم مصالحها ويساعد على هدم فكرة المجال المحجوز للدولة، ويسمح للمنظمات الدولية على مختلف أشكالها بالتدخل في شؤون الدولة تحت شرعية السيادة المحدودة من أجل رعاية مصالح الإنسانية وحماية الحقوق والحريات الفردية[1]. وهذا ما يستوجب إعادة ضبط وتحديد مفاهيم التدخل وضبطه لحماية الأقليات كي لا تبقى هذه الورقة ذريعة لاختراق الدول، وتفتيت سيادتها وتجاوزها بالشكل الذي يقود نحو إضعافها وهشاشتها ممّا يوقعها تحت خطر الانهيار.

لقد عرف مفهوم السيادة تطورا كبيرا عبر العصور لا سيّما منذ القرن السادس عشر فبعد أن كان له مفهوم مطلق، وهو حرية الدولة في إدارة شؤونها الداخلية والدولية بصفة كاملة ودون قيد، بدأت تُوضع عليه بعض القيود وخاصة على المظهر الخارجي لأنه أصبح يتعارض مع سيادات الدول الأخرى [2].

استنادا لهذا، فإن الدولة في ظل المعطيات الجديدة قد طرأ تغير في مفهوم سيادتها وأصبح بالإمكان مساءلتها على مخالفاتها للالتزامات الدولية المتعلقة مثلا بارتكاب أفعال قد تتسبب في انتهاك حقوق الإنسان أو تنفيذ أعمال غير مشروعة فتهدد الأمن والسلام الدولي وتترتب عنه مخاطر مختلفة تستدعي تدخلا دوليا من خلال الهيآت الدولية المختلفة التي من مهامها ومسؤولياتها ضمان الأمن والسلام العالميين واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وطالما أن الدول مارست مخالفات في هذا الشأن فعلى هذه المؤسسات

---

[1] عبد القادر، بوراس، **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**، (الجزائر: دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص،71.

[2] عبد القادر بوراس، المرجع نفسه، ص 78 79.

***المسؤولية الدولية:** يعرّفها الدكتور حافظ غانم بقوله: " تنشأ المسؤولية الدولية القانونية في حالة قيام دولة أو شخص من أشخاص القانون الدولي بعمل أو امتناع عن عمل مخالف للالتزامات المقررة وفقا لأحكام القانون الدولي، وفي هذه الحالة تتحمل الدولة أو شخص القانون الدولي تبعةَ تصرفه المخالف لالتزاماته الدولية الواجبة الاحترام، للمزيد يرجى الاطلاع على: فوزي أوصديق، **مبدأ التدخل والسيادة لماذا ؟ وكيف ؟**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 1999، ص 213.

التدخل وهذا ما لا يتعارض مع مفهوم السيادة النسبية للدولة لا السيادة المطلقة التي تنعدم فيها المسؤولية الدولية [*].

وقد تم ابتداع مشكلة الأقليات كوسيلة لإضعاف الحلقة الحصينة للحضارة الإسلامية وكوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومحاولة لاختراق المجتمعات المحلية خصوصا المجتمعات الواقعة في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، لاسيّما مع صعود وتنامي ما يسمى بالمدّ الإسلامي، ومن ثم أضحى من الطبيعي أن تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تكثيف محاولة الاختراق للإسلام والمجتمع الإسلامي داخليا، ومن خلال الاستخدام لمشكلة الأقليات، والذي ما أنفك يدل على أنه جزء من الإستراتيجية الأمريكية في الهيمنة العالمية، والإستراتيجية التوسعية في ما بعد مرحلة انهيار الاتحاد السوفيتي، ومحاصرة العالم الإسلامي بإثارة القلاقل والفتن مثل مسألة الأقباط في مصر، الشيعة في العراق والأمازيغ في المغرب [1]

كما تسعى هذه الدول من خلال هذه المخططات التفكيكية إلى تمزيق العرب داخليا من خلال إثارة النعرات الطائفية وإذكاء النزاعات العرقية والطائفية والخلافات الدينية الداخلية، وزرع بذور الفتنة والطائفية كي يبقى ذلك الانقسام قائما وحائلا أمام الوحدة والاتحاد بين العرب والمسلمين ويظلّ العالم العربي متأخرا في جميع النواحي وفي تبعية دائمة للقوى الغربية.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل نستنتج أن الدولة كفاعل من فواعل النظام الدولي لم يكن وجودها عفويا، بل جاءت لتلبي حاجات الإنسان المختلفة وبوسائل متنوعة، وغايتها الأساسية هي خدمة الإنسان.

لقد اهتم الفكر السياسي القديم بمفهوم الدولة منذ الفكر اليوناني القديم والروماني وحتى مفكرو العقد الاجتماعي الذين أكدوا على ضرورة تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم لتنظيمات"الدولة" لتنظيم حياتهم، وحتى الفكر الماركسي وأهمية الإسهامات العربية والإسلامية في توضيح نشأة الدولة وزوالها، ماضيا التي لا زال تأثيرها حتى وقتنا الحاضر، ورغم الاختلاف في تحديد طبيعة نشأتها وانهيارها ووظائفها، لكن جميع هذه الأفكار قد ساهمت في وضع الأسس والركائز الأساسية للمفهوم، ووفرت تربة خصبة للفكرالسياسي والقانوني المرتبط بالدولة فيما بعد.

تقوم الدولة على أركان أساسية هي الإقليم (الأرضي، المائي والجوي)، والشعب و السلطة السياسية (الإكراه المادي والمعنوي).

تعتبر السيادة شرطا أساسيا ملازما للدولة ولا يمكن الحديث عن دولة في ظل سيادة ناقصة أو مهددة. هذا إلى جانب خاصية أخرى هي الشخصية المعنوية التي تقتضي الاعتراف بحقوق الدولة والتزاماتها في البيئة الدولية.

الفصل الثاني:

ميلاد الدولة العربية
وأزماتها ما بعد الاستعمار

المبحث الأول: سياقات نشوء وتطور الدولة العربية

اختلفت السياقات التي نشأت فيها الدولة العربية عن تلك التي عرفتها الدولة القومية في أوروبا منذ اتفاقية وستفاليا لعام 1648م، وكان تكوين الدولة العربية متأثرا إلى حد بعيد بالمعطى الخارجي أي الاستعمار الغربي الذي ساهم بشكل هام في تشكيل الدول العربية ورسم حدودها وبنى مؤسساتها المختلفة.

المطلب الأول: الدول العربية: دراسة جيواستراتيجية.

تشير الحقائق الجغرافية إلى تمتع الأرض والجغرافيا العربية بكل مكامن القوة وعناصرها التي تجعلها من أكثر المناطق في العالم ثراء في الموارد والإمكانيات المختلفة التي تتطلبها التنمية الاقتصادية، ناهيك عن موقعها الجيواستراتيجي المتميز الذي أعطى لها مكانة هامة في قلب الأحداث الإقليمية والدولية.

الفرع الأول: الموقع والمساحة.

تقع الدول العربية البالغ عددها اثنين وعشرين دولة (بما فيها دولة فلسطين)، في منطقة جغرافية إستراتيجية هامة تتوزع بين قارتي آسيا وإفريقيا، يصل امتدادها من الغرب إلى الشرق حوالي 6000كلم، ومن أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال 5000كلم.[1] تبلغ مساحة دول الوطن العربي مجتمعة14 مليون كلم مربع، وهي تشكل 10.2بالمائة من مساحة العالم، وتجعلها ضمن مساحة الدول الكبرى العشرين[2].

يحتضن الوطن العربي عددا من أكبر أنهار العالم ذات المياه العذبة الغنية الصالحة لاستخدامات الشرب والزراعة والنقل وتوليد الطاقة مثل نهر النيل ودجلة والفرات ونهر الأردن. كما تسيطر دول الوطن العربي على كثير من المضايق البحرية والخلجان

[1] مصطفى، العبدالله الكفري، **اقتصاديات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، دروس لطلاب السنة ثالثة اقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008-2009، ص16.

[2] صباح نعاس شنافة، **المزايا الجيوبوليتيكية للدول العربية وأثرها على استقرار المنطقة العربية**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد3، العدد10، ص98.

الإستراتيجية التي تؤثر على حركة النقل في حالة الحرب والسلم مثل قناة السويس، مضيق جبل طارق، مضيق هرمز، خليج العقبة، خليج السويس، خليج عكار، خليج البحرين، خليج عمان، خليج عدن وخليج سرت...الخ. [1]

الفرع الثاني: الموارد والثروات

تتوفر الدول العربية على مؤهلات طبيعية وموارد وثروات مختلفة في عديد القطاعات الطاقوية والصناعية والزراعية والخدمية، واحتلت دول عربية مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي كمصدرة ومنتجة لكثير من الموارد خاصة الموارد الطاقوية، إذ تعد من أكبر الدول إنتاجا وتصديرا للمواد الطاقوية كالغاز والبترول مثل دول السعودية، العراق، ليبيا، الجزائر... الخ.

تستحوذ الدول العربية على أكثر من **55 %** من احتياطي النفط العالمي، وهذا ما أهلها لتكون من بين الدول ال**10** صاحبة أكبر احتياطي، هناك خمس دول عربية تمتلك ما مجموعه **713** مليار برميل نفط، وتتمثل هذه الدول هي **المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات وليبيا.**[2]

تستحوذ الدول العربية على كميات هامة من المعادن، وتتمثل أساسا في الحديد والزنك والنحاس والفحم الحجري، إضافة إلى الفوسفات في بعض الدول، غير أنه لا يتم استغلالها بالشكل الكافي والأمثل، بسبب عوامل منها ما يرتبط بغياب الدراسات الخاصة باستغلالها الأمثل أو لغياب الإمكانيات المادية والتقنية لاستخراجها وتحويلها أو لأنها غير مستكشفة ومحدد مواقع وجودها بدقة.

[1] محمد، صافو، المرجع السابق، ص268.

[2] خالد الغالي، تعرف على الثروات العربية وكم تمثل في العالم، تم زيارة الرابط في 2020. 06. 15
https: //www. irfaasawtak. com/rights and liberties

بخصوص الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية فإن الدول العربية تمتلك ما يكفيها من المؤهلات الكافية التي تؤهلها لتحقيق اكتفاءها الذاتي وأمنها الغذائي وحتى تصدير منتجاتها الزراعية والحيوانية والسمكية للأسواق العالمية.

وفقا للأرقام المنشورة، فإن ما يساوي أو يزيد عن 46 **%**من التجارة العالمية يتم التحكم فيها من خلال المضايق البحرية التي تقع تحت السيادة العربية، وذلك من خلال مئات الناقلات النفطية وسفن التجارة العالمية التي تمر يوميا بهذه المضايق التي تقع بالجغرافية العربية.[1]

هذه الخصائص الجيواستراتيجية للدول العربية هي العوامل التي جعلتها في قلب التفاعلات نظرا لخصوصيتها المحلية ووضعتها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية، خاصة بعد التحولات التي عرفتها الساحة العالمية مع نهاية الحرب الباردة على المستوى السياسي والاقتصادي الهيكلي، وما صاحبها من إرهاصات على واقع بنية الدولة

المطلب الثاني: الخصائص الاجتماعية للدول العربية

تمتلك الدول العربية قوة بشرية هائلة بلغت عام 2021 أكثر من أربعمائة مليون نسمة تتوزع بين قارتي آسيا وإفريقيا يمثلون **5،5** بالمائة من سكان العالم، مع العلم أن هذا العدد قدر عام 2007 ب**331**مليون نسمة، وتزايد خلال عام 2015 ليصل إلى**389** مليون نسمة،[2] ويبلغ مجموع القوى العاملة في الدول العربية**118،9** مليون عامل أي بنسبة تزيد عن 30 % من إجمالي السكان.[3]

[1] صباح، نعاس شنافة، مرجع سابق، ص99.

[2]الموسوعة الحرة، **قائمة الدول العربية حسب عدد السكان**، تم التصفح في. https://ar.wikipedia.org/wiki .12.10.2017

[3] الموقع الالكتروني أندكو، **عدد سكان الدول العربية2021بالترتيب ومجموع الوطن العربي**، تم التصفح في19.09.2021. https://andakoo.com/2021/08/07.

تتميز التركيبة الديمغرافية للدول العربية بهيمنة عنصر الشباب، والتي هي من الفئات المثقفة من خريجي الجامعات العربية التي حظيت بتكوين جامعي تصل هذه النسبة إلى 55% من عدد السكان سنويا[1].

تحتضن البيئة العربية الكثير من التكوينات الاثنية والعرقية مما جعلها بشكل طبيعي عاملا سهلا لتجسيد مشاريع التقسيم خاصة مع عجز البناء الدولاتي وعدم تمكنه من صهر هذه التكوينات ودمجها في جسم واحد، وعجزت أنظمتها الحاكمة في صهر قبائلها وعشائرها ومجموعاتها الاثنية في دولة حديثة تذوب فيها مظاهر الاختلاف والتباين المجتمعي واللغوي والعرقي والديني والثقافي، لتحلّ بديلا عنها مظاهر العدالة والمساواة أمام القانون وسيادة الحرية والكرامة واحترام حقوق الإنسان.

المطلب الثالث: تكوين الدولة العربية بين السياق المحلي والبعد الخارجي.

جاء تكوين الدولة القطرية العربية إلى الوجود مع مجئ الاستعمار الغربي إلى المنطقة، ولم يتم بناءها كما حدث في الغرب نتيجة تغيرات داخلية نابعة من المجتمع ذاته ممثلا في أفراده ومواطنيه، وذلك لأن مفهوم الدولة كمؤسسة كيانية شاملة ودائمة لم يعرفها العرب إلا من خلال تجارب الأمم الأجنبية الأخرى.

كثيرة هي الدول العربية التي أنشأها الاستعمار الأوروبي أو أثّر في إنشائها، أي رسم حدودها، وبنى أجهزتها الإدارية، وشكل نواة قواتها الأمنية والعسكرية، وزوّدها ببنية قامعة للحرية لتحمي نفسها من المقاومة الشعبية.[2]

فالمعطى الاستعماري الذي عاشته كثير من الدول العربية ساهم بشكل أو بآخر في تشكيل بنية ومؤسسات وأنظمة الحكم في المجتمعات العربية، وأثر في ثقافتها وكان له نفوذ في تغيير وهيكلة الاقتصاد ومحاولة دمجه بالمنظومة الرأسمالية، ناهيك عن تشكيل

[1] صباح نعاس شنافة، المرجع السابق، ص99.

[2] ريما خلف، المرجع السابق، ص145.

وتكوين نخب قائدة في البلدان العربية التي ستعتلي سدة الحكم وستتولى تسيير شؤون الدولة[1].

كما ساهم العامل الاستعماري، في نقل مؤسسات وأجهزة العهد الاستعماري إلى فترة ما بعد الاستعمار دون تغيير، وبالتالي أصبحت الدولة تعبر فقط عن إيديولوجية وسمات المرحلة الاستعمارية، ولا تعبر عن خصوصيات المجتمع الثقافية وخصائصه الاجتماعية والحضارية. [2]

فنمط المؤسسات السياسية والقانونية الذي كان سائدا في الدول العربية المستعمرة خلال فترة الاستعمار الأجنبي، لم يكن وليد بيئته المحلية ولم يراع فيه للخصائص الثقافية والاجتماعية والحضارية للمجتمعات العربية، وهو ما وفّر بيئة حاضنة لتصاعد مختلف أشكال التصادم بين المجتمع والدولة من ناحية، ومن ناحية أخرى خلق بذور الانقسام والانشقاق الداخلي بين مختلف فئات وشرائح المجتمع، وهي عوامل كلها تقف في سبيل تعزيز قوة الدولة وبنائها السليم.

وحتى بالنسبة للاقتصاد فقد نشأ على علاقات مع الدول المستعمرة، أدت إلى تكوين طبقات وشرائح اجتماعية تلتقي مصالحها مع مصالح الاستعمار، والذي أنشأ حدودا تفرض على هذه النخب فقرا نسبيا في الموارد، وانكشافا عسكريا يدفعها للاعتماد عليه، أو على من يقوم مقامه بعد رحيله.[3]

وحتى النخب الحاكمة طيلة مدة حكمها وسيطرتها على مقاليد الحكم لم تتمكن من تحقيق التنمية المنشودة وتطوير اقتصاد دولها رغم الإمكانيات التي تحوزها عديد الدول والتجارب الاقتصادية المتبناة. إلى جانب ذلك، فقد عمل المستعمر على تفكيك قواعد هوية

[1] فخر الدين ميهوبي، المرجع السابق، ص79.

[2] فخر الدين ميهوبي، نفس المرجع، ص، 43.

[3] ريما خلف، المرجع السابق، ص144.

الشعوب الدول العربية من خلال حرب مدمرة على أربع واجهات:«**الواجهة الدينية والعرقية والثقافية اللغوية وواجهة انتهاك الأرض**«. [1]

بخصوص علاقة الدولة بالمجتمع تبدو العلاقة بين الدولة ومجتمعها في غالب الأحيان إن لم نقل مجملها علاقة متأزمة تشوبها محاولات السيطرة عليه من خلال أساليب ووسائل مختلفة، سياسية وإدارية وسوسيواقتصادية، وقد أدت تلك السياسات إلى:[2]

-تنامي استخدام الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة للأساليب والممارسات القمعية بغية إحكام السيطرة على المجتمع وضمان خضوعه لها.

- تنامي مظاهر الفساد المختلفة في مؤسسات الدولة وأجهزتها، والتي يترتب عنها غياب فرص المشاركة السياسية وضآلة فرص المشاركة السياسية.

-فشل الدولة في حالات مختلفة عن ضمان تماسك المجتمع ووحدته بفعل التجاذبات الداخلية والصراعات البينية بين أطراف المجتمع الواحد.

- بقاء التنمية المنشودة والعدالة الاجتماعية بعيدة عن طموحات المجتمع مما يزيد من اهتزاز شرعية الدولة وإذعان المواطنين لها، وقد يصل الأمرفي أغلب الأحيان إلى تصاعد أعمال العنف والاحتجاج ضد مؤسسات الدولة ورموزها.

وقد كشفت الثورات التي حدثت في 2011 في المنطقة العربية تلك العلاقة التصادمية التصارعية، ومرد هذه الحالة القائمة هو ذلك الإرث من عدم الترابط وانفصام العلاقة بين هذين الطرفين.

في هذا الإطار، يرى عالم الاجتماع السياسي **سعد الدين إبراهيم** أن العلاقة بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي هي علاقة تكتنفها إشكاليات عديدة:[1]

---

[1] أمحمد، مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص، أ.

[2] فخر الدين، ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، ط1، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2014)، ص: 40.

– علاقة غير سوية بين الدولة والتكوينات والقوى الاجتماعية، ففي الحالات السويّة تكون الدولة إلى حد كبير تعبيرا أمنيا عن التكوينات والقوى الاجتماعية الرئيسية، إلا أنها في أغلب الأحيان في أيدي النخب الحاكمة التي لا تتمتع بشرعية راسخة وتستخدم هذا الجهاز استخداما تعسفيا استبداديا تسلطيا، ويرى بأن تصحيح العلاقة يكون بنمو وحيوية ومبادرة منظمات المجتمع المدني.

– تناقض وتضارب ولاء الفرد العربي، فمؤسسة الدولة بنظمها التعليمية والإعلامية تحاول أن تثبت وتعمق ولاء الفرد فيها للدولة القطرية نفسها وأحيانا للنظام الحاكم نفسه، وتحاول أيضا منع التعددية الفكرية والسياسية التي تمكنه من التفكير والمساءلة والاختيار الحر، ويضيف الدكتور **سعد الدين إبراهيم** أنه نظرا لغياب أو ندرة تنظيمات المجتمع المدني التطوعية كالأحزاب والنقابات، فإن خط الدفاع الأخير للفرد هو التكوينات الإرثية (الأسرة، العشيرة، القبيلة والطائفة)، وحينما يلجأ الفرد لخط الدفاع الأخير هذا فإن الولاء للدولة الوطنية يهتز ثم يتآكل، ويمكن بذلك أن ينطوي على تفتيت الدولة الوطنية «[2].

من زاوية أخرى اعتبر **محمد أركون***، أن ميلاد الدولة القومية العربية قد اقترن بتجاوز ظرفين أساسيين:[3]

---

[1] عبد العالي، دبلة، **مدخل إلى التحليل السوسيولوجي** (الجزائر: الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011)، ص ص81–82.

[2] عبد العالي، دبلة، المرجع نفسه، ص 82.

***محمد أركون (1928– 2010)** مؤرخ و مفكر جزائري، خلّف تراثا فكريا علميا كبيرا في الفكر العربي والحضارة، من مؤلفاته: الفكر العربي، إنسانية العرب في القرن الواحد والعشرين، الإنسانية والإعلام، للمزيد عن حياته انظر: الموسوعة الحرة، على الرابط:https//:fr.m.wikipedia.org

[3] السعيد، ملاح، **الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي** (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي2017)، المستقبل العربي، العدد459، السنة40، ص106.

1-نشأة البلدان العربية التي اقترنت برقعة جغرافية وحدود دولية معبّأة بتناقضات عميقة على مستوى الهويات، بمعنى أنها لم تكن نتيجة للفصل في مسألة طبيعة الانتماء والهوية، ليسود فيما بعد الخوف من انفصال القوميات المحرومة من دولها.

2-القضاء المفاجئ والعنيف على الدولة الخليفية السنية عام1258بدخول المغول إلى بغداد رغم محاولة العثمانيين فيما بعد.

ما يهم حسب **محمد أركون** أن الدول العربية الإسلامية تجد نفسها محرومة من المرجعية المؤسساتية لماض إسلامي ملغى منذ زمن طويل، وفي نفس الوقت مشدودة بقوة إلى فعالية النموذج الغربي.

- **سيادة منطق القبيلة والعشيرة على مستوى البنية الاجتماعية في الدول** العربية، وسيادة منطق النظام الأبوي الذي يكرس علاقات غيرمتكافئة في المجتمع، يتم من خلالها خضوع شرائح وفئات المجتمع لفئات أخرى بذهنية أبوية تأخذ نزعة سلطوية شاملة.[1]

إن بنية الدولة في معظم البلاد العربية قائمة على حكم القبيلة والعقيدة والطائفة والمذهب سواء كانت السلطة مدنية أو عسكرية، فإن الطبقة الحاكمة تتصرف على أساس فئوي، الأمر الذي يدفع المجتمع أوأحد مكوناته إلى الاحتماء بطائفته أو عصبيته، فينهار نظام الدولة الراعية والمواطن الرعية. [2]

- هنالك ظاهرة ضعف سلطة الدولة في المناطق القبلية والدول التي تعرف فيها القبيلة نفوذا كبيرا(مشايخ ورؤساء القبائل والعشائر)، وتلعب دورا كبيرا في إدارة الحياة

[1] للمزيد انظر: محمد أحمد الحميري، **النظام الأبوي في المجتمع العربي عند هشام شرابي**، تم التصفح في 2021،10،20 على الموقع https://democraticac.de/ ?p=), 07 04 2017

[2] بان غانم أحمد الصائغ، مرجع سابق ذكره، ص82.

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية ومنع الدولة من هيمنة مركز سياسي، وقد تتخذ الهياكل السياسية في الدولة أحيانا من القبائل مستندا لنفوذها السياسي والعسكري.[1]

– فالدولة في الوطن العربي تأسست على هوية جزئية قبلية أو قومية أو طائفية...وهي في ذلك لم تنجح في تقديم نفسها كهوية جامعة وموحدة لمواطنيها وحتى لو نجحت بعض الشيء النسبي، فإنها لم ترق إلى مستوى الدول العربية أو الإسلامية المعبرة عن كيان شعبي متماسك.[2]

إن أغلب البلدان العربية تعاملت في سياستها مع الأقليات بأساليب مختلفة تراوحت بين الاحتواء والاستبعاد، ومن ثم سياسات الدمج القسري بأساليب القوة والقهر المادي والمعنوي، الأمر الذي أنتج في كثير من الأحيان إلى تغذية الصراعات الحزبية والطائفية وإلى تعددية النزاعات الداخلية. [3]

فالتنوع الديني والمذهبي في الوطن العربي هو نتيجة طبيعية لتنوع الكيانات البشرية الموروثة عن الدولة العثمانية، إلا أن الاستعمار الغربي (الانجليزي– الفرنسي) ساهم في توسيع فجوة الاختلافات بين الديانات والمذاهب، وهو الأمر الذي لم تفلح الدول العربية في حله بانتهاجها سياسة فرض المواطنة بدل زرع الشعور بالانتماء الوطني، ولهذا كانت السياسة التي قامت عليها الدول العربية القطرية غير مبنية على أسس سلمية، وما تعيشه اليوم من عودة قوية للمطالب الطائفية إلا نتيجة منطقية لخيبة مشروع الدولة الوطنية العربية، فالكيانات التي تأسست على قاعدة الوحدة القسرية والقهرية لتنوعها وتعددها مآلها التشظي والتفتت، ذلك أن الوحدة القهرية تؤسس لانفجارات ونزاعات عنيفة

---

[1] محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، ط1، سلسلة أطروحات الدكتوراه(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص93.

[2] ناظم شواف الشمري، **إشكالية التحول الديمقراطي في البلدان العربية**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية، عدد 39، ص17.

[3] حافظ، زياد، **الديمقراطية في لبنان، خرافة أم واقع**، المستقبل العربي، عدد 320(بيروت، 2005)، ص21 22.

تحتاج لشرارة لإطلاقها، وكانت الشرارة في الوطن العربي الثورة الشعبية التي تجلت معالمها سنة 2011.[1]

حتى أنّ إخفاق الدولة العربية في تحقيق الحياة الكريمة للمواطنين، وإخفاقها في توفير الحماية والرعاية المتوقعة منها، يسقط مفهوم الدولة في منظور العرب، ولم يعد سببا يقنعهم بضرورة وجودها، فخرجوا عليها ولاذوا بالعشيرة والقبيلة والمذهب والطائفة وتفكك الرابط التاريخي بين الدولة والأفراد، فارتد عدد كبير منهم إلى عصبيات ما قبل الدولة. [2]

رغم أن الحياة القبلية كانت غائبة في ظل حداثة البناء المؤسساتي للدولة في المنطقة العربية وحتى بعد خروج الاستعمار، وانهيار الحياة القبلية سياسيا واقتصاديا وبشكل أقل اجتماعيا، لكن الوعي القبلي والذهنيّات القبلية لا تزال سائدة، وما يرتبط بها من ممارسات، ويبدو ذلك بشكل جلي في المناسبات الانتخابية التي تحدث فيها التكتلات العائلية والدينية والسياسية في الدفاع عن المصالح الفردية والجماعية.[3]

لم تعرف الدول العربية تلك الصلابة والمتانة كما عرفتها الدولة في العالم الغربي، بل اتسمت بحالة وهن شديد، استمر طوال مسيرتها، وتزامنت مع وجود جماعات إثنية مختلفة، لم تتمكن الدول العربية من صهرها داخل حدودها وتتفاعل بصورة إيجابية، ويدل على ذلك تطورها إلى مواجهات داخلية، وحروب بين جماعاتها الإثنية والعرقية، مما قد يسمح بتحول تلك الصراعات إلى معضلات أمنية تؤدي بالدول إلى تفتيتها وتمزيقها. [4]

---

[1] نجوي، غالم، **أثر ثورات الربيع العربي في عودة الولاءات الطائفية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الأول، أكتوبر 2017، جامعة تلمسان، ص2 3.

[2] ريما، خلف، مرجع سابق، ص211.

[3] محمد، نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، ط1، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

[4] عبد العالي، دبلة، **الدولة: رؤية سوسيولوجية**، الطبعة الأولى،(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)، ص77.

المطلب الرابع: دور الاستعمار الأجنبي في هشاشة الدولة العربية و إضعافها.

لقد عاشت شعوب العالم العربي كلها تجربة استعمارية كان لها تأثير كبير في إحلال قيم وقواعد وسلوكات مست طبيعة الحياة وعملت على تفكيك قواعد هويات هذه الشعوب من خلال حروب مدمرة على مستوى أربع واجهات هي الواجهة الدينية، الثقافية والعرقية وواجهة انتهاك حرمة الأرض[1].

إن المتتبع لتاريخ الدولة العربية الحديثة يستنتج بأنها أبعد من أن تكون نتيجة للتطور العربي للدولة الإسلامية العتيقة، وذلك لكون أن تاريخ هذه الدولة قد عرف قطيعة بفعل الاستعمار الأوروبي، فالكثير من الكتّاب يرجع ظهور الدولة العربية الحديثة إلى مصدر واحد هو الاستعمار،–وإن كان المصدر الأساسي–لكنه ليس الوحيد، بل هناك ظروف تاريخية أخرى لعبت دورا مهما كذلك في نشأتها وهي:

خصوصيات داخلية أو تاريخ قطري متميز، مثلما عرفته دول **كمصر واليمن،** وحركات توحيدية قطرية وهذا ما عرفته **ليبيا(الحركة السنوسية)** والسعودية**(الحركة الوهابية)**، وخلق استعماري كامل مثل **لبنان وسوريا والأردن....** الخ[1].

إن السياسات الاستعمارية التي أشرفت على ترسيم الحدود بين الكيانات والدول مصطنعة تمت دون الأخذ بعين الاعتبار للتقسيمات الديمغرافية والاثنوغرافية القائمة، بل اتخذت الدول الاستعمارية أسلوب التفريق بين الجماعات الاثنية وفصلها عن موطنها الأصلي مما أدى إلى إلحاق اثنيات بدول لاتربطها أية علاقة تجانس أو انسجام بين الدولة الأم والدولة الجديدة التي أُلْحقت بها هذه الاثنيات، وهو ما خلق في كثيرالأحيان تعددية غير طبيعية وجعل هذه الدول المصطنعة مفتقرة إلى التجانس الإثني ومهددة بالتفكك الداخلي وسهلة للتدخل الخارجي. [2]

[1] فخر الدين، ميهوبي، المرجع السابق، ص79.

[2] موسى بن قاصير، المرجع السابق، ص168.

لذا أمكن القول حقا أن الدولة العربية ولدت مشّوهة بفعل التقسيم الاستعماري من جهة، والفشل في صياغة مشروع دولة وطنية ذات سيادة ومشروعية من جهة ثانية.[1]

كما أنشأ أيضا الاستعمار حالة ضعف بنيوي تمكّنه من التحكّم بمسار الدولة بعد استقلالها، وانبثقت منه قوى حاكمة، توقف بقاؤها على النجاح في تأمين مصالحه هي على النقيض من طموحات الشعوب في الاستقلال الحقيقي، وفي التحرر السياسي والاقتصادي والثقافي.[2]

المبحث الثاني: أزمات الدولة العربية ما بعد الاستعمار; أزمة الشرعية، التنمية، العولمة، وفشل التحول الديمقراطي.

واجهت الدول العربية بعد استقلالها مجموعة من المشاكل والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عمقت من هشاشتها الداخلية وتبعيتها للخارج، وسيتم تحليل تلك الأزمات في العناصر التالية.

المطلب الأول: أزمة الشرعية في الدول العربية.

استندت الأنظمة السياسية التي حكمت الدول العربية بعد الاستقلال في بسط نفوذها وسيطرتها على الحكم على شرعية تاريخية **(ثورية)*** والتي أصبحت فيما بعد سببا في تعطل وتأخر تجسيد المشروعية الدستورية التي تقوم على سلطة الدستور بدلا عن الشرعية التاريخية الفاشلة.

يعتقد **بهجت قرني**bahgat korany أن دولة ما بعد الاستعمار في المنطقة العربية قدمت شرعيتها عبر مجموعة من الآليات القانونية والمؤسسات السياسية–من الواجهة الشكلية– وبعدا تقليديا لشرعيتها من الناحية الواقعية، حيث أن الدولة العربية سيما في الأقطار الخليجية يشير اسمها إلى الإطار المرجعي الرسمي لمؤسسها: المملكة العربية

[1] صافو محمد، **الدولة العربية وإشكالية إعادة البناء**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر: كلية الإعلام والعلوم السياسية، 2012–2013، ص54.

[2] ريما خلف، المرجع السابق الذكر، ص145.

السعودية(**قبيلة آل سعود**)، البحرين (**قبيلة آل خليفة**)، الكويت (**قبيلة آل الصباح**)...، فهي مرجعيات قبلية لبناء الشرعية السياسية، وتمثل استمرار محض للممارسات السياسية لتقاليد الدولة في التاريخ الإسلامي، ابتداء من الدولتين الأموية والعباسية إلى غاية السلطنة العثمانية، ووفق المقاربة الخلدونية العصبوية التي تؤكد على المتغير القبلي في بناء الشرعية السياسية، والتي يتم القبول الطوعي بها من طرف المواطنين، عن طريق السلم أو فرض الشرعية بالقوة، إذ تبين تشريحات ديناميات الشرعية التقليدية في المنطقة العربية في حقبة ما بعد الاستعمار أنها سبب لجوء معظم الدول العربية إلى شرعية القوة والطوارئ وأدى ذلك إلى ارتفاع ميزانية الجيش مقابل هشاشة المؤسسات السياسية والتشريعية [1].

كما استندت كثيرمن الأنظمة الحاكمة في بعض الدول العربية على الشرعية الدينية وتم اهتمام الحكام العرب بالمؤسسات الدينية من أجل إعادة إنتاج شرعيتهم وذلك من خلال توظيف رجال الدين والفقهاء تحت سلطانهم، وقد ظلت نظم ما بعد الاستعمار بلا شرعية ثابتة، ولكي تضمن استمرار شرعيتها، فقد حرصت دائما على توظيف المؤسسات الدينية في إنجاح دورها عبر المزاوجة بين الشرعية الدينية والشرعية الدستورية الشكلية، وانعكس هذا التوظيف المزدوج والمتناقض على الصراع بين التيارات الإسلامية والعلمانية، وهوالحدث الذي استغلته السلطات الحاكمة لإحداث التوازن السياسي المطلوب، بتغذية هذا الصراع وإثارة هواجس إيديولوجية وطائفية لكي يسمح بإعادة إنتاج شرعيتها[2].

كما أن توظيف الدين من طرف النخب الحاكمة لضبط المجتمعات يتم من خلال ضبط العلاقات مع النظام السياسي أو بين الأفراد أنفسهم داخل الدولة الواحدة بضرورة الالتزام بقيم التسامح والسلم والتعايش واحترام أولياء الأمور بغض النظر عن الاختلافات

[1] Bahgat Korany **,"crisis and new agenda of the arab state"** . IEMED .Mediterraniean year book .2015, pp 21 24.

[2] محمد، الشريف أقضي، المرجع السابق، ص 171.

المذهبية والدينية، ومن ناحية أخرى جعل الأئمة وموظفي المؤسسات الدينية في مساعدة وخدمة المؤسسات الحاكمة.

يمكن أن نشير في هذا الصدد إلى أن بعض الدول العربية قامت بالهيمنة على المؤسسات الدينية، مثل المملكة المغربية التي تمثل أنموذجا لإدماج مؤسسة علماء الدين في إمارة أمير المؤمنين حيث أصبح رجال الدين بعد الاستقلال كمديرين لميدان العبادات والطقوس وآليات صنع القرار وأضحت السلطة الدينية تعمل داخل إطار المؤسسة الملكية التي تحدد الاختبارات السياسية والدينية. ووحدت الشرعية الدينية وإرادة الملك في قالب واحد، من خلال دعم شرعية قداسة المؤسسة الملكية سياسيا ودينيا، والتمسك بالمذهب المالكي والتصوف السني كثوابت دينية لفرض الشرعية، وأضحت الوظيفة الدينية للعلماء تحت إشراف السلطة السياسية المغربية[1].

المطلب الثاني: أزمة التنمية في الدول العربية.

لم تكن الفترة التي أعقبت فترة الاستعمار الغربي في المنطقة العربية فرصة كفيلة بتحقيق التنمية، وتجسيد تطلعات الشعوب في العيش في جو من الرفاهية والازدهار والرفاه الاقتصادي، حيث فشلت الأنظمة السياسية الحاكمة وعبر عقود مختلفة في حل مشاكل التنمية وأزماتها، ومعالجة الإشكاليات المزمنة للفقروالتخلف التنموي، وبقيت تتخبط في استراتيجيات تنموية متقلبة وغير مستقرة خضعت في مجملها لتأثير ومصالح البيئة الخارجية، لا من بيئتها الداخلية.

رغم أهمية تبني الخيار الاستراتيجي لتحقيق التنمية إلا أن هذه الخيارات لم تكن لتنجح في تحقيق الغرض منها، فلا الاشتراكية سمحت بتحقيق وعودها، ولا الخيار الرأسمالي ساهم في كبح جماح التخلف والفقر في الدول العربية.

[1] رشيد مقتدر، **الإسلاميون دراسات في السياسة والعسكر**، الطبعة الأولى،(الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2013)، ص 221.

وكانت السياسات الجائرة التي تعتمدها النخب الحاكمة في إدارة المجتمعات وتنظيمها سببا في القصور في الحكم، والذي عُدّ سببا أساسيا في العجز التنموي للدول، وهذا واقع حال كثير من الدول العربية التي أصبحت تعيش حالة فقر، وضعف إنتاج القدرات البشرية وسيطرة قلـــة من أبناء الشعب على مصالح الغالبية العظمى، وهذا ما يدفع إلى تهميش هذه الغالبية من سكان المنطقة العربية في الاقتصاد كما في السياسة والمجتمع.[1]

إضافة لذلك، لم تستطع الأنظمة العربية الاستفادة من تلك الإمكانيات الاقتصادية الهائلة وفشلت في بناء بنية تحتية متطورة، مثلما أخفقت في السياسات الصناعية والزراعية فانتشرت معدلات البطالة بنسب مخيفة وارتفعت معدلات الفقر أمام استشراء الفساد المالي في أوساط السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، أضف إلى ذلك تحول بعض الأنظمة من خلال رموزها إلى طبقات برجوازية جشعة هيمنت على مقدرات شعوبها[2].

-تدني نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي السنوي في أغلب البلدان العربية والذي أسهم في زيادة المشكلات الاجتماعية للشرائح المختلفة. وحسب بيانات البنك الدولي خلال عام 2015 على سبيل المثال يتضح بأن المداخيل الفردية متفاوتة من بلد إلى آخر بشكل كبير، وهي تسجل دون الصفر في ليبيا والصومال وسوريا، حسب الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي، وفق الجدول التالي:

[1] ريما خلف، **الظلم في العالم العربي والطريق إلى العدل**،

[2] ريماخلف، المرجع نفسه، ص 193.

الجدول رقم (02): يوضح المداخيل لكل فرد في الدول العربية

ت	الدولة	2015	ت	الدولة	2015	ت	الدولة	2015
1	الأردن	760 .10	8	الصومال	//	15	قطر	480 .138
2	الإمارات	020 .70	9	العراق	340 .15	16	ليبيا	//
3	البحرين	660 .38	10	الكويت	360 .84	17	موريتانيا	//
4	الجزائر	300 .14	11	المغرب	690 .7	18	جيبوتي	//
5	سوريا	//	12	السعودية	840 .54	19	تونس	
6	اليمن	720 .2	13	مصر	710 .10			
7	السودان	990 .3	14	عمان	650 .38			

المصدر: أحمد فاضل جاسم الداود، عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية: دراسة تحليلية في الأسباب والآفاق المستقبلية، ص،19.

ولم تتحقق النتائج الايجابية لمختلف السياسات التنموية التي اتبعتها النخب الحاكمة، بل فشلت هذه النخب في تحقيق التنمية الوطنية، وأضحت عاجزة عن الوفاء بالمطالب الاجتماعية، مما دفعها للاستدانة والاقتراض الخارجي. وقد بلغ حجم الديون الخارجية وبشكل إجمالي لعشرين دولة عربية نهاية عام 2016 حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بـــ **(ترليون دولار)**، حيث زادت الديون الخارجية العربية من **426،04 مليار دولار** كمتوسط للمدة ما بين عامي 2000 و2011 إلى **891 مليار دولار** عام 2014، ثم بلغت **878 ملياردولار** عام 2015، بسبب لجوء العديد منها للاقتراض وإصدار سندات الدين السيادية لتمويل العجز في موازناتها العامة. [1]

أدت أزمة الديون التي اضطرت إليها الدول العربية في الرضوخ إلى الشروط التعجيزية للمؤسسات والدول المانحة مست في جوهرها الجانب السيادي للدول العربية في

[1] أحمد، فاضل جاسم الداود، عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية: دراسة تحليلية (العراق: بغداد، الجامعة التقفية الوسطي)، ص، 24.

هذا المجال، ومن هنا تواصل الضغط من قبل المنظمات الدولية المالية على الدول العربية بشأن تطبيق السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تعني تكسير الأنماط الاقتصادية السابقة، واعتماد مقاربات تقتضي الانتقال من الاقتصاد الموجه والإداري إلى اقتصاد السوق.[1]

كما أدى فشل الإصلاحات والسياسات المتبناة من قبل عدة دول عربية مطلع التسعينات من القرن الماضي كالجزائر، الأردن، اليمن، مصر، لرضوخها وتنفيذ إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتى لم تحقق الغرض المنشود في إحلال التنمية الاقتصادية الشاملة، بل ساهمت في تكريس تبعيتها الاقتصادية للدول الخارجية، وازدياد انكشافها الاقتصادي وتدهورها الاجتماعي، وعودة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهو ما يؤدي حتما إلى قيام الشعوب بالثورة على تلك الأوضاع. [2]

مما سبق، يتضح أن الدولة العربية ومنذ لحظة نشوئهاأنّها تعاني من تشابك أزمات التخلف والعجز في مختلف المجالات، فلا هي تمكنت من كبح جماح التسلطية وتفكيك مؤسسات الحكم غير الديمقراطي، كما لاتزال تعاني من عدم الاستقرار المؤسساتي في الجوانب السياسية والقانونية والتي تفاقم من أزماتها ومشاكلها مستقبليا.

المطلب الثالث: دور العولمة في تعميق أزمات الدولة العربية.

أفرزت العولمة في المنظومة الدولية واقعا جديدا يحمل عديد المتغيرات أبرزها ظهور فواعل جديدة باتت تزاحم الدولة في الساحة الدولية، وأثرت بشكل كبير على قوتها، بل أدت إلى إضعاف مكانتها داخليا وخارجيا، حتى بلغت مستوى يمكن القول عنه أن الدولة سيّما الدولة العربية أصبحت محل تهديد في مقوماتها وفي سيادتها [3]، وسنعرض خلال هذا الجزء الانعكاسات المختلفة للعولمة على الدولة العربية.

---

[1] اسماعيل معراف، نفس المرجع، ص22.

[2] إيمان أحمد رجب، المرجع السابق، ص15.

[3] صلاح الدين، محمد طحيحر، المشاقبة، **أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي:«دراسة حالة العراق أنموذجا** « ط1،(برلين، المركز الديمقراطي العربي، جانفي،2021)، ص،122.

الفرع الأول: تأثير العولمة السياسية على الدولة العربية

تتمثل آثار العولمة على المستوى السياسي في الهيمنة الأمريكية من خلال إطلاق شعار الديمقراطية والليبرالية السياسية من النمط الغربي، كعلامة على نمط السياسات المرغوب فيها من جانب أمريكا، مع فرض التحول إليه بصورة انتقائية تبعا للمصالح والرؤى الأمريكية.[1] وتبعا لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون محاولة نمذجة أنظمة الحكم في دول العالم، خاصة أنظمة الحكم العربية تقوم على التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وهذا ما يعكسه التدخل الواضح من قبل أمريكا في الشؤون الداخلية لدول العالم، ويظهر ذلك في تقييد سيادة الدولة القومية فيما يتعلق بمجالات معينة من شؤونها الداخلية مثل حقوق الإنسان والأقليات وغير ذلك. [2]

كما ساهمت العولمة وبشكل كبيرفي تراجع سيادة الدول العربية، إذ في ظل العولمة تمكنت الشركات متعددة الجنسيات من القفز فوق الحدود التي تفصل بين الدول وإزالة الحواجز الجمركية، وخرقت كل القيود التي تحول دون تدفق المعلومات والبيانات فسلبت بذلك الكثير من سلطات الدول التي كانت تمارسها ضمن حدودها السياسية التي هي من أهم مقومات سيادتها الوطنية[3]، لهذا كانت العولمة تمثل في طبيعتها حالة من التجاوز للدولة من ناحية سيطرتها على مجالها الوطني والمحلي. في هذا الصدد، يقول **محمد عابد الجابري** عن تراجع سيادة الدولة عن مراقبة والتحكم في العمليات والتفاعلات التي تجرى في حدودها:" إن العولمة ترجمة لكلمةmondialisation في اللغة الفرنسية، التي تعني

---

[1] فضل الله محمد سلطح، **العولمة السياسية، انعكاساتها وكيفية التعامل معها، ط1**،(الاسكندرية: بستان المعرفة،2000) ص73.

[2] فضل الله محمد سلطح، المرجع نفسه، ص، 74.

[3] صلاح الدين، محمد طحيحرالمشاقبة، المرجع السابق، ص 30.

جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة".[1]

في السياق الاقتصادي هناك المؤسسات المالية والتجارية والاقتصادية العالمية، في مقدمتها منظمة التجارة العالمية التي تأسست في عام 1996 لتشرف على النشاط التجاري العالمي، كما يشرف صندوق النقد الدولي على النظام المالي العالمي[2].

في هذا السياق تعرضت المؤسسات السياسية للدولة الوطنية العربية لهجمات شرسة وإجراءات تعسفية، أجبرت معظمها على الخضوع لإملاءات قوى العولمة، خصوصا في مرحلة سياسات التحرير الاقتصادي مما جعل الدول العربية تعيش في تناقضات بين واقعها الاجتماعي الداخلي والمتغيرات العالمية[3].

إن تدخل الشركات التابعة للدول الصناعية الكبرى عملت في ظل العولمة على فتح فروع لها في العديد من دول العالم، ومنها الدول العربية ولما كانت الدول الصناعية الكبرى تعمل على حماية هذه الشركات وعملائها فإنها لا بد أن تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول وتتحكم في قدراتها الاقتصادية[4].

تعقيبا على ما سبق، فإن الدولة التي ارتبطت بسلطتها على ضبط وإدارة كل التفاعلات التي تحصل على مستوى حدودها الوطنية، والتحكم في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بموجب مبدأ السيادة، يتم تحييدها في ظل هذه

---

[1] صلاح الدين محمد طحيحر، المرجع السابق، ص، 14.

[2] خلدون حسن النقيب، **أثر العولمة على سيادة الدولة (السياسة الخارجية كحالة خاصة)**، تم تصفح الموقع في12. 02. 2020. http: news. maktoob. com/forum/news28113

[3] محمد الشريف أقضي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[4] خلدون حسن النقيب، **واقع ومستقبل الأوضاع الاجتماعية في دول الخليج العربي مع إشارة خاصة إلى العولمة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 268 ،2001 ، بيروت، ص 115 .

[2] تغريد جليل أيوب، **العولمة وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد20 21، معهد الإدارة، الرصافة، هيأة التعليم التقني، ص08.

المرحلة الجديدة(العولمة) من هذه السلطة أو إلغائها كلية، بموجب شروط وقواعد جديدة وبالتالي ترك السلع والبضائع والخدمات تنتقل وتتحرك بحرية ودون حواجز جمركية.

لذا، **فالعولمة السياسية** هي إحدى أشكال الهيمنة على العالم، والسيطرة على ثروات الدول الضعيفة ومواردها الطبيعية وأسواقها واستغلال القوى العاملة الرخيصة فيها، وتقسيم العالم إلى عالمين:الأول قوي ومهيمن، أما الثاني ضعيف وخاضع للهيمنة.

وفي الحالة التي تتدخل فيها الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، تبرز حالة إفساد حكومات دول العالم الثالث، من خلال منح حكوماتها رشاوى، وقد يؤدي إلى تخصيص نسب من أرباح الشركات التي تعمل في ظل دولها أو منحهم حصصا معينة تجعل من هؤلاء المسؤولين يدافعون عن هذه الشركات أكثر مما يتعلق بالسيادة الوطنية[1].

كما عملت العولمة السّياسية من خلال الدول الكبرى التي تمولّها كالولايات المتحدة الأمريكية أو الأوروبية على معاداة رؤساء الدول العربية الذين رفضوا هذه الهيمنة ويحملون أفكارا معادية للعولمة السياسيّة، وإضعاف دورهم على الصّعيد الخارجي وتغذية الضغط عليهم من الداخل، موظفة في ذلك الوسيلة الإعلامية من خلال التضليل الإعلامي، والوسيلة الاقتصادية من خلال المقاطعة والحصار الاقتصادي، والوسيلة العسكرية من خلال إشاعة الحروب والنزاعات الطائفية، وما ثورات الحراك العربي 2011 إلاّ دليل على ذلك [2].

فالتأثير على القادة والرؤساء له تأثير على السياسات والمشاريع والبرامج المختلفة التي هي قيد التنفيذ أو التجسيد ويتم من خلال استخدام آليات ووسائل العولمة، وتوظيف وسائل الإعلام المختلفة خاصة التي تساهم في خدمة ونشر القيم الغربيّة والأمريكية في المنطقة العربية وكذا توظيف المؤسسات المالية لخدمة سياسات ومشاريع القوى الغربية

[1] سهيل حسين الفتلاوي، **العولمة وأثارها في الوطن العربي** (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2011)،ص331.

[2] نصيرخلفة، **عولمة السيادة الوطنية**، مجلة العلوم السياسية والقانون، عدد 09،(برلين،2018، 2018.

والأمريكية ولهذا يلاحظ بأن كثيرا من حكّام الدول وقادتها في المنطقة العربية يعملون على خدمة مصالح الدول الكبرى على حساب المطالب الشعبية ومصالح شعوبهم، ومع مرور الوقت إقرار سياسات ومشاريع تكاد تكون في مصلحة تلك القوى الكبرى، وصناعة على حساب المصالح الداخلية وهذا ما دفع تلك الشعوب للثورة والانتفاضة[1] في وجه هؤلاء القادة من خلال ثورات الربيع العربي.

من الآثار السلبية للعولمة–رغم محاولات النفوذ والهيمنة للشمال على الجنوب– هو بروز تهديدات جديدة للأمن العالمي، حيث أن تعميق الهوة والفجوة بين عالمي الشمال والجنوب تترتب عنه ظهور تداعيات سياسية وأمنية، وزيادة ضعف دول العالم الثالث وخاصة الدول الأكثر فقرا، ويجعل هذه الدول ومثيلاتها أسيرة لمشكلاتها وأزماتها الداخلية والإقليمية وهذا ما يشكل تهديدا ويؤدي لمزيد من الفوضى وعدم الاستقرار في النظام العالمي[2].

في هذا القرن تراجعت الاشتراكية والشيوعية وتأكد بأن النظام الرأسمالي هو النظام الاقتصادي العالمي الأوحد بلا منازع.

الفرع الثاني: أثار العولمة على المستوى الثقافي في الدول العربية

للعولمة تأثيرات في الجانب الثقافي على البلدان كافة، ومن ضمنها الدول العربية بتأكيدها على ثقافة واحدة وطمس الثقافات والهويات الأخرى، ومحاولتها النيل من ثقافات الشعوب وقيمها وعاداتها وتقاليدها بعد أن تكتسح خصوصياتها الثقافية وقيمها وتراثها،

[1] **الانتفاضة:** هي الفعل الجماهيري المباشر المتسم بالعنف الذي ينشأ عن بلوغ التناقضات الاقتصادية، الاجتماعية أو القومية ذروتها وتوفر وضع ثوري كامل يهيء لها التحرك ضد سلطة الطبقة الحاكمة أو ضد المستعمر، فهي تحدث بصورة مفاجئة عندما يصل الصراع بأنواعه إلى نقطة الغليان التي يصبح عندها من المستحيل تقبل الاستمرار في الحياة في ظل الظروف القديمة القائمة. [1] للمزيد انظر: عبدالوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج1(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994). ص34.

وذلك بعد أن تخترق الحدود التي أصبحت بدون حواجز بفضل وسائل ثقافة الاتصالات الحديثة[1].

تستخدم العولمة في سبيل ترويج ونشر القيم والعادات والتقاليد المعولمة إلى البلدان المستهدفة، وسائل الثورة المعلوماتية الجديدة من تقنيات مختلفة، ووسائل الإعلام الحديثة وشبكات الأنترنت ومختلف الأدوات الحديثة التي لها دورفي عالم الاتصالات والمعلومات.

وعن طريق وسائل التقانة الحديثة تمكنت عولمة الإعلام من اختراق الحدود والفواصل الجغرافية دون أن يمنعها مانع، وتروج للناس كل ما تريده من عولمة المعلومات، عولمة نمط الحياة، عولمة القيم الاجتماعية، الجريمة،عولمة الخوف والإرهاب، وبالتالي انعكاس العولمة على الأفراد قد يكون إيجابيا وقد يكون سلبيا[2].

كما أن العولمة قد عززت التبعية الثقافية للشعوب الضعيفة نحو الثقافات الغربية الوافدة **(الأمركة)***، وخلق النزعة الاستهلاكية ونمذجة القيم والعادات والمعتقدات في شكل ثقافي واحد يلغي ويهدد القيم والثقافات المحلية لباقي الشعوب. لكن ما تتيحه العولمة في مختلف ميادين الحياة وخاصة العلوم والمعارف والتكنولوجيات يتعين الأخذ بها والاستفادة بها لتطوير النظم المختلفة في الصحة والتعليم والاقتصاد والبحث العلمي من أجل التقدم وإحداث التنمية المطلوبة.

فتدفق المعلومات عبر تقنيات المعرفة والإعلام والثقافة الحديثة لا يقصد منها إلا بث وإشاعة مفاهيم جديدة والتوغل إلى منظومة القيم والمبادئ والمفاهيم الأساسية للثقافة العربية، وزعزعة القناعات بها والترويج لقيم ومبادئ ومفاهيم قوى عولمة الثقافة التي تتركز حول تعميم الثقافة الغربية الوافدة، وكلّما اقتحمت ثقافة المركز ثقافة الأطراف ازداد

[1] أيوب، تغريد جليل، المرجع السابق، ص 11.

[2] أيوب، تغريد جليل، المرجع نفسه، ص 12.

***الأمركة:** نسبة لسعي الولايات المتحدة الأمريكية لصياغة العالم وفقا لمصالحها واتجاهاتها وأنماط القيم السائدة فيها.

تأثير شعوب الأطراف بهذه الثقافة التي تتركز حول تعميم الثقافة الغربية الوافدة وكلما اقتحمت ثقافة المركز ثقافة الأطراف ازداد تأثير شعوب الأطراف بهذه الثقافة وانبهارهم بها وازدياد ميلهم وإعجابهم بما ينشر عنها.

وبالتالي تنعكس على رغبتهم بالتشبه والتقليد أو الاقتداء بهم أو الرغبة بالهجرة وترك الوطن[1].

لعلّ هذا ما جعل **نعوم تشومسكي***، يقول:"إن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام تعزز سيطرة المركزالأمريكي على الأطراف، أي على العالم كلّه، كما أنها تمثّل عصا استعمارية جديدة بحكومة عالمية لها مؤسساتها: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ولها أدواتها مثل الجات والسبعة الكبار".[2]

إلى جانب ذلك فقد تؤثر العولمة في ثقافة الدول العربية من خلال استخدام ورقة الأقليات، وذلك من خلال تهديد وحدة الدول وتجزئتها وإضعافها والتدخل في شؤونها وإسقاط أية حكومة تجد الدول الغربية أنها تهدد مصالحها كما فرضت ثقافة الأقليات على بعض الدول.

وبناء على ذلك، فإن العولمة تعمل على تفتيت الروح الوطنية لدى المواطن وخاصة الشباب منهم، فلا يهمهم ما يصيب وطنهم حيث أن غالبية الشباب سلَّموا بأن العالم تحكمه الولايات المتحدة الأمريكية وأنّ وطنهم جزء من هذا العالم.[3]

---

[1] أيوب، تغريد جليل، المرجع السابق، ص 11.

***نعوم تشومسكي:** عالم لسانيات، فيلسوف وباحث أمريكي مشهور، له العديد من الكتب والمؤلفات، وقد تم وصفه بالشخصية الثقافية البارزة وكأبرز مثقفي العالم في استطلاع للرأي عام 2005. واشتهر بنقده للسياسة الخارجية الأمريكية ورأسمالية الدولة.

[2] فضل الله، محمد سلطح، المرجع السابق، ص ص82-83.

[3] سهيل، حسين الفتلاوي، المرجع السابق ذكره، ص279.

جاءت العولمة لتغذي الصراعات والانقسامات العربية التي كان يعاني منها الوطن العربي وهو ما يتجلى من خلال خلق التناقضات بين الدول العربية بما يحول دون ظهور تكتلات اقتصادية عربية موحدة بزيادة مشاركتها في صنع القرار الاقتصادي الدولي.[1]

على ضوء ذلك سيزداد الضعف العربي وستبقى الدول العربية لا محالة هشة وضعيفة في مواجهة الأزمات والمشكلات والتداعيات المختلفة لمخرجات النظام الاقتصادي العالمي، ولا شك أنه كلما تزايدت وتيرة تبعية الدول العربية كلّما تزايدت وترسّخت فرصة للتدخل في شؤونها الداخلية.

وفي جميع الأحوال فإن الآثار السلبية للعولمة تفوق فوائدها بكثير، وإن اقتصاد الوطن العربي أكثر اقتصاديات دول العالم تضررا من العولمة[2]

الفرع الثالث: بعض الآثار الإيجابية للعولمة على الدول العربية.

لم تكن العولمة مرتبطة فقط بتأثيراتها السلبية، بل ساهمت هذه الموجة الجديدة في التاريخ الحديث في نقل المجتمعات والاقتصاديات عبر العالم من مستوى إلى مستوى آخر أكثر تقدما وتطورا ويتجلى ذلك في كون العالم تحول إلى قرية صغيرة يستطيع فيها الأفراد التواصل ومتابعة الأحداث ومشاهدتها والتفاعل معها دون الحاجة إلى قطع المسافات الطويلة ودون بذل وإنفاق الأموال الكبيرة، وتبادل السلع والبضائع والخدمات وهي جميعها ذات آثار على صحة وراحة الأفراد في العالم.

أما بالنسبة للدول العربية فإن إيجابية العولمة تكمن في زيادة التفاعل الثقافي وتبادل المعلومات والأفكار على مستوى العالم عبر وسائل الاتصال الحديثة كالقنوات الفضائية

[1] سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص160.

[2] سهيل، حسين الفتلاوي، نفس المرجع، ص164.

التي تبث الرسائل التلفزية لمختلف أنحاء العالم بثا مباشرا، وبواسطة شبكة الانترنت يمكن الاطلاع على أحدث الكتب والمجلات العلمية والترفيهية ذات المستوى الجيد[1].

في اتجاه مماثل، بالنسبة للمجال الاقتصادي فقد أعطت فرصة هامة في الاستفادة من مختلف التطورات والخدمات والسلع والتكنولوجيا التي تقدمها أكبر الشركات الاقتصادية والتكنولوجية عبر العالم، وهذا ما يسمح بتطوير المؤسسات الوطنية في الدول العربية ويؤهلها لاكتساب مزايا تنافسية وحجز مكان لها عبر الأسواق العالمية في ظل للعولمة.

مما سبق، يمكن القول أن العولمة كظاهرة جديدة، تتضمن في أبعادها المختلفة آثارا وانعكاسات متباينة، منها ما هي سلبية تتضمن التأثير على سيادة الدول ومحاولة بسط النفوذ عليها من خلال آليات مختلفة، كاستخدام مبادئ التدخل الإنساني وتكريس الهيمنة الاقتصادية من قبل الشركات متعددة الجنسيات، ومحاولة الضغط على الحكومات والدول من أجل تبني وتوجيه سياساتها العامة خدمة للأجندات الخارجية المشبوهة.

المطلب الرابع: أزمة فشل التحول الديمقراطي في الدول العربية.

انتشرت في كثير من دول العالم الشرقية وأمريكا اللاتينية في أعقاب الحرب الباردة موجة التحول الديمقراطي، لكن الدول العربية شكلت نموذجا شاذا أمام هذه التجربة الديمقراطية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

الفرع الأول: دور العوامل الداخلية في إعاقة عملية التحول الديمقراطي العربي.

في نهاية الحرب الباردة بدت العديد من الدول السلطوية التي تمتلك احتياطات نفطية كبيرة مثل العراق والسعودية محصنة ضد ضغوط التحول الديمقراطي وهذا بسبب كون أنظمتها الريعية الناتجة من ريع النفط والغاز، فقد جعلها ذلك أكثر استقلالية بشأن

[1] أيوب، تغريد جليل، المرجع السابق، ص 13.

مجتمعها وأقل اعتمادا عليها في الضرائب، وقلل المطالبة بالديمقراطية لأن الأنظمة تستطيع تبادل المنافع الاقتصادية في مقابل اللافاعلية السياسية.[1]

يرجع تعثر التحول الديمقراطي في بلدان المنطقة التي عرفت انتفاضات شعبية* إلى حالة الاستقطاب الحاد الذي شهدته هذه الأخيرة بكافة أنواعه وصوره(استقطاب ديني، مذهبي، طائفي، عرقي، سياسي، حزبي، إيديولوجي...)، تسببه في إفشال كافة محاولات الوصول والقيام بمصالحات وتسويات لكافة الخلافات والانقسامات السياسية على قاعدة التوافق الوطني[2].

يرى في نفس الإطار محمد عابد الجابري في كتابه:« **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**«أن القبيلة والغنيمة والعقيدة محدّدات ثلاث حكمت العقل السياسي العربي ومازالت تحكمه إلى اليوم، فماضينَا مازال حاضرا فينا إذ أصبحت القبيلة اليوم محرّكا علنيا للسياسة، وأصبح الاقتصاد ريعيّا أو شبه ريعي يشبه الغنيمة وأصبح الفكر والإيديولوجيا عقيدة طائفية أو شبه طائفية.[3]وهو يعتقد أن تحويل القبيلة إلى مجتمع سياسي حديث، والاقتصاد من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد ضريبة وتحويل العقيدة إلى مجرد رأي كفيلة بتحقيق حداثة سياسية ومنه تحقيق العقيدة إلى مجرد رأي كفيلة بتحقيق حداثة سياسية ومنه تحقيق الديمقراطية لأن تلك المحددات السابقة تتنافى مع قواعد وقيم الديمقراطية

---

[1] أدهم صولي، رايموند هينبوش، المرجع السابق، ص، 29.

[2]حميد، زعاطشي، المرجع السابق، ص،8.

***أبرز انتفاضات الربيع العربي منذعام2010 :1**–الانتفاضة التونسية في 18ديسمبر2010ضد الرئيس زين العابدين بن علي، 2– المصرية في 25يناير2011ضد الرئيس محمد حسني مبارك، 3–الثورة الليبية17فبراير2011ضد الزعيم معمر القذافي، 4–الثورة السورية ضد بشار الأسد، 5–الثورة اليمنية ضد الرئيس علي عبدالله صالح .

[2] الطاهر، لقوس علي، **واقع وآفاق السلطة السياسية في الوطن العربي في ظل التحولات السياسية والاجتماعية الراهنة**، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد09، جوان 2014، ص 06.

[3] عزمي، بشارة، **الانتقال الديمقراطي و إشكالياته: دراسة نظرية مقارنة**، ص ص: 373–378.

الحديثة، وأن أي حداثة سياسية في هذه البلدان ينبغي لها أن تتجاوز تلك الممارسات والقيم وأن تتكيف مع واقع العالم العربي ومع التطورات الحاصلة خارجه.

كما إن فشل الدول العربية في خلق التجانس الاجتماعي ودمج الهويات الفرعية ضمن هوية وطنية جامعة، سمح بزيادة تكريس الانقسامات الاجتماعية والسياسية بين أفراد المجتمع الواحد، ممّا أفضى إلى بروز أزمة الاندماج، وكانت هذه الأزمة إحدى أهم عوامل التفكك والانهيار وإخفاق الدول العربية، وتهديد بقائها واستمراريتها. مثلت هذه الظروف تحديا كبيرا لاستقرارالدول العربية التي عاشت انقسامات أفقية وصراعات شبه متكافئة على السلطة، مما عرّضها لمخاطر التفكك، وبالرغم من أن بعض الدول استطاعت تسيير هذه الاختلافات، إلا أنها واجهت صعوبات في المجتمعات العربية التي تتميز بالتشظي الكبير والتقاطعات الاثنية، فتحولت الانقسامات الاجتماعية إلى خزان لكل أسباب التشرذم والاتجاه إلى التمركز حول الذات العصبية. [1]

الفرع الثاني: دور العامل الخارجي في عرقلة مسار الديمقراطية في الدول العربية.

لعب العامل الخارجي في عمليات الانتقال الديمقراطي دورا سلبيا ساهم في انتكاس جل التجارب الديمقراطية المنبعثة في المنطقة العربية، بل شكَّل مانعا حقيقيا لنشوء ديمقراطية حقيقية لاعتبارات عديدة.

يظهر ذلك العامل السلبي جليا وبصفة غير مباشرة في حماية الأنظمة التسلطية وإجهاض محاولات تغييرها أو الإطاحة بقادتها وذلك لأنها تخدم بشكل كبير المصالح الضيقة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين (الشرق الأوسط، وشرق آسيا وأفغانستان، كوريا الجنوبية).[2]

[1] محمد، الشريف أقضي، المرجع السابق، ص ص 160-161.

رغم تزايد تأكيد مطالب الو.م.أ والاتحاد الأوروبي الدول بالديمقراطية، وتنفيذ سياسة الضغط المباشر على النظم السياسية في هذه الدول من أجل التحول الديمقراطي، وإجراء الانتخابات الحرة النزيهة والشفافة يسمح فيها للمعارضة بتولي مقاليد الحكم، لكن دور هذه القوى في الدول العربية كان سلبياّ، ولم تقم هذه الدول بدعم الديمقراطية وتحفيزها عكس ما تم في دول أخرى، كدول أوروبا الشرقية (اليابان) ودول جنوب أوروبا (البرتغال، اسبانيا، واليونان)، وأثبت ذلك أن الديمقراطية في نظر الغرب ما هي إلّا شعار يتم رفعه إلا لتهديد الأنظمة العربية، وأنها تعمل واقعيا على دعم الأنظمة التسلطية التي تحمي مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في المنطقة العربية، ذلك من أجل تعزيز تبعية هذا العالم الذي يحتوي على ثروات طبيعية كالنفط والغاز[1].

لعل الحالة النموذجية في دعم وترسيخ النظم التسلطية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، هوأن إداراتها المتعاقبة قد قامت في جانب هام من سياساتها على التضحية بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل مصالحها.[2] وهناك أمثلة كثيرة على هذه الحالة ومنها دعم **السيسي** للإطاحة بـ**مرسي**(هندسة الثورات المضادة) لإجهاض مسارات التحول الديمقراطي في الدول العربية التي هي في الأصل تعاني من عقبات وتحديات جمة، وذلك من أجل إعطاء فرصة لإعادة صيانة وترميم الأنظمة التسلطية، وهوما جعل هذه الدول العربية تعيش مأساة بسبب دور الفواعل الخارجية في إعاقة حصول عملية التحول الديمقراطي الحقيقي.

[1] الطاهر لقوس علي، واقع وآفاق السلطة السياسية في الوطن العربي في ظل التحولات السياسية والاجتماعية الراهنة، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات ، جوان 2014 ، ص 07.

[2] أبو الحسن، بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و إشكالياتها في ظل المتغيرات الحالية، تم التصفح في 25 06 2021. c faes.org.

وتجدر التنبيه إلى أن مستقبل المسار الديمقراطي في الدول العربية يتأثربمجموعة من العوامل، وهي:[1]

– ضعف مؤسسات المجتمع المدني في الأقطار العربية أوغيابها الفعلي.

– ما يميز بعض الدول العربية هو أن سياساتها السابقة قامت بالتهميش وعدم الاعتراف بالتنوع الإثني بشكل أدى إلى تزايد مطالب هذه الفواعل لحماية حقوقها وتحقيق مطالبها.

اتخذ مسارProcess الدولة العربية شكلا غير خطي انطوى على دينامية السيطرة والمقاومة من مجموعات مختلفة، ولم يكن ذلك عاملا في ترسيخ وتعزيز شكل الدولة، بل ويمكن أن يكون عنصرا فاعلا في تفكك الدول.[2]

أدى إقصاء الشعوب، ومنح الأفضلية للرأسمالية والمستثمرين الأجانب، وتهميش التيارات السياسية الإسلامية في عديد البلدان العربية، واستبعاد القوى الاجتماعية المختلفة، مع عدم حصول أي تقدم ملموس في الانتقال الديمقراطي، ومع ذلك إضعاف الدول مع زيادة التبعية إلى القوى الخارجية إلى تشكل أرضية خصبة للانتفاضات العربية التي بدأت في عام 2010، ولا تزال تداعياتها مستمرة لغاية اليوم في بعض البلدان.

إنّ هدف هذه القوى المعارضة من خلال دعمها للنظام الحاكم هو الحفاظ على مكاسبها وممارسة نفوذها بالطرق والأساليب المختلفة التي من بينها ممارسة الترويج للنظام القائم ومساندته والتعبير عن الدعم المطلق لسياسات وبرامج النظام وهذه المساندة والدعم هي التي وفرت صكوكا للنخب الحاكمة من أجل الاستمرار وتمديد فترات الحكم لعقود أخرى وبالتالي تجميد أو إلغاء التداول السلمي على السلطة وتقويض الديمقراطية في كثير من الدول العربية.

---

[1] أدهم، صولي، رايموند هينبوس، **الدولة العربية مقاربة سوسيولوجية تاريخيةّ**، مجلة عمران، العدد 37،/2015/10، ص16.

[2] أدهم صولي، رايموند هينبوش، نفس المرجع، ص: 18.

المبحث الثالث: دور الثورات العربية(منذ2010) في تعميق أزمات الدولة العربية.

المطلب الأول: مفهوم الثورات العربية Arab révolutions.

الفرع الأول: تعريف الثورة.

أولا: تعريف الثورة لغة: من الفعل "ثار" بمعنى هاج، والثائرهو الغضبان الهائج، والثورة هي الهيج. يقصد بالثورة عند علماء اللغة الاضطراب والهيجان، وقد ورد في "**لسان العرب** لابن منظور": **ثار** الشيء ثورا وثورانا، هاج وثور الغضب حدته، والثأر والثائر الغضبان، ويقال للغضبان أهيج ما يكون: قد ثار ثائرة وفار فائرة إذا غضب وهاج غضبه، فالثورة في اللغة العربية تعني الهيجان والانتشار.[1]

ثانيا: تعريف الثورة اصطلاحا.

يستخدم مفهوم الثورة للدلالة على أنها تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية عندما يتم تغيير نظام الحكم القائم والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية وأحيانا بصورة عنيفة بحكم آخر.[2]

كما تم تعريف **الثورة** في موسوعة علم الاجتماع على أنها: "هي مجموعة التغييرات الجذرية في البُنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل في المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم إيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية كما قد تكون سلمية وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية[3].

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الأول (القاهرة: دار الحديث، 2003)، ص 718–723.

[2] محمد، بوجمال، **في مفاهيم الحراك، الانتفاضة، المغرب كنموذج**، الحوارالمتمدن، تم التصفح في12.10.2020. **http //www.ahewar.org**

[3] شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة**،(القاهرة: الدار المصرية اللبناني)،ص47.

فالمعنى الدقيق للثورة هو أنّها تقود إلى تغييرات جذرية في معطيات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي بشكل عميق، وعلى المدى الطويل ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي لذلك المجتمع.[1]

تعتبر الثورة هي من الأساليب المستخدمة لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي القائم، وقد يعتمد في هذا الأسلوب على العنف ولا يعتمد على الوسائل الدستورية المعتمدة أي خارج النظام الدستوري القائم وخارج الشرعية، كما أن هذا التغيير يتصف بالفجائية والتغيير الجذري ليمس كل مقومات وأسس الحياة السائدة.

وقد ترتبط الثورة بالعنف عموما وقد لا ترتبط به، لكنه من المؤكد أن الثورة يصاحبها درجة من درجات العنف سواء كان موجّها من الدولة لوقف أو إجهاض الثورة فينتج عن ذلك الضحايا والجرحى، أوأنه موجه من القوى المناهضة للثورة(قوى الثورة المضادة) لإشاعة الفوضى من أجل تقويض الثورة وإفشالها، أو سواء من الثوار في ظل ما يعرف ب"قوانين **الثورات**" لحماية الثورة، فالثورة إجراء يشمل العنف في مجمله.[2]

ينظر إليها في التاريخ السياسي أنها حركة سياسية في بلد ما حيث يحاول فيه الشعب أو الجيش أو مجموعات معينة إبعاد السلطة الحاكمة عن الحكم مستخدمين كافة الوسائل بما فيها العنف لإسقاطه، مما قد يترتب عنه الصراع الأهلي بين أفراد الشعب وسقوط الضحايا، ثم تؤسس حكومة جديدة بعد إسقاط الحكومة السابقة ويسمى هذا التغيير في نظام الحكومة بالثورة.[3]

مما سبق يشير مفهوم الثورة في معناه الدقيق مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات جذرية في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعب أو مجموعة بشرية

---

[1] خليدة، كعسيس خلاصي، **الربيع العربي بين الثورة والفوضى، أراء ومناقشات**، المستقبل العربي، ص 324.

[2] إبراهيم محمد، محمد صادق عامر، المرجع السابق، ص 260.

[3] صبري جبران الكرغلي، يوسف القماطي، المرجع السابق، ص10.

ما وبشكل شامل وعميق، وعلى المدى الطويل، ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية.[1]

الفرع الثاني: الثورة وعلاقتها ببعض المفاهيم المتداخلة.

أولا: مفهوم الحراك السياسي:

لا يزال الحراك السياسي محل سجال بين الباحثين كونه يتقاطع مع مصطلحات ومفاهيم أخرى كالتغيير السياسي، والتحول الديمقراطي، والتغير الاجتماعي، والحراك الاجتماعي، والتحرر السياسي، وهذا ما يجعل للمصطلح تباينا في معناه من قبل العديد من الباحثين.

يمكن تعريف الحراك السياسي بأنه الانتقال صعودا أو هبوطا من موقع إلى آخر على سلم التدرج السياسي الذي يوضح توزيع القوة السياسية في المجتمع، وبمعنى آخر يقصد به تأثير مجموعة من الأفراد والجماعات في حركة النظام السياسي، وهذه التنظيمات تشكل جزءا من النظام السياسي في بعده الأشمل، وليس شرطا أن يكون التغيير الناتج عن الحراك السياسي يسير نحو الأفضل، فعلى سبيل المثال فإن الحراك السياسي الناتج عن رغبة أو توجه من قبل السلطة السياسية قد تتمخض عنه أنماط مختلفة من الصراع يستلزم آلية تضبط إيقاعه[2].

---

[1] سلمان، بونعمان، **فلسفة الثورات العربية مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد**، ط1، (مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012)، ص ص 20-21.

*تقسّم مراحل الثورة لانتقال دولة ما من طور إلى طور آخر حسب تصنيف آخر إلى خمسة مراحل أساسية:[1]
المرحلة الأولى: هي مرحلة التحضير، وتكون هذه في أذهان القادة السياسيين والمفكرين السياسيين وما يراد تحقيقه بها.
المرحلة الثانية: هي إدارة الحراك ذاته، ثم تأتي المرحلة الثالثة هي مرحلة التغيير، وشل العمل السياسي بأشكاله المختلفة، والذي يبدأ بحديث الشارع وينتهي في اعتصامات وسلوك ثوري.المرحلة الرابعة: هي مرحلة إعادة التنظيم ويدور فيها مخاض كبير، ثم تأتي المرحلة الأخيرة ، والتي هي مرحلة الاستقرار.

[2] نصير، خلفة، **عولمة السيادة الوطنية وانعكاساتها على ثورات الحراك السياسي العربي2011، دول المغرب العربي نموذجا**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد التاسع، يونيو 2018، ص ص71-72.

يشير أيضا إلى تلك الحالة من الجمود والتدهور التي فرضت على المثقفين و التيارات والجماعات والقوى السياسية المختلفة، باعتبارها تمثل العناصرالأكثر وعيا وحيوية في المجتمع السياسي، والأكثر قدرة على التقدم والحركة أن تتحرك وتقدم بعض الرؤى والتصورات البديلة والممكنة، وليس الخروج من حالة الاختناق أو الجمود هذه، و إنّما لإنقاذ الأمة و انتشالها من حالة اليأس والضياع إلى آفاق التقدم والرقي واحترام حقوق الإنسان، في عصر لا وقت فيه للتخاذل أو الجمود، ومن ثم فرض التغيير الحقيقي أو التحول الديمقراطي العميق وليس الشكلي، والحراك بهذا المعنى يتضمن تصاعد المطالب، ولكنه يختلف في الوقت نفسه عن حالات التعبئة السياسية والاجتماعية، من حيث أنّ الحراك السياسي يرتبط بظرف استثنائي يجعل له معنى خاصا.[1]

ثانيا: علاقة الثورة بمفهوم الإصلاح :الثورة هي تغيير درامي سريع يطيح بالنظام القديم والنخبة المحيطة به، أما التغيير البسيط أو المعتدل الذي يحفظ للنظام استمراريته هو الإصلاح، وتدعى بعض الأنظمة في محاولة منها لتهدئة السخط العام أنها في حالة ثورة، ولكن التغييرات التي تقوم بها تجميلية، واختبارها يكمن في التأكد من أنها تخلصت من كل النخب القديمة، فإذا ما استمروا في السلطة هنا يمكن القول بأنه لا توجد ثورة، ففي الثورة الشاملة تتخلص النخبة الجديدة من النخبة القديمة من خلال المشانق وفرق الإعدام والنفي، وليست الثورات بالضرورة دموية، ففي **عام 1989** شهدت معظم دول أوربا الشرقية تغييرات درامية في نظامها دون إراقة الدماء(باستثناء رومانيا)، وكذلك الحال في جنوب إفريقيا في أوائل التسعينات.[2]

[1] نصير خلفة، نفس المرجع، ص71.

[2] مايكل روسكن وآخرون، محمد صفوت حسن مترجما، **مقدمة في العلوم السياسية**، الطبعة الأولى(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2015)، ص461.

ثالثا: تمييز الثورة عن العصيان: العصيان حركة تقوم بها فئة معينة من الأشخاص ضد الحكومة القائمة للمطالبة ببعض الحقوق أو لرفع حيف معين، وقد تقوم بهذا العصيان محافظة معينة أو أن يكون على نطاق أضيق كعصيان بعض البحارة في ميناء معين للمطالبة بحقوقهم أو عصيان عمال معمل ما للمطالبة ببعض الحقوق كإنقاص ساعات العمل أو المطالبة برفع الأجور...الخ، أو قيام طائفة معينة للمطالبة ببعض الحقوق ورفع التمييز الطائفي والعنصري الذي يمارس بحقها، في حين أن الثورة لا تهدف لتحقيق مطالب طائفية ومهنية معينة، بل إنها تهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية تمس أسس المجتمع وبنائه وكيانه، ولن يكون ذلك إلّا بالتغيير.[1]

المطلب الثاني: مميزات الثورات العربية وخصائصها.

تماثلت الأسباب والدوافع المولّدة للاحتجاجات الشعبية في مختلف الدول العربية من حيث(رفض بنية النظام القائم، الطابع السلمي للاحتجاجات، دور الشباب في التعبير) ولهذا جاءت هذه الثورات كرد فعل من الشعوب العربية التي عاشت حالة من التهميش والإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي لعقود من الزمن.

وتتميز الثورات العربية **بطابعها الجماهيري**، بمعنى أنها نشأت وقادتها تيارات جاءت من القواعد الجماهيرية، وبهذا تختلف عن تلك التحولات الثورية العربية في الخمسينات والستينات، والتي قام بها وقادها الجيش، ورغم أنّ الجيش اضطلع بدور هام في مسار الثورات الحالية فإنّ تلك الثورات تظل في العقد الأخيرمدنية قامت بها الجماهير ولم يبادر بها الجيش، كما أن تلك الثورات قامت بها الطبقة الوسطى خاصة فئة الشباب الذين تلقوا تعليما جامعيا، وأتقنوا آليات تكنولوجيات المعلومات ووظفوا شبكات التواصل

[1] خلف رمضان، محمد الجبوري، **ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة**، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد18، العدد63، السنة20، جامعة الموصل، كلية الحقوق، ص08.

الاجتماعي لتحقيق التواصل بينهم، وبالإضافة لذلك كانت شاركت قوى أخرى في تلك الثورات كالقوى والأحزاب السياسية المعارضة، والتنظيمات العمالية والمهنية.[1]

كما أن **مضمون الثورات** وشعاراتها ورموزها وتخطيطها السياسي يعكس عدم وجود عقول مفكّرة لهذه الثورات، ولا بُنَى تنظيمية متماسكة، أوأنماط اتصال وتنسيق موحّدة، بل تاهت هذه الثورات بين إسقاط النظام والرئيس، وطلب الخبز، والكرامة، والحريات، كل ذلك بأسلوب إعلامي فيه شيء من الإخراج السينمائي، رغم أن أغلبية الثوار من الشباب وطلاب الجامعات والعاطلين عن العمل والفقراء الصادقين بالفعل، لكنّ التدخلات والهندسة السياسية الدولية والأدوات المحلية كشفت عن وجود استراتيجيات وخطط كانت جاهزة لدى اللاعبين الكبار(أمريكا وحلفائها) وليس عن خطوات عفوية وارتجالية، هذا ما يقوله بعض الثوار الذين صدموا بنتائج الثورات بعد عام على وقوعها.[2]

يمكن القول أن عملية التداول على السلطة قد تعطلت، وحتى الاستفتاءات والانتخابات التي تجرى من حين لآخر أصبحت مجرد إجراءات شكلية يمدّد بها عمر النظام السياسي، وعليه فقدت التعددية الحزبية معناها من خلال معارضة منقسمة على نفسها في كثير من الأحيان، واهتزت شرعية المؤسسات المدنية والأحزاب، [3] بناء دولة القانون والمؤسسات يحتاج إلى قوة ووعي المجتمع المدني.

وكانت مواقع التواصل الاجتماعي الفضاء الذي تفاعلت فيه جميع شعوب المنطقة وبحماس كبير مع كل الأحداث التي وقعت من المحيط إلى الخليج، الهادفة للتخلص من

---

[1] مروة كامل البستنجي، المرجع السابق الذكر، ص57.

[2] حسن، محمد الزين، **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**، ط1،(بيروت: دار القلم الجديد، 2013)، ص، 261.

[3] يوسف، كريم، المرجع السابق، ص 87.

عدوها المشترك وهو حكامهم وكانت كلها بدايات أرّخت لعهد جديد في أغلب الدول العربية سواء إيجابا أو سلبا.

كما تميز المشهد هذه المرة بالخصوصية فلا انقلابات ولا ثورات تقليدية ولا زعماء ولا حركات نقابية وطلابية كما هو الشأن في الماضي، بل الفاعلون في هذه الثورة هم شباب الـــ **facebook** الذين حملوا شعارات نفسها من حيث الشكل والمضمون من المحيط إلى الخليج، كلها حركات تنادي بدمقرطة السياسة والمجتمع، وتبني مفاهيم حقوق الإنسان وغير ذلك من لوازم المواطنة الفعلية [1].

كما قامت هذه الثورات ضد البطالة والطغيان وإهدار الكرامة للشعوب العربية، ولم تكن كما قيل عنها " ثورة الجياع أو ثورات طائفية ومذهبية،" بل كانت ثورات من أجل الحرية والكرامة الإنسانية، رغم محاولات توجيهها نحو إلى العنف والدموية، لكنها تبقى في بداياتها ثورات كرامة وحرية وعدالة إنسانية.

وهي أيضا متعددة العوامل والأطراف ولا يمكن إرجاع ما يحدث في المنطقة العربية من حراك زعزع البنية التسلطية في المنطقة، برمّتها إلى عامل واحد أو جماعة سياسية دون غيرها، رغم الضغوط الخارجية التي تلخّصها استراتيجية الفوضى الخلّاقة والتي ساهمت في تحطيم القشرة الخارجية وتعريتها ، لكن الأكيد أن الشعوب أدت دورا هاما في الوصول إلى إحداث هذا التغيير من الداخل ، ثم إن التجاوب مع مساعي الفوضى الخلاقة لا يعني بالضرورة الإذعان لنظرية المؤامرة[2].

[1] خليدة كعسيس خلاصي، المرجع السابق، ص 226.

[2] خليدة كعسيس خلاصي، نفس المرجع، ص 226.

عموما، ورغم الاختلافات بين الدول العربية في الظروف والإمكانات والأهمية من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية، فإنّه يمكن تحديد محركات عامة مشتركة أدت إلى إشعال هذه الثورات في المنطقة هي[1]:

- الطفرة الشبابية التي تمثل أكثر من ثلث السكان.
- التهميش الاقتصادي والاجتماعي بسبب الخلل في توزيع الثروة.
- غياب الحريات السياسية ما أدى إلى قهر سياسي واجتماعي.
- دور القوى الخارجية الإقليمية والدولية التي قامت بتعميق حالة الضعف والانقسام داخل المنطقة العربية

في نفس السياق، يمكن القول أن الثورات التي حدثت في الدول العربية قد اتسمت بالخصائص التي يمكن القول بأنها:[2]

-ثورات غير نمطية سمتها السلمية والمدنية ما عدا حالات.

-كانت حراكا مجتمعيا افتقد لمرجعيات قيادية غلبت عليه العفوية التلقائية والحماسة.

-لا تحمل مشروعا سياسيا أو إيديولوجيا بل مطالبها اجتماعية.

-المبالغة في دور وسائل التواصل الاجتماعي.

-إسقاط النظام بسهولة والتعثر في بناء نظام جديد.

المطلب الثالث: الدوافع الداخلية والخارجية للثورات العربية منذ2010

إن التحولات العربية التي حصلت في الدول العربية منذ عام 2010 كانت لدوافع مختلفة كغياب الديمقراطية، وحرمان الشعوب العربية من حقوقها الأساسية ومن حرياتها الفردية، بالإضافة إلى تدهور الظروف المعيشية وتنامي الفساد وانعدام العدل الاجتماعي.[3]

---

[1] نفس المرجع، ص226.

[2] خليدة كعسيس خلاصي، المرجع السابق، ص.08.

[3] مجموعة مؤلفين، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي، دول المغرب العربي نموذجا، المركز الديمقراطية العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1، 2018، ص343.

ويمكن تصنيف دوافع الثورات العربية إلى ما يلي:

الفرع الأول: الدوافع الداخلية للثورات العربية.

نجحت أنظمة الاستبداد العربي في تحويل المجتمعات العربية إلى مجتمعات جامدة سياسيا، متخلفة اجتماعيا وفقيرة اقتصاديا ومن ثم غدت قليلة الفاعلية والأثر ليس في أحداث العالم فحسب بل في قضايا العرب المصيرية إلا على نحو سلبي عقيم. [1]

فبعد عقود من السكون والجمود، وعجز نظم الحكم العربية عن إجراء عمليات الإصلاح السياسي والديمقراطي، وتجديد أطر العلاقة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، والتأسيس لدولة المواطنة، وعلى غير المتوقع، اندلعت في أكثر من بلد عربي حركات شعبية عارمة، عرفت بثورات الربيع العربي تمكنت من إسقاط أنظمة وعروش أخرى، مخلفة واقعا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا جديدا، جاء نتيجة لتراكم مسببات عديدة. [2]

أشار تقرير**للإيكونوميست** في عام **2008**، أن اضطرابات سياسية ستشهدها عدد من الدول العربية، منها اليمن والسودان والبحرين، وذلك بسبب تأثير أوضاعها الاقتصادية على دفع القوى السياسية للتحرك وطلب الخدمات العامة للمواطنين، في ظل عجز حكوماتها عن الوفاء بالتزاماتها و تلبية الطلبات المتزايدة لمواطنيها من الخدمات العامة، مما جعلها عاجزة على تهدئة الأوضاع [3]. وكذا عجزها على تحقيق الإصلاح المنشود، ناهيك عن إفلاتها وتملصها من عمليات المحاسبة والمساءلة والرقابة على أداء أعمالها وهذا ما يعبر عنه بغياب مبادئ الحكم الراشد والتسيير الجيد وغياب الديمقراطية الفعلية. ومن مظاهر وصور غياب الحكم الراشد وانعدام الديمقراطية، ما يلي:

---

[1] بان غانم أحمد الصائغ، **ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية والمعاصرة**، مجلة تكوين للعلوم الإنسانية، مجلد 16، عدد 11، تشرين الثاني، 2009، ص24.

[2] عادل، محمد، حسن، العليان، **حركات التغيير العربية: دراسة في أهم أسبابها ونتائجها**، مجلد 10، عدد 38، السنة العاشرة، تشرين الأول 2014، الدراسات الإنمائية، جامعة سامراء. ص3 4.

[3] مراد بن سعيد، **جدلية التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، دراسة مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية بعد عام 2011**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد5، مارس 2016، ص 19.

أولا: استشراء الفساد السياسي والإداري[1]، ويأخذ الفساد السياسي الصورالآتية:

1- فساد القمة (top-corruption): وهو من أخطر أنواع الفساد، وترجع خطورته إلى ارتباطه بقمة الهرم السياسي في كثير من أشكال النظم السياسية لانتفاع من يتولى القمة بالخروج عن حكم القانون بالمكاسب الشخصية التي تجني الثروات الطائلة.

الفساد السياسي لاسيما حينما يكون على مستوى القيادة الحاكمة، التي لا تهتم إلا وبمصلحتها ولكيفية الحفاظ على مكانتها في السلطة معتمدة في ذلك على استعمال وسائل وأساليب القمع والقهر والدعم الخارجي مما يدفع العسكريين إلى التدخل في الحياة السياسية، والاستيلاء بالتالي على الحكم.[2]

كما يحصل **الفساد السياسي** من خلال شراء الأصوات، وتزويرالانتخابات وفساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل.[3]

تشير معظم المؤشرات الدولية والإقليمية حول الفساد في الدول العربية إلى وجود بيئة مساعدة لتفشيه، حيث تضعف الأطرالقانونية وآليات إنفاذ القانون، وضعف المؤسسات، وارتباط أدائها بمصالح فئة معينة. فغياب الديمقراطية ومكوناتها من الشفافية والمساءلة، وما ينتج عنها من تبعات في عدم المساواة والتمييز، والقصور التنموي، وحالة عدم الاستقرار الأمني، من المسببات الرئيسية لانتشار الفساد بكافة أشكاله في الدول العربية.

---

[1] **الفساد لغة:** من فَسَد، فسدَ الشيء (يُفسد)، فسادا، والفساد المصلحة ويأتي في معاني الطغيان والتجبر كما في قوله تعالى:«للذين لا يريدون عُلوّا في الأرض ولا فسادًا« (القصص: 83). أو العصيان لطاعة الله كما في قوله تعالى،«إنما جزآؤوا الذين يحاربون الله ورسوله، ويسعون في الأرض فسادا أن يُقتّلوا أو يصلّبوا أو تُقَطَّع أيديهم وأرجلهم من خلف أو يُنْفَوا من الأرض «. (المائدة: 33) وفي هذه الآية الكريمة شدد القرآن الكريم على تحريم الفساد كليا، وإن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة، التلف والعطب، والاضطراب، وإلحاق الضرر بالآخرين.انظر:

[2] محمد صادق، **الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وأبعاده المختلفة** (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014)، ص15.

[3] محمد، الصالح بوعافية، **الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات**، دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016، ص17.

[3] محمود محمد عياصرة، المرجع السابق، ص ص80-81.

2-الفساد الإداري:

عرفته منظمة الشفافية الدولية بكونه «إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب وربح خاص«[1]، وعرفته في وقت لاحق وتحت تأثير اجتهادات عدد من الباحثين مثل **سوزان أكرمان** "**suzan rose ackerman**" بأنه: السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو الحكومي سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنين بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية ومن خلال إساءة السلطة الممنوحة لهم «[2].

وللفساد أنواع وصور مختلفة تبعا لحجمه الصغير والكبير، ومن حيث انتشاره فهناك ذو المدى الواسع الحالي**(دولي)** عابر للحدود وهو يشكل تهديدا يلف كالإخطبوط على اقتصاديات وكيانات الدول، ونقيضه الفساد المحلي **(داخلي)** أي له ارتباط وانتشار داخل حدود الدول.

لا تكاد تخلو دولة عربية من الخليج إلى المحيط وفي منأى عن وجود ظواهر معبرة عن الفساد الإداري والسياسي وذات ارتباط بهما، حيث يمتد ويظهر لاسيما في الأنظمة السياسية التسلطية ويأخذ أنماطا سلوكية (غير أخلاقية) متنوعة مثل:

-استغلال السلطة والوظيفة: لغرض تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، فهو خيانة للوظيفة.

-الرشوة فهي سلوك غير أخلاقي، يهدد المجتمعات وتفسد القيم والضمائر الإنسانية، وهي طلب أو تلقي امتياز مادي أو معنوي لموظف مقابل أدائه وامتناعه عن أداء وظائف ضمن اختصاصه فهي الاتجار غير المشروع بأعمال الوظيفة.

-العبث بالمال العام والمحاباة والمحسوبية في نيل المناصب وتقلد الرتب والوظائف.

---

[1] تقرير منظمة الشفافية الدولية، تم تصفح الرابط في 2019،09،22 على **h**ttp://www.tspcy.org/whatwe do ?gclid=c134t8ys4

[2] محمد صادق إسماعيل، المرجع السابق، ص18

-الابتزاز يمارسه أعوان الدولة: من أفراد الأمن، الجمارك أو الضرائب، أوالموظفون العموميون لطلب دفع مبالغ مالية عن طريق التهديد والتخويف.

تقع دوافع عديدة وراء انتشار ظاهرة الفساد الإداري والسياسي التي تنخر المجتمعات و الدول العربية، ومن بين هذه الدوافع ما يلي(سياسية، اقتصادية، اجتماعية، إدارية).

وغياب الرقابة القضائية والتشريعية، وعدم تنفيذها بصرامة لمحاربة المفسدين وشركائهم.

تسهيل الانحراف في سلوك الموظفين خاصة في المستويات العليا، وضعف جهاز القضاء في تطبيق قوانين محاربة الفساد.

3-آثار الفساد: يترك الفساد السياسي آثاره السلبية في المجتمع من خلال:

- تقويض الديمقراطية، حيث يصبح مبدأ التداول السلمي على السلطة مفقودا أو مغيّبا تماما، ممَّا يُهيئ البيئة المناسبة لعدم الاستقرار وانتشار المشكلات السياسية ويؤدي إلى تفاقم الآفات الاجتماعية والمشكلات المرتبطة بها (رشوة، محسوبية، محاباة، تبييض أموال...)، ويساهم في البيروقراطية السلبية وترهل الإدارة، مما قد يحول دون بناء وتعزيز دولة المؤسسات والقانون.

-يساهم الفساد في خلق أزمات اجتماعية: بطالة، جريمة، فقر...، ويدفع نحو تهديد الأمن القومي الوطني للكيانات الوطنية، وغياب سلطة الدولة.

-تهديد الاستقرار الاجتماعي: حيث يؤثر مباشرة في العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين إذ يزيد من حدة الفساد، ويرفع نسبة الفقر في المجتمع، ويضر من جهة أخرى بمبدأ مهم في التنمية السياسية هو المساواة من حيث المواطنة، فهو يسمح بالتعدي على حقوق المواطنين في الدولة، وعدم المساواة بينهم أمام القانون وإعطاء قيمة لمعايير

الشخصية والقبلية والعائلية الأولية على حساب معايير الانجاز في التوظيف أو المشاركة السياسية، لهذا يؤثر الفساد سلبا في السلم الاجتماعي لأنه يمس حقوق الإنسان الأساسية. [1]

– يهدد الفساد القيم الأخلاقية والمجتمعية، ويسمح بانتشار السلوكات المنحرفة ويشجع على بروز ثقافة الفساد في كل المجتمع، فيجعل المسؤولين الحكوميين حريصين على عدم تغيير النظم والقواعد التي اغتنموا بسببها، ويدفع إلى التشكيك في فعالية دولة القانون وسيادتها، وفي فقدان الثقة والأمانة إلى جانب ترسيخ طبائع فاسدة. [2]

ويمكن حصر الآثار الناجمة عنه الفساد السياسي في جملة واحدة وهي أن وجود الفساد السياسي يسمح بخلق بيئة الفساد، أي التربة التي يتغذى منها جميع أشكال الفساد، من رشوة وزبونية واختلاس أموال، وغيرها من التصرفات الفاسدة، إنها الحالة التي يصبح فيها الفساد كائنا ينتج الفساد بواسطة آليات وثقافة فاسدة، يرهن كل عملية تنمية سياسية واقتصادية لأنه يضعف أداء الحكومية ويساهم في خلق جو من الفوضى وعدم الاستقرار، وينتج عنها في نهاية المطاف انهيار الدولة وفشل نظام الحكم في تدبير الشؤون العامة. [3]

ثانيا: الأمنوقراطية والتسلطية الراسخة في الدول العربية.

يشير مفهوم الأمنوقراطية* إلى اعتبار أجهزة الأمن بصفتها الجهازالفعال في رسم السياسات العامة وتوجيه النشاط السياسي، والهدف من ذلك هو تعزيز قدرة النظام على الاستمرار في السلطة من خلال تحجيم دور القوى السياسية والاجتماعية المناوئة له، وهو

---

[1] الرمسي السيد حجازي، **التكاليف الاجتماعية للفساد**، المستقبل العربي، السنة 23، عدد 266، أفريل 2001، ص28 29

[2] محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح**، الطبعة الأولى (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز يوليو 2011)، ص121.

[3] محمد ليمام، نفس المرجع، ص23.

* **الأمنوقراطية:** مفهوم يستخدم للدلالة على الأنظمة التي يعد فيها جهاز الأمن هو الحاكم الفعلي وأداة النظام الاستبدادي. للمزيد تصفح: سندس، مشهور، **الأمنوقراطية**، الميادين نت، تم التصفح في2020.10.22 على الرابط:**www.almayadeen net.cdn.ampproject.org**

ما من شأنه أن يدفع نحو ظهور الاحتجاجات الرافضة والمناهضة للسياسات المتخذة إما لأنها لا تخدم الشرائح الواسعة للمجتمع أو لكونها تخدم فقط فئة من الناس، ويترتب عليه أعمال الشعب والعنف أو الغضب الشعبي، الذي يعتبر ذريعة ومبررا للسلطة الحاكمة من أجل فرض حالة الطوارئ، واستخدام الأجهزة الأمنية وقوات الجيش لقمع الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية، أو التصدي للانتفاضات الشعبية، واللجوء إلى الاعتقال التعسفي وتعذيب المعتقلين.

وهي سلوكيات اعتيادية ملحوظة بشكل دائم في البلدان العربية، حتى وإن تفاوت الوضع من بلد لآخر من حيث تكرارها أو من حيث أعداد الموقوفين والمعتقلين الذين قد يبقون لمدة طويلة قيد الحبس المؤقّت من دون المحاكمة. [1]

ومن أبرز تداعيات (الأمنوقراطية) تغول الأجهزة الأمنية، بسبب تحكمها في مقاليد الحكم، ورسم القرارات أو الإيعاز بصناعتها، وما يتبع ذلك من ممارسة مختلف أشكال الضغوط السياسية أو ما يعبر عنه بمفهوم العنف السياسي الرسمي–الحكومي الذي يشمل أشكالا مختلفة، ومن أبرزها:

أ– استعمال قوات الأمن للتعامل مع الاحتجاجات وأحداث الشغب، وهو أكثر أشكال العنف الرسمي شيوعا في بلدان عربية كثيرة، وله ضحايا كثيرون من قتلى وجرحى ومعطوبين بسبب المواجهات العنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين، كما حصل في التجربة التونسية والليبية والمصرية، في ظل ما يعرف الربيع العربي حيث مارست الأنظمة الحاكمة التجاوب العنيف والسلبي مع شعوبها التي طالبتها بتغيير أنظمتها أو التخلي عن السلطة.

ب–استخدام البلطجية* والجماعات المتطرفة لضرب الاحتجاجات والتظاهرات:

---

[1] حسين، توفيق إبراهيم، **العنف السياسي في الوطن العربي**، أوراق عربية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2012).

* **البلطجية**: كلمة مشتقة من البلطجة وتعني حالة من الفوضى والتخريب والخروج عن القانون، والبلطجة اسم للفعل **بلطج**، ويقال بلطج الشخص: أي اعتدى على الآخرين قهرا ودون وجه حق مرتكبا أعمالا منافية للقانون والعرف،

إن ما يلفت الانتباه خلال البدايات الأولى للحراك في الدول العربية هو لجوء الأنظمة الحاكمة إلى الاستعانة وتسخير قوى ومجموعات مركزية ما يطلق عليها–بالبلطجية– من أجل ضرب الحراك الشعبي المنظم، و لتفريق المتظاهرين، ولعل خير مثال على ذلك ما فعله نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك في ميدان التحرير بتاريخ 02 فبراير 2011 خلال حادثة "موقعة الجمل"* الشهيرة، حين استعان النظام بفرق من الخارجين عن القانون وأصحاب السوابق لضرب المتظاهرين والمحتجين وتفريقهم.[1]

اتسمت الدول العربية في تاريخيتها بالعمل على إرساء النزعة البوليسية، واعتماد الحلول الأمنية للتعاطي مع المطالب الشعبية في إطار السياسة الأمنوقراطية وعملت النخب الحاكمة في الدول العربية على تشكيل أجهزة أمنية وتجهيزها بموارد ضخمة، ومنحها صلاحيات واختصاصات متداخلة، تبث الرعب في نفوس المواطنين، وتعمل على إسكات كل صوت معارض، حتى ولو كان من باب النصبة، مما وهم العمل الأمني بعدم المرونة وحمل القائمين على الأجهزة الأمنية على الإيمان باللعبة الصفرية في المجال السياسي وفق معادلة: **فمن ليس معي فهو ضدي...**[2]

فالقمع الأمني لازم علاقة الحاكم بالمحكوم لعقود من الزمن في بلدان عربية كثيرة، وساهمت في تضخيم الاحتقان الجماهير ضد أنظمة الحكم، هذه الأخيرة التي لم تستوعب

والبلطجي هو حامل البلطة التي تستعمل للقطع أو الذبح. للاطلاع أكثرزر« لكل كلمة معنى «:على الموقع، www. almaany. com، تم تصفح يوم 2020. 05. 17

* **موقعة الجمل:** جاءت هذه التسمية لوصف الطريقة التي تم بها هجوم مؤيدي الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك بعد ثورة 25يناير 2011على المتظاهرين وفي ميدان التحرير وتنفيذ اقتحام المعتصمين بالجمال والبغال والخيول واستخدام الحجارة والعصي والسكاكين وقنابل المولوتوف لإرغام المعتصمين على إخلاء الميدان، فامتطاء هؤلاء البلطجية الجمال هو الذي عبر عنه موقعة الجمل. للمزيد الاطلاع على:www. aljazeera. Net تم تصفح يوم: 17.05.2020

[1] حسين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص21.

[2] وصال، العزاوي، **الثورات العربية واستحقاقات التغيير، دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية**، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ص05.

ولم تكن مستعدة لفهم مطالب الفئات الاجتماعية المختلفة واحتياجاتها المتنوعة، علما أنها تعاني التهميش السياسي، والإفقار التنموي، والبطالة تنخر المجتمعات العربية، فضلا عن وجود النظام السياسي في الاستجابة للمتطلبات المجتمعية، الأمر الذي أحدث فراغا رهيبا، بين النخبة أو الطبقة الحاكمة وبين شريحة المحكومين.

كما تسلحت النخبة الحاكمة بالاستبداد السياسي، وعملت على ترسيخ التسلطية كإيديولوجية شمولية وعقيدة غير قابلة للتنازل وأرسلت في نفوس المواطنين شعورا بعدم عدالة حكم النظام واستبداد الحاكم مما أدى إلى تلاشي شريعته، ومهّدت لانفجار أعمال عنف في المجتمعات العربية وإلى الثورات، فموروث التسلطية لأكثر من عقود بالمنطقة العربية لن ينتهي دون عنف سياسي قد يمتد لعنف دموي، ويتضاعف ليعد حروبا أهلية، وصراعات مستمرة على اعتبار أن هذا النهج هو الخيار الذي اتبعته النزاعات الحاكمة كوسيلة للاستقواء على شعوبها، مستندة للأجهزة البوليسية والأمنية، ومما شاع إبان عقود التسلطية ألقاب عديدة مثل:(زعيم الأمة)، (الزعيم القائد)، (والأب الروحي)، التي لطالما شهرت لنظمها الاستبدادية بشعارات تتلاعب بالهاجس العربي. [1]

على هذا الأساس تبني شرعية الحكم في الدولة التسلطية على العنف والإرهاب والقمع بدلا على الشرعية والقانون العادل التي عرف عليهما في الدول الديمقراطية الحديثة القائمة على مبادئ المواطنة والفصل بين السلطات، وتداول الحكم والتعددية السياسية والاجتماعية المفتوحة. [2]

ولذلك يقترن نظام الحكم في الدول ذات الأنظمة التسلطية بتطرفها ووجود انتخابات دون ذات معنى، ويتبع ذلك غياب دستور فاعل أو تم تجميد العمل به أو إلغائه واستبداله

[1] سهام، الدرسي، **القومية في المنطقة العربية: الواقع ومستقبل الوحدة**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، وحدة الدراسات والأبحاث، أوراق سياسية، ص04.

[2] جابر، عصفور، **عن الدولة التسلطية**، في 12 نوفمبر 2011،جريدة الأهرام، العدد 4566.متوفر على https://www.ahram.org.eg/archive/The-Writers/News/118203.aspx

حسب متغيرات النخبة الحاكمة، ويرتبط بهذه الخاصية أيضا عنصران هامان هما: تهميش وعدم المبالاة بالحقوق المدنية والسياسية للأفراد والمواطنين، والثاني تحويل نفقات هامة من الدخل القومي للدول في سياستها إلى الإنفاق على أجهزة الأمنية (القمعية) بمختلف أشكالها، وهذا يمنح لها ميزات مادية ومعنوية هائلة، مما يجعلها في ولاء وتبعية كاملة للنخبة الحاكمة. [1]

مما يفسر الإتجاه الواحدي لعلاقات الاتصال التي دائما تتسم بصفتها الهرمية حيث يكون مسار الاتصال تنازليا تؤكدهُ الأوامر والنواهي والتعليمات والتوجيهات ذات الاتجاه من أعلى نحو أسفل، وتنتفي فيه صفة التصاعدية إطلاقا أي من أسفل نحو أعلى بسبب غلق المجال السياسي والعسكري أمام كل الآراء المخالفة كل اللوائح والتوصيات والقرارات الوافدة من أعلى، ولا سبيل لهم لفرض أرائهم أو تقديم طلباتهم. [2]

يمكن الإشارة أيضا لوجود عامل آخر يتمثل في وجود فجوة بين الخطاب السياسي والواقع، وهو أحد الأسباب الدافعة إلى الاضطرابات، حيث توجد أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة الحاكمة ممّا جعل الشباب ينتفض لسوء الأوضاع العامة في الدولة. [3]

لا يقتصر الحديث عن التسلطية في الوطن العربي عن دولة دون أخرى، حيث معظم إن لم نقل كل الدول في المنطقة العربية تتميز بخاصية التسلط منذ زمن طويل حتى وإن اختلف في توصيفاتها وإفرازاته على جميع الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية، الاجتماعية واختلالا اقتصاديا، وظلما اجتماعيا، وتدهور أمنيا، وظهر هذا جليا في تونس ليبيا، مصر، اليمن، لاسيما في ظل توزيع غير عادل للثروات، وتفشي البطالة في أوساط الفئات الاجتماعية خاصة الشباب، وتحديدا تخرجوا من الجامعات مما ولدت حالات

[1] جابر عصفور، مرجع سبق الذكر، على الرابط، تم التصفح في 20.02.2012، https://www.ahram.org.eg/archive/The-Writers/News/118203.aspx

[2] جابر، عصفور، المرجع نفسه.

[3] مروة، كامل البستنجي، مرجع سابق، ص57.

احتقان كبيرة في أوساط هؤلاء، وتجذر إدراكهم بالقهر الاجتماعي، مما وصل لحالة الانفجار في المنطقة العربية. [1]

ثالثا: ظاهرة تحديث الاستبداد (الاستبداد الحداثي)

أي تجديد التسلطية من خلال إعادة احتكار وسائل القمع وإحكام السيطرة على المجتمع وحتى مؤسسات المجتمع المدني، ومصادرة الحريات وعدم احترامها، وعدم الاهتمام بمشاركة المواطنين في إدارة شؤون حكمهم بطريقة شفافة ونزيهة، وغياب المؤسسات التمثيلية المختلفة التي تكرس الديمقراطية وتعززها.

وهكذا سيطر الاستبداد السياسي على معظم الدول العربية مع اختلاف في الطبقة الشكلية للأنظمة السياسية ذات الجوهر الواحد (أنظمة جمهورية وراثية ، أنظمة ملكية وراثية) قاسمها المشترك هو الاستبداد وما يتبعه من إقصاء وتهميش وعجز بيّن وواضح في المشروعية [2].

رابعا: تآكل شرعية الأنظمة السياسية الحاكمة وتراجعها.

إن عجز النخب السياسية الحاكمة في المنطقة العربية عن الانتقال من الشرعية الثورية التقليدية، أو الشرعية الدينية نحو تطبيق الديمقراطية الحقة كخيار سياسي ناجح، يتيح لكل مكونات الشعب العربي في بلدان مختلفة المشاركة في إدارة شؤون حكمه بصورة مباشرة أو تمثيلية، ويعزز من فرص التداول السلبي على السلطة، ويتيح لهم ممارسة حرياتهم الأساسية بحرية، ويعزز من كرامتهم، وحقوقهم، كذا حرية الصحافة والإعلام. اُعتُبر ذلك من أهمّ العوامل الرئيسية التي ولدت حالة من التراكمية في الضغوط وحالة الاحتقان الشعبي، والاختناق السياسي، مع تزامن من الخيبات العربية في تحقيق انتصارات سياسية، أوتنمية اقتصادية شاملة، وعطل كل أشكال التنمية السياسة

[1] عمراني كربوسة، **مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011**، الفكر، العدد الحادي عشر، ص237.

[2] محمد صافو، المرجع السابق، ص 129.

والاقتصادية والاجتماعية وغيرها شكلت بيئة مناسبة للغضب الشعبي في بلدان عربية كبيرة، ودفعتها نحو خيار التحدي ورفض كل أشكال الحكم الفاشلة، وولدت لها الرغبة الجامحة في الإطاحة بهذه الأنظمة في البلدان العربية من شرقها إلى غربها في مصر، تونس، ليبيا، اليمن، سوريا...

كما لم يكن إسقاط النظام في حد ذاته لم يعد لدى الكثيرين نهاية المرحلة بل هو فاتحة نحو محاسبة ومحاكمة هؤلاء الحكام عن ممارساتهم السابقة واستئثارهم بمقدرات الدول، وتلاعبهم بالمال العام، وإراقة دماء شعوبهم، وتهميشهم للرأي العام، وتضيق للحريات السياسية، واعتقال ناشطيهم السياسيين، وتلاعبهم بالدساتير والقوانين خدمة لمصالحهم الضيقة. ناهيك عن الاعتماد على الأجهزة الأمنية في احتواء أي حراك سياسي مجتمعي بهدف المحافظة على نظام السياسي، وذلك يعكس سيطرة ونفوذ النخب السياسية الحاكمة والأجهزة الأمنية المرتبطة بها.[1]

عُدّت من أهم الأسباب الداخلية التي أدت إلى تزايد الحراك الشعبي المناهض في المنطقة العربية في ظل تلاشي شرعية الأنظمة السياسية الحاكمة وتراجعها سواء التي قامت على أساس ديني، أو التي تأسست على شرعية ثورية مبنية على تاريخ ثوري ونضالي لتلك القيادات أو الأحزاب الثورية، أو ما كان على أسس شرعية دستورية محددة. [2]

شهدت هذه المبررات للأنظمة السياسية الحاكمة في البلدان العربية التي عمرت لعقود طويلة تراجعا وعرفت اعتراضا شعبيا شديدا ومتصاعدا قاد نحو تعميق الأزمة بين الحاكم والمحكومين وازدادت حركيات التصادم بين أجهزة النظام وعموم الجماهير الغاضبة، التي باتت تتنامى أشكال رفضها لسياسات وطريقة حكم هذه النخب، مما زاد

[1] أحمد فاضل جاسم داود، **التحولات السياسية في البلدان العربية، دراسة تحليلية في الأسباب وآفاق المستقبل**، مجلة العلوم السياسية، عدد 47، ص7.

[2] أحمد فاضل جاسم داود، نفس المرجع، ص4.

ذلك من تراجع شرعيتها وتأكلها، خصوصا مع تنامي مطالب الشعوب بتجسيد إرادتها المطالبة بالحرية وحكم نفسها بنفسها. [1]

تأسيسا على ما تم ذكره، تماثلت وتشابهت النخب السياسية الحاكمة عربيا بينهما في صياغة وإعادة آليات نفوذها وتحكمها في الساحة السياسية مستخدمة في ذلك كل الوسائل والإمكانيات والآليات المتاحة، بشكل أدى إلى غلق اللعبة السياسية، وعطّل مشاريع الإصلاح السياسي المنشود، وقضى على آمال الشعوب العربية في الديمقراطية المنشودة وأخّر هذا المشروع لأجل غير معلوم وجعل الدولة في خدمة النخب الفاسدة، بدلا عن خدمة مصالح الأمة. [2]

إن غياب المشاركة السياسية في الدول العربية، وبالتالي عجز الشعوب العربية عن التأثير في قرارات حكوماتها من خلال مؤسسات سياسية منتخبة، أدى إلى تضييع الفرص التنموية وإلى هدر كثير من الموارد البشرية والمادية، فالحكومات تستمد شرعيتها من الشعوب التي تحكمها ويكون هدفها الأساسي الحفاظ على كيانها والبقاء أطول مدة ممكنة في الحكم وتدور سياستها حول تحقيق هذا الهدف، إن غياب المشاركة السياسية قاد إلى اقتراف الأنظمة الحاكمة أخطاء جسيمة سددت فاتورتها الشعوب العربية، كما أن غياب المشاركة السياسية أضعف قنوات الرقابة الشعبية والمساءلة وأبعد عمل الحكومات عن الشفافية وأدخلتها في الاستبداد بكل أشكاله. [3]

خامسا: الرغبة الشعبية في التغيير، والتخلص من الإرث الطويل من الظلم والاستبداد الذي اعتمدته النخب السياسية الحاكمة طيلة فترة حكمها، الأمر الذي رسخ الاستبداد، إذ كان التطلع للتخلص من ترتيبات الاستبداد وآثاره السلبية تبدأ بالدعوة لحقوق الإنسان،

---

[1] أحمد فاضل جاسم داود، نفس المرجع، ص5.

[2] أحمد فاضل جاسم داود، مرجع سابق الذكر، ص10.

[3] عدنان السيد حسين، **الإمكانات السياسية العربية، في العرب ومواجهة إسرائيل، إحتمالات المستقبل**، ج1، الدراسات الأساسية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص876.

فجاءت ثورات وانتفاضات عززت هذه الرغبة سميت بثورات الربيع العربي منذ 2010 بدء من تونس، ليبيا، مصر، اليمن وسوريا. [1]

سادسا: أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية في الثورات العربية.

ترتبط الاضطرابات الشعبية غالبا بالاتجاهات الاقتصادية السلبية من خلال الركود وارتفاع الأسعار، والندرة المفرطة في المواد الغذائية الناتج عن انكماش الإنتاج وغيرها، الأمر الذي يولّد البطالة والفقر، والاستياء لدى أغلبية الجماهير الذين يخرجون إلى الشارع للمطالبة بإحداث إصلاحات اقتصادية وسياسية من شأنها تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. [2]

رغم امتلاك الدول العربية لثروات طبيعية هائلة وطاقات بشرية شبابية لكنها فشلت في إحلال التنمية المنشودة، وتجسيد العدالة الاجتماعية، بل زادت عكس ذلك مظاهر البطالة والفقر وسوء المعيشة، والأمّية، كما تمددت وتوسعت الفوارق الاجتماعية حتى بين أفراد الوطن الواحد أو الدولة الواحدة، وهذا ما ساهم في رفع مستويات الاحتقان الاجتماعي، والتمهيد لبروز موجات ثورية، ضد الفساد، ومظاهر التسلط والشمولية في الدولة الواحدة. [3]

سابعا: دور العوامل السوسيواقتصادية والثقافية في الثورات العربية:

1- دور العوامل السوسيواقتصادية:

---

[1] أحمد فاضل حاسم داود، مكانة حقوق الإنسان في السياسات العربية: دراسة تحليلية في الواقع وآفاقها المستقبلية، دراسات دولية، العدد السادس والستون، ص9.

[2] عبدالمؤمن، سي حمدي، **إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الحوكمة والتنمية، (المسيلة، جامعة محمد بوضياف: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018 2019)، ص. 44.

[3] دنيا شحاتو ومريم وحيد، **محركات التغيير في العالم العربي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، المجلد 46، أفريل 2011، ص11.

يعتبر الغبن الاجتماعي من أسباب الاحتقان الاجتماعي، فالألم النفسي الذي يتحول إلى غضب شعبي يعتصر نفوس أبناء الشعب حين يرون فئة من العائلات المتنفذة تستولي على مقدرات البلاد الاقتصادية. [1]

في ظل الظروف المعيشية الصعبة المتردية على مختلف النواحي نتيجة مخرجات سياسات الإصلاح المفروضة من الخارج في ظل غياب استراتيجية للتكيف الإيجابي، أصبحت شرعية مؤسسات الحكم في تناقص ومهددة، وفي ظل تنمية فاشلة لا تلبي احتياجات المواطنين، وارتفعت نسبة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وتزايد قضايا الفساد والمحسوبية مما جعل العنف يبرز كسمة رئيسية لمختلف أشكال الاحتجاج لتحقيق المطالب السياسية والاجتماعية. [2]

نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة أصبحت الحياة المعيشية للإنسان العربي أمرا لا يطاق، أجبرته على الخروج للشارع للاحتجاج، والتعبير عن غضبه ضدّ الأنظمة المستبدة، التي بنظره هي المسؤولة عن معاناته الاقتصادية، ومن بين هذه الأوضاع الفقر، وتزايد معدلات البطالة، والتخلف الاجتماعي وانخفاض دخل الفرد وغيرها.[3]

– **اتساع الأنظمة التسلطية وغياب مظاهر الحريات السياسية** والديمقراطية الحقيقية.

في السنوات والعقود الأخيرة وفي ظل ثورة التكنولوجيا المعلوماتية توجهت شرائح الشباب في المنطقة العربية إلى أساليب جديدة في طرح مطالبها والتعبير عن انشغالاتها المختلفة في مواجهة السلطة الحاكمة في شتى الدول العربية ونجحت في الإطاحة بأنظمة عمرت لعقود عل عرش السلطة في المنطقة العربية (تونس، ليبيا...). وكانت الثورات العربية الأخيرة إحدى دلائل هذا التحول الاستراتيجي، فسقطت أنظمة، وسلطات حاكمة، وبرزت وجوه جديدة في مسرح الأحداث السياسية.

[1] مروة كامل البستنجي، مرجع سابق الذكر، ص58.

[2] موسى بن قاصير، مرجع سابق، ص162.

[3] عبدالمؤمن، سي حمدي، المرجع السابق، ص 92.

-تصاعد الهويات المحلية (الفرعية) وتنامت مطالبها باحثة عن التموقع المنشود في الساحة السياسية الإقليمية والعالمية للمطالبة بمزيد من الحريات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية مثل حالة الأمازيغ في شمال إفريقيا...الخ.

2-دور العوامل السوسيوثقافية:

يعتبرفهم العوامل الاجتماعية والثقافية هاما جدا في تحليل التحولات الحاصلة في الدول العربية، وذلك لأنها ترتبط بعناصر أساسية وحيوية في المجتمع وبالعنصر الديمغرافي خاصة فئة الشباب وما يرتبط باحتياجاته المادية وغير المادية، ومستوى المعيشة، وكذا المتغيرات الثقافية السائدة لدى فئات المجتمع.

تتمثل الأسباب الاجتماعية والثقافية التي كانت وراء التغيير في الدول العربية في الآتي:

أ-هيمنة فئة الشباب على المجال السوسيوثقافي.

تعد فئة الشباب في المنطقة العربية الشريحة الاجتماعية الأكثر انتشارا وتزايدا، وتشير الإحصائيات على أن نسبة الشباب تبلغ75%، والذين لا تتجاوز أعمارهم الأربعين سنة، لكن هذه الفئة تعاني الفقر وتدني مستويات معيشتها، وتزايد مستويات البطالة في أوساطها،[1] ناهيك عن مسألة مشاركتها في السلطة، إذ تعيش حالة استبعاد شبه تام، بسبب هيمنة فئة الشيوخ على الحياة السياسية، وحتى مسألة انتقال هذه السلطة إلى الشباب ليس بالأمر السريع أوالسهل، وهذا ما ولَّد في نفوس الشباب وخَلَقَ لديهم شعورا بالنفور والعزوف عن المشاركة السياسية، بل وحتى الاستقالة النهائية عن المشاركة السياسية ككل.

[1] يتراوح معدل البطالة الكلية الحالية للقوى العاملة العربية مابين حوالي5. 11% أو ما يقرب من عشرة ملايين نسمة وفق تقديرات التقرير الاقتصادي العربي الموحد(الأمانة العامة 1999)، ونحو14% أو حوالي5. 12مليون عاطل عن العمل وفق وقائع مؤتمر العمل العربي، لمنظمة العمل العربية عام2000.المصدر: محمد، عجيلة، وآخرون، **إستراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة حالة الجزائر**، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والإنسانية،02،10،2011.

يتم الإقصاء السياسي للشباب من الحياة السياسية من طرف النخب الحاكمة في المنطقة العربية لدواعي معينة كعدم قدرة هؤلاء الشباب وعدم بلوغهم مستوى من النضج الذي يسمح لهم بتسيير الشؤون السياسية أو أن المغامرة بمنحهم المجال للمشاركة في السلطة إنما يشكل في حد ذاته خطرا وقد يجلب مخاطر أخرى على أمن واستقرار الدول.

وقد جاءت التحولات التي حصلت منذ2010 في المنطقة العربية لتؤكد الرغبة الحقيقية للشباب في انتزاع حقه في إدارة شؤونه السياسية ولإثبات كفاءته وأهليته في تسيير شؤون البلاد، وكذا كسر الاحتكار الذي ظلت تمارسه النخب الحاكمة طيلة عقود وباسطة نفوذها على مقاليد الحكم رغم أنها لا تمثل نسبة عالية من العنصر البشري في هذه المجتمعات، علما أن التحولات النابعة من النخب الحاكمة هي تعكس رغبتها فقط في احتواء الضغوطات وإسكات المعارضة من خلال تبنيها لحزمة إصلاحات قد لا تكون كافية أوقد لا تتجسد فعلا على أرض الواقع، وهنا تبرز الحاجة من الشباب لضرورة الأخذ بزمام المبادرة وإحداث التغيير الذي يتيح لهم التمثيل والمشاركة في مقاليد الحكم.

تتباين مستويات الفقر في الدول العربية بين مناطق المركز والأطراف، حيث يغيب الاهتمام التنموي في أغلب المناطق الريفية البعيدة عن المركز مقارنة بالمناطق الحضرية القريبة التي تحظى بالسياسات والبرامج التنموية بنسب عالية وكبيرة، خاصة وأن جل الدول العربية عاجزة عن ابتكار وخلق فرص حقيقية للتنمية الشاملة وهذا يزيد من تباطؤ وتيرة التنمية ويجعل محاربة الفقر تأخذ عقودا إضافية بل وتغدو في أحيان أخرى أشبه بالعملية البعيدة جدا أو المستحيلة.

إضافة لذلك، فأغلب البلدان العربية تخصص ميزانيات مالية كبيرة للجوانب العسكرية وضمان التسلح، وهذا على حساب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتستهلك

سنويا نسبا عالية من الناتج الخام[1]، وهو ما ينعكس على الفئات الهشة وتزايد معدلات الفقر، وتراجع معدلات التشغيل، وضياع فرص الحصول على السكن والتعليم، وحدوث توزيع غير عادل للثروات داخل الدول وخارجها.

لهذا لا عجب أن تُوصَف بعض الثورات في العالم العربي ب«**ثورة الفقراء**«، إذ هي حقيقة حيث أن الطبقات الفقيرة الواسعة في سعيها للقضاء على حالة التخلف والفقر، تمارس طريقة الاحتجاجات الاجتماعية والتي تتحول إلى اضطرابات عنيفة وموجات من الحراك الثوري إلى أن تغدو ثورات عنيفة تطلب حل الأزمات الاجتماعية وتحقيق العدالة والمساواة والشغل والسكن و...الخ، وتعد الثورة التونسية خلال 2010 مثالا عن دور سكان المناطق الريفية في المطالبة بالعدالة الاجتماعية والتي أدت في النهاية إلى الإطاحة بنظام الحكم بزعامة زين العابدين بن علي.

كما أن الانفجار السكاني يؤثر على نقص الموارد، حيث تزيد مشكلة ندرة الموارد في ظل اعتماد الحكومات سياسات التوزيع غير العادل للثروة بين فئات المجتمع، ما يترتب عنه عمليات نزوح و هجرات كبيرة، كالتي تحدث من الريف إلى المدينة، وتؤدي إلى نشوء التجمعات السكنية العشوائية حول المدن، والتي تترك أثارها السلبية المختلفة.[2]

إن التوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية زاد من حدة الخلافات بين المجموعات الاثنية بدل احتوائها، فأصبحت التنمية سببا من أسباب النزاع الإثني بدلا من آلية إدارته، حيث إن التفاوت الاجتماعي بين الجماعات الاثنية المختلفة خلق مزيدا من التنافس بين

---

[1] الدول العربية ذات الإنفاق العسكري المرتفع مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي مقارنة ببعض الدول، عمان 11%، السعودية 8.4%، الجزائر 6.7%، الكويت 6.5%، أذربيجان5.4%، الأردن 5%، المغرب 4.3% والتي جاءت في المرتبة التاسعة قبل روسيا مباشرة بـــ 4.3%، فيما بلغت إسرائيل نسبة 5.6% ،المصدر: قاعدة بيانات الإنفاق العسكري سيبري/أفريل2021 معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام
"سيبري" sipri military. arabic.cnn.com/business/article/27/04/2011

[2] موسى، بن قاصير، المرجع السابق، ص175.

المجموعات الاثنية حول الملكية، الوظائف وغيرها من الامتيازات الاقتصادية. [1] كما تعدّ السياسة التنموية غير العادلة في الدول العربية من أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية لأنها تتسبب في إيجاد الفروق الاجتماعية الضخمة بين أبناء المجتمع الواحد.[2]

-مع تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع مستويات المعيشة في البلدان العربية ورداءة الخدمات العامة الموجهة للمواطنين أو تراجع الدول عبر سياساتها القومية في خدمتها تجاه المواطنين من جهة، وزيادة الضرائب والرسوم على الخدمات السلع العامة، كلها ولدت احتقانا وسخطا شعبيا واسعا في كثير من الدول العربية، وأدت إلى ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية في مساعدة فئات الأكثر فقرا التي تشير إليها دراسات البنك الدولي إلى أن 34% فقط من أموال الدعم الاجتماعي في دول الحراك العربي توجه لفئة الفقراء، وتقدم النسبة المتبقية الكبيرة المقدرة ب66% منها لفئات لا تستحق هذا الدعم.[3]

إذ أن الركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية وارتفاع الديون الخارجية، ونهب الثروات والموارد الوطنية، وتزايد مستويات الفقر، وارتفاع نسب العاطلين عن العمل خاصة الشباب، وحاملي المؤهلات العلمية والشهادات المختلفة، كلها عوامل تولد وتزود القناعات الشعبية الواسعة بضرورة التغيير، مع وجود كفاءات مثقفة ومنظمة وعقول ومفكرين مشحونين فكريا وإيديولوجيا واعين بحقوقهم، ولهذا وصفت الثورات العربية خاصة في تونس ومصر بكونها ليست ثورات جياع خارجين عن القانون، بل ثورات شعب فاض به الكيل من حكامه المستبدين، وكبت للحريات لذلك قام بثورته[4].

---

[1] رابح زغوني، «**تحدي بناء هوية وطنية جامعة في الدول متعددة الاثنيات في إفريقيا**« مداخلة مقدمة إلى ملتقى بناء الدولة في إفريقيا، جامعة خميس مليانة، مارس 2020.

[2] مروة، كامل البستنجي، المرجع السابق، ص58.

[3] أحمد، فاضل داود، المرجع السابق، ص15.

[4] إيمان، أحمد رجب، **المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية الديمقراطية**، عدد 184(القاهرة: مؤسسة الأهرام، أفريل 2011)، ص11.

الفرع الثاني: دور الدوافع الخارجية في إثارة الثورات العربية:

تأخذ العوامل الخارجية المحركة أو المغذية للثورات السياسية الحاصلة في العالم العربي خلال العقدين الأخيرين صورا وأشكالا مختلفة، ولعل أهمها ما يلي:

1-**الإستراتيجية الأمنية الغربية والتدخلات الدولية والأجنبية** حيث شهدت المنطقة العربية عدة استراتيجيات أمنية من قبل الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، وحتى دول الساحل الإفريقي هي الأخرى قد حظيت باهتمام بالغ ضمن هذه الإستراتيجية الأمنية لكونها تشكل مجالا خصبا لمصالح تلك الدول، وتشكل حسب الرؤية الغربية مصدرا من مصادر تصاعد التحديات الأمنية، وتنامي موجات الهجرة غير الشرعية نحو البلدان الغربية. [1]

بخصوص التدخلات المباشرة وغير المباشرة في شؤون بعض الدول، تلعب القوى المتدخلة دورا بارزا في تدبير المكائد السياسية التي قد تطيح بالأنظمة السياسية، وتساعد في دعم حركات التمرد، وفي الانقلابات العسكرية وفي خلق وتعميق الانقسامات القبلية، وهو ما ينعكس سلبا على الاستقرار في هذه الدول.[2]

كما تلعب التدخلات الأجنبية دورا في إثارة قضايا الطائفية وتأجيج العنف الإثني ومطالب الانفصال، حيث إن مشكلة الأقليات التي ظهرت في العالم الإسلامي مشكلة مستحدثة تتضمن قدرا هائلا من التحريض الأجنبي، لم تظهر إلا في إطار الصراع مع الغرب، ويعد استخدامها حديثا كجزء من أجزاء الصراع الشامل والصدام الطويل من الحضارتين الإسلامية والغربية فالأولى تقوم على العدل، التوحيد، الحرية والتسامح والمساواة، بينما

[1] داود، أحمد فاضل جاسم، مرجع سابق، ص19.

[2] محمد الصالح، بوعافية، **الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات**، السياسة والقانون، عدد 15، جوان 2016، ص18.

قامت الأخرى«الوثنية ذات القشرة المسيحية على الوثنية والقهر والظلم والإكراه، النهب والتعددية، ومن ثم كان الصراع الموضوعي حتما. [1]

لذلك لجأت الوم أ وأوربا إلى استخدام مسألة الأقليات كورقة ضغط لإضعاف المناعة الداخلية للمجتمعات، وكورقة ضغط تستغل لخدمة مصالحها التي تهدف لتحطيم الحضارة الإسلامية وطمس الهوية العربية الإسلامية وتعطيل مشاريع التنمية الوطنية الاقتصادية والسياسية والقومية العربية الإسلامية. [2]

2-أهداف إسرائيل في المنطقة العربية:

يمكن تحديد الأهداف الإسرائيلية في المنطقة العربية، والتي كان لها دور بارز في تهديد أمن واستقرار المنطقة العربية على النحو التالي.[3]

- تحقيق التفوق العسكري المطلق على أعضاء النظام الإقليمي العربي.
- التوسع واحتلال أراضي عربية جديدة.
- الاستمرار فيما يسمى بالتوازن الديمغرافي في فلسطين، وذلك بفتح الباب أمام اليهود عبر العالم للاستيطان، وتقديم المساعدات اللازمة لهم.
- استمرارالتحالف والتنسيق مع الولايات المتحدة بشكل خاص في مجال المقاربات الخاصة بمحاربة ما تدعيه بالإرهاب العربي.
- تشجيع ودعم الطائفية والأقليات* والحركات الانفصالية في النظام الإقليمي العربي.

---

[1] محمد، مورو، المرجع السابق، ص 299.

[2] محمد، مورو، المرجع نفسه، ص299..

[3] إسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013)، ص275.

* **الأقليات**: يعني مصطلح **الأقلية** في مفهوم مقّرر خاص اللجنة الفرعية لحماية للأمم المتحدة «جماعة هي من ناحية العدد أقل من بقية سكان الدولة، وهي في وضع غير مهيمن تتوافر لأفرادها وهم رعايا الدولة خصائص اثنية أو دينية أو لغوية تختلف عن خصائص بقية السكان، ويكون بينهم ولو بشكل مُستتر إحساس بالتضامن سعيا للحفاظ على ثقافتهم

دون أن ننس دور الحركات الصهيونية التفتيتي، حيث تعمل هذه الحركات من أجل تحقيق هدفها الاستراتيجي في السيطرة وممارسة النفوذ في المنطقة العربية على استخدام أساليب وآليات خطيرة أخطرها إثارة النعرات الطائفية والمذهبية في المجتمعات العربية، وتغذية وتحريك النزاعات الإثنية والعرقية من أجل تفتيت المنطقة إلى كيانات متعددة وهشة، ووحدات عاجزة سياسيا، هشة اجتماعيا، ضعيفة اقتصاديا، سهلة المنال، ومما يدل على ذلك هو أن أغلب الصراعات والنزاعات في المنطقة أنها وليدة حركات خارجية تصب في جزء كبير منها لخدمة الأجندة الصهيونية التفتيتية التقسيمية، وفي دول عديدة خاصة مصر، السودان (حالة إقليم دارفور)، لبنان. وسوريا ...الخ.

في إطار تفتيت وحدة المجتمعات العربية و تقويض استقرار دول المنطقة تعتمد الحركات الصهيونية أسلوب التعامل المباشر مع الأقليات العرقية، الدينية والمذهبية، و تعمل على إيقاظ العصبيات داخل هذه الأقليات، وتستثير الهواجس لديها، خصوصا من خلال الادّعاء بأن هذه الأقليات مهددة بالإبادة، ونشر ثقافة الخوف والحقد و مشاعر الضغينة لديها على العروبة والإسلام.[1]

تتعدى أطماع الكيان الصهيوني ونزعاته التوسعية في المنطقة العربية لتتجاوز فلسطين إلى بلدان أخرى مثل سوريا، مصر، الأردن، حيث تمتد سياساته في إضعاف الدول العربية إلى العمل على خلق نزاعات بينها وبين الدول المتاخمة على حدودها مثل إثارة الأزمات على المياه كأزمة سد النهضة بين أثيوبيا ومصر والسودان من أجل جرّ هذه الدول إلى حروب استنزافية تخدم المصالح الصهيونية في المنطقة.

أو تقاليدهم أو لغتهم...الخ«ومن أهم الحقوق المعترف بها لهذه الفئة: الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية ،والدين، واختيار نوع التعليم وحرية الرأي.

[1] ساسين عساف، **النزاعات الأهلية العربية والعوامل الداخلية والخارجية**، م د و ع، ط2،(بيروت، 2001)، ص143.

كما اعتمدت النزعات التوسعية الصهيونية على زيادة الضغط على الإدارة الأمريكية (اللوبي الصهيوني) من أجل التدخل العسكري في العراق، وهو ما حصل من خلال التدخل الأمريكي والبريطاني، وفرنسا، للإطاحة بنظام صدام حسين الذي ظل يشكل خطرا على المصالح المشتركة للدول المتدخلة وإسرائيل، و ترتب عن هذا التدخل جعل العراق تعيش تداعيات أمنية خطيرة، تصب في مصلحة الكيان الصهيوني الذي شكّل له نظام صدام حسين لفترة طويلة صداعا وتهديدا أكبر على أمنه. وهناك دعوة إلى المزيد من التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط، من أجل الحفاظ على المصالح الأمريكية من جهة، ومصالح حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة من جهة أخرى، وهم–بحسب ما ورد– إسرائيل، السعودية والإمارات العربية المتحدة.[1]

– واستمرت تدخلات إسرائيل (الحركات الصهيونية) الناشطة في العراق والتدخل في شؤونه الداخلية من خلال خلق كيانات ووحدات (دويلات جديدة) بالعراق مثل إقليم كردستان.

3– النزاعات العربية– العربية(التجاذبات العربية حول السياسات المتناقضة والأهداف المتباينة) اتجاه التدخل الغربي في العراق*والأزمة الخليجية (قطر≠ الإمارات و السعودية والكويت)، والتدخل الخليجي في اليمن، وليبيا...الخ، إذ أنّ اختلاف المواقف العربية تجاه هذه القضايا، شكَّل ولايزال نقاط خلاف كبيرة بين الدول العربية والتي يمكن أن تتحول إلى أكثر تعقيد، وتغدو سببا في الأزمات والنزاعات، وتؤدي إلى اضطرابات خطيرة في الوطن العربي.

---

[1] معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، **سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، مناقشة تصورات**، دراسات وأوراق تحليلية ضمن سلسلة سياسات عربية، العدد63، مارس2014. ص,63.

* أحدثت الحرب الخليجية الثانية انقسامات طالت المواقف العربية فبعضها مؤيد للعراق، أو متعاطف معه، والبعض الأخر معارض للتدخل العراقي في الكويت ومتعاطف مع هذه الأخيرة.انظر: **أثر المتغيرات الدولية على الوطن العربي**، عدد ثامن، ص26.

المطلب الثالث: أهمية ومكانة المنطقة العربية ضمن الأجندات الدولية والعالمية.

الفرع الأول: أهمية المنطقة العربية الجيواستراتيجية عالميا.

تحظى المنطقة العربية بالنسبة للقوى الدولية خاصة الأمريكية والغربية من منظور جيواستراتيجي بمكانة هامة، حيث تعد المنطقة حيزا للإستراتيجية العالمية و تلعب دورا مهما في التجارة العالمية، ولهذا كان نشر القوات الأمريكية في المنطقة العربية جزءا من سياسة الانتشار الأمريكي في الفضاء الدولي، وزادت أهمية المنطقة العربية بعد انتهاء الحرب الباردة أين عملت الولايات المتحدة على تحقيق هدفها في تنفيذ استراتيجية المحيطين التي تبقيها قوة عظمى وحيدة في العالم، ومنطقة الشرق الأوسط هي نقطة التقاء استراتيجية المحيطين الأمريكية العالمية، فهي تعد تجربة ونموذجا في مسعى الولايات المتحدة لإقامة نظام أمريكي عالمي جديد. [1]

وقد تراجعت أهمية دول الوطن العربي بعد الحرب الباردة بسبب فقدانها لحليفها الاستراتيجي خلال فترة الحرب الباردة "الاتحاد السوفيتي" الذي كان مساندا وداعما لها في قضاياها، ماديا ومعنويا، ضد التيار الغربي في المنطقة، حيث يجسدها ذلك الموافقة على قيام الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة تحالف دولي وهجوم على العراق في حرب الخليج الثنية عام 1990.[2]

[1] فايق حسن الشجيري، **المواقف الدولية من التغير في الدول العربية: قراءة تحليلية في مواقف** (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا)، ص3.

[2] أبو القاسم، أحمد أبو هديمة، عبدالحكيم، عمار نابي، **المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي**، مجلة العلوم القانونية والشرعية، عدد ثامن، ص134.

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية والسياسية.

تمثل الدول العربية مصدرا من مصادر الموارد الأولية والإمدادات بالطاقة البترولية والغازية من جهة، ومن جهة أخرى، تشكل سوقا استهلاكيا واسعة بالنسبة للمنتجات والبضائع الغربية .[1]

كما تلعب الدول العربية دورا في حماية الحدود الجنوبية لدول الاتحاد الأوروبي، خاصة التي تقع شمال إفريقيا من خلال وقف تدفق الهجرة غير الشرعية نحو دول أوربا جنوب المتوسط، لذلك لا تجازف دول الاتحاد الأوروبي بممارسة المزيد من الضغط على الأنظمة التسلطية بالمنطقة العربية من أجل احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ودولة القانون والديمقراطية، وغيرها من القيم طالما انها تضمن وتحمي لها مزيدا من المصالح ، مع انتشار اعتقاد لدى المجتمعات الأوروبية، وسياسييها بوجود عداء فطري عربي إسلامي للغرب وقيمه، وهذا ما جعل نشر الديمقراطية في الدول العربية والإسلامية من هذا المنظور يشكل خطرا على أوربا وباقي الدول الغربية.

كما أن اهتمام القوى الدولية بالدول العربيةلا ينبع فقط لموقعها الجيواستراتيجي وكونها حلقة لالتقاء بين الشرق والغرب، بل يرجع أيضا لغياب المبادرات العربية المنبعثة من البيئة الداخلية، سيّما في ظل عجزالنخب الحاكمة عن تبني خيارات استراتجية وتنفيذها تحول دون اختراقها الخارجي وتحد من نفوذ إسرائيل وحلفائها وهو ما سمح للقوى الخارجية من أخذ المبادرة وتقديم مشاريع جاهزة للوطن العربي كالشرق أوسطية، أوالشرق الأوسط الكبير والتدخل الدولي في الشأن العربي[2].

إذا تم الوصول إلى ذلك سيزيد دون شك في تكريس الوهن والضعف العربي، لمصلحة إسرائيل وحلفائها، ويضعها كقوة إقليمية كبرى في المنطقة تزامنا مع احتلال

[1] محمد صافو، المرجع السابق، ص268.

[2] فايق حسن الشجيري، المرجع السابق، ص21.

العراق، وإضعاف مصر، وتقسيم سوريا وجرها إلى صراعات داخلية، وكل هذا يعبر تلك العلاقة القوية بين الو.م الأمريكية وإسرائيل. [1]

ويظهر ذلك جليا من خلال عدم تجاهل الأدوات الأمريكية المتعاقبة لسلوكيات إسرائيل في المنطقة العربية، واستمرار ممارستها المضطهدة، في حق الفلسطينيين، بل إن استمرار تلك الممارسات العدوانية يعتمد على المساعدات والدعم الأمريكي لها. [2]

الفرع الثالث: الأهمية التاريخية الحضارية.

ظلت الدول العربية طيلة قرون من الزمن عرضة لشتى أنواع الاستعمار من أجل التوسع الاستراتيجي والسيطرة عليها ، وذلك لقربها من القوى الاستعمارية الغربية والتي عملت على تنفيذ عديد السياسات والاستراتيجيات الاستعمارية كفتح المدارس التابعة لها، وتعليم لغاتها، وإرسال بعثاتها الدينية لنشر معتقداتها، وشنت حروبا على مكونات الأمة العربية خلال الحروب المختلفة، ونفذت عليها اتفاقيات التقسيم **كسايكس بيكو**[3]، وهي تجرّ ها نحو أشكال جديدة للتقسيم**(مخطط برنارد هنري**[4]* **لويس)** [1] وهي كلها محاولات متجددة للهيمنة والنفوذ ومساعي الّإلحاق تحت مسميات متعددة.

---

[1] فايق حسن الشجيري، مرجع سابق، ص7.

[2] بان غانم أحمد الصائغ، **الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الديمقراطي في الدول العربية**، مجلة التربية والعلم، المجلد 18، العدد 4، 2011، ص11.

[3] اتفاقية **سايكس بيكو** التاريخية هي المشروع التقسيمي للمنطقة العربية التي تجسدت في تنفيذ وعد بلفورعام 1917، و تمّ من خلاله خلق الكيان الصهيوني في أرض فلسطين وتأسيس دولة إسرائيل.

* خلال عهد جيمي كارتر الرئيس الأمريكي في الفترة الممتدة في 1977–1981 تم وضع مشروع تفكيك العالم العربي والإسلامي، من قبل«برنارد هنري لويس* الذي عمل كمستشار لوزير الدفاع لشؤون الشرق الأوسط والذي قام بافتعال حرب الخليج الثانية. قام بتسليم مخططه التقسيمي إلى دويلات وكانتونات صغيرة، وعبّر عن رأيه في حديث لوكالة إعلامية بقوله: «إن العرب والمسلمين...إذا تُركوا لأنفسهم فسوف يفاجؤون العالم الحاضر بموجات بشرية إرهابية تدمر الحضارات وتقوض المجتمعات...لذلك فإن الحل السليم للتعامل معهم هو إعادة احتلالهم واستعمارهم...« وّأضاف:« لذلك من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية...ولا داعي لمراعاة خواطرهم أو التأثر بردود أفعالهم...ويجب أن يكون شعار أمريكا في ذلك: إما أن نضعهم تحت سيادتنا أو ندعُهم

في هذا الإطار يرى برنارد لويس صاحب كتاب "**تنبؤات برنارد لويس**" أن الدول العربية في أغلبها دول مصطنعة لا يوجد بها تماسك كبير يمنعها من التفكك في ظل غياب المجتمع المدني الذي يضمن تماسك كيانها السياسي، وهو ما يجعلها أكثر عرضة لخطر التفكك والتقسيم بتشجيع الشعور الإثني والطائفي. [2]

جدير بالذكر، أن الكونغرس الأمريكي قد وافق في جلسة سرية عام1983 على مشروع برنارد لويس، وتم تقنين المشروع واعتماده وإدراجه في ملفات السياسة الأمريكية الإستراتيجية المستقبلية وهي التي يتم تنفيذها بدقة وإصرار شديدين، ولعلّ ما يحدث في المنطقة من حروب وفتن يدل على هذا الأمر[3].

إن أهداف هذه التقسيمات هو إضعاف وتقسيم العالم العربي، إلى كانتونات صغيرة، وتحويله إلى مناطق نفوذ بين القوى الكبرى وإخضاعهم لسيطرتها خاصة الولايات م أ وحليفتها إسرائيل. كما أن التمزيق إلى أقاليم جغرافية ذات انتماءات خارجية، وعزل وتهميش دول أخرى خاصّة المعارضة أو المناوئة للسياسات الغربية هو أساس هذه المخططات، ومنه يتجلى مشروع الأوسط الكبير أو الجديد.[4]*

ليدمّروا حضارتنا«... ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن تكون مهمتنا المعلنة هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية«. [4]

***برنارد هنري لويس:** مستشرق أمريكي، بريطاني الأصل، يهودي الديانة، وهو مؤرخ مختص في الدراسات الشرقية الإفريقية بلندن، وصاحب أخطر مشروع في القرن العشرين لتفتيت العالم العربي والإسلامي إلى أكثر من30دولة على أسس مذهبية واثنية وطائفية، وله عدة مؤلفات منها: حرب مندسّة وإرهاب غير مقدس، أزمة الإسلام، مستقبل الشرق الأوسط، العرب في التاريخ، الحداثة في الشرق الأوسط الجديد..الخ، كما يعد من أهم مهندسي الثورات العربية ومن الشخصيات بزوغا في الأحداث المرتبطة بانتفاضة ليبيا و بعض دول الربيع العربي. مخطط برنارد لويس لتقسيم العالم الإسلامي، تم التصفح في 2021/03/22. http: //refact. blogspot. com

للمزيد يرجى تصفح الرابط أسفله: http: //gzafree. blogspot. com/2011/01/blog post_6614. HTml[1]

[2] علي حيدر ميادة، المرجع السابق، ص.111.

[3]http : // revfacts . blogspot. Com/2012/04/blog.Post. htmlمخطط برنارد لويس،المرجع السابق، االرابط

*مشروع الشرق الأوسط الجديد: وإن تباينت التسميات واختلفت التوصيفات المقدمة بشأن هذا المشروع على غرار الشرق الأوسط الكبير، إلا أن جلها تتفق في كونه مشروع خارجي المنشأ، تبلور وتشكل خارج الإطار العربي في

يستهدف هذا المشروع ضمان التفوق الإقليمي لإسرائيل في المنطقة على دول ووحدات مفككة جديدة، وإضعافها مما يضمن حماية للمصالح الأمريكية من القوى التي يمكن أن تناهضها عربيا.[1]

وقد كانت المعادلة العامة التي وضعتها الإدارة الأمريكية للتحولات العربية تقول: ***«لا بدّ من التغيير والتحول الشامل للأنظمة العربية لأجل ترميم علاقة أمريكا بالعالم الإسلامي بما لا يهزّ المصالح الأمريكية واستقرار الشرق الأوسط، ولا يؤثر على تدفق النفط، ولا يضرّ بأمن إسرائيل«*** وأن أمريكا مستعدة للمقايضة بين التحول الديمقراطي، وبين التخلي عن الاستقرار ولو أدت إلى بعض الاهتزاز أوالفوضى« هذا ما قاله البروفيسور **دانيال بلومبيرغ** رئيس مبادرة أمريكا والعالم الإسلامي الذي يعقد سنويا في الدوحة، ليؤكد ما سمعه في كواليس المؤتمر من نقاشات، هذه القواعد جرى تطبيقها على إيقاع كل ثورة وطبيعة كل تحول تبعا للمبادئ التالية: [2]

ابتكار أمريكي يستهدف منطقة جغرافية تمتد من موريتانيا غربا نحو أفغانستان شرقا، يضم إلى جانب الدول العربية كيانات أخرى كإسرائيل وتركيا، إيران، وباكستان.

في هذا الصدد، عبّرغسان سلامة عن المخاطر التي ينطوي عليها هذا المشروع على الدول المغاربية مثلا بخمس هواجس على النحو الآتي[4]: هاجس الإلحاق: يقصد به إلحاق الدول بالنظام العالمي الذي تسيّره القوى الكبرى. هاجس الاختراق: ويقصد به مشاريع الربط الإقليمي التي تتم بتخطيط أمريكي إسرائيلي عبر المؤسسات المالية الدولية حيث يتم دمج إسرائيل في منظومة التفاعلات الإقليمية في المنطقة. هاجس الاختناق: وذلك من خلال عزل وتهميش بعض البلدان العربية بانتهاج سياسة الحصار كما هو الحال بالنسبة للعراق وليبيا والسودان. هاجس الانسحاب: الناجم عن التوازن الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل، فالأخيرة تمتلك أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية في الوقت ذاته والذي تتم فيه تدمير القدرات العسكرية العربية. هاجس الانشقاق: هو ما يشير إلى تفتيت وتناثر الجسد العربي في ظل تبنّي هذه الترتيبات الشرق الأوسطية.**انظر**[4]خلفة نصير، عولمة السيادة الوطنية وانعكاساتها على ثورات الحراك السياسي العربي2011: دول المغرب العربي أنموذجا. مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد التاسع، يونيو 2018، برلين، ص 78.

[1] أنس أكرم محمد صبحي، **السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي مع إيران، (**قراءة في مستقبل المنطقة العربية**)**، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ص2

[2] حسن، محمد الزين، المرجع السابق، ص. 265.

1-مدى تأثير هذا التحول على أمن الكيان الصهيوني.

2-مدى هزّ هذا التحول للاستقرار العام في الشرق الأوسط.

3-مدى تأثير هذا التحول على أمن الطاقة والنفط في الخليج.

ولعل أخر مخططات تقسيم المنطقة العربية وربما ليست الأخير، ما يعرف بصفقة القرن*، التي يعتزم تجسيدها في المنطقة كي يسمح لإسرائيل لتكون شريكا استراتيجيا والاعتراف بالقدس عاصمة لها وسحب الدعم للقضية الفلسطينية، وقد عّبر مستشار الأمن القومي لجيمي كارتر:«إن ما يسهّل سيطرتنا على هذا القوس (قوس التوتر)[1]* عامل مهم جدا، هوأن شعوب دول هذا القوس تتكون من انتماءات دينية ومذهبية وطائفية متنوعة، وهو ما يجب أن نركز عليه، وحتى نهيمن على ثرواتها يجب أن نفتّتها إلى بلدان أحادية القوميات أحادية الطوائف.[2]

لقد تضمن هذا مشروعا للإستراتيجية الأمريكية:

إن تمرير المخططات التفتيتية في المنطقة العربية يعني العودة إلى ما قبل الدولة، وإشاعة الفوضى والعنف والاقتتال بين مكونات المجتمع العربي، و يستدعي ذلك في

***صفقة القرن:** مقترح قدمه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب لحل ا لقضية الفلسطينية وإنهاء الصراع الفلسطيني من خلال صفقة تستهدف إقامة دولة لفلسطين تشمل حدودها قطاع غزة والمناطق(أ،ب)،وأجزاء من المنطقة(ج) في الضفة الغربية، مع تمويل للدول المانحة يقدر ب10مليار دولار، وتأجيل التفاوض حول القدس واللاجئين إلى وقت لاحق، ومباشرة محادثات سلام وتطبيع بين إسرائيل والدول العربية، لكن هذه الصفقة تعرضت لرفض من أغلب الشعوب العربية وخاصة الشعب الفلسطيني. للمزيد انظر: صفقة القرن تم التصفح في **http://m**.maarefa.org11,10.2021

* **قوس التوتر** قدمه مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر السيد زبيغنو بريجنسكي بين عامي 1977 1981 تنص على أن البلدان القائمة بين باكستان وأفغانستان شمالا إلى باب المندب جنوبا إلى مضيق جبل طارق شمالا تضم بلدانا متعددة القوميات، والأديان والطوائف، وهي بلدان غنية بالثروات الباطنية يتعين تفتيتها خدمة لمصالح الأمريكية

[1] علي حيدر ميادة، **المخططات الأمريكية الصهيونية لتفتيت المنطقة العربية، العراق أنموذجا**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ص 107.

النهاية الاستعانة بالقوى الدولية، وتبدأ عملية التدخل الخارجي وتداعياته من نهب الثروات واستنزاف طاقاتها. [1]

يحاول هذا المشروع تحويل إسرائيل إلى قطب إقليمي رئيسي في المنطقة وذلك عن طريق كسر المقاطعة العربية لها اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، وبذلك تغدو دولة لها مكانتها الإقليمية المحورية بما تملكه من قوة عسكرية، ومالية وتجارية وتطور تقني، فضلا عن أذرعها الأخطبوطية المتصلة بصناع القرار في أغلب دول العالم مستفيدة من الدعم الممكن لها. يؤكد جليا شمعون بيريزذلك في كتابه "الشرق الأوسط الجديد": ***"إن هدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم، ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار المجموعة الأوروبية".*** [2] إذ يقصد أن إسرائيل ستكون طرفا فاعلا بل مؤهلا لقيادة المنطقة الشرق أوسطية التي تضم كيانات سياسية مختلفة خاصة من حيث هويتها الثقافية والدينية والقومية أو وجود نظام إقليمي غير عربي يضم قوميات أخرى إلى جانب القومية العربية تقوم بينها علاقات اقتصادية وتجارية وسياسية في سوق مشتركة وهيئات سياسية جامعة، ذلك ما سيضمن لإسرائيل تحقيق مزيد المكاسب والمصالح وزيادة تفوقها في المنطقة بما يؤدي إلى تآكل وذوبان كلي لأي شكل من أشكال المناهضة للتوسع الصهيوني والأمريكي.

مما سبق، يمكن القول أن تاريخ الدول العربية عانى من الوجود الاستعماري التقليدي ووقعت الدول العربية للعديد من محاولات الهيمنة والنفوذ وظلت جغرافيتها مستهدفة من الأطماع الاستعمارية، وحتى خلال الثورات العربية الأخيرة التي تحمل في مضمونها بذور التفكيك والتفتيت.

1. **الاهتمام الأوروبي والو.م أ بالمنطقة العربية ودوافع التدخل فيها:** يرجع ذلك إلى:

[1] علي حيدر ميادة، المرجع نفسه، ص: 108.

[2] علي حيدر ميادة، المرجع نفسه، ص: 112.

-بحكم الجوار الجغرافي والعلاقات التاريخية والاقتصادية بين أوروبا والعرب، ومن جهة أخرى الاهتمام بأمن إسرائيل وضمان حماية لها من قبل **الو.م.أ** و أوروبا وضمان أمنها في المنطقة التي تعرف عدم الاستقرار والصراعات المتجددة.

_رؤية الدول الأوربية و اعتقادهم بأن الأحداث الحاصلة في المنطقة العربية تولد مخاطر على الجغرافيا السياسية لدولهم، ولهذا كان موقفهم ممارسة مزيد من الضغط والتدخل في الدول العربية ورسم ملامح ومحددات يتوجب من خلالها على النخب الجديدة الامتناع عن المساس بمصالح الغرب وحمايتها وتحقيق مكاسب سياسية وأمنية واقتصادية.

لذلك، أعطت الإستراتيجية الأوروبية وكذا الأمريكية للدول العربية اهتماما سياسيا وأمنيا كبيرا منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي والذي توسع بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألفين وواحد، حين وقعت اعتداءات ضد المصالح الأمريكية، وتبعتها أعمال أخرى مست باريس وكذا في إسبانيا عام ألفين وأربعة، عززت هذه الأحداث من الإدراك الدولي بضرورة التحرك في إطار عمل جماعي لاحتواء الظاهرة الإرهابية ومواجهة شتّى التهديدات الأمنية الوافدة من المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط، ودول الساحل خصوصا مالي، النيجر وتشاد.

فهذه التهديدات حسب الرؤية الغربية هي تهديدات مشتركة تؤثر سلبا ليس فقط على مصالح الدول المنشأ بل تتعدى آثارها نحو دول أخرى وهو ما تخشاه جل الدول الأوربية والأمريكية لأن مصالحها الحيوية في تلك المنطقة وحتى مناطق أخرى قريبة كشمال إفريقيا ستتهدد، هذا ما دفع تلك الدول المتوجسة لتبني ترتيبات أمنية وقائية لمواجهة هذه المخاطر، وهي الترتيبات التي لها انعكاسات سلبية على الأنظمة السياسية العربية ودول الساحل، لأنها تحمل صورا جديدة للتدخل في شؤونها الداخلية ويجعلها من جديد عرضة للإملاءات والضغوط الخارجية في المديين القصير والطويل. ومن هذه الترتيبات:

1-نظرية الفوضى الخلاقة:(créative chaos)

أ- **مفهومها:** مصطلح سياسي نقصد به تكوين حالة مجتمعية سياسية سلطوية متعمدة يقوم بها أشخاص معنيون من دون معرفة هويتهم، هدفهم خلق فوضى متعمدة يعاد بعدها ترتيب الوضع المجتمعي والسياسي لهذا البلد أو ذلك، أي أن صناعة الفوضى تتيح تكسير أعمدة الدكتاتورية ومن ثم إعادة تشكيل وبناء " نظم سياسية بديلة تقوم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان"، ولعلّ أوّل من أطلق هذا المصطلح وبدأ بتسويقه هي وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة **كوندوليزا رايس** من خلال مقابلة مع صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية في 25 مارس 2005، حيث ادّعت أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتزم نشر الديمقراطية بالعالم العربي ولا يمكن ترتيب ذلك إلا من خلال تشكيل الشرق الأوسط الجديد الذي يمرّ عبر الفوضى الخلاقة. [1]

يعد العراق مثالا يجسد الرغبة الأمريكية المزعومة في بناء الديمقراطية، حيث كان هدف أمريكا من التدخل في العراق هو بناء ديمقراطية محبة للولايات المتحدة، من شأنها أن تتيح لأمريكا استبدال وجودها العسكري في بعض الدول العربية...بآخر في العراق وبما يسمح لأمريكا بأن تستمر في صوغ توازن القوى الإقليمي.[2]

---

[1] هيثم،غالب الناهي، **الدولة العربية وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية**،(لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،2016)، ص216.

[1] عبد العظيم بن صغير، **سياسة الحرب على الإرهاب وتأثيرها على الأمن الإنساني دراسة سياسية تحليلية في أحداث11سبتمبر2001**، أطروحة دكتواره في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2007 2008، ص65.

[2] نفس المرجع، ص65.

[2] نعوم تشومسكي، سامي الكعكي مترجما، **الدول الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**(بيروت: دار الكتاب العربي ،2007)، ص207.

ب-أهداف نظرية الفوضى الخلاقة:

تستهدف نظرية الفوضى الخلاقة(البنّاءة)إعادة تشكيل الخريطة الجغرافية لدول الشرق الأوسط، بشكل يقيم قواعد جديدة ويعيد تشكيلها بما ينسجم مع الأهداف الأمريكية، ويكون بديلا عن تلك التي صنعتها القوى الكبرى(فرنسا، بريطانيا) مطلع القرن العشرين [2].

لقد أظهرت خريطة الشرق الأوسط بعد تقسيمه المفترض المنشورة شهر جوان سنة2001 من طرف مجلة القوات الأمريكية المسلحة، المدى غير المحدود للتغيرات الجغرافية التي ستمتد حتى باكستان، وتحمل إلغاء دول كليا كالعراق والسعودية، لكن المهم هواعتماد واشنطن على منطق الأقليات والطوائف للتقسيم وهوما سيحولها لكيانات ودول [3].

ج-أدوات نشر الفوضى الخلاقة: لعل أهم الآليات والوسائل المستخدمة لنشرها مايلي:

أولا- تأجيج الصراعات الطائفية والدينية والمذهبية

شهدت الدول العربية وتحديدا الشرق أوسطية تناميا كبيرا في عدد الصراعات والنزاعات الطائفية والمذهبية، في ظل التنوعات العرقية واللغوية والدينية السائدة شرقا وغربا والتي تمتد داخل الدول والمجتمعات العربية.

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر (11) من سبتمبر عام ألفين وواحد في تحقيق أمرين وهما: إلصاق تهمة الإرهاب بالعالمين العربي والإسلامي على وجه التحديد، مستثنية في ذلك العالم الإسلامي في إفريقيا وآسيا، والأمر الثاني فهو تقسيم منطقة الشرق الأوسط بين الإسلام المعتدل والمتشدد، والسني والشيعي [2]

ثانيا: خلق وإنشاء كيانات متطرفة وعدوانية بالمنطقة ليتسنى تفكيك وهدم بنية الدول العربية، وهذا ما سيفرز تحديات جمة على واقع ومستقبل الدولة في المنطقة العربية. كما أن التحدي أو الخطر الأكبر الذي يهدد المجتمعات في الشرق الأوسط هو نمو الهويات والانتماءات الطائفية والمذهبية، ويعتبر الفاعل الأساسي في تمزيق النسيج الاجتماعي في

هذه المجتمعات، والآفة التي هي أساس ضرب وحدة المجتمع ومناعته والسبب الأول في تقويض مؤسسات الدولة وتذكية الحروب الأهلية.[1]

بالرجوع إلى **اتفاقية سايكس بيكو** التاريخية التي تم من خلالها رسم خريطة العالم العربي بين الدول الاستعمارية الغربية يتبين أن هذه الاتفاقية لم تكن تطمع في أهدافها الإستراتيجية إلى تفكيك الإمبراطورية حصرا، بل الهدف البعيد منها هو منع تحقيق وحدة قومية عربية، ويعد هذا التقسيم أحد أقصر الطرق للدول الاستعمارية الكبرى في السيطرة على المنطقة العربية، إضافة إلى دفع الدول العربية لتأسيس الجامعة العربية تحت سقف السياسات الاستعمارية دون أن يكون في وسعها–أي الجامعة–أن تولد ذلك الوحدة الأفقية لكياناته. [2]

المطلب الرابع: مواقف القوى الدولية حول الثورات العربية.

تميزت مواقف دول أوربا والو م أ حيال الثورات العربية في العقد الأخير بالتناقض والتغير، ويبدو جليا ذلك من خلال التلكّؤ والازدواجية التي ميّزت مواقف هذه القوى في التعامل مع هذه الثورات خاصة أنها جاءت للإطاحة بالأنظمة القائمة التي هي حليف استراتيجي للغرب وللولايات.م.أ ويصعب التنبؤ بمآلاتها، رغم محاولة تلك القوى لاحقا مجاراة هذه الثورات ومحاولة إعادة توجيهها واحتوائها واستثمار مكتسباتها من خلال تحركاتها بما يتّسق مع مصالحهما الجيواستراتيجية.

يمكن إظهار مدى الاتساق بين الفعل الثوري العربي الإقليمي ومركزية مصطلح (الفوضى) من خلال شبكة أفكار نسجت بعناية ترتكز على: [3]

---

[1] بان غانم أحمد الصائغ، **ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، جامعة الموصل، المجلد 16،العدد11، تشرين الثاني 2009، ص79.

2 محمد جواد علي، المرجع السابق، ص39.

[2] بان غانم أحمد الصائغ، مرجع سبق ذكره، ص86.

[3] خليدة كعسيس خلاصي، المرجع السابق، ص 229.

- ✓ فشل آلية الحرب المباشرة على الطريقة الأفغانية والعراقية.
- ✓ دور اللوبيات المعولمة التي تدفع باتجاه تأزيم مناطق الضعف.
- ✓ إعادة إنتاج الهيمنة بوسائل عولمية جديدة ومحاولة تحقيق جغرافيا سياسية أكثر قربا من مشروع الشرق الأوسط الجديد.

حاولت الدول الغربية مجاراة التغيير الذي حصل في بعض البلدان العربية حتى يتسنّى لها ضبطه والتحكم في مساراته من خلال نسج علاقات مع النخب الجديدة في تلك الدول، وكذا تقديم المساعدات المختلفة لها والدعم اللازم لتمكينها من التكيّف وضمان استمرارها لتكون شريكا وفاعلا في خدمة مصالحها.

تجدر الإشارة أن جلّ المواقف الأمريكية حيال التغيرات في المنطقة العربية اتسمت بالتناقض والتباين[1]، ويرجع ذلك التناقض إلى المعيار الحقيقي الذي تستند إليه السياسة الأمريكية وهو معيار المصلحة.[2]

تتكون عناصر الإستراتيجية الأمريكية لحماية مصالحها في الدول العربية مما يلي:

- ✓تفكيك النظام الإقليمي العربي من خلال سياسة المَحاور مع أمريكا أو ضدّها.
- ✓وضع النظم في حالة قلق مستمر وتهديدها بالتغيير.

[1] في وثيقة حصل عليها(**جواد الحمد**)مبكرا في شهر فبراير2011، وتاريخها4. 02. 2011 أن اجتماعا طارئا لمجلس الأمن القومي الأمريكي عقد في لوس انجلوس برئاسة هنري كيسنجر، وبحضور وزيرة الخارجية ورئيس المجلس الأمني القومي الأمريكي ودعي له أيضا **رئيس الأيباك وآخرون**، وتحدثت الوثيقة عن مصر وما بعد مصر، وكانت التوصيات الأساسية للوثيقة: منع انتقال الثورات إليها أولا: منع انتقال الثورة إلى ليبيا واليمن وسوريا، وتقول بالنص أن الأمريكيين كانوا حريصين على عدم تمدد هذه الثورةلا جمهورية ولا ملكية والذي فاجأهم أنها تمددت. انظر[1] جواد الحمد، نفس المرجع، ص32.

[2] نهال أحمد سيد أحمد إبراهيم، **تحولات السياسة الخارجية الأمريكية في دول الربيع العربي دراسة حالة: اليمن، سوريا "2010– 2015** "،(برلين: المركز الديمقراطي العربي،2016)،ص .

✓إعادة صوغ النظم بحيث تقوم أمريكا بدور الهدم(الفوضى)، ثم تتركها لصراعاتها الداخلية حتى تصبح الحاجة إلى التدخل والضبط الأمريكي ضرورة.

أما بخصوص **موقف روسيا** تجاه تدخل الغرب في الدول العربية كليبيا وسوريا فقد قررت روسيا ضرورة التحرك في الدول العربية التي حليفا لها وتربطها مصالح جيوستراتيجية، والوقوف في وجه التهديدات والتداعيات السياسية المترتبة عن هذه الثورات والتطورات الجديدة في المنطقة العربية بعد 2011 التي باتت تشكل تهديدا على مصالح روسيا وعلى أمنها القومي.[1] بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية هي صاحبة النفوذ والهيمنة في المنطقة العربية (بعد خلع القذافي من الحكم الذي هو حليف تقليدي لروسيا معادي للغرب).

يمكن ذكر مسارات روسيا في التعاطي مع الدول العربية بعد 2011 من خلال ما يلي:[2]

1- تقليص التأثير الاجتماعي والثقافي للو.م.أ على الأنظمة والدول العربية التي تربطها بروسيا علاقات ومصالح متنوعة علما أن روسيا لا تؤيد اعتماد الوسائل غير الدستورية في تغيير هذه الأنظمة (ثورات شعبية كارثية أو تدخل عسكري غير مشروع).

2- تحجيم العلاقات مع النظم السياسية الجديدة التي يمكن أن تقف في وجه المصالح الروسية بالمنطقة وتهدد أمنها القومي الداخلي بالمنطقة (مثل في سوريا-ليبيا الحليفتين التاريخيتين لروسيا).

3- نشر وإرسال القوات العسكرية في الدول الصديقة والحليفة والمتعاونة، وقد أخذ هذا التعاون شكل الشركات الأمنية (شركة فاجنر الروسية) في الأراضي الليبية أو تقديم الدعم العسكري لسوريا برئاسة الأسد وهي المعروفة بكونها ذات نفوذ أوروبي وأمريكي.

---

[1] رضا محمد هلال، **السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية، دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها**، دراسات، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، يوليو 2021، ص: 14.

[2] رضا محمد هلال، نفس المرجع، ص ص: 14 15.

4- الخروج من الأزمات الاقتصادية الداخلية بمن خلال بيع الأسلحة للدول العربية كمصر،الجزائر، ليبيا، العراق والأردن والمغرب، الإمارات، تونس علاوة على تركيا وإيران، خاصة أن مبيعات الأسلحة الروسية لدول المنطقة تتجاوز نحو أكثر من 45 مليار دولار، بما يعادل 60% من مبيعات الأسلحة سنويا.[1]

وما دفع روسيا لتبني مواقفها اتجاه الدول العربية هو مصالحها الحيوية ومنها:

-تستهدف روسيا الوصول للسوق العربية باعتبارها من الأسواق الضخمة التي تستهلك الكثير من السلع والمنتجات التي تعد روسيا رائدة في إنتاجها، كالأسلحة والمعدات العسكرية والعتاد الحربي، وتقدر مبيعات الأسلحة الروسية مثلا إلى الدول العربية بنحو ست مليارات دولار سنويا (مليار دولار أمريكي) تمثل نسبة 40% من إجمالي مبيعات الأسلحة الروسية التي بلغت 50 مليار دولار أمريكي في عام 2018، ومن أبرز الدول العربية التي تقتني السلاح الروسي: مصر، العراق، الجزائر، ليبيا، الأردن، سوريا، السعودية، الإمارات العربية إضافة إلى دول أخرى تونس، اليمن.

إلى جانب ذلك تستهلك الدول العربية حوالي 80% من احتياجاتها من المحاصيل الروسية والسلع كالقمح الزيوت، السكر، اللحوم.[2]

- تستهدف روسيا أيضا التنسيق مع الدول العربية المنتجة للنفط والغاز الطبيعي فيما يتعلق بسياسات الإنتاج والأسعار والتوزيع لهذه المواد الإستراتيجية التي تطمح روسيا لاحتكار توزيعها وبيعها للسوق الأوروبية ووفق ما يخدم مصالح روسيا.[3]

- لروسيا دور في تشكيل السياسات العالمية والدولية، وخلق نظام جديد متعدد الأقطاب بدلا من النظام الراهن أحادي الجانب بقيادة الو.م.أ ويظهر ذلك مثلا في سعي الإدارة

---

[1] Vladislav Inozemtsev, ***The rational and Goals of Russia s Syria Policy*** ;in Fréderic C.Hof, Vladislav Inozemtsev, A dam Garfinkel and Dennis Ross, the Kremlins Actions in Syria : Origins, Timing, And Prospect; p39.

[2] رضا محمد هلال، المرجع السابق، ص: 16.

[3] رضا محمد هلال، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

الروسية لخلق لوبي عالمي لإدارة موارد الطاقة بشأن الإنتاج والتسعير العادل لبرميل النفط، بعيدا عن السياسات الغربية والأمريكية للهيمنة على مناطق الإنتاج ومحاولات التدخل في ضبط الأسعار أوالتلاعب بها وفق ما لا يخدم النمو الاقتصادي الروسي والدول المنتجة له على حد سواء،والذي أثمر في صياغة اتفاق أوبك+الدول المصدرة للبترول*.[1]

إلى جانب معاونة الشركات الروسية في إبرام اتفاقات استثمار والتنقيب واستخراج واستغلال النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية، وتسعى روسيا من خلال هذه الاتفاقات المتعددة مع دول المنطقة لتعزيز موقعها في سوق الطاقة العالمي والأوروبي واستغلالها السياسي في سياستها الجديدة مع أوروبا ومحيطها الإقليمي والعالمي.[2]

– تطمح روسيا لجذب الفوائض المالية الخليجية واستقطاب الاستثمارات خاصة بعد قيام أغلب دول الخليج ممثلة في الإمارات، السعودية، قطر والبحرين بتأسيس صناديق الثروة السيادية التي تصل الأموال المودعة بها إلى حوالي 340 مليار دولار أمريكي لتستخلف بها الاستثمارات الأمريكية والأوروبية التي عرفت خروجا ونزوحا من المشروعات والصناعات الروسية عقب فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا بعد تدخل الأخيرة في أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم.[3]

والملاحظ أيضا أن العلاقات الروسية العربية آخذة في التطور والنمو وتوسيع مجالات التعاون في عديد المجالات والقطاعات العسكرية، الاقتصادية، الطاقوية ،التجارية،

---

[1] رضا محمد هلال، المرجع السابق، ص: 20.

*OPEC أوبك:عبارة عن تحالف تشاوري يضم دول الأوبك وأربعة وعشرين دولة خارج المنظمة كروسيا،بهدف تنفيذ الاتفاقات المرتبطة بملف الطاقة وإرساء آليات التعاون الاقتصادي في ملف النفط، للمزيد يرجى زيارة الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط، تم التصفح في2020.10.20: https://opec.org/ar/home/about us/history.

[1] رضا محمد هلال، نفس المرجع السابق، ص: 16.

[3] رضا محمد هلال، المرجع نفسه، ص: 17.

والطاقة النووية والتكنولوجية، وقد تم إبرام وعقد العديد من الاتفاقات في مؤتمر أيدكس 2019 في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة.[1]

المطلب الرابع: نتائج وتداعيات الثورات العربية.

إن الاحتجاجات التي اندلعت في المنطقة العربية منذ عام2011 للمطالبة بالحرية والكرامة وتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعوب العربية، لم يتم التعامل معها من طرف النخب الحاكمة والأنظمة السائدة بالشكل الإيجابي، بل تم مجابهة بعضها بشكل عنيف وبشكل دموي في أغلب الدول مما أدى إلى نقلها لمرحلة يمكن وصفها بأنها بداية مرحلة جديدة للنزاع الداخلي.

أصبحت المنطقة العربية من بين أكثر المناطق في العالم انتشارا ومعاناة من النزاعات الداخلية. فمنذ عام2011 شهد ما يقارب نصف البلدان العربية حالة على الأقل من الصراع المسلح أو **عدم الاستقرار السياسي***.

في نفس السياق، أضحت بعض الدول التي هي من أغنى البلدان العربية بالموارد تنتظرالمساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتها ومتطلباتها من المواد المختلفة، وغلب التدهور الاقتصادي على الوضع الداخلي لأغلبها. بل وصلت تكلفة الاضطرابات العربية (2010-2019) **870** مليار دولار، وارتفع إجمالي الديون العربية خلال الربيع العربي من

[1] موقع سبوتنيك الروسي، **المشاريع الروسية الواعدة في بلدان العالم العربي**، للمزيد يرجى الاطلاع على الرابط: https://sputnik news.com/18/02/2019.

***عدم الاستقرار السياسي:** عرفه **حمدي عبد الرحمن حسن بدلالة** (عدم قدرة النظام)، فهو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقض شرعيته وكفاءته من جهة أخرى. المصدر: أحمد فاضل جاسم الداود، عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية، دراسة تحليلية للأسباب، المرجع السابق، ص06.

2010 إلى عام 2019 ليصل 1.1 **تريليون** دولار بزيادة حوالي 350 مليار دولار خلال الربيع العربي.[1]

من جهة أخرى، استطاعت انتفاضات الربيع العربي الذي عرفته كل من تونس، مصر، ليبيا، والمغرب أن توحد أغلب قوى المجتمع، فحدث تماه وانصهار بين مختلف المكونات المجتمعية و التيارات السياسية وتوحدها وراء هدف واحد وهو إسقاط العدو المشترك لها المتمثل في الأنظمة الاستبدادية التي قمعت جل القوى تقريبا، بل وعملت في أحيان كثيرة على تشجيع الاستقطاب السياسي في إطار سياسة "**فرّق تسد**" وتخويف كل طرف بآخر.[2]

كما تجلى هذا التقارب أساسا في ميادين الاعتصامات التي جمعت مختلف الأطياف السياسية من إسلامي إلى ليبرالي إلى علماني إلى يساري...، وجمعت أيضا المسلم والمسيحي لكن هذا التوافق سرعان ما خمد مع تراجع موجة الانتفاضات الشعبية.[3]

وتزايدت أعداد النازحين داخليا وخارجيا في المنطقة العربية حيث تعتبر موطن 47 في المئة من النازحين داخليا في العالم، حيث وصلت نسبة اللاجئين إلى 58%من اللاجئين في العالم، بعدما كانت نسبتهم 34 في المئة في العام2000. [4] وقد بلغ هناك 17 مليون مهاجر عربي للخارج أو نازح داخل الدول.[5]

-تزايد مستوى الاختراقات الخارجية للدول العربية:عاشت الدول العربية على امتداد تاريخها تحت وطأة الاختراقات الخارجية بأشكال مختلفة وكانت أوضاعها الداخلية

---

[1] وليد عبدالحي، **الوضع العربي بالأرقام**، متوفرة على الصفحة الرسمية للكاتب، تم التصفح في 2021/12/28 facebook/walidabdelhay /posts **704273469907779**41

[2] حميد زعاطشي، **الاستقطاب السياسي في شما ل إفريقيا وتأثيره على مسار التحولات السياسية الراهنة**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة بومرداس، قسم العلوم السياسية، العدد12، ص03.

3 حميد زعاطشي، نفس المرجع، ص6.

[4] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المكتب الإقليمي للدول العربية حول الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، ص147.

[5] وليد عبدالحي، **الوضع العربي بالأرقام**،تم نشرها على صفحته الرسمية الالكترونية، في 2021/12/28 facebook/walidabdelhay /posts 70427346990777941

المتردية والهشة تربة خصبة للاختراقات الأجنبية، وتعرضت أنظمتها السياسية لمشاريع إصلاحية ومقاربات سياسية شملت القيم الديمقراطية والأمن والتنمية بالإضافة إلى أطروحات الإصلاح. [1]

لعلّه من المفيد أن يتم التأكيد على إشارة **وليد عبد الحي** بشأن تزايد مستوى الاختراقات الخارجية للدول العربية، حيث أنه طبقا لمؤشرات الاختراق الأجنبي للدول (التأثير الخارجي على القرار السياسي) كان الوطن العربي هو المنطقة الأكثر اختراقا في العالم مقارنة بالأقاليم العالمية الجيوسياسية السبعة.[2]

-التبعية للخارج وضعف الأداء السيادي للدولة العربية

تكشف هذه التبعية عن ضعف الأداء السيادي للدولة العربية سواء تعلق الأمر بمدى قدرتها على التصدي للتهديدات الخارجية، أو بحرية قرارها السياسي والاقتصادي، فهناك قوى داخلية يرتبط وجودها وأمنها بقوى خارجية أكثر من رضا وقبول مواطنيها[3]

فلقد ظلت النخب الحاكمة في الدول العربية في ارتباط دائم بالقوى الخارجية دون الاهتمام بمصالح شعوبها وكأنها مقطوعة الأوصال معهم، وهو ما أفقدها الشرعية الداخلية وجعلها تبحث عنها خارجيا.

من زاوية أخرى، لقد خلَّفت الثورات العربية خلال العقد الأخير آثارها على عناصر الدولة وأركانها الأساسية (الشعب، الإقليم، السلطة السياسية وسيادة الدولة) حيث تغيرت حدود بعض الدول، ولم تبق للسلطة المركزية السيادة الكاملة في بسط نفوذها على أقاليم الدول وإدارة شؤونها، كما تم كسر سلطة الحكومات المركزية ولم يعد بإمكانها السيطرة وبسط نفوذها وسيادتها على كل أقاليم الدول العربية، بل أصبحت سلطات أخرى

[1] إسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013)، ص12.

[2] وليد عبدالحي، **نفس المرجع**.

[3] محمد، صافو، المرجع السابق، ص 126.

تزاحمها في ذلك وباتت مساحات واسعة من الدول تحت سلطة حكومات أو إدارات أخرى منافسة إما عن طريق القوة أو بوسائل أخرى وبتدخلات إقليمية ودولية. [1]، وعموما ترتب عن هذه الثورات ما يلي:

-الفوضى السياسية في غالبية الدول العربية، وربما مرد ذلك إلى غياب الأسس الفكرية والفلسفية القائدة التي تؤطّرالتغييروتقود الحركات السياسية التغييرية، وأصبحت الأطراف المتحركة متعارضة فيما بينها تبعا لمصالح كل طرف وبما يرغب في تحقيقه.

هذا أدى إلى تعميق الانقسامات وزيادة الاختلافات بما يدفع إلى التنافس على مناطق النفوذ، وهو ما جعلها تنتظم في مجموعات مسلحة كمليشيات عسكرية التي لا تعترف إلا بمنطق القوة وتزول معها سيادة الدولة والقانون معا.

-حدوث انقسامات بين أفراد المجتمع الواحد، وهو ما أسهم في عودة الروح القبلية والعشائرية والعرقية والطائفية في كثير من المجتمعات العربية مثل اليمن الذي شهد صعودا لمظاهر القبلية، وانتشار مظاهرها في الحياة السياسية.

تلك الانقسامات تدفع نحو العودة إلى التكتل وراء قومياتها وطوائفها وأعراقها وقبائلها مما يؤدي إلى تفتيت اللحمة الوطنية، وتهديد صميم النسيج الاجتماعي. [2] من أجل الاستيلاء على السلطة والسيطرة على مقاليد الحكم نشبت حالات الاقتتال الدموي والعنيف مما قد يؤدي إلى تجزئة البلدان العربية إلى دويلات صغيرة على أسس مذهبية، قبلية وطائفية وعرقية والذي من شأنه أن يزيل وجود هذه الدول مستقبلا ويلغي وجودها لاحقا.

-تمدد واتساع رقعة العنف الداخلي في البلدان العربية وأصبح وسيلة لحل مشاكل الأفراد والجماعات بدلا عن الحوار، كما أصبحت عوامل الترابط الاجتماعي التقليدية هي المتحكمة والمسيطرة في علاقات المواطنين بعضهم البعض وفيما بينهم وبين السلطة

[1] خلف رمضان محمد الجبوري، **ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة**، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد18، العدد63، السنة20، جامعة الموصل، كلية الحقوق، ص22.

[2] موسى بن قاصير، المرجع السابق، ص32.

الحاكمة، بدليل أن التصويت في العمليات الانتخابية يتم على أساس الترابط العائلي والديني والقبلي كما يبدو ذلك مع نتائج الانتخابات التي حصلت في ليبيا أو في مصر مع صعود جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة. [1]

وعلى أعقاب الثورات العربية ازدادت ظواهر النزوح للأفراد والجماعات البشرية داخليا وخارجيا، وتزايدت أعداد السكان بلا مأوى بسبب تدمير مساكنهم، وتشريد عديد الأسر والعائلات وارتفاع أعداد اليتامى والأرامل في عديد الدول العربية بسبب الحروب . ينطبق هذا الوضع على دولة سوريا، حيث أن تصاعد حدّة النزاع الداخلي قد أدى إلى هجرة الآلاف من السوريين إلى الدول المجاورة وأوربا، ناهيك عن موجات النزوح الجماعي داخل الأراضي السورية بحثا عن ملجأ آمن من الحرب ومآسيها. [2]

-صعوبة توحيد مختلف الأطراف المتنازعة تحت سلطة مركزية واحدة، ودمج الجماعات المسلحة تحت تنظيم عسكري واحد(جيش واحد) حيث تعيش الجيوش العربية حالة من التشظي والانقسام بين قوات موالية ومعارضة كحال الجيش الليبي، والسوري الذي قسم الشعب السوري بين مؤيد للنظام ومعاد له.

يوضح الجدول أدناه أهم التحديات التي تواجه الدول العربية بعد 2011بتصرف الباحث

[1] علياء ألعزي، **الديمقراطية والتحول السياسي في العالم العربي**، (المغرب، مجلة قانون وأعمال، العدد الخامس، 2015، ص140.

[2] خلف رمضان محمد الجبوري، **ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة**، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد18، العدد63، السنة20، جامعة الموصل: كلية الحقوق، ص22.

	تحقيقُ الاستقرار والأمن الداخلي	تعزيز وتقويةُ الديمقراطية	الفساد المالي والإداري	الوضع الاقتصادي (الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار)	أخرى
الجزائر	14.9	2.7	3.3	2.2	76.9
مصر	6.5	1.4	1.3	3.1	87.6
العراق	32.5	3.5	9.7	1.7	52.5
الأردن	14.0	1.1	0.7	3.3	81.0
الكويت	25.3	9.4	0.9	8.0	56.5
لبنان	24.4	3.5	7.1	4.3	60.6
ليبيا	32.3	2.3	0.7	41.6	23.1
المغرب	9.6	2.1	0.8	3.6	83.9
فلسطين	8.7	1.3	3	36.6	50.3
السودان	17.2	2.3	3.4	2.8	74.2
تونس	8.6	0.7	0.9	1.6	88.4
اليمن	17.1	3.9	2.8	1.6	74.6

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي–المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية2016، (نيويورك:2016)، ص22**

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، تتمثل في:

– لعبت العولمة دورا في تقليص سيادة الدول العربية وهشاشتها في ظل الاختراقات المختلفة.

–ساهمت الفواعل الدولية المختلفة بشكل مباشر أو غير مباشر في التحولات التي شهدتها الدول العربية خلال مسيرتها التاريخية.

–وفرت البيئة الداخلية للدول العربية (اجتماعية– اقتصادية– سياسية– وأمنية) تربة خصبة لاندلاع الثورات العربية التي حصلت خلال العقد الأخير.

– خلّفت الثورات العربية التي مرت بها الدول العربية خلال الفترة 2010–2021 آثارا مختلفة على المشهد الداخلي وعلاقة الدولة بالمجتمع وأثرت على الاستقرارالسياسي والأمني وتصاعد الاختراق الخارجي وتأجيل الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة، كما أصبحت البيئة العربية تربة خصبة للعديد من التحديات والمخاطر التي تهدد وحدة واستقرار دولها، كانتشار الإرهاب والميليشيات المسلحة وتصاعد أدوار القوى ما تحت الدولة التي أصبحت مزاحمة لدورها داخليا وتهدد سيادتها في محيطه الداخلي وحتى الخارجي.

–لا تزال بعض الدول العربية عرضة للتحولات السياسية والأمنية بسبب عجزها عن تحقيق التنمية المنشودة ورفاهية شعوبها، ويمكن أن تعيش انتفاضات من جديد قد تكون عواقبها وخيمة على استقرارها الداخلي وتماسكها.

الفصل الثالث:

الأزمة الليبية عام 2011بين السياق المحلي والتدخل الخارجي

تمهيد:

شهدت ليبيا خلال العقد الأخير انتفاضة شعبية طالبت بتغيير نظام الحكم الذي يتزعمه القذافي، لكن الأخير تعامل مع تلك الانتفاضة بوحشية ودموية كبيرة، وقام بارتكاب جرائم عنف ضد المتظاهرين، وهوما استغلته الدول الغربية وبررت به التدخل في ليبيا لدواعي إنسانية، وفتح الباب بقوة أمام العامل الخارجي في الأزمة الليبية وزاد في تعقيدها فيما بعد وبشكل كبير.

المبحث الأول: ليبيا قبل حكم القذافي عام1969.

مرت ليبيا بفترات تاريخية خاصة، حيث عاشت تحت حكم العثمانيين حتى عام 1911، وتعرضت للاحتلال الإيطالي الذي نالت منه الاستقلال بموجب القرار الأممي الذي منح لها الاستقلال، وتولى الحكم فيها الملك إدريس السنوسي حتى عام1969الذي تم إسقاطه من طرف الضباط الليبيين الأحرار بقيادة العقيد معمر القذافي.

المطلب الأول: ليبيا دراسة جيواستراتيجية.

أتاح الموقع الجيواستراتيجي الهام لليبيا لها امتلاك موارد اقتصادية وثروات طبيعية هائلة، وسمح لها بنيل دور محوري في الأمن الإقليمي وفي التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة، هذا ما جعلها في قلب الأطماع الأجنبية الإستراتيجية، وتحت أطماع الهيمنة والنفوذ من قبل القوى الدولية المختلفة.

الفرع الأول: أهمية المساحة والموقع الجيو استراتيجي لليبيا.

تحتل أرض الجماهيرية مساحة شاسعة في الطرف الشمالي لقارة إفريقيا تزيد عن **1.750.000كم** ^{2}، وتمتد حدودها من ساحل البحر المتوسط شمالا، إلى أن يلتقي مع حدود

كل من جمهوريتين النيجر والتشاد جنوبا، ومع حدود مصر والسودان شرقا إلى حدود تونس والجزائر شرقا.[1]

يبلغ طول حدود ليبيا **6500** كيلومتر، منها **4600** كيلومترا كحدود برية والباقي المقدر **ب1900** كيلومترا فهي طول الشريط الساحلي الممتد ما بين بئر الرملة شرقا ورأس جدير غربا.

يمكن حصر الموقع الليبي في ما بين خطي طول **9-25** درجة شرقا، في حين يبلغ أقصى امتداد لها جهة الجنوب خط عريض **18-45** درجة جنوبا، في الوقت الذي يمثل فيه خط عرض **33** درجة شمالا نهاية توغل أراضيها في هذا الاتجاه.[2]

يتأثر الجزء الشمالي من المساحة الليبية-الذي لا يتعدّ عشرة بالمائة من إجمالي مساحتها الكلية-بمناخ البحر المتوسط، بينما يتأثر الجزء الباقي بمناخ الصحراء الكبرى، ومن هذا فالجزء الأكبر من المساحة الكلية هي أراضي غير صالحة للزراعة تمتاز بتدني الإنتاجية وقلة الموارد المائية وتذبذب معدلات نزول الأمطار.[3]

---

[1] رمضان عبد السلام حيدر، **صناعة السياحة في الجماهير العظمى بين الواقع والطموح**، أطروحة دكتوراه القانون العام، المملكة المغربية، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2000 2001، ، ص105.

[2] رمضان عبدالسلام حيدر، نفس المرجع، ص107.

[3] عبد الرحمان علي محفوظ، **محاضرات في الاقتصاد الليبي موجهة لطلبة التعليم عن بعد**، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2012(فصل الخريف)

الشكل رقم (04): يوضح الموقع الجغرافي لليبيا

المصدر: خرائط العالم، تم تصفح الموقع في 2020.09.26 .

على الرابط https://arabic.mapsofworld.com/libya

تحتل ليبيا موقعا متميزا على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط مما أعطى لها أهمية خاصة عبر التاريخ، كان له تأثير واضح في تاريخها وتكوينها السكاني، فهي تمتد على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط لمسافة تقدر ب1900 كم، ولا يفصلها عن سواحل أوروبا الجنوبية إلا هذا البحر الذي لم يكن عقبة في أي وقت من الأوقات يصعب اجتيازها.[1]

[1] رمضان عبدالسلام حيدر، نفس المرجع، ص107

تتمتع ليبيا بخصائص ومؤهلات متنوعة كالمساحة الجغرافية الشاسعة والمناخ والواحات والموارد النباتية والحيوانية والثروات الطاقوية الهامة، خاصة بعد اكتشاف النفط حيث أصبحت ليبيا مصدر كبيرا ورقما هاما في موازين الإنتاج النفطي العالمي.

الفرع الثاني: التركيبة الديمغرافية لليبيا وتوزيعها المناطقي.

يتميز المجتمع الليبي بالطابع القبلي، وتتسم القبيلة فيه بتنوع أفرادها حيث تربطهم رابطة دم أو نسب، ناهيك عن أن ولاءهم للقبيلة أكثر من ولائهم للدولة، لأن الاحتماء بالقبيلة يكسب الأفراد والجماعات حقوقا اجتماعية وسياسية واقتصادية ويضمن لهم مكانة معينة، لذلك كانت القبيلة ولا تزال تلعب دورا رئيسيا في إدارة الحياة في المجتمع ، وقد ظلت جزءا لا يتجزأ من المجتمعات القومية العربية.[1]

للقبائل الليبية امتدادات جغرافية خارج حدود دولة ليبيا(مصر، تونس، الجزائر، تشاد والنيجر)، ويقدرعددها بأكثر من مائة وأربعين قبيلة، ومن بينها قبيلة ورفلة، وهي أكبر قبائل ليبيا، قبيلة ترهونة، الزوية، الزنتان، وأولاد سليمان وحتى قبيلة القذاذقة التي ينحدر منها معمر القذافي، وقبيلة الطوارق وبني وليد، و...الخ، **تتوزع** القبائل الليبية كما يلي:[2]

•قبائل عربية: تمثل90%من السكان، وتتوزع على الحدود المصرية، وعلى طول الساحل الليبي بمحاذاة شواطئ المتوسط، وصولا إلى الحدود التونسية، كما توجد هذه القبائل في المناطق الصحراوية في الجنوب.

•قبائل أمازيغية: تتمركز بجبل نفوسة في الغرب وبعض المناطق الساحلية الغربية تمثل 6 %من السكان.

---

[1] محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، ط1، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص ص: 84 85.

[2] محمد نجيب بوطالب، **الصراع القبلي في ليبيا.. والانقسام المناطقي**، تم تصفح الموقع في05.02.2020 .https://www.alqabas.com/

•قبائل التبو في أقصى الجنوب بمنطقة أوزو ومنطقة غدامس والقطرون في الجنوب والجنوب الشرقي بالكفرة، وأغلبها ذات أصول افريقية وهي تمثل 3%.

•قبائل الطوارق: تمثل1% ، وتعيش في المناطق المتاخمة للحدود مع التشاد والنيجر والجزائرومالي، ويخوض العديد من هذه المجموعات القبلية مع بعض الجماعات المتطرفة صراعات ضد قبائل التبو المؤيدة للجيش الليبي. أما توزيعها حسب المناطق فهو غير منتظم وغير متوازن.[1]

فيما يخص التركيب العمري للسكان فإن المجتمع الليبي يعتبر مجتمعا فتيّا، حيث تشير البيانات أن نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18سنة و65سنة إلى إجمالي عدد السكان قد ارتفعت عام1975من**15،7%** إلى**62%** عام1999، وبلغت عام 2020 نسبة **19.4%**،[2] وهوما ساهم في خلق ضغط متواصل من أجل طلب فرص عمل وفي رفع معدلات البطالة بين الشباب في ظل الإخفاق المتواصل في إمكانيات حلّها.[3]

شهدت ليبيا مثل بعض بلدان المنطقة ثورة ديمغرافية واجتماعية تجاوزت فيها نسبة التحضر **85%**.[4] علما أن معظم سكان ليبيا من الشباب والمتعلمين، وقد تم القضاء على الأمية بشكل شبه كامل، وقد أصبح 82.6% من إجمالي السكان قادرين على القراءة

---

[1] **التوزيع المناطقي للقبائل الليبية:** يقدر عدد القبائل في ليبيا بنحو 140 قبيلة، لكن عدد القبائل التي لها مكانة سكانية، لها تأثيرها ووزنها لا يتجاوز 30 قبيلة، وهي: **قبائل الشرق:** تتكون من العبيدات والدرسة وأولاد فايد وأولاد أحمد والبراعصة والمغاربة والعواقير، والمجابرة والعريبات، الخلالات، المسامير و العرفة والفرقة والجغبوب والفواخر.

قبائل الوسط: تتكون من فرجان والمقارحة وأولاد سليمان والقذاذفة والجفرة.

قبائل الغرب: هي ورفلة (53 فرعا) ومن بني وليد والمجابرة، الزنتان، مسلاته،الصيعان، الحرابة وأولاد سالم والعمائم، العلاونة، الأحامد، غريان وأولاد مرزوق والمحاميد، الرجبان، ورشفافة، السبعة وأولاد صولة،أولاد شبل وأولاد المرموري. **قبائل الجنوب:** الزوية،التبو،الطوارق،مرزق والكفرة.

قبائل المدن: ضعفت أسس الانتماء القبلي والعصبية القبلية فيها، لفائدة مكونات أخرى، ثقافية واثنية ومدنية وعائلية، مثل مدن غدامس ونالوت وطرابلس وبنغازي وبرقة وغيرها.

[2] International labour Organisation,Database Data retrieved on june15,2021,visited 15 .11.2021.

[3] عبدا لرحمان، علي محفوظ، المرجع السابق. ص56.

[4] jean ,Daguzan et autre ;p.09.

والكتابة.[1] كما عرف المستوى التعليمي للنساء تحسّنا بعد التقدم الإيجابي لليبيا في المجال التعليمي وهو مشرّف جدّا. من جانب آخر، فقد قاربت معدلات الإنجاب مستوى الإنجاب لدول ضفتي المتوسط.[2] فعدد الأطفال بالنسبة للمرأة القادرة على الإنجاب هو**2.7**، وهو مستوى يقلل بشكل كبير من احتمال إنجاب ابن واحد على الأقل.[3]

تعرّفت القبائل الليبية على اللغة العربية والإسلام منذ دخول العرب إلى الأراضي الليبية، في القرن السابع الميلادي، و تلى ذلك موجة هجرة جديدة في القرن الحادي عشر ميلادي بوصول قبائل بدوية من بني هلال وبني سليم.[4] وتطور هذا المزيج الاجتماعي والثقافي اللغوي حتى أصبح هذا محدد سمات المجتمع الليبي في وقتنا الحاضر وتميزه، وكان ذلك عاملا منع تأثر السياق الاجتماعي الليبي بسياسات وجهود القوى الاستعمارية الإيطالية في النصف الأول من القرن العشرين، أو حتى خلال مرحلة حكم العثمانيين الأتراك لليبيا من ذي قبل.[5]

أما تواجد الأجانب في ليبيا، فيمكن الإشارة أن بداية تدفقهم إليها قد تزامن مع التطور السريع الذي شهدته ليبيا بفضل عائدات النفط الذي أكتشف لأول مرة في 1959، وصارت ليبيا آنذاك بحاجة إلى عمالة لإنجاز مشاريعها الطموحة كالمشروع الضخم لشق النهر الصناعي العظيم، لضخ المياه من منابع صحراوية عميقة إلى المدن الساحلية.[6]

---

[1] حمزة أطيش، أنور الفيشوري، إصلاح الإدارة العامة في ليبيا، تركيا، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، يونيو، 2021، ص:57.

[2] op .cit, p.09 10.

[3] op .cit, p.09.

[4] حمزة أطيش، أنور الفيشوري، **إصلاح الإدارة العامة في ليبيا**،(تركيا: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، يونيو،2021)، ص: 58.

[5] حمزة أطيش، أنور الفيتوري، المرجع نفسه، ص59.

[6] أنورالفيتوري، أطيش، نفس المرجع، ص، 16.

وكان معظم العاملين يتوافدون أساسا من مصر وتونس، وما زال المصريون يمثلون أكبر شريحة من الرعايا الأجانب في ليبيا حتى اليوم.[1]

من جهة أخرى، هناك سبب آخر لارتفاع عدد الأجانب في ليبيا خلال السنوات الأخيرة، وهو يتمثل في تحول ليبيا وكونها محطة السفر الأخيرة وأضحت بوابة للعبور من إفريقيا نحو أوروبا، فمنذ عام 2000 تقريبا، تحولت ليبيا بإطراد إلى معبرللمهاجرين إلى أوربا وانتعشت طرق التهريب إلى ليبيا عبرالصحراء ومنها إلى الخارج على متن السفن المتهالكة، خاصة منذ أن شددت بعض الدول مثل تركيا ودول البلقان الرقابة على حدودها.[2]

الفرع الثالث: الأهمية التاريخية لليبيا.

حظيت ليبيا عبر تاريخها كونها تقع جنوب المتوسط بمكانة استراتيجية ضمن الأجندات الدولية والعالمية، فنظرا لموقعها الاستراتيجي وكونها بوابة إفريقيا، شهدت تنافسا دوليا كبيرا ناهيك عن امتلاكها شريطا ساحليا يمتد قرابة الألفي كيلومتر يمكن أن يكون مكانا لقواعد خلفية للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، أو أن تقع تحت حكم سلطة يمكن أن تهدد أمن واستقرار جيرانها خاصة في الشمال، وهذا ما دفع إلى منح ليبيا الاستقلال عقب نهاية الحرب العالمية الثانية لمنع أي سلطة من الحكم يمكنها تهديد أمن الأقاليم المجاورة.[3]

ومما ضاعف الاهتمام الدولي بليبيا هوامتلاكها لإمكانيات طاقوية ونفطية كبيرة قريبة من المستهلكين الأوروبيين من جهة، وسهولة وأمان تصديرهذه المواد مقارنة بالموارد الطاقوية الواقعة في الشرق الأوسط والخليج العربي، من جهة أخرى، وخصوصية البلاد

---

[1] أنور الفيتوري، نفس المرجع، ص، 16.

[2] تقرير الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان واللاجئين في ليبيا، https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/libya-migration-report-18dec2018-arabic.pdf

[3] يوسف محمد الصواني، **الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي**، المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 431، يناير 2015، ص9.

بما تمتاز به من مؤهلات لإنتاج الطاقات البديلة أو الطاقات النظيفة كاستغلال الطاقة الشمسية، أو طاقة الرياح والحرارة الكامنة بالصحراء الليبية التي تعتبر مصدرا مثاليا للطاقة البديلة، التي تمكن أوروبا وغيرها الاعتماد عليه، وهو ما يبرز الأهمية الحالية والمستقبلية لليبيا ضمن السياسة الطاقوية العالمية، وقد أكدت وزارة الطاقة الأمريكية أن ليبيا التي تمتاز بالرطوبة المنخفضة لمناخها وبالنسبة العالية جدا للأيام المشمسة في العام تعتبر موقعا مثاليا للاستغلال تقنيات الطاقة الشمسية، وأن أكثر من 90% بالمائة من مساحة ليبيا البالغة نحو مليوني كم ^{2} هي صحراء مشمسة، حارة طوال العام تقريبا، وإذا ما تم تطوير التقنية المناسبة وتطبيقها فستصبح ليبيا في فترة ما بعد النفط في مركز هام في صناعة الطاقة العالمية.[1]

هذا إضافة للموارد الليبية التقليدية إذ يشكل النفط حوالي**94%** من الصادرات الليبية، بما يعادل إنتاج **1.6** مليون برميل يوميا وذلك من احتياطي **واحد وأربعون ونصف** مليار برميل، حسب تقديرات 2007 كما تمتلك مخزونا من الغاز يقدر **(52.7** طن) [23]

لذلك، حرصت الدول الكبرى المستهلكة للنفط على تواجد قوات عسكرية لها في المنطقة، كي تؤمن استمرار تدفق احتياجاتها من النفط، دون أن تمر بأزمات تؤدي إلى تعثر نشاطها الاقتصادي أو تعرضها لموجات عالية من التضخم.[3]لأن النفط هو الملف الوحيد الذي يستحق الاهتمام الغربي في ليبيا.[4]

شهد النظام الدولي بعد الحرب الباردة كثيرا من التغيرات كتصاعد أدوار فواعل وقوى إقليمية ودولية وعالمية جديدة، باتت تلعب دورا مهما في رسم وصناعة السياسات

---

[1] يوسف محمد الصواني، المرجع السابق، ص10.

[2] الموسوعة الحرة، **اقتصاد ليبيا**، تم تصفح الموقع في2019.11.21 على الرابط أدناه:

http//: ar.m.wikipeadia.org

[3] مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، **الاحتياطي الاستراتيجي للنفط...، من أهم أكبر حائزيه ومتى تلجأ إليه الدول؟**.www. rawabetcenter.com/archives .

[4] حسن محمد الزين، المرجع السابق، ص275.

والاستراتيجيات المحلية والعالمية، وباتت الدول العربية عرضة للتدخل من قبل هذه الفواعل وأجنداتها المختلفة، ما يمكن أن يجعلها رهينة للأجندات والإملاءات الخارجية ويزيد من ضعفها ووهنها.

ولم تكن ليبيا بمنأى عن هذه الأحداث التاريخية والجيواستراتيجية في ماضيها وخاصة حاضرها، كونها ستتأثر حتما بما يقع في محيطها الخارجي.

في هذا الإطار، يؤكّد الجيبوليتيكي الأمريكي **روبرت كابلان** أنّ الرغبة في تحصيل مستوى فهمٍ عميقٍ لما يحدث في أيّ بلدٍ أمرٌ مرتبطٌ بمدى قدرتنا على دراسةِ جغرافيا هذا البلد بتفاصيلها ودراسة تاريخها المتأصّل أساساً في جغرافيتها تلك.[1]

ولهذا يساهم الموقع في تحديد مركز قوة الدولة لأن الدولة الصغيرة تاريخيا، ستصبح عرضة للاستعمار والتبعية خاصة إذا جاوزتها دول كبرى ذات أطماع توسعية ونفوذ مستمر.[2]

[1] جلال خشيب، **كيف تفسّر الجغرافيا الأسباب العميقة للثورات العربية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، شوهد في 29.09.2019، **https://www.politics dz.com**

[2] رياض حمدوش، **أطروحة سياسة للو.م أ وتدخلها على أوروبا**، ص20.

الشكل(06): يوضح موقع آبار الغاز والنفط الليبي.

المصدر:مركز الدراسات والبحوث، ليبيا بعد القذافي، عوامل الانقسام ودوافع الاتحاد، أفريل2011، ص،53.

المطلب الثاني: تطور دولة ليبيا قبل تولّي القذافي الحكم في 1969.

تعاقبت على ليبيا على مر العصور العديد من المحطات التاريخية و السياسية، وتوالت على حكمها العديد من أنظمة الحكم المختلفة ابتداء بمرحلة ما قبل التاريخ مرورا بفترة حكم الفينيقيين ثم الإغريق والرومان.[1]

[1] يوسف القماطي، صبري جبران الكرغلي، ثورة17 فبراير: الدوافع الحقيقية للثورة والعوامل المساعدة لقيامها، ليبيا، جامعة بنغازي، مجلة جامعة بنغازي، نوفمبر2011، ص10.

عرفت ليبيا الحكم العثماني منذ منتصف القرن 16 فكانت ليبيا العثمانية تعرف بطرابلس وبرقة وأحيانا بطرابلس الغرب فقط، وكانت طرابلس أكثر انفتاحا على الغرب وأكثر احتكاكا به، بينما كانت برقة عكس ذلك حيث أكثر عزلة وانطواء ويميزها التراث العربي.[1]

وقعت ليبيا بعد الحكم العثماني تحت الحكم الإيطالي والفرنسي ثم الاستقلال عام1950.[2]

وقد بقيت ليبيا تحت الاحتلال الايطالي حتى عام 1942، عندما استطاعت القوات البريطانية في الحرب العالمية الثانية، أن تقضي على الجيوش الإيطالية والألمانية.

عندما خضعت فزان للحكم العسكري الفرنسي، واستمر هذا الوضع قائما حتى استقلت البلاد بقرار من هيأة الأمم المتحدة في 22 ديسمبر 1951، حيث تحولت إلى مملكة اتحادية تتكون من ثلاث ولايات هي طرابلس، برقة وفزان.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 289 في 1949/11/21 الذي تم بموجبه منح ليبيا استقلالها عن الاحتلال البريطاني، في موعد أقصاه**01 جانفي 1952** وتشكلت لجنة تسهر على تنفيذ هذا القرار لتحقيق وحدة ليبيا، ويتم نقل السلطة فيها إلى حكومة ليبية مستقلة.[3]

تولى الملك إدريس السنوسي خلال حكمه تكوين الحكومات مراعيا توزيع المناصب الوزارية بناء على أساس قبلي وحصرها ضمن الزعامات التقليدية، لكن هذا الوضع تغير نوعا ما في ليبيا فيما بعد حتى ولو لم يكن بالمستوى المطلوب حيث بإمكان الكفاءات الشابة والمتعلمة تقلد المناصب والوظائف الوزارية والسيادية في ليبيا.[4]

---

[1] فخر الدين ميهوبي، **المرجع السابق**، ص76 .

[2] فخر الدين ميهوبي، نفس المرجع، ص08.

[3] مؤلف مجهول، **تاريخ ليبيا**، معرفة، للمزيد يرجى التصفح على الرابط أدناه، تم التصفح في 09 04 2017، الرابط : **www.maarifa.org**

[4] المولدي الأحمر، " **مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة**"، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو2011، ص09.

المبحث الثاني: ليبيا في عهد القذافي; الدولة الهشة وعوامل الانقسام السياسي

عرفت ليبيا خلال حكم القذافي ظروفا سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة، حيث تميز نظام الحكم بالتسلط والاستبداد واحتكار السلطة، وموروست سياسات التهميش والإقصاء الممنهج لليبيين في تسيير شؤونهم، وأفضت تلك الظروف إلى خلق كيان سياسي هش يحمل في ثناياه ومضامينه بذور الانقسام السياسي والتصدع الاجتماعي، والعجز الاقتصادي الذي يعتمد على الموارد المالية المحصلة من بيع ريع النفط ومشتقاته، وهو ما جعل ليبيا دولة هشة سياسيا وأمنيا واجتماعيا وضعيفة اقتصاديا.

المطلب الأول: النظام السياسي في عهد القذافي.

أطاح الضباط الأحرار بقيادة معمر القذافي في سبتمبر 1969 بنظام حكم الملك إدريس السنوسي، وهؤلاء هم مجموعة من ضباط الجيش الشباب ذوو الخلفية الريفية والطبقات الفقيرة الذين جسدوا رغبتهم في تغيير الأوضاع السائدة من خلال الإطاحة بنظام الحكم الملكي الذي تم إنهاؤه بعد ثورة الفاتح بزعامة معمر القذافي.[1] وتغيّر اسم ليبيا في **مارس 1977**م ليصبح الجماهيرية العربية الليبية الشعبية لكن تم في عام 1986 تعديله لتصبح الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

عاش الليبيون تحت حكم القذافي ظروفا سياسية واجتماعية و اقتصادية مختلفة عن كثير من شعوب المنطقة وسيطر من خلالها على كل الجوانب السياسية والاقتصادية، بل وبسبب سياساته الداخلية والخارجية، تم تصنيف ليبيا من طرف الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى دولة مارقة أو مغضوب عليها دوليا ولم تحظ خارجيا بمكانة لائقة بها، بل تم اعتبارها على أنها مهددة للأمن والسلم الدوليين[2].

---

[1] حليمة بومزبر، المرجع السابق، ص211.

[2] إن الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع العراق منذ أزمة الخليج الثانية وحتى الآن من انتهاك لسيادته وإسقاط النظام العراقي الحاكم، إنما توضح النهج التي سوف تتعامل به الولايات المتحدة مع أي نظام يسعى لمواجهتها والخروج عن الشرعية الدولية بالتعارض مع المصالح الأمريكية. ومما دفع دولة مثل ليبيا إلى تغيير موقفها بالاستجابة

كما تم في عهد القذافي تهميش مختلف تنظيمات المجتمع المدني وكافة التنظيمات المدنية الأخرى. لقد أبرزت التطورات الأخيرة مدى ضعف المجتمع المدني والسياسي والليبي (بما فيه الأحزاب) بسبب الاستبداد الخاص الذي ارتبط بنظام حكم القذافي، وما زاد الأمور سوءا تبلور خريطة سياسية جديدة في مرحلة ما بعد الثورة جعلت من القوى المحلية والجهوية لاعبا أساسيا في المعادلة السياسية الجديدة التي تمكنت من زيادة نفوذها، والتأثير في الحياة السياسية الليبية، على حساب بناء المؤسسات على المستوى الوطني، وخصوصا في قطاعي الأمن والجيش.[1]

لم تعرف ليبيا خلال تاريخها الحديث تكوين هوية سياسية موحدة، بل ساهم التباين الاجتماعي والتقاليد المرتبطة بالثقافة والمناخ السياسي في ليبيا، والاستناد والاحتماء بالقبائل في ليبيا، في فرض تحديات وعوائق عرقلت جهود بناء دولة وطنية، التي تتطلب وجود تقاليد ورموز ومعالم تاريخية وطنية مشتركة تعزز الولاء الراسخ والثقة المتبادلة.

حرص القذافي على توظيف واستعمال المعطى القبلي من أجل ضمان استمرار الولاء له، دون سعيه لبناء مؤسسات كفيلة بضبط النشاط والعمل السياسي المبني على قواعد الديمقراطية والتداول على السلطة بشكل سلمي كما هو للمفهوم الغربي للديمقراطية وهوما

الكاملة للمطالب الأمريكية في **أزمة لوكربي** ومكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي. واتجهت معظم–إن لم تكن كل الدول العربية– إلى التهدئة مع الطرف الأمريكي. انظر: علي عواد الشرعة، **أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990م– 2005م**، المنارة، المجلد 14، العدد 2، 2008، ص 22. لكن تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر سنة 2006، بشأن الدول الراعية للإرهاب أشار إلى أهمية القرار التاريخي لليبيا عام 2003 ونبذها للإرهاب والتخلي عن برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وتعهد ليبيا بمكافحة الإرهاب بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وبذلك سقط اسمها عن قائمة الدول الراعية للإرهاب، هذا إلى جانب كف الزعيم معمر القذافي عن الوقوف ضد المصالح الأمريكية ووقفه شتمها وتعطيل مصالحها وتعديل سلوكه السياسي وعدم تحدي الو م أ، للمزيد انظرعبدالعظيم بن صغير، **السياسة الأمريكية في محاربة الإرهاب**، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص67..

[1] زهير حامدي، **ثلاث سنوات على الثورة الليبية، التحديات والمآلات**، أوراق تحليلية، سياسات عربية، العدد 88 مارس 2014، ص: 94.

أدى لاحقا إلى ارتباط ليبيا في ممارسة العمل والنشاط السياسي بمفاهيم القبلية والمحاصصة، ممّا جعل ليبيا تعيش أزمة تخلف سياسي رافقه تخلف على كل المستويات.

لقد ظهر بشكل جلي اعتماد القذافي على القبائل والاستناد إليها في تعزيز حكمه من خلال إعلانه في عام 1993[1]، إنشاء ما يسمّى ب" **لجان القيادة الشعبية**" في ليبيا ومنحه صلاحيات تنظيمها للقبائل وأعيانهم وزعمائهم، وحتى الطابع القبلي يظهر بشكل واضح من خلال أنماط وطريقة ارتدائه للباس التقليدي وطريقة عيشه في الخيمة.[2]

لا يعتبر المجتمع الليبي مجتمعا مدنيا بالمعني الحقيقي، بل هو مجتمع قبلي، وهو العامل الذي سمح بإعلاء سلطة القبيلة على سلطة الدولة، وجعل ليبيا في المرحلة التي تلت سقوط القذافي تعرف غيابا تاما لسلطة الدولة المركزية في ظل تنامي وبروز نفوذ القبائل الليبية، مما أدى إلى الصراع القبلي والجهوي وسيطرة الميليشيات والجماعات القبلية على أغلب المناطق الليبية، وخاصة الشرقية منها.[3]

فرغم التحضر الذي عرفه السكان الليبيون ورغم التحولات الحاصلة في نمط عيشهم إلا أن المجتمع الليبي ظل رهينا لتركيبة القبلية، واستمرت القيم البدوية والأعراف القبلية داخل المجتمع الليبي مثل الحاجة إلى تجسيد قوانين الدية والمصالحة ووساطات

---

[1] أعلن القذافي إنشاء تلك اللجان بعد محاولة فاشلة للإطاحة به، من طرف بعض المنتمين لقبيلة **ورفلة** بعد شعور هذه القبيلة بالدونية أمام قبيلة **المقارحة** التي استفادت من مزايا ومناصب قدمها لها القذافي، وظلت قبيلة **المقارحة** تؤيده في الحكم.

[2] حمزة أطيش، أنور الفيشوري، المرجع السابق، ص: 59.

***الكتاب الأخضر**: كتاب للقائد الليبي السابق معمر القذافي في عام 1975 قدّم من خلاله أفكاره الفلسفية حول أنظمة الحكم وآراءه حول الاشتراكية والحرية والديمقراطية، من خلال فصوله الثلاثة، **أولها** الركن السياسي، تناول فيه مشاكل السلطة والسياسة في المجتمع، **وثانيها** تناول فيه الشق الاقتصادي من خلال تقديم حلول للمشكلات الاقتصادية التاريخية بين العامل ورب العمل، في حين تناول في الفصل **الثالث** الركن الاجتماعي بما يشمل من طروحات عن الأسرة والأم والطفل، المرأة والثقافة والفنون، للمزيد يرجى الاطلاع على: معمرالقذافي، الكتاب الأخضر،(ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والإعلام والتوزيع، 2011)، ص: 15.

[3] بلال أوصيف، **التدخل العسكري التركي في ليبيا وجدلية الانفصال في ظل الفشل الدولاتي**، مجلة الأمن الإنساني، السنة6، المجلد 06، العدد 06، 2020، ص: 05.

شيوخ القبائل وأعيانها في مناطق ليبية مختلفة، وحتى نيل الحكم مبني على تحالفات قبائل معينة لأن القبائل يتم الاستنجاد بها في التغلب على المنافسين من السياسيين في ليبيا والاستقواء بها لنيل الحكم.[1]

يرتبط تاريخ ليبيا القديم والحديث بالقبيلة ارتباطا وثيقا، حيث لعب التضامن القبلي في ليبيا دورا هاما في تحريرها من الغزو الإيطالي منذ عام 1911، وذلك من خلال توحيد تلك القبائل واعتماد مبدأ الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإيطالي،وهذا ما يؤكد اهمية المعطى القبلي في ليبيا قديما.

لعبت القبيلة في نظام حكم القذافي دورا أساسيا في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ليبيا، وظلت طيلة فترة حكم النظام السابق البنية الاجتماعية الفاعلة والأكثر قدرة في استقطاب الأفراد والمجتمع وتوجيههم، في ظل غياب أية مؤسسات مدنية حقيقية أخرى للانتماء، كالأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والطلابية والجمعيات التطوعية في مختلف جوانب الحياة الليبية.[2]

وفي حقبة السبعينيات أخذ القذافي يطبق أفكاره الواردة في **كتابه الأخضر** الذي يدافع فيه عن نظريته المزعومة النظرية العالمية الثالثة، أي طريق ثالث يمزج بين الرأسمالية والماركسية، فقد دعت الطريقة الثالثة إلى الديمقراطية المباشرة المؤسسة على التنظيمات الشعبية المتمثلة في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وقوّض القذافي في الوقت نفسه ، التنظيمات السياسية والاجتماعية في النقابات المستقلة والاتحادات الطلابية كما قّوض الجيش ذاته[3].

---

[1] David, le système libyen**, les tribus et la révolution**, paris , presses universitaires de France, 1990, p .228.

[2] محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية** (بيروت، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012)، ص: 66.

[3] منى حسين عبيد، **أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا**، مجلة دراسات دولية، العدد الحادي والخمسون، جامعة بغداد. ص04.

وعلى صعيد البعد القبلي، يجدرالإقرار بأن العقيد القذافي كان في بداية حكمه– قد جعل إلغاء نظام القبلية واحدا من المبادئ الأساسية لثورته، إلا أنه بعد نحو ربع قرن من الحكم، وتحديدا في عام1994، ورغبة في ضخ المزيد من الحيوية والمشاركة الشعبية في مؤسساته الشعبية قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية قوامها الأساسي القيادات القبلية[1]. بالتالي ظلت القبيلة حاضرة وبشكل كبير طيلة حكمه واستطاع هذا الأخير استعمال المعطى القبلي كدعامة أساسية لضمان استمرار يته في الحكم، وبسط نفوذه على كافة أنحاء الجماهيرية الليبية.

بالنسبة للثقافة السياسية في ليبيا، فهي غائبة أو تكاد تكون منعدمة تماما، بل تشكل حالة الانقسام السياسي الاجتماعي والإيديولوجي والتناحرات من بين أهم العوامل التي تجبر فواعل المجتمع المدني وأعضائها عن التراجع عن أنشطتهم في ظل انعدام الأمن ووجود التهديدات لأعضاء هذه المنظمات[2]، يشير في هذا الصدد **إبراهيم سعد الدين** أنه نظرا لغياب أو ندرة تنظيمات المجتمع المدني التطوعية كالأحزاب والنقابات، فإن خط الدفاع الأخير للفرد هو التكوينات الإرثية (الأسرة، العشيرة، القبيلة والطائفة)، وحينما يلجأ الفرد لخط الدفاع الأخير هذا فإن الولاء للدولة الوطنية يهتزّ ثم يتآكل، ويمكن بذلك أن ينطوي على تفتيت الدولة الوطنية «[3]،وعلى نفس الحال باتت الأحزاب السياسية معزولة[4]،

[1] محمد عاشور، المرجع السابق، ص 24.

[2] أشار تقرير وزارة الشؤون الخارجية الأمريكية بشأن **حقوق الإنسان لعام 2017** إلى أنه رغم عدم لجوء الحكومة الليبية لمنع منظمات المجتمع المدني من مزاولة نشاطها، لكنها لم تتمكن من حمايتها من العنف الذي كان يستهدف كثيرا نشاطاتها، وهذا العنف قد يبلغ حد بات من خلاله النشطاء الليبيون عرضة للتهديدات المباشرة والاعتداء والاختطاف والقتل، المصدر انظر حمزة أطيش، أنور الفيشوري، إصلاح الإدارة العامة في ليبيا، تركيا، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، يونيو، 2021، ص: 55

[3] عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 82.

[4] Mikail, Barah**, State legitimacy and local Governance in Libya : A Reading**, Konrad Adeneur Sifting, 2016, P :04

وغائبة عن الحياة السياسية، وهي التي تدل على النشاط السياسي في البلد ومستوى الثقافة السياسية.[1]

رغم أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا هاما في الحياة السياسية وتساهم بدور إيجابي لكنها تعاني في ليبيا من الإقصاء والتهميش، ولا يتم الاعتراف بها من طرف النظام الحاكم وهذه ظاهرة مشابهة لما تعانيه مختلف فواعل المجتمع المدني في ظل أنظمة الحكم غير الديمقراطية التي يتميز تاريخها بالتسلطية وعدم الاعتراف واقعا بالديمقراطية التي تتيح للمنظمات المدنية والجمعيات المختلفة من المشاركة في الحياة السياسية والمدنية.

المطلب الثاني: **السياق الاقتصادي في عهد القذافي وأزمة النفط**

تم اكتشاف النفط في مرحلة حكم الملك إدريس السنوسي في عام1957 لكن عملية استخراجه تمت في 1963، وقد سعى الملك من خلال هذا الاكتشاف لبناء دولة قوية اقتصاديا، وتحريك التنمية الاقتصادية، لكن لم يكتمل هذا الطموح بسبب الانقلاب العسكري الذي قام به القذافي وأعوانه في عام 1969 للإطاحة بنظام الملك السنوسي*، وتحولت المملكة الليبية إلى جمهورية اشتراكية.[2]

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل أساسي على قطاع النفط، فقد بلغت نسبة الصادرات الليبية من النفط الخام والغاز الطبيعي عام**2004** نسبة**96،3 %**من إجمالي الصادرات، وتتجه**70**% من الصادرات النفطية إلى الأسواق الأوروبية، توجه منها **39،3**%للسوق

---

[1] حمزة أطيش، أنور الفيشوري، المرجع السابق، ص ص: 53–54.

[2] صورية زاوشي، **ليبيا: تحديات التنمية الاقتصادية بعد ثورة 17فبراير2011**، مجلة المناجر، العدد01، ص06.

***حاول الملك إدريس السنوسي** تأسيس دولة قوية فبادر إلى تأسيس قوة عسكرية نظامية جمعية عابرة للقبائل عرفت باسم "الأدوار" وإلى إرساء نظم للتدريب والتسليح والتموين، كما عمد إلى تأسيس نظام بريد، واهتم كذلك بالتعليم وتحفيظ القرآن ودراسة علومه، وفي هذا الصدد أنشأ مكتبة ضخمة اتسعت لعدد كبير من المخطوطات في "**والجغبوب**" وأسس معهد العلوم الدينية، كما بادر إلى تأسيس نظام لتأمين التجارة، ووضع نظاما جزائيا لمعاقبة قطاع الطرق.[2] انظر الزهراء لنقيي وآخرون، **ليبيا 2011، ديمقراطية ضلت طريقها**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح، 2019، تونس، ص:.29

الإيطالية، و**18،3**% للسوق الاسبانية، و**13،4%**للسوق الألمانية، في حين لم تتجاوز الصادرات غير النفطية نسبة**3،7**%من إجمالي الصادرات، ومازال النفط المورد الرئيسي للعملة الصعبة وتمثل إيرادات النفط عنصرا أساسيا في الاقتصاد الليبي.[1]

وقد أكدت تقارير **السي آي آي** أنه بنهاية عام **2010**، كانت الصادرات تمثل **95%** من موارد ليبيا، و**25%** من الإنتاج المحلي الإجمالي،و**80%** من موارد الدولة، ولدى ليبيا **107,3** مليارد ولارمن الذهب والعملات الصعبة، وهناك **15,3** مليار دولار من الاستثمار الخارجي، و**6,4** مليار دولار من الديون، ولأن ليبيا تستورد معظم ما تحتاجه من غذاء، فإن الحفاظ على المعطيات الاقتصادية السابقة هو أمر حيوي .[2]

فيما يخص الواردات الليبية، فإن الاقتصاد الليبي يعتمد كثيرا على الاستيراد الخارجي لتأمين الاحتياجات الليبية من المواد المصنعة والمواد الغذائية والاستهلاكية، زيادة على عدم جودة ونوعية المنتجات الصناعية، ويعد الاقتصاد الليبي مستوردا صافيا للخدمات حيث يبلغ صافي العجز أكثر من **1 9** مليار دينار ليبي عام 2005.[3]

يمكن القول أن الصادرات الليبية مركزة بالدرجة الأولى في قطاع النفط والغاز ومشتقاتهما حيث يشكل فيها النفط ومشتقاته ما نسبته100بالمائة وما نسبته**95**بالمائة عام 2005، تملك ليبيا ما يقارب 48 مليار برميل من احتياطات النفط المؤكدة، وهو الاحتياطي الأكبر في إفريقيا، وقبل الإطاحة بالقذافي عام 2011 كانت ليبيا قادرة بسهولة

---

[1] مصطفى العبدالله الكفري، **اقتصاديات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، مقرر لطلبة السنة الثالثة، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق،2008 2009، ص39.

[2] د م، **ليبيا بعد القذافي، عوامل الانقسام ودوافع الاتحاد**، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، أفريل2011، ص50 .51

[3] مصطفى العبدالله الكفري، **العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية**، جامعة للدراسات الدولية، العدد الثاني والأربعون، ص:42.

على إنتاج 1.65 مليون برميل يوميا من النفط الخام عالي الجودة (يحتوي على أقل من 0،5% من الكبريت).[1] و هذا ما يضفي على هذه الصادرات صفة الأحادية. [2]

لقد عانى الاقتصاد الليبي من أزمة التنمية الفاشلة، بسبب تبنّي النظام لمشاريع اقتصادية واهية لم تحقق المردودية المرجوّة منها، ولم تساهم في تحقيق استقلالية الاقتصاد الليبي عن التبعية لقطاع المحروقات، ومن بين هذه المشاريع الواهية مشروع النهر الصناعي العظيم الذي استنزف ما يفوق عن 75 مليار دولار، لكنه لم يحقق المردودية الاقتصادية المرغوبة منه، ولم يساهم في الحد من ظاهرة التصحر ناهيك عن تنمية القطاع الزراعي.[3]

اتضحت بشكل كبير أن الدولة الريعية* كانت تعمل على إعاقة مسارات التغيير ومنعها من الوقوع باستغلال الريوع المحصلة من بيع المواد الطاقوية والبترولية، كمُسكنات اجتماعية لشراء السلم الاجتماعي الذي الغاية منه هو تحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي ووأد كل حركات التغيير الاجتماعي وسدّ المطالب الاجتماعية من خلال الريوع المتوفرة.

كما عانى القطاع العام الذي يعتبر من أكثر القطاعات الهامة في الاقتصاد الليبي، وعرف هو الآخر بسبب الفساد تضررا كبيرا، وأصبح الفساد سببا رئيسيا في فشل النظام الليبي الحاكم في بلوغ أهدافه الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، سواء خلال فترة حكم

---

[1] أويل برايس، **هل تستعيد ليبيا مكانتها العالمية في إنتاج النفط والغاز**، مركزالروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تم التصفح في 18.11.2021 على الرابط:.www. rawabetcenter.com/archives

[2] عبدالرحمان علي محفوظ، مرجع سابق، ص12.

[3] صورية زاوشي، **تحديات التنمية الاقتصادية بعد ثورة 17فبراير 2011**، مجلة المناجر، العدد01، ص138.

***الدولة الريعية:** هي التي تعتمد في جزء كبير من إيراداتها على النفط وموارد طبيعية أخرى، وأن الدخل والثروة لا يأتيان من عمل أوابتكارأو مخاطرة، بل من حيث وضع الفرد في الترتيب الاجتماعي التسلسلي لقنوات التوزيع وظائف القطاع العام،السخاء العام،المحسوبية في القطاع الخاص، وماشابه ذلك..)، المصدر: الصندوق الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية**، 2016، نيويورك، ص25.

القذافي أو ما بعده التي زادت سوءا، وصل إلى حد تصنيف ليبيا في عام2018، في المرتبة 170دوليا من أصل 180 دولة، وحصلت على 17درجة من أصل 100.[1]

المطلب الثالث: الخصائص الاجتماعية لليبيا وتجلياتها في الحياة السياسية.

شكلت القبيلة في المجتمعات العربية عامة محددا أساسيا ومهما في رسم المشهد السياسي العربي واختلف مستوى تأثيرها من بلد لآخر ومن دولة لأخرى على غرار السودان، اليمن، تونس والخليج العربي. فالوضع القبلي يهيمن على أجزاء واسعة من الوطن العربي، فاليمن عبارة عن عشائر وقبائل وهناك توازنات مهمة بين القبائل المختلفة وتشير مصادر كثيرة أن الحوثيين يتلقون دعما من قبائل كثيرة معارضة للنظام الحاكم، لوجود حالات ثأر بينهم وبين هذا النظام بصرف النظر عن الدين أو المذهب. [2]

تعتبر ليبيا واحدة من البلدان التي لا تزال تحافظ على بنيتها التقليدية، يتجلى ذلك من خلال مكانة القبيلة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتأثيرعلاقات القرابة بل يصل حضور القبائل الكبيرة منها إلى حد رسم وصياغة السياسات المحلية والوطنية.[3]

يتميز المجتمع الليبي دون غيره من المجتمعات بأنه مجتمع قبلي ومحافظ، لا تزال المبادئ التوجيهية لنمط الحياة العربية، الأمازيغية والإفريقية والصحراوية التي تعود إلى قرون حاضرة بقوة في الحياة اليومية، وحتى التقدم للوظائف ونيل المناصب يتم من خلال تأثير العلاقات القبلية.[4]

وحتى المجتمع المدني بمختلف تنظيماته لا يزال غائبا بشكل فعلي، حتى ولو كان عدد المنظمات غير الحكومية قد ازداد في الآونة الأخيرة مقارنة بما كان في فترة حكم

---

[1] أنور الفيتوري، وآخرون، المرجع السابق، ص175.

[2] مروة كامل البستنجي، **دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية**، (برلين:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2018)، ص57.

[3] حمزة أطيش، أنور الفيتوري، إصلاح الإدارة العامة في ليبيا، تركيا، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، يونيو، 2021، ص: 53.

[4] حمزة أطيش، أنور الفيشوري، نفس المرجع، ص: 60.

النظام السابق، خاصة مع تعقد الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي، وزيادة تحديات العمل المختلفة للعمل المدني، وعوائق بناء مؤسسات الدولة بالشكل المطلوب.

فمؤسسات المجتمع المدني حتمية لدعم مؤسسات الدولة الديمقراطية خاصة أنها تشكل همزة وصل بين الشعب والحكومة من خلال الدفاع عن حقوق الأقليات والفئات المهمّشة التنظيم ورفع المطالب، وصياغة الاحتياجات وترسيخ قيم بناء السلام وجهود المصالحة في مجتمعات ما بعد النزاع، كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني بإنشاء وسائل إعلام بديلة وإعداد تقارير عن الحرب والسلم، ومراقبة الانتخابات وترسيخ ثقافة السلام، وكل مبادرات بناء السلام على المستوى القاعدي كالمصالحة، وتضميد الجراح، وتعزيز العلاقات ودعم الحكم المحلي والقدرات المحلية، كما يعزز من رأس المال الاجتماعي وعناصر المؤسسات الديمقراطية وعلاج النزاعات، كما نجد دوره في المنطقة العربية لبناء السلام في ظل التعددية الاثنية والعرقية والدينية وخلق الاستقرار لوحدة الدولة والقضاء على الجدل جول النموذج الأمثل للتعامل مع الأقليات واستيعاب التكوينات المجتمعية في المنطقة العربية.[1]

ووفقا **لفوكاياما** فإن منظمات المجتمع المدني بمختلف الهيئات الفاعلة فيها تلعب دورا هاما في خلق الإحساس بالهوية الوطنية المشتركة وبناء علاقات تعزيز الثقة بين الدولة ومجتمعها، بينما تتكفل الدولة في المقابل بلعب دورها الجوهري في مسار بناء الدولة وتقوية مؤسساتها.[2]

بالنسبة لعلاقة الدولة بالمجتمع فإن طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة الليبية ومجتمعها بمختلف تكويناته يسوده التهميش والإقصاء الانتقائي للتكوينات الاجتماعية مع

[1] نجيب مي، "**الأقليات وبناء السلام...أي المقاربات أنسب للحالة العربية؟**، مجلة السياسة الدولية، العدد206، 2016، ص35.

[2] Francis, Fukuyama, The political system and political decadence :from the industrial revolution to the globalisation of democracy ,2nd part , 2014.p89.

جوانب احتكار السلطة خاصة في عهد النظام السابق وما ارتبط به من غياب الديمقراطية وفشل الانتقال إلى النموذج الديمقراطي.

في جانب مماثل، فقد يلفت الانتباه إلى غياب الوعي السياسي (الثقافة السياسية) المتمثلة في الانفتاح على الآخر وسيادة قيم الخشونة وتمدد العصبيات القبلية، والتي تستدعي حضور ظاهرة حمل السلاح في المجتمع الليبي التي تعتبر انعكاسا للخلفية التاريخية للفرد الليبي الذي يتميز باستخدام السلاح من أجل الدفاع عن النفس، وهو ما من قاد إلى ظاهرة تفاقم انتشار السلاح بين أطياف المجتمع الليبي، وتسبب في انتشاره الفوضوي والعشوائي على مستوى التراب الليبي في ظل غياب المؤسسات الأمنية الوطنية في التحكم في حركة انتقال الأسلحة والمعدات العسكرية وفشلها في كبح جماح الظاهرة، والذي كان ولا يزال عاملا أساسيا في توسيع مدار الصراع الداخلي والحرب الداخلية.

مستوى القبول والانخراط من المجتمع، من طرف القبائل وباقي المنظمات الاجتماعية المحلية التي لها تأثير على الحياة الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية، حيث أن الاقتصاد مبني ومنظم على العائلة، في الفترة الاستعمارية (هناك ظاهرة تقسيم النشاطات الاقتصادية والوظائف في ليبيا على أسس قبليّة (فلاحية، رعوية، غرس الأشجار، وهناك قبائل رعوية تعتمد الرعي كنشاط رئيسي لها، وهناك قبائل تمتهن التجارة).[1]

بخصوص أهمية القبائل في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في ليبيا يبرز من خلال تاريخها واعتماد أعضائها على الوفاء بنهج الأجداد، وذاكرتهم المشتركة لذا كان الشعب الليبي وحتى النظام السياسي في ليبيا، والقادة السياسيون لا سيّما في عهد القذافي الذي كان يعتمد على التحالف والاتفاق مع القبائل والعشائر لضمان الاستقرار ويأخذون آرائهم ومقترحاتهم على محمل الجد.[2]

---

[1] محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص: 110.

[2] حمزة أطيش، أنور الفيشوري، المرجع السابق، ص: 56.

وحتى خلال المرحلة التي تزامنت مع سقوط القذافي، فقد كان دور القبائل الليبية هامّا في دعم الانتفاضة ضد نظام حكمه، وأدى تلاحم القبائل مع الشعب الليبي المطالب بالتغيير إلى تزايد الانقسام في صفوف النظام الحاكم، حتى أن الانتفاضة قد اعتبرت كونها مجرد تحدّ لنظام توزيع السلطة القائم،ومن ثم التعامل معها على أنها صراع قبلي. في أعقاب الانتفاضة الليبية، ازداد انخراط القبائل في الصراع الدائر في مناطق الصراع والقتال، وعرفت القضايا الأمنية تأثيرا كبيرا للديناميات القبلية خصوصا لما يكون الصراع في مناطق معينة يعتبر بمثابة لعبة القوى بين من يملك القوة ومن لا يملكها.[1]

المطلب الرابع: علاقة الدولة بالقبيلة في ليبيا خلال عهد القذافي وبعده.

الفرع الأول: علاقة الدولة بالقبيلة في ليبيا قبل انتفاضة 2011.

يعتبر النظام القبلي من أبرز العوامل التي أثرت في تشكيل الحياة السياسية في ليبيا، وتعد القبيلة عنصرا أساسيا من مكونات المجتمع الليبي، وقد استغل القذافي خلال فترة حكمه على هذا العنصر لتثبيت أركانه من خلال تقريب قبائل ذات ثقل معين من حاشيته وإغداق الهدايا عليهم لضمان ولائهم له، كما لعبت القبيلة دورا أساسيا في الأزمة المسلحة التي **أطاحت بنظام القذافي** بدعم من قوات حلف شمال الأطلسي وكان لها القول الفصل في الكثير من المعارك الميدانية خاصة في بنغازي والعاصمة طرابلس، ولكن بعد سقوط نظام القذافي ازدادت النزاعات القبلية وظهرت الاختلافات القبلية خاصة بين الشرق والغرب والجنوب، وظاهرة الصراعات القبلية ليست جديدة في ليبيا إضافة لظاهرة الثأر بين القبائل، وخاصة بفعل انتشار الأسلحة والمعدات وكون أن لكل قبيلة ميليشيات مسلحة تابعة لها علما أن ليبيا تحوي ما يقارب مائة وعشرين (120) قبيلة، ما يجعل الاضطرابات والمواجهات الدامية سهلة الحدوث خاصة في ظل التنوع العرقي والقبلي بين القبائل العربية وبين مقاتلين تابعين لقبائل التبوالإفريقية مرورا بالخلافات الدامية بين

[1] حمزة أطيش، أنور الفيتوري، نفس المرجع، نفس ص.

القبائل العربية والقبائل والأمازيغية في بلدتي الزوارة والجميل في الغرب، وانتقالا للصراعات الساخنة في منطقة جبل نفوسة، وانتهاء بحملات الانتقام من قبل قبائل مدينة مصراتة ضد مناطق قاتلت إلى جانب القذافي، وقبيلتها القذاذفة والقبائل الموالية لها ضد القبائل التي يشك في أن لها يد في مقتل القذافي، كل هذه المكونات القبلية والعرقية في الشعب الليبي باختلاف أعراقه عرب وأمازيغ وأفارقة، إضافة إلى الكمّ الكبير من القبائل والولاء الشعبي المتجذر للقبيلة يجعل من ليبيا ساحة حرب أهلية، خاصة في ظل حكومة مركزية ضعيفة غير متحكمة في الدولة ولا تملك ولاءات شعبية ممّا يعزز سيناريو التقسيم.[1]

على مستوى الواقع، وبعيدا عن الخطاب السياسي وتسويقه، فقد تعمّد القذافي منع وجود أي تنظيم مدني وعمد إلى خلق تحالفات قبلية مثّلت الهيكل الاجتماعي الأقدر على تطويق المجموعات والتحكم في مساراتها السياسية ناسفا بذلك فكرة تكوين أي هيكل مدني أو حزبي، الشيء الذي جعل القبيلة تبقى هي الأصل في المشهد السياسي[2].

في سنة 1977، شكّلت النوادي القبلية، وهي في الأصل نواد استخباراتية لكل المناطق والمحليات، تراقب من خلالها تحركات الشباب في كل قبيلة وفي كل أسرة حتى تقضي على أي نفس معارض للنظام القذافي[3].

لقد عمد القذافي في سياساته إلى إعطاء أهمية للمعطى القبلي، وقد كان هذا المتغير حاضرا طوال حقبة القذافي، ومثّلت القبيلة المظلّة الوطنية لكل القوى وأوجدت عبرها قيادات شعبية اجتماعية كانت تعمل على توفير الحماية لجماعاتها ونيل الحقوق وتحصيل

---

[1] يوسف محمد الصواني، **ليبيا بعد القذافي:الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي**، مجلة المستقبل العربي، العدد395، جانفي2011، ص35.

[2] سهام الغضبان، **ليبيا ما بعد القذافي ومعوقات بناء الدولة**، مجلة الإسلام والعالم العاصر، المجلد السابع، العدد الثالث، والرابع، يوليو 2012، ص 161.

[3] سهام الغضبان، المرجع السابق، ص 161.

الوظائف في أجهزة الدولة كل حسب قوة قبيلته أو درجة قربه وولائه من الأسرة الحاكمة وبطانتها.[1]

يجدر التذكير أيضا أن أغلب القبائل الليبية خلال تاريخها، ولا سيّما في عهد نظام الحكم السابق افتقدت للمشاريع والمبادرات السياسية المختلفة التي بإمكانها خدمة أفرادها وتحقيق مصالح أعضائها، بل لقد تميزت أهدافها باقتسام الغنائم والمكاسب المقدمة من النظام السياسي الحاكم، والذي استغل هذه القبائل في تكريس سلطته ونسج علاقات تحالف مع عديد القبائل الليبية من اجل تمرير سياساته وتحصيل تأييد هذه القبائل الليبية لضمان بقائه في سدة الحكم، وهو ما تجسّد في مدة تساوي أربعة عقود من الحكم.[2]

إضافة لذلك، فقد لجأ القذافي إلى إنشاء **ميثاق الشرف** في 1996[3]، الذي يتم بموجبه التزام القبائل الليبية مع السلطة القائمة بمواصلة دعمها لسياسات الحكومة، مقابل استفادة هذه الكيانات القبلية من امتيازات ومناصب قيادية في النظام الليبي، ومن بين القبائل الموقعة على هذا الميثاق: القذاذفة، الزاوية، المقرية، الطوارق والورفلة.[4]

---

[1] سهام الغضبان، نفس المرجع، ص ص 165-166.

[2] شريفة كلاع، **التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا**،(الجزائر: مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد الخامس، فيفري 2014)، ص76.

[3] وهو ما ترسّخ وازداد وضوحا عام 1997 م مع توقيع قادة القبائل على ما عرف بـــ "**وثيقة الشرف**"التي تعهدوا بمقتضاها بالولاء للنظام الثوري والتكاثف ضد أي عشيرة أو قبيلة تقوم بأي معارضة مسلحة للنظام [3]. سمح هذا الاتفاق للقذافي دحر كل حركات أو فئات مناهضة له، ووفرت له المجال الخصب في إطار سياسة "فرّقْ تسُد" استغلال القبائل وضرب بعضها ببعض، بالإضافة إلى ذلك عمل على توظيف الخلافات البينيّة الداخلية بين القبائل لتعزيز موقعه ضمن دائرة الحكم في ليبيا، أتاح ميثاق الشرف الذي صادق عليه البرلمان الليبي شهر مارس 1997 للنظام الليبي بزعامة القذافي إمكانية معاقبة جماعية للعائلات أو القبائل الليبية التي يثبت ممارستها للأنشطة معارضة لنظام الحكم (مثل سحب الخدمات الحكومية، وقد يصل حتى لمستوى ممارسة العنف ضد هؤلاء المخالفين)، المصدر: منصورية مخفي (باحثة في المعهد الفرنسي للدراسات الدولية باريس، مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات، **نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية**.**Htpps://studies.aljazerra.net** تم التصفح في 2021/12/31.

[4] Al hamezeh al shadaedi and Nancy Ezzedine**, Libyan Tribes in the Shadows of war and peace**, Netherlands : clingendael Institute of international relations, 2009, P : 05.

عبّرت كل هذه السياسات عن حرص النظام الليبي في تجنب وقوع محاولات انقلابية ضده، وكسب الولاء القبلي وشراء السلم الاجتماعي، وتحقيق الاستقرار السياسي وحتى الأمني (يتم الانضمام للمؤسسات الأمنية بناء على شروط دقيقة ومحكمة مثل الانتماء إلى القبائل المتحالفة أوالموالية للنظام)، ومنع اختيار أفراد القبائل المعارضة ضمن المؤسسات الأمنية، من أجل ضمان اكتساب وحدة الأجهزة الأمنية وتجنب وقوعها ضمن حافة الانقسام والانشقاق عن نظام الحكم.

ساهمت القبيلة في توحيد صفوف الرأي العام الليبي واتجاهاته المختلفة[1]، اتجاه مختلف القضايا والأحداث الوطنية (المحلية) والخارجية، ومثّلت التنظيم الاجتماعي والسياسي الوحيد المعترف به من قبل النظام الليبي الحاكم في فترة القذافي، مما سمحت له ببسط سلطانه داخليا وكسب تأييد المجتمع تجاه القضايا الخارجية، وسمحت له بالسيطرة على الحكم طيلة أكثر من أربعين سنة (منذ عام 1969 حتى عام 2011)[2]

الفرع الثاني: علاقة الدولة بالقبيلة في ليبيا بعد انتفاضة 2011.

لفهم طبيعة العلاقة بين المجتمع السياسي (الدولة) والبناء الاجتماعي (القبيلة) هو الذي يساعد في تفسير وتحليل طبيعة الوضع السياسي والأمني بعد مرحلة القذافي، وهو الذي سيفسر عوامل استمرار الأزمة في ليبيا رغم تعاقب الحكومات وتنوع المبادرات الإقليمية والدولية وتعاقب المبعوثين لحل الأزمة الليبية.

---

[1] قادت سياسة القذافي التفضيلية لبعض القبائل القريبة منه ومنحها النفوذ **(القذاذفة)** ووضعها في المناصب الأمنية الحساسة **(الجيش)** إلى بعض التوترات القبلية وصلت حد المنافسة داخل مؤسسة الجيش خصوصا من طرف قبيلة **المقارحة**، وصل إلى حد حسب بعض المحللين والخبراء أن هذه القبيلة **(المقارحة)** هي أفضل مرشح لتنفيذ انقلاب على الزعيم الليبي، لأن العديد من أفرادها كانوا يحتلون مناصب هامة في الحكم والأجهزة الأمنية للبلاد، المصدر: مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات، نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية .**Htpp://studies.aljazerra.net** تم التصفح في 2021/12/31

[2] محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، ط1، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص: 95.

ظل صوت القبيلة يخفت مرة ويعلو أخرى في الحياة السياسية والاجتماعية الليبية تبعا للظروف الداخلية السائدة، حيث يتراجع هذا الدور خلال مرحلة معينة ويزداد خلال مراحل أخرى، وظل هذه الخصوصية ملازمة للحياة السياسية الليبية، ففي الوقت الذي يتم فيه إعلان النظام الحاكم عن تهميش المعطى القبلي والترويج لأبعاد المواطنة الوطنية وما فوق الوطنية مثل العروبة والإسلام، فإنه من جهة أخرى يستند في تقسيم العمل السياسي وتوزيع المناصب والأدوار إلى آليات الهوية القبلية.[1]

إن توزيع المناصب والامتيازات والثروات في ليبيا يتم بناء على تفاهم القبائل الكبرى وتقسيم السلطات يكون حسب اتفاق ضمني قبلي توازني، وهذا ما جعل العلاقة بين المجتمع (القبيلة) والدولة قائما على تبادل المنافع والتعايش، بعيدا عن الصدام والصراع، مما منح القبيلة فضيلة وسيطرتها على مؤسسات أخرى، والانتماء لها هو الذي يكسب الأفراد مكانة اجتماعية ويسهم في الوصول إلى المراكز القيادية.

اعتبر القذافي في **كتابه الأخضر** أن القبيلة رابطة اجتماعية، يتعين المحافظة عليها وبالتالي فهو يعترف بقوة ودور هذا الفاعل الاجتماعي في الحياة الاجتماعية السياسية داخل الدولة.[2]

وهو ما انعكس على تعميق الانقسام المجتمعي وزاد من ذلك التعقيد عسكرة القبيلة وعدم تبني سياسة وقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة في ليبيا، وفشل محاولات التهدئة، فضلا عن الضعف المالي والتدهور الاقتصادي في ظل غياب المؤسسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار وضمان السير الحسن للمنظومة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[3]

---

[1] معمر القذافي، المرجع السابق، ص 78.

[3] بلال أوصيف، **التدخل العسكري التركي في ليبيا وجدلية الانفصال في ظل الفشل الدولاتي**، مجلة الأمن الإنساني، السنة6، المجلد 06، العدد 06، 2020، ص:06.

– تراجع الشعور بالانتماء الوطني مقابل استمرار الحس والولاء القبلي والجهوي في ليبيا ساهم في تعقيد المرحلة الانتقالية لما بعد حكم القذافي، وزاد من معاناة الليبيين في تحقيق الوحدة والانسجام وحل الأزمة الصراع الداخلي وأدى إلى تأزم الواقع السياسي والأمني داخل ليبيا، وتراوح بين التعثر والتأزم والعسكرة، في ظل انتشار التهديدات الأمنية الداخلية وتصاعد التدخلات الأجنبية والإقليمية في تغذية الصراع الداخلي.[1]

ترجع قوة الانتماءات القبلية في ليبيا لعجز الدولة عن بناء وتكوين مجتمع وطني بقيمه وتوجهاته وتطلعاته القومية، لذا يمكن للقبيلة أن تكون عاملا مساعدا في إضعاف الدولة، وقد يؤدي ذلك حتى إلى انهيارها، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون أن:" العصبية قد تؤدي إلى الانهيار".

ويعتبرانهيارالدولة بسبب الحروب الأهلية أو الصراعات الداخلية، حين تصبح مؤسسات الدولة وأجهزتها غير قادرة عن أداء مهامها ووظائفها المنوطة بها، ويتخذ انهيار الدولة كنتيجة للحروب الأهلية، نمطين أساسيين:[2]

النمط الأول: انهيار شامل للدولة، يترتب عنه حدوث فوضى شاملة وسيادة منطق الفوضى في الدولة وانهيار سلطتها المركزية.

النمط الثاني: انهيار جزئي، ويقصد به ضعف الحكومة وعجزها عن فرض سيطرتها على إقليم الدولة.

النتيجة المتوصل إليها هي استمرار الحضور القبلي في المجتمع الليبي، وتعد فاعلا كبيرا يساهم في التأثير على الحياة السياسية، الاقتصادية، وتعتبر مفتاحا من مفاتيح الحياة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية في ليبيا، ومثّلت القبيلة عبر التاريخ الليبي الحصن لأفرادها ووسيلة الدفاع الأساسية ضد كل صور القهر والظلم الوافد من الخارج.

---

[1] فاطمة بقدي، **مآلات الصراع الليبي المفتوح وتأجيل إنضاج المرحلة الانتقالية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، سبتمبر2017، ص: 15.

[2] خليل العناني، **العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا**، باقات إفريقية، المجلد الثاني،2001، ص72.

المبحث الثالث: الأزمة الليبية عام 2011 ودور السياق المحلي والتدخل الخارجي فيها.

لم تشهد ليبيا طيلة عهد القذافي أي دلائل لوجود بناء مؤسساتي من أي نوع، وحالت أربعة عقود من حكمه دون إحداث أي تطور اجتماعي حقيقي، بل حتى التقاليد القبلية تعرضت للتشويه باستغلال القذافي لها في إطار تعزيز سلطته المغلقة، وكان لذلك أثر كبير في انهيار نظامه وانهيار ليبيا كليا.[1]

المطلب الأول: دور السياق المحلي الداخلي في انفجارالأزمة2011.

تميزت ليبيا بحالة من الضعف في المنظومة المجتمعية (هيمنة القبيلة وسيادة المعطى القبلي، انتشار الثقافة السياسية الصراعية، طبيعة المنظومة الاقتصادية غير العادلة)، والطبيعة السوسيولوجية، الأمر الذي يجعل من متغيرات البيئة المحلية عوامل مؤدية لحدوث اضطراب مؤكد.

الفرع الأول: جذور انتفاضة17 فبراير2011 وتطور الأزمة الليبية.

أطلق نشطاء ليبيون معارضون خارج ليبيا دعوات للتظاهر عبر مواقع التواصل الاجتماعي تحت ما يسمّى **بانتفاضة 17 فبراير2011،"17فبراير2011 لنجعله يوم الغضب في ليبيا*** ودعوا من خلالها الشعب الليبي للخروج للشوارع والتعبير عن رفض الفساد والقهرالذي تعيشه ليبيا، والمطالبة بالحرية والكرامة، وإسقاط النظام وبناء دولة القانون والدستور كبديل جديد.

انطلقت هذه الاحتجاجات في مدينة بنغازي في شكل مظاهرات سلمية في منتصف فبراير، وسرعان ما انتشرت أنحاء كثيرة من البلاد، وفي أواخر فبراير تم الإبلاغ عن قمع عنيف من قبل قوات الأمن التابعة لنظام القذافي التي تعاملت بعنف ودموية شديدتين، واستخدمت أسلحة ثقيلة في محاولة لقمع الثورة، لكن المحتجين نجحوا في السيطرة على

[1] حليمة بومزبر، المرجع السابق، ص ص 217–218.

العديد من المدن الساحلية في الشرق ومناطق الجنوب الشرقي،وكذا ثلاث مدن في الغرب، والتي عرفت علم استقلال ليبيا في عام1951، والذي ألغاه القذافي في1969.[1]

وبينما كانت القوات المناهضة للقذافي مسيطرة ومتحكمة في المناطق سالفة الذكر، كان نظام القذافي لا يزال محتفظا بأجزاء من البلاد بينها العاصمة طرابلس، ومدينة سبها جنوب غرب البلاد، وكذلك مدينة سرت في وسط الساحل الليبي، وهي مسقط رأس القذافي وقبيلته.

وفي27 فبراير تم تأسيس هيأة تعرف باسم المجلس الوطني الانتقالي تم تشكيلها لتكون بمثابة الوجه السياسي للثورة، وتم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة وزير العدل المستقيل **مصطفى عبدالجليل.**[2]

في خضم هذه المتغيرات وتمكن القذافي وقواته من الوصول إلى مشارف بنغازي معقل الثوار، حدث في تلك المرحلة منعطف آخر ألا وهو تمرير قرار لمجلس الأمن يقضي بفرض حظر جوي على ليبيا من أجل حماية المدنيين الليبيين من هجمات القذافي وكتائبه، وتبعا لذلك القرارالأممي رقم **1073**الصادرفي**17مارس2011** تدخل الناتو، وتم قصف لمواقع القذافي وكتائبه العسكرية ودخلت ليبيا على إثره مرحلة جديدة لا تزال مستمرة لغاية يومنا هذا.

الفرع الثاني: دور العوامل الداخلية في انتفاضة17فبراير2011

تشمل العوامل الداخلية مختلف الظروف والمتغيرات المنبعثة من البيئة الداخلية الليبية والتي أدت إلى الانتفاضة ضد نظام الحكم، والتي ترتبط بفساد النظام القائم وتآكل شرعيته

[1] يوسف محمد القماطي، صبري جبران الكرغلي، المرجع السابق، ص.08.

[2] **المجلس الوطني الانتقالي الليبي:** يعتبر أول هيئة تشريعية تم تشكيلها بعد سقوط نظام القذافي وتم ذلك في 23فبراير2011، لتكون الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، ضم ثلاثين عضوا مثلوا كافة مناطق ليبيا، عقد أول اجتماع له في 2011.03.05 في بنغازي وعين رئيسه ونوابه وباقي الأعضاء بمناصبهم. انظر المجلس الوطني الانتقالي المؤقت(ليبيا)على الموسوعة الحرة:**https://ar .m.wikipedia.org**

وتراجع المستوى المعيشي التوزيع غير العادل للثروة وارتفاع نسب البطالة في أوساط الشعب الليبي.

أولا: دورالعوامل السياسية والتاريخية في تراجع شرعية القذافي.

تعتبر العوامل السياسية التي أدت إلى حدوث ثورة فبراير 2011 للإطاحة بنظام القذافي شبيهة بل تكاد تكون مطابقة لتلك التي أدت إلى انفجار الثورات في باقي الدول العربية. وقد أشار كل من الأستاذ **علي هلال، والأستاذة نيفين مسعد،** إلى أن الأنظمة السياسية العربية تشترك في مجموعة من الخصائص والمميزات، تنبع كلّها من خاصية أو سمة واحدة هي التخلّف، فهناك عدم تكامل، وغياب واضح للرشادة في صنع القرار، وانتفاء القواعد المؤسسية المستقرة لتداول السلطة، الأمرالذي يؤدي إلى عدم الاستقرار، ويفتح المجال أمام تدخل العسكريين في الحكم، وعلى المستوى الاقتصادي تميّزت بالتركيز على منتج واحد هو النفط، وتخلّف طرق الإنتاج، ونقص رؤوس الأموال المنتجة.[1]

من الأسباب السياسية التي أدت إلى ثورة الليبيين ضدّ القذافي في **فبراير2011**ما يلي:

1-تآكل شرعية نظام حكم القذافي التي قامت على ركائز أساسية وهي الشرعية الثورية، المساواة والعدالة الاجتماعية، وشرعية الكرامة والهوية الوطنية، وآخرها القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ومناهض ضد السياسات الإمبريالية والتوجهات الغربية ذات الأبعاد الاستعمارية والتوسعية النفوذ في المنطقة.

بمجيء القذافي إلى الحكم في 1969 لجأ إلى حل مؤسسات البلاد، بما في ذلك البرلمان المنتخب ديمقراطيا، ومجلس الشيوخ والحكومة واعتقل أعضاءها، وتم استبدالها

[1]عبدالمؤمن، سي حمدي، **إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الحوكمة والتنمية، المسيلة، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018- 2019، ص.65.

بالشرعية الثورية*، ومجلس قادة الثورة وحكومة جديدة كوّنها الضباط الأحرار الذين شاركوا في الانقلاب.[1]

تميزت ليبيا في عهده بعدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي، حيث شهدت ليبيا في عهد النظام الليبي السابق تغيير نظام الحكم المركزي والمحلي في عديد المرات، وتم كذلك إنشاء (البرلمان)، مؤتمر الشعب العام، والمؤتمرات الشعبية في كل قرية ومدينة تماشيا مع نظريته العالمية التالية الموصوفة في كتابه الأخضر.[2]

يرفض القذافي جميع أنواع التعددية السياسية والتمثيل السياسي وأساليب تداول السلطة المتعارف عليها بالمعنى التقليدي لممارسة الديمقراطية، وأن أساس سلطة الشعب بدون نيابة عنه، ولهذا امتزج نظام الحكم بالقذافي، واتخذ من خلاله القمع والتقتيل والقصف وتشريد الملايين وسيلة للبقاء في الحكم ممّا أغرق البلاد في أتون حرب لا تبقي على حاكم ولا محكوم.

وأمّا عن سلطة الشعب فإن القذافي يعتبر أن تحقيق ذلك مرهون بكيفية واحدة هي المؤتمرات الشعبية بحيث يعبّر:"**... ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد، ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة وهي المؤتمرات الشعبية، فلا شعبية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان**".[3]

وأما عن السلطة التنفيذية كما هو متعارف عليها في مختلف دساتير وأنظمة دول العالم الأخرى، فإن القذافي كان هو صاحب السلطة الحقيقية، وهو الفاعل الأساسي

---

* **الشرعية الثورية:** هي طريقة لحكم البلاد تتجسد في خلق أدوار ووظائف ومؤسسات غير مستقرة وغير متناسقة يميزها سيطرة الفئة العسكرية على الحكم أو الحكم الفردي.

[1] أنور الفيتوري، المرجع السابق، ص64.

[2] Chervis, Christopher and Martinis, J **Libya after Gaddafi, lessons and implication for the future,** National security research, Division the RAND Corporation, 2014, P 8 .

[3] فخر الدين ميهوبي، المرجع السابق، ص 149.

المسيطر عليها واقعيا، رغم ما يتضمنه –نظريا– من مكانة محورية للجان الشعبية، التي تخضع في تعيينها للمؤتمر الشعبي العام.

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الديمقراطية خلال عهد القذافي لم يكن معمولا به، بل تم تجريم كل محاولات إنشاء أحزاب سياسية، كما أن التسامح مع الليبيين الذين لهم آراء سياسية مخالفة أو معارضة لنظام الحكم أمر غير شائع وغير مرحّب به من طرف النظام الحاكم.[1]

يعتبر القذافي في "**الكتاب الأخضر**" أن الأحزاب هي الدولة الديكتاتورية العصرية، حيث أن الحزب هو حكم جزء للكلّ، وهو آخر الأدوات الديكتاتورية التي تمكن من حكم فئة أو مصلحة واحدة للشعب بأكمله، لأن الحزب–في نظر القذافي–هو حكم الأقلية بالنسبة للأغلبية (الشعب)".[2]

وكان من المفروض أن تكون لهذه السلطة دوركبير في العملية السياسية في ليبيا، ومن ثم يكون لأفرادها مكانة محورية وأساسية، وتكون مسؤولة أمام المؤتمر الشعبي عن تنفيذها للقرارات والقوانين التي يصدرها المؤتمر الشعبي العام.[3]

مرّت اللجان الشعبية خلال فترة حكم القذافي بتغييرات عديدة وتم إحداث تعديلات عليها إما بالزيادة أو النقصان أو الضم والتقييم، وتعكس كل هذه التعديلات رغبة القذافي في إحكام سلطته عليها. وفي هذا الصدد، وصل الأمر حتى أن بعض الموظفين العاملين تحت سلطات الوزراء الليبيين يمتنعون عن تنفيذ قرارات وتعليمات هؤلاء الوزراء الليبيين، انتظارا لإقرارها أو إلغائها من قبل القذافي الذي كان حريصا على إضعاف سلطة القائمين على تلك اللجان بتغييرهم بصورة مستمرة حيث تم تعديل تشكيل اللجنة الشعبية العامة في الفترة....

---

[1] أنور الفيتوري، المرجع السابق، ص 64.

[2] معمر القذافي، **الكتاب الأخضر**(طرابلس: المركز العالمي للدراسات، وأبحاث الكتاب الأخضر)، ص ص: 19–20.

[3] فخر الدين ميهوبي، المرجع السابق، ص: 153.

أما بشأن الصحافة وحرية الإعلام، فلم يكن مسموحا إنشاء صحف خاصة أو مستقلة، وظلت تعاني من الهيمنة الكاملة للسلطة عليها مع عدم وجود أي هامش للحرية، وتعرضت للتضييق ومحاكمة الإعلاميين بتهم إفساد الرأي العام وتم فرض شروط مجحفة للنشر وممارسة الرقابة الصارمة أدت لغلق عدد مهم من الصحف الليبية خاصة بعد صدور قانون للنشر1972، وازداد التضييق فيما بعد عقب إعلان القذافي عن الثورة الثقافية عام 1973.[1]

ثانيا: دورالعوامل السوسيواقتصادية في الإطاحة بنظام حكم القذافي.

لقد واجهت الدول العربية عامة أنواعا من المشاكل والتحديات وهي تعمل على تأسيس وإعادة بناء كياناتها، تمثلت تلك المشاكل فيما يلي:[2]

- مشكلة بناء الدولة وهي مشكلة تركيبية تتعلق بزيادة التكامل والاندماج.
- مشكلة البناء القومي وهي تؤكد على الجوانب الثقافية للتطور السياسي.
- المشاركة السياسية وتتعلق بتمكين المواطن من المساهمة الدائمة والفاعلة في اختيار البدائل المرتبطة بحقوقه ومصيره.
- مشكلة توزيع الرفاه وترتبط بالتوزيع العادل للقيم بين مختلف الفئات الاجتماعية بما يضمن كرامتها.

لم تكن أسباب الانتفاضة التي وقعت في ليبيا مختلفة عن باقي الثورات التي اندلعت في البلدان العربية خلال سنة2010 لكن هناك بعض الاختلافات في التفاصيل، ولهذا سيتم في هذا الجزء التعرض للأسباب الحقيقية لثورة 17فبراير2011 والتي تضم ما يلي:

- انتهاكات حقوق الإنسان من طرف النظام الليبي
- الضغوط الاجتماعية (فقر، بطالة، غياب العدالة الاجتماعية...)

[1] حليمة بومزبر، المرجع السابق، ص ص214– 215.

[2] محمد صافو، **إشكالية بناء الدولة في العالم العربي**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 11، جوان 2010، ص 123.

- استشراء الفساد الحكومي*

يترك هذا الأخير تداعيات خطيرة على مصداقية الدولة وعلى سياستها الوظيفية وعلى استراتيجيات التنمية، حيث يؤدي إلى خلخلة الثقة في النظام السياسي، ويدفع نحو مخاطر أمنية، ومحاولات الإطاحة بالنظام الحاكم لغرض تحقيق أغراض شخصية (ربح خاص) كما يتسبب الفساد في ضياع المال العام للدول، وهدر مواردها المالية التي يفترض أن توجه في خدمة الدول ونمائها وتطورها، مما يدفعها نحو الاستدانة ويجرها نحو الوقوع في فخ الأزمات المالية الدائمة.

رغم أن ليبيا دولة نفطية ريعية بامتياز، وتبلغ احتياطاتها النفطية ما يعادل 30 مليار برميل، وترتكز على 90 %من عائداتها النفطية، لكن استئثار النظام السياسي الليبي بالثروة واستفادة فئات قليلة حول السلطة منه في ظل تهميشه لقطاعات واسعة من المجتمع الليبي، لم يكن عاملا مساهما في خدمة المجتمع الليبي ولم يتم استغلاله بالشكل المطلوب في بناء بنية تحتية سليمة وفي تشكيل اقتصاد قوي وجعل ليبيا قوة إقليمية فاعلة.[1]

*لا يوجد تعريف محدد للفساد، بل هناك اتجاهات مختلفة تجتمع في كون قد يتخذ صورا متباينة و أشكالا متنوعة من مجتمع لآخر، فهو مفهوم مركب ومرن يتغّير من مكان لآخر، ومن زمان لآخر تبعا للنظرة إلى السلوك الذي تنطبق عليه حالة الفساد، كالرشوة، المحسوبية، النصب والاحتيال، التهرب الضريبي، غسيل الأموال وغيرها من الممارسات والسلوكيات المشابهة.

* عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه:«كل عمل يتضمن استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته، والفساد السياسي هو إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثورة، ولا يشترط أن يشمل تبادلا للمال، بل قد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين» انظر. محمود محمد عياصرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، ط1، عمان،2011، ص73.

[1] أحمد نعمان الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط2(عمان: دار النشر والتوزيع، 2009) ص: 48.

حاول القذافي الحد من التحولات المرتبطة بالنفط واحتواء تأثيرها وكان حريصا على محاربة القوي التحديثية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكانت نتيجة ذلك وضع العقبات في مسار تحديث المجتمع والدولة الليبيين.[1]

لقد ساهمت سيطرة نظام القذافي على الموارد الطبيعية، مثل النفط في منحه كما هو الحال بالنسبة للأنظمة الحاكمة في العالم العربي في تحصيل استقلالية نسبية عن القوى الاجتماعية ومنحه السلطة الكافية لمكافأة حلفائه أو معاقبة منافسيه، إضافة إلى تعزيز العنف المادي في نهاية الأمر.[2]

ساهم النفط إذن في تغذية نظام القذافي داخليا وخارجيا وأعطت له ولنظامه القوة المادية اللازمة لتحقيق هدفين في وقت واحد: الأول يتعلق بتزويد الدولة بظروف مواتية لاختراق المجتمع، فوفرة عائدات النفط مكنت الدولة من ممارسة الاقتراض بكافة أشكاله دون الحاجة لفرض ضرائب، أما الثاني فهو أنها حررت الحكومة من أية حاجة لإقامة التوافق السياسي بين المواطنين، أو تلبية مطالبهم بطريقة ديمقراطية، فكانت عائدات النفط الضخمة وراء اقتناع السلطة السياسية باستبعاد أي عقد اجتماعي.[3]

إن تعزيز العنف المادي له تأثير سلبي على تناقص الإنفاق على مجالات أكثر فاعلية في المجتمع كالتعليم، الصحة، والحد من الفقر أو البنية التحتية، وهي مرتبطة أيضا بالتكاليف المتزايدة لصيانة القوات المسلحة، ما يجعل هذه النفقات باهضة أكثر من ذي قبل.[4]

---

[1] Youssef Mohamed Sawani, » **post Quadhafi Libya : interactive Dynamics and the political future »**, contemporary Arab, afairs, VoL 5.N°01, january –March 2012, P : 40.

[2] أدهم صولي، رايموند هينبوش، **الدولة العربية مقاربة سوسيولوجية تاريخيةّ**، مجلة عمران، العدد 2015 37. ص18.

[3] Youssef Mohamed Sawani, **« Post Quadhafi libya: interactive Dynamics and the political future**, The Arab Spring ,Ciritical Analyses, op cit, P ,128 .

[4] الصندوق الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2016، نيويورك، ص30.

لقد شكّل الاعتماد الكلي على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي أحد المشاكل الموروثة من عهد القذافي، وفشل النظام الحاكم في تنويع الاقتصاد رغم الفرص والإمكانيات المتاحة، ولم يتم حل هذه المشكلة والتي لها آثار حتما مهددة للوضع والاستقرار الاقتصادي والسياسي ولها آثار متعددة.[1]

لم تكن الثروة النفطية التي هي مكون حيوي للاقتصاد الليبي عاملا إيجابيا، لكنها كانت عاملا ساهم في تطور أنماط معينة من الفساد.[2] فعلى الرغم من الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها ليبيا ورغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى (تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة على خمسين مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا)، فإنه توجد حالات تفاوت كبيرة في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي، استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته[3].

علاوة على ما سبق، يمكن الإشارة إلى عامل آخر ساهم في تصاعد الاحتجاجات ضد نظام القذافي ألا هو التغير الديمغرافي وازدياد شريحة الشباب العمرية، وانفتاحهم على العالم الخارجي ، فالشباب الليبي الذي يشكل حوالي 52 بالمائة من مجموع السكان (تحت سن 25 عاما) لم يقبل التناقضات بين الشعارات والسياسات التي عاش ونشأ في إطارها والتي تؤكد على قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وملكية الشعب، وبين واقع يناقض ذلك تماما في ظل سياسات الانفتاح والخصخصة التي هددت قطاعات كبيرة من هؤلاء الشباب، وهددت حتى مصالح بعض أنصار النظام، الأمر الذي خلّف شعورا بعدم الرضا اتجاه تلك السياسات [4].

---

1 صورية زاوشي، المرجع السابق، ص68 .

[2] حمزة أطيش، أنور الفيشوري، المرجع السابق، ص 77.

[3] محمد عاشور، **الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل**، في تقرير عن المؤتمر، إثيوبيا،2011، ص23.

[4] محمد عاشور، المرجع نفسه، ص 24.

في سياق متصل، لم تمنع الوعود المقدمة من قبل القذافي وشعاراته التي تزعم التوزيع العادل للثروة على جميع الليبيين من كبح جماح الفساد المستشري والحد من مظاهر الفقر المنتشرة في أوساط عدد من الليبيين. وقد أدّى غياب العدالة عبر الزمن إلى استياء الليبيين وازداد شعورهم بعدم العدالة في توزيع الثروات، خاصة وأن خيرات بلادهم يتم نهبها دون أن يحصلوا منها إلا على الفتات إلى أن قادهم هذا الحال نحو الصدام المفتوح مع النظام الحاكم وأنصاره في منتصف فبراير 2011.[1]

ثالثا: دور ثورة الاتصال والمعلومات في إحداث الثورة في ليبيا.

ساهم السيل الجارف لثورة الاتصالات والمعلومات الذي حول العالم إلى قرية صغيرة، في إحداث نقلة نوعية في مستوى الوعي، خاصة في أوساط الشباب، وقادهم إلى إنضاج الوعي الثوري لاسيما بعد اطلاعهم على ظروف العيش في البلدان المتقدمة، والتواصل معها ذلك أن فئة الشباب هم الفئة الأقدر، والأكثر تفاعلا مع وسائل ومعطيات الثورة، وفي غفلة من فئات المجتمع الأخرى وعن أعين السلطات ورقابتها بعد أن غيرت تلك المعطيات حتى مفاهيمها عن السيادة الوطنية.[2]

اتخذت فئات الثورة وسائط الانترنيت **كالفايسبوك والتويتر** وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي التي أنتجتها ثورة الاتصالات والمعلومات كفضاء متنامي ومنبرا إعلاميا في عمليات التعبئة والحشد الجماهيري للتظاهرات في ساحات ومدن وعواصم البلدان التي قامت بها الثورات وغدت الانترنت من خلال مواقع التواصل الاجتماعي أداة فعلية للتفاعل مع الثورة، وحولتها إلى أسلحة وأساليب نوعية لا تقل تأثيرا عن الوسائل التقليدية للحركات الثورية التقليدية، وكان أحد أسباب فشل الأنظمة والحكومات في احتواء

[1] محمد عاشور، المرجع نفسه، ص 24.

[2] أحمد علي محمد، **الثورات العربية قراءة في الفكر الثوري**، مجلة جامعة التيار للعلوم الإنسانية، العدد الثاني، ص11.

الثورات هو فشلها في تقدير قوة وتأثير تلك الوسائل وتجاهلها والتقليل من شأنها من ناحية، وعدم استفادتها من تلك الوسائل ثانيا.[1]

إضافة لهذه العوامل ساعدت عوامل أخرى على اندلاع الانتفاضة ومنها:

-تأثير المعطى القبلي والرغبة الشعبية القوية في التغيير والإصلاح، حيث لعبت القيادات القبلية (تأثير القبائل)، ومنظمات المجتمع المدني والأعيان دورا في تحريض وحشد الرأي العام المحلي للانتفاضة من أجل الإطاحة بالنظام القائم.

يرجع الحضور القوي للمعطى القبلي في الإطاحة بالقذافي بسبب سياسات القذافي غير العادلة التي عملت على تهميش بعض فئات المجتمع الليبي وإعطاء أفضلية لبعض الفئات والقبائل الأخرى، وهو ما أثر سلبا على التماسك القبلي والاجتماعي داخل المجتمع الليبي، ويكاد يكون هذا ظاهرة تنتشر في كثير من علاقات الأنظمة العربية بمجتمعاتها.

في هذا الصدد، يجدر التذكير أن مختلف السياسات العربية الرسمية ساهمت طيلة عقود في إضعاف النسيج الاجتماعي عندما ميّزت بين فئات المجتمع مانحة بعضها،سواء أكانت أقلية أم أكثرية من الناحية العددية، مزايا على حساب غيرها وحرمت أخرى من حقوق أقرتها الدساتير والقوانين، ونتيجة لذلك تصدعت جدران التعددية في أكثر من بلد عربي وأصبحت فئات مجتمعية مختلفة كثيرها وقليلها من حيث العدد تزداد شعورا بالحرمان والتمييز. [2]

فيما يخص التوزيع العادل للرفاه وتقاسم الثروة والسلطة وما يترتب عنها من مطالبات قد تأخذ طابعا مسلّحا يهدد وحدة الدولة واستقرارها، فهناك ملايين الأشخاص الذين لقوا حتفهم في حروب أهلية في العقد الماضي نتيجة التوزيع غير العادل للثروة والاستئثار بالسلطة [3].

[1] أحمد علي محمد، المرجع نفسه، ص17.

[2] ريما خلف، المرجع السابق، ص97.

[3] محمد صافو، المرجع السابق، ص 130.

لعبت القبيلة دورا أساسيا في الأزمة المسلحة التي **أطاحت بنظام القذافي** بدعم من قوات حلف شمال الأطلسي وكان لها القول الفصل في الكثير من المعارك الميدانية خاصة في بنغازي والعاصمة طرابلس.

وحتى خلال المرحلة الأولى للانتفاضة وتقدم الانتفاضة الليبية فإن المعطى القبلي ظل حاضرا وبقوة، وتميز الوضع باصطفافات كبيرة لعديد القبائل الليبية سواء لدعم القذافي ضد الثوار أو في جهة أخرى معاكسة من طرف القبائل الأخرى الثائرة ضد حكم القذافي. ويعتقد البعض أن انضمام قبيلة(ورفلة) إلى الثوار وهي أكبر قبائل المنطقة الغربية، والتحاق قبيلة (ترهونة) بها هو الذي قلب الموازين لمصلحة الثورة إلى القبائل الأخرى مثل قبيلة (الزوية) التي تقطن جنوب ليبيا في المناطق النفطية، وقبيلة(بني وليد)التي بادرت إلى سحب أبنائها من القوات الأمنية، وقد لجأ النظام والمجلس الانتقالي إلى هذا البعد القبائلي للتأكيد على حجم الدعم الذي يحظى به من القبائل، فأعلن المجلس في بدايات شهر مايو 2011عن تلقيه دعما من خلال بيان(ستين قبيلة ليبية) ردا على ترويج النظام لتلقيه الدعم من نحو ألفي قبيلة، وانطلاقا من ذلك فإن الولاءات القبلية أدت دورا رئيسيا في تحديد السياسة الداخلية والخارجية للبلد.[1]

فحضورالمعطى القبلي كان متشعبا أثناء الثورة وحتى بعد انتهاء حكم القذافي، وأصبح بعد سقوط النظام مؤثرا في وتيرة الأحداث في ليبيا وفي تحديد طبيعة الدولة المنشودة.[2]

إضافة لما سبق، فقد أسهمت بعض العوامل في تسريع عملية الإطاحة بالقذافي، ومنها:

- ✓ تأسيس المجلس الوطني الانتقالي كجهة سياسية للثورة.
- ✓ تزايد الدعم الدولي والوطني ودعم المعارضة بالخارج.

---

[1] تمارا كاظم الأسدي، محمد غسان الشبوط، **عاصفة التغيير:الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية،ط1**(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص125.

[2] تمارا كاظم الأسدي، نفس المرجع، ص 166.

- ✓ بداية بروز الانشقاقات المدنية والعسكرية في صفوف النظام وبوادر تخلي الشرطة والجيش عن نظام القذافي من جهة ومن جهة أخرى دعم الثوار بالسلاح.
- ✓ التعامل العنيف والدموي من طرف القذافي وأتباعه.

مما سبق، يمكن القول أن السياق المحلي الليبي خلال حكم القذافي الذي تميز بالفساد السياسي والإداري، وهشاشة البناء الاجتماعي وهيمنة المعطى القبلي، وتردي الوضع الاقتصادي، كان له دور كبير في تصاعد مطالب التغيير وصولا إلى الصدام مع النظام القائم ووفّرت مبررات للتدخل الخارجي الذي كان له دور كبير في إنهاء حكم القذافي.

المطلب الثاني: دور التدخل الخارجي في مارس 2011 في إنهاء حكم القذافي.

لعبت البيئة الخارجية المحيطة بالدولة العربية دورا كبيرا في تشكيل الواقع الجديد سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وساهمت القوى الخارجية في زعزعة بنية الدول التسلطية في الوطن العربي وانهيارها، وتغيير شكلها ليس بما يتوافق مع مصالح شعوب المنطقة فحسب، بل بما يخدم مصالح تلك القوى والفواعل الخارجية المتدخلة، وبما يضمن لها تحقيق أهدافها وأجنداتها في الوقت الراهن أو في الظروف المستقبلية.

بخصوص التدخل الدولي في ليبيا عام 2011 وبعد صدور تقارير*عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، وتم فيها اتهام القذافي بارتكابه جرائم حرب ضد شعبه، ومن ثم إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية تم استصدار بالإجماع القرار رقم1970 عن مجلس الأمن، والذي نص على[1]:

- ✓الحظر الجوي على ليبيا.

---

*قدمت **لجنة التحقيق بشأن ليبيا** تقريرا تضمن استنتاجات أثبتت ارتكاب القذافي جرائم دولية، وعلى وجه التحديد جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وانتهاكات حقوق الإنسان، للمزيد انظر: **تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول ليبيا** على الرابط:**https://ochr.org/documents/**...A HRC 19 68 .doc، تم التصفح في 2021.12.26

[1] محمد عبدالكريم، **ليبيا ما بعد القذافي، أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف**، الطبعة الأولى،(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،2019)، ص07 .

✓تجميد الأصول المالية للقذافي وحظر السفر بالنسبة له ولعائلته ومسؤولين في نظامه.

✓دعوة الدول الأعضاء في مجلس الأمن للإسراع في تقديم المساعدات للمتضررين، وجاءت بعدها ظروف أخرى صدر إثرها قرار رقم1073 في 17مارس2011 الذي يعتبر بمثابة فرصة للمجتمع الدولي للتدخل لغرض حماية المدنيين باسم التدخل الدولي الإنساني*[1].

فعلى إثر تلك القرارات جاء تدخل الغرب عسكريا في ليبيا، وتحت ادعاءات لحماية حقوق الإنسان من نظام وقوات القذافي الذي مارس العنف اتجاه المتظاهرين وهو ما استغلته القوى الغربية، وتمّت الدعوة لإعمال مبدأ مسؤولية الحماية the principale of responsibility to protect، وحصل التدخل العسكري من قبل هذه القوى التي تلقت دعما بالأسلحة من طرف الولايات المتحدة وفرنسا ناهيك عن الناتو الذي تم باسمه تنفيذ عملية التدخل في ليبيا.[2]

ومن العوامل الخارجية التي ساعدت على حدوث الانتفاضة الليبية:

أولا: لعبت موجات التغيير التي أطاحت ببعض النظم العربية(تونس، مصر) دورا في

---

* **التدخل الإنساني:** يشير في مفهومه الضيق إلى المساعدة المصحوبة باستخدام القوة الهادفة إلى توفير الحماية لمواطني دولة ما إزاء المعاملة التعسفية وغير الإنسانية التي يتعرضون لها، ويشير المفهوم الواسع للتدخل إلى كل تدخل يهدف إلى حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ويمكن أن يكون التدخل عسكريا أو دبلوماسيا وقد يتسع نطاق المواطنين ويشمل الأجانب، والتدخل قد تقوم به دولة أو مجموعة دول أو منظمة عالمية أو إقليمية. لكن الدول العربية تعد الضحية الأولى لاستغلال القانون الدولي أبشع استغلال، حيث يتم الاستعمال الجزئي والكاذب لهذا القانون كما هو الحال بالنسبة لمواضيع حقوق الإنسان واستغلال الديمقراطية استغلالا منحرفا حسب مصالح وسياسات الدول الكبرى.[1]وهذا ما أدى إلى تدمير كيانات عربية كسوريا ليبيا السودان العراق، وساهم في تقوية وحماية الكيان الصهيوني وحماية توسعه وتأمين تغلغله في الدول العربية المدمرة ، انظر: محمد الأطرش وآخرون، **العرب وتحديات النظام العالمي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان،1994، ص: 103، بخصوص تدخل مجلس الأمن في الدول لحماية الأقليات، فذلك يطبعه عدم مصداقية المجلس في كثير من الأدوار التي قام بها والتي عكست جليّا مصالح الدول صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وليس وفقا لمصالح الجماعة الدولية لذلك أصبح لهذا الجهاز دور أساسي في خدمة المصالح الحيوية والجيواستراتيجية لبعض الدول ولو على حساب سياسة بعض الدول ومجالها المحجوز.

[2] Nathaniel, D. DanJIbo , **the aftermath of the Arab spring & its implication for peace and development in the sahel and sub−saharan Africa**. Strategic Review for Southern Africa Vol 35,N 2,2013,P. 24.

إلهام الليبيين ودفعهم نحو الإطاحة بنظام حكم القذافي.

حاول الليبيون مرات عديدة القيام تغيير نظام الحكم ، لكنها باءت جميعها بالفشل، وتعرض كثير من المعارضين للإعدام والشنق والأحكام المؤبدة بالسجن، واستمر هذا النظام القائم حتى جاء عام 2010 الذي حمل في طياته بشائر التغيير لليبيين خاصة بعد أن تم الإطاحة برئيسي تونس ومصر، وهو ما أعطى للشعب الليبي دافعا قويا نحو المطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي، والذي تجسدت أولى مراحله من خلال ثورة 17فبراير2011التى ترتب عنها لاحقا إلى التخلص من نظام الحكم القائم.

ثانيا: دور الإعلام العالمي وظروف التدخل الأجنبي لقوات الناتوnato- "في ليبيا:

يمكن رؤية الأزمة الليبية برمتها في ضوء ما يسمى"**التكالب الدولي على ليبيا**" الذي تردد بقوة منذ سقوط القذافي عام 2011، وأصبح موضوعا متداولا في الأوساط العربية والغربية على حد سواء وسط ضبابية من تشابك الأطراف المتدخلة ومصالحها وتحالفاتها الإقليمية والمحلية.[1]

يمكن رؤية الأزمة الليبية في كونها نموذجا من نماذج من الفوضى الخلاقة، ويظهر ذلك من خلال الاتجاهات الانفصالية التي تتبناها جماعات جهوية، حيث عادت إلى الواجهة الأفكار الخاصة بإنشاء ثلاثة أقاليم فدرالية، في الشرق والغرب والوسط، وهو ما ينبئ عن اتجاهات تستهدف تقسيم الدولة الليبية، أوعلى الأقل تمزيق النسيج الاجتماعي الليبي بشكل يؤدي إلى تقوية النفوذ القبلي والجهوي واستقلال الكتل الاجتماعية بالإقليم الذي تعيش على أرضه، وكان إعلان استقلال إقليم برقة، وتشكيل حكومته الخاصة مثالا واضحا عن حالة الفوضى في ليبيا.[1]

[1] محمد جواد علي، **الشرق الأوسط الجديد وتداعيات الربيع العربي**، مجلة العلوم السياسية، عدد 52، بغداد، تموز 2016، ص39.

بالرجوع إلى طبيعة التدخل الدولي في ليبيا خصوصا والمنطقة العربية عموما فإن المفارقة التي دائما ما تفضح طبيعة التدخل الغربي والأمريكي في المنطقة العربية هو كون هذه القوى دائما ما تمارس ضغوطات على الدول العربية وخاصة الشرق أوسطية وشمال إفريقيا من أجل الإصلاح وتبني الديمقراطية و..، لكنّها على النقيض من ذلك تتكتّم في إعلان التدخل العسكري في منطقة الخليج العربي الفارسي ولا ترغب في ذلك وتمتنع أي إجراء أي هجوم عسكري في تلك المنطقة. فوحدها ثورات الخليج العربي الفارسي من سلمت من التدخل الغربي أو مساعدة الثّوار في تحقيق أهدافهم، بل حتّى البحرين لم تسمع من المجتمع الممثل بالدول الغربية سوى تنبيها لقسوتها مع المتظاهرين، ولهذا الامتناع عن التدخل أسبابه:

أولا، هناك قواعد عسكرية غربية مهمّة في الخليج مثل القاعدة العسكرية التابعة للبحرية الأمريكية بالبحرين أو القاعدة العسكرية الأمريكية الجوية المتواجدة بقطر، هاته القواعد التي تجد الترحاب والحماية من النظم الحاكمة بالخليج بدون رضا الشعب الرافض لهذا التواجد هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الغرب يشعر بتخوف من أن تأتي هذه الثورات بثوار شيعة للحكم وبالأخص في البحرين وبالتالي تعاطفهم مع إيران ضد الغرب، بالإضافة إلى أن هاته المنطقة تعد المزود الرئيسي لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بالنفط، ومنه يتوجب حمايتهم من أي تغيير سياسي قد يؤثر في الإمدادات النفطية للغرب.[1]

المطلب الثالث: إسقاط حكم القذافي والتداعيات المترتبة.

بعد انتهاء العمليات العسكرية في31أكتوبر2011من طرف قوات الحلف الأطلسي التي ترتب عنها إسقاط النظام الليبي والقضاء على القائد الليبي معمر القذافي في20 أكتوبر2011، دخلت ليبيا مرحلة أمنية خطيرة تميزت ب:

[1] الطاهر لقوس علي، واقع وآفاق السلطة السياسية في الوطن العربي في ظل التحولات السياسية والاجتماعية الراهنة، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات ، العدد التاسع، جوان 2014 ، ص ص 134 135.

- ✓ انتشار الحركات المسلحة والقتل والدمار، والذي سيهدد حتما الأمن والسلم الإقليميين والدوليين في ظل ذوبان الحدود بين المحلي والعالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة وإفرازات العولمة.
- ✓ أصبحت ليبيا بؤرة للصراعات والنزاعات وتردي الوضع الأمني الذي سيؤثر سلبا على السياقين المحلي والعالمي.
- ✓ تزايدت مستويات التدخل الخارجي في شؤون ليبيا وتصاعد تصارع الأجندات الإقليمية والدولية باستغلال الأطراف المحلية، حيث ساهمت القوى الخارجية خلال العقد الأخير في تقديم الدعم المالي والسياسي للفواعل السياسية المؤثرة في العملية السياسية الليبية بما يخدم مصالحهما ويعظم نفوذهما.[1]

- ✓ الفوضى واللااستقراروهو ما ينذر بتفكك الدولة وانهيار مؤسساتها بما يمكن وسمها بالدولة الفاشلة أوالمنهارةfailled state، لتدخل ليبيا مرحلة جديدة من عمرها وهذا ما سيتم الحديث عنه لاحقا.
- ✓ وقد ترتب عن الأزمة الليبية حدوث خروقات وتمزقات تهدد النظام الليبي الجديد، وألقت بظلالها على ساحل شمال إفريقيا برمّته، مثلما حدث في دولة مالي المجاورة لليبيا، حيث انتعشت القبليّات والجهويّات والقوميات المغاربية، ونهض تنظيم القاعدة من جديد، ويخشى البعض أن تتحول ليبيا لتصبح كالنموذج الصومالي، وأن تتناحر الأطراف الليبية وتدمّر بعضها بعضا، وبالمقابل عملت أمريكا وفرنسا وقطر على هندسة العملية السياسية وإجراء الانتخابات التي أفرزت فوزا لجماعة أمريكا والغرب بزعامة "محمود جبريل"مع إرضاء الإسلاميين المحسوبين على إخوان قطر، وهذا ما

[1] أحمد قاسم أمين، **التنافس الفرنسي الايطالي على النفوذ في ليبيا**، تقدير موقف ضمن سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

يرضي شركات النفط الأمريكية والبريطانية والفرنسية والإيطالية، بل أن النفط هو الملف الوحيد الذي يستحق الاهتمام الغربي في ليبيا.[1]

- ✓ أصبحت الجغرافيا الليبية بيئة خصبة لميلاد الحركات الإرهابية وانتشارها داخليا وخارجيا. وسيتسبب تغلغل وانتشار الجماعات الإرهابية بليبيا في خلق ذرائع للدول والقوى الأجنبية بالتدخل تحت مبرر التعاون والتحالف لمحاربة ظاهرة الإرهاب، فتتحول المنطقة كلها إلى مسرح للصراع والتنافس بين القوى الأجنبية التي تلجأ لبناء قواعد عسكرية يؤدي إلى الاختراق الأجنبي للدول العربية ويتزايد حجم التغلغل والتواجد بالمنطقة العربية.[2]

[1] حسن محمد الزين، المرجع نفسه، ص275.

[2] خالد، شكيط، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي:الإرهاب والجريمة المنظمة، دراسة في حدود العلاقة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد06، جوان 2018، ص205.

خلاصة الفصل:

في الختام، فإن قيام الثورة الليبية يرجع إلى مجموعة من العوامل المنبعثة من سياقها المحلي بسبب تزايد الغضب الشعبي وارتفاع مستوى إحباط الشعب الليبي من سياسات القذافي وكذا التهميش خاصة فئة الشباب، وانعدام التنمية وارتفاع الفقر، وتصاعد مستويات البطالة، ناهيك عن الفساد الإداري والمالي، وغياب العدالة الاجتماعية وانعدام تكافؤ الفرص، وغياب المشاركة السياسية والتمثيل السياسي، ومحدودية تأثير المواطنين الليبيين في تسيير شؤونهم العامة مما كان سببا في زيادة إصرار الليبيين للإطاحة بالقذافي ونظامه.

كما كان للعامل الخارجي من خلال التدخل الدولي لدواعي إنسانية الدورالكبير في إنهاء حكم القذافي والذي حدث في أكتوبر2011 لكن لم تنته معه مشاكل الفوضى والتدهور الأمني والاجتماعي والاقتصادي، بل انزلقت ليبيا إلى مستنقع الدم والخراب والدمار.

ترتب عن الأزمة الليبية الكثير من التداعيات الأمنية كانهيار الوضع الأمني والاقتصادية كتراجع الوضع الاقتصادي وانهيار المستوى الاجتماعي والصحي وهو ما عزز من هشاشة الدولة مما سمح للعامل الخارجي من التغلغل واستمرار النفوذ وهو ما قاد إلى تعميق الصراع الداخلي وتصارع القبليات والجهويات المختلفة في الساحة الليبية.

الفصل الرابع:

السيناريوهات المستقبلية للدولة الليبية في ظل التحديات الداخلية والخارجية

تمهيد:

دخلت ليبيا بعد الإطاحة بالقذافي أزمة*معقدة متعددة الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وتزامن معها تصاعد التدخلات الدولية والإقليمية في محاولة لرسم المشهد المستقبلي الليبي بما يخدم المصالح الاستراتيجية لتلك القوى والكيانات وهذا سيؤدي حتما إلى انعدام الأمن وانتشار الفوضى في الساحة الليبية، وستؤثر تداعيات انهيار الأمن الداخلي الليبي حتما على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وتمس مصالح دول عديدة وهو ما يجعل الحالة الليبية مفتوحة على عدة احتمالات وسيناريوهات مستقبلية.

المبحث الأول: الآثار المترتبة عن الأزمة الليبية الداخلية.

تركت الأزمة الليبية على المستوى المحلي والخارجي آثارا وتداعيات متباينة، ومنها:

المطلب الأول: الآثار والتداعيات السياسية للأزمة الليبية.

عرفت ليبيا بعد سقوط نظام حكم القذافي بيئة محلية مضطربة تميّزت بتعميق جذور العنف، والفشل في إدارة الحكم، وتصاعد أهمية الفواعل الأمنية غير الرسمية في التأثير على السلطة وفرض منطقها دون الاحتكام للقواعد والنظم الدستورية السائدة والمعترف بها دوليا وعالميا، وذلك بسبب حيازتها غير المشروعة للأسلحة، وهو ما زاد من تهديد الاستقرار السياسي في ليبيا وسيمدد حتما من عمر الأزمة، بل سيرهن مستقبل البلاد بأكملها في يد هذه الجماعات الأمنية المسلحة.

ومن بين الآثار التي خلفتها الأزمة الليبية في المجال السياسي داخليا ما يلي:

• الأزمة السياسية: تعرف بأنها موقف سياسي مفاجئ يشكل تهديدا سياسيا للأهداف القومية مع وجود مدة محدودة لاتخاذ القرار، أي أن هناك ثلاثة عناصر تتميز بها الأزمة (المفاجأة، التهديد وضيق الوقت) وتتطلب الأزمة اتخاذ قرارات سريعة. ومن مظاهر الأزمة السياسية في ليبيا: وجود حكومتين وبرلمانين.ا لاتجاه نحو الحسم العسكري وتزايد الانفلات الأمني في العديد من المناطق الليبية. الاستقطاب السياسي الحاد والانقسام الجغرافي. التسيب الإداري والمالي في المؤسسات الليبية.التدخل الخارجي وتصارع الأجندات الداخلية بتغذية من القوى الخارجية والإقليمية انظر: بلال أوصيف، **التدخل العسكري التركي في ليبيا وجدلية الانفصال في ظل الفشل الدولاتي**، مجلة الأمن الإنساني، السنة6، المجلد 06، العدد 06، 2020، ص: 13.

-فراغ سياسي في ليبيا وانتشارالتنظيمات التي يغلب عليها طابع الميليشيات وتنعدم فيها مشاريع البناء الوطني والمصالحة الوطنية.

-تصاعد الاختراقات الأجنبية وولاء الجماعات والتنظيمات الداخلية للقوى الخارجية بسب الدعم المالي واللوجستيكي الذي تمنحه هذه الفواعل الخارجية للمجموعات والقوى السياسية الداخلية.

-لم تعد ليبيا فقط بلا مؤسسات أو جيش بل أضحت جغرافيا للميليشيات المتصارعة والمتناحرة فيما بينها وتشظّي العنف، وتحطمت البنية الأساسية في ليبيا، وحصول خراب وانتشار الفوضى وتحول هذه الدولة كمصدر للإرهاب ومأوى للجماعات والتنظيمات الإرهابية والمسلحة(داعش، القاعدة، حركات متطرفة...). فتنظيم داعش الذي تم إضعافه في سوريا والعراق بفعل ضربات التحالف الدولي صار ينتشر في ليبيا مستغلاّ ظروف الفوضى في هذا البلد بالاعتماد على التنظيمات المحلية التي من بينها «مجلس شورى شباب الإسلام «الذي يعلن ولاءه لداعش منذ2014.[1] وتحولت ليبيا إلى منطقة مهددة للأمن الإقليمي والدولي وفتحت أبواب الحرب على المنطقة برمتها.

-انقسام ليبي ودخولها مرحلة صراع داخلي بين القبائل والمليشيات المختلفة، من خلفيات شتى وبتغذية خارجية وهذا ما أحدث شرخا كبيرا في بنية المجتمع الليبي وعمق الانقسامات الحاصلة، وذلك مرده لضعف التماسك الاجتماعي وضعف التجانس وانعدام الولاء للدولة والولاء للقبيلة والتكوينات التقليدية بدلا عن الأولى.

ترجع أسباب عدم الاستقرار السياسي وتصاعد الفوضى في ليبيا بشكل كبير إلى:

- عدم نضج الأطراف وعجزها عن تجاوز الانقسامات وإرساء قواعد الديمقراطية داخلها قبل أن تطالب بها، حيث افتقرت الأحزاب التقليدية رغم تمتعها بعدة فرص في حكم

[1] Abdelhak, Bassou, Ihssane Guennoun ,Le **Sahel face aux tendances Al Qaeda et Daech : Quel dénouement possible?**, ocp policy center, policy brief ,janvier2017,p. 04.

البلدان العربية إلى النضج الكافي لتطوير خطاب سياسي استيعابي متحرر من ضيق الطائفية السلالية.[1]

- ❖ غياب دور الأحزاب السياسية في ليبيا وانعدامه، وذلك لكون الأحزاب والعمل الحزبي يعدّان ظواهر جديدة على المجتمع الليبي أي أن المؤسسات الحزبية تعتبر حديثة (كون القذافي كان يمنع وجودها).[2] وتمتد جذور غياب الديمقراطية في ليبيا حتى إلى عهد الملك إدريس السنوسي الذي قام بحظر الأحزاب السياسية رغم وجود مظاهر للديمقراطية في شكل دستور ومؤسسات دستورية مثل مجلس النواب ومجلس الشيوخ.[3]
- ❖ عدم فعالية مؤسسات المجتمع المدني وهي لا تهدف لخدمة الشعب الليبي، ويرجع ذلك لغياب دور الجهات الرقابية واستشراء الفساد.

المطلب الثاني: تداعيات انهيار الأمن في ليبيا على الوضع المحلي، الإقليمي والدولي

ترتب عن انهيار الأمن في ليبيا بعد التدخل العسكري لدول حلف الناتوNATO بموجب القرار 1973 تفكك المؤسسات الأمنية، حيث سمح هذا المناخ لانتشار التنظيمات المسلحة وتزايد عملياتها العسكرية، وعملت هذه التنظيمات المسلّحة على زيادة وتدعيم أفرادها بأعداد إضافية وأسلحة جديدة في جماعات وميلشيات مسلّحة جديدة تحت مسمّيات مختلفة منها **داعش**، تنظيم **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**..الخ، والتي باتت تعمل في تنفيذ عملياتها ومخططاتها في الساحة الليبية، إلى درجة يمكن معها القول أن هذه التنظيمات حلّت محلّ الدولة.

كما قاد الانهيار الأمني في ليبيا إضافة إلى ما واجهته القاعدة في آسيا من نكسات إلى إعطاء منطقة المغرب العربي أهمية خاصة، لارتباطها مع الساحل وغرب إفريقيا

---

[1] المرجع السابق، ص116.

[2] للمزيد يرجى الاطلاع على: محمد هدية درياق، صالح السطي الفيتوري، **الاتجاهات السياسية للشباب في ليبيا، دراسة على عينة من الشباب الجامعي**، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، العدد الثامن، أوت 2019، ص، 57.

[3] أنور أطيش، الفيتوري، مرجع سبق ذكره، ص76.

واستغلال القاعدة ذلك لإعادة ترتيب شبكتها وحدودها غيرالمراقبة، بالإضافة للطبيعة الهشة للدول فيها من أن ينسج تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQIM خاصة بعد هبوب رياح الربيع العربي عدة علاقات وروابط مع الكثير من المجموعات المعتبرة إرهابية من طرف المجتمع الدولي مثل الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب إفريقياMUJAO وحركة أنصار الدين وتنظيم بوكو حرام BOKO HARAM[1].

كما ترتب على انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا انتشار السلاح وتهريبه لأغراض سياسية وباتت حركة تدفّق وتنقّل الأسلحة من مكان لآخر حرة، علاوة على تجارته غير الشرعية التي تزيد من خطورة التهديد الذي تمثّله الجماعات المتشددة، إذ أنه وفوْرَ سقوط النظام اللّيبي نشط فرع القاعدة في المنطقة والمسمّى بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلاميAQIM، حيث تحصّل على مخازن أسلحة القذافي، مما جعله أقوى من ذي قبل، وهذا ما تجلّى في هجمات 2011 بكلّ من الجزائر(تيقنتورين)، موريطانيا، مالي، النيجر ولأول مرة تونس[2].

إضافة إلى ذلك فإن اتساع الجغرافيا الليبية في ظل غياب سلطة مركزية تعمل على مراقبة حدودها وضبط التحركات والتعاملات المختلفة عبر الحدود الليبية الطويلة عَمَّق من مشكلة انتقال الأسلحة والذخائر المختلفة وسرعة انتقالها بين المناطق وحتى الدول المختلفة في غياب تام للدولة وهذا ما عمَّق جراح الدولة الأمنية ويجعلها في منطقة مهددة في أمنها واستقرارها بل وحتى استقرار المنطقة أجمع وعلى بلدان الجوار في الجنوب أو المتوسط.

---

[1] خالد بركة، **تداعيات الحراك العربي على الأمن بالمنطقة المتوسطية**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ديسمبر2018، ص 138.

* ورد مصطلح **الميليشيات** في مختلف الدراسات تحت مسميات مترادفة مثل الجيوش الموازية«الجيوش غير النظامية «الفصائل المسلحة«،«الجماعات المسلحة من غير الدول«، «الفاعلين المسلحين من غير الدول«،«القوات غير النظامية«،«القوات شبه العسكرية'، «التنظيمات المسلحة«. ويمكن تعريفها أيضا بأنها: «قوات مسلحة غير نظامية تتشكل بهدف حماية نظام حكم أو نخبة أو جماعة سياسية، أو قد تعمل على إسقاط نظام حكم، أو إقصاء نخبة أو جماعة عن السلطة، وقد تكون موالية للدولة أو معارضة، وقد تكون زراع سياسي لجماعة سياسية أو تعمل بشكل مستقل«.

[2] خالد بركة، المرجع السابق، ص 139-140.

فقد أحدثت الأزمة الليبية أزمات وتحديات وأخطار أمنية ذات أبعاد تجاوزت المحلي لتمس البلدان المجاورة، ولتزيد من هشاشة الأوضاع وتضاعف التهديدات الأمنية في كل دولة على حدى، وفي المنطقة بكاملها، وحسب الإصدار السنوي العشرون من بارومتر النزاع **conflict Barometer** والذي يصدره **معهد هايدلبرغ** لأبحاث النزاع الدولي **(HIIK)** فإن سنة 2011 تعتبر من بين أعنف السنوات منذ 1945، حيث أن عدد الحروب النشيطة ارتفعت في سنة واحدة من ستة حروب إلى عشرين، ثمانية منها تجري في الشرق الأوسط ومنطقة المغرب العربي، أربع حروب منها تأتي في سياق الربيع العربي[1].

كما ازداد الأمر سوءا خاصة بعد سقوط النظام الليبي الذي أدى لهجرة غالبية المقاتلين الطوارق من ليبيا لمواطنهم الأصلية في كل من مالي والنيجر، مدجّجين بالسلاح والعتاد الحربي المتطور، فقاموا بتاريخ 17جانفي 2012 بهجوم ضد القوات المسلحة المالية في منطقة **كيدال ومنياكا** مطالبين بحق تقرير المصير، وسيطرة الطوارق على شمال مالي[2].

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للصراع الليبي وتصاعد الهجرة غير الشرعية.

عقب التدخل الأجنبي في ليبيا تطورت الأحداث وأخذت منعطفا آخر بالقضاء على القذافي، وبدأت تطفو للسطح الصراعات بين القبائل والإثنيات المطالبة بالمشاركة في رسم القرارات والسلطة باستعمال السلاح واستغلال الميليشيات والجماعات المسلحة.

ما ميزها أيضا هو مشكلة الاستقطاب القبلي، حيث أن التعصب للانتماء القبليّ على حساب الولاء للوطن يعد مدخلا لتجذرالانقسام داخل مكونات المجتمع وتوسيع دائرة تباعدها عن بعضها البعض، من أجل تحقيق مكاسب سياسية بالدرجة الأولى كما هو الحال

---

[1] خالد بركة، المرجع نفسه، ص 139.

•تعرّف المفوضية الأوروبية **الهجرة غير الشرعية** بأنها «ظاهرة متنوعة تشمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور والمطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزوّرة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهرّبين والتجار، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنّهم يبقون أو يغيّرون غرض الزيارة فيبقون دون الحصول على موافقة السلطات ، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللّجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلباتهم لكنهم يبقون في البلاد[2].

[2] بلحشمي آمال، بوحادة سارة، **الدبلوماسية اتجاه الأزمات الإقليمية**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، برلين، المركز الديمقراطي العربي، العدد الرابع، ديسمبر 2018، ص 249.

في ليبيا التي عرفت استقطابا قبليّا بعد سقوط نظام العقيد القذافي بسبب الطبيعة القبلية المتجذرة في هذا البلد، فاستغلال الولاء القبلي واستخدامه كمحرك أساسي في تشكيل معادلات سياسية هو من أوصل ليبيا اليوم إلى مرحلة التعصب والفتنة القبلية والحرب الأهلية.[1]

-الولاء للقبيلة يقدم على الولاء للوطن بسبب الارتهان في السلوك السياسي وتغليب المصالح الضيقة على مصالح الوطن، والرجوع إلى نزعات الثأر وغياب الوعي الوطني الصلب.

كما طرحت الأزمة الليبية مشكلة تصاعد موجات الهجرة غير الشرعية من وعبر ليبيا، لاسيما في ظل موقعها الجغرافي الاستراتيجي حيث تقع قرب الشواطئ الأوربية، وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا، وكذلك الحروب الداخلية وارتفاع نسبة البطالة والفقر، وانهيار مؤسسات الدولة، وعدم قدرة السلطات على ضبط الحدود، كلّها أسباب جعلت من المهاجرين-القادمين من الخارج- قادرين على الدخول عبر الصحراء وجعل ليبيا كنقطة انطلاق وعبور نحو الدول الأوروبية، فضلا عن تشجيع بعض الجهات الرسمية وغير الرسمية (المهربين والمستفيدين ماديا) من الهجرة لأوروبا[2].

-بسبب الظروف الأمنية المتدهورة تحولت ليبيا إلى منطقة عبور وانطلاق لأنواع الجريمة المنظمة كافة (تجارة السلاح، المخذرات، الهجرة غير الشرعية) وهوما أثّر سلبا على ليبيا وألقى ذلك بظلاله سلبا على دول الجوار والدول الأوربية أيضا المطلة على البحر الأبيض المتوسط[3].

---

[1] حميد زعاطشي، **الاستقطاب السياسي في شمال إفريقيا وتأثيره على مسار التحولات السياسية الراهنة**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة بومرداس: قسم العلوم السياسية، العدد12، ص03.

[2] خديجة مسعود زياني، إيهاب رزيق العصيب، مرجع سابق الذكر، ص 221.

[3] عاشور شوايل، **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقع ورؤية**، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنيغي للشرق الأوسط أيام 22-23 جانفي 2014.

في هذا الصدد، يجدر التذكير أن عددا من الدول الغربية الكبرى وحتى الدول العربية التي ساهمت في إسقاط القذافي كانت تهمها مقدرات الشعب الليبي من البترول والمصالح الأخرى على غرار منع انتقال عدوى الثورات إليها لكنها أصبحت مهددة من جراء غياب المؤسسات الأمنية وتأثرت سلبا من هذا الوضع الجديد.

مع اندلاع الثورة الليبية وخلال الشهور الطويلة للحرب السابقة لسقوط نظام القذافي، ارتفع إيقاع الهجرة من ليبيا عبر البحر، وكان يشمل الهاربين من ويلات الحرب، والمهاجرين الأجانب في ليبيا والذين تعذّر عليهم مغادرة البلاد بوسائل أخرى، وكان عددهم على عهد القذافي يقدر بمليون ونصف(حوالي ربع عدد سكان ليبيا). غير أن الهجرة لم تتوقف مع نهاية الثورة بل إن عدم استقرار الأوضاع، كان وراء مواصلتها بإيقاع أسرع عكس ما حدث في تونس.[1]

لكن المؤسف حقا هو أن هؤلاء المهاجرين غير النظاميين قد يصبحوا بيد المجموعات والميليشيات المسلحة ويتم استغلالهم في بناء مقراتهم الأمنية، وإقامة سجونهم وتنظيمها وتجهيزها علما أن دوافع هجرتهم هي بسبب الهروب من الفقر والنزاعات المسلحة في مواطنهم الأصلية، ويغامرون بحياتهم وحياة أطفالهم وأسرهم وعائلاتهم ليجدوا أنفسهم في تيه الصحراء الليبية أو سجونها أو مخازنها حيث تنشر صور التعذيب والقتل البطيء، أو ينتهي بهم المطاف في يد عصابات وميليشيات الحرب.[2]

إن حجم المعاناة الإنسانية في ليبيا مذهل جدا، حيث أحصت الأمم المتحدة ما يقارب من مليوني شخص في حاجة ماسة إلى مساعدة إنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية من

[1] عاشورشوايل، المرجع نفسه.

[2] الزهراء لنقيي وآخرون، **ليبيا 2011: ديمقراطية ضلت طريقها**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح، 2019، تونس، ص: 12.

الغذاء والصحة والتعليم في ظل أنظمة صحية واجتماعية توشك على الانهيار بسبب الحرب والصراع الدائر في شتى مناطق البلاد.[1]

في نفس السياق، بلغ عدد النازحين في ليبيا أكثر من **نصف مليون** نازح بسبب التدهورالأمني وتصاعد العمليات الإرهابية وتفشي العنف والإجرام،[2] كما يفتقر **680,000** شخص إلى إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب والنظافة الصحية والصرف الصحي، وهم معرضون للأمراض المنقولة بالمياه، وسوء التغذية، ومخاطر النقص في النظافة والصرف الصحي، ويتعرض حوالي **28. 1** مليون شخص، أي 20 في المائة من سكان ليبيا لخطر انعدام الأمن الغذائي.

بسبب النزاع الليبي والصراعات المسلحة في الساحة الليبية منذ عام 2011، هاجرت أكثر 110.000مواطن ليبي وما يفوق 00. 000. 11 مهاجر من جنسيات أخرى إفريقية هذا إلى خارج ليبيا وخاصة نحو أوروبا، ناهيك عن حركات الهجرة الداخلية في ليبيا من مدينة ومنطقة إلى مدينة ومنطقة أخرى، وذلك الانتقال راجع أساسا لأسباب أمنية ترتبط بالبحث عن ملاذات ومناطق آمنة من صراع الحرب والاقتتال الداخلي، وبسبب عوامل أخرى ترتبط بتزايد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة في ليبيا كغيرها من دول المنطقة العربية، أي بين الأغنياء والفقراء، وارتفاع معدلات الفقر وتزايد نسب البطالة وتدني المستوى المعيشي رغم الثروة والاحتياطي الكبير في الموارد والريوع الآتية من جرّاء بيع البترول والغاز، لكن هذه المداخيل لم تنعكس إيجابا على حياة السكان في ليبيا، بسبب سوء التسيير وسياسات التسيير العرجاء التي أفرزت مشاكل وأزمات في التنمية، وتفاقم المشكلات الاقتصادية وهي الأوضاع التي تفتح باب الهجرة للشباب والعاطلين عن العمل للبحث عن فرص أفضل وحياة أحسن.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق الإقليمي للدول العربية، **ليبيا تنزلق إلى الفوضى**، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نيويورك، 2016، ص12.

[2] الصندوق الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نيويورك،2016 ، ص112.

كما أصبحت ليبيا أيضا إلى جانب كونها مصدر انبعاث للمهاجرين غير الشرعيين أيضا محل استقطاب ونقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين في ظل غياب مؤسسات الدولة وانهيارها في مراقبة حركات تدفّق المهاجرين، وتنامي شبكات تنظيم ونقل المهاجرين غير الشرعيين لما تدرّه هذه النشاطات من أرباح وعوائد مالية تعتبر مصدر كسب لهذه الشبكات ومصدر ثراء لها.

إن المزيد من زعزعة الاستقرار في ليبيا سيؤثر سلبا ليس فقط على دول الاتحاد الأوربي التي لها روابط تقليدية مع البلاد، مثل إيطاليا بل سيمس أيضا الأمن الدولي ككل.

إن حجم تجزئة السلطة السياسية والعسكرية، وطرق الهجرة تتقاطع مع البلاد وما ينتج عنها من سوق تهريب الناس، التي يبدو أن جميع أطراف النزاع بما في ذلك الليبيين تستفيد منها، تجعل فشل العملية السياسية الحالية ممكنا التي من شأنها أن تزيد من تعزيز الجهاديين وتكثيف التهديدات الإرهابية وتعزيز الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي[1].

المطلب الرابع: التداعيات الاقتصادية للأزمة الليبية

تسبب الصراع الليبي في تراجع إنتاج النفط الخام من 77،1 مليون برميل يوميا في سنة 2011إلى 22**ألف** برميل يوميا في جويلية2011، مما أدى إلى انكماش وتراجع الصادرات الليبية من9،48مليار دولارعام2010إلى2،19 مليار دولارعام2011.[2] وانهار الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، وإلى مزيد من الانخفاض في عامي 2013-2014 متزامنا مع انخفاض حاد في إنتاج النفط، وحال عدم الاستقرار في البلد دون استعادة مستويات الإنتاج المحققة قبل عام2011.

في هذا الإطار يمكن التذكير بأنه في نهاية عام 2013، بلغ رصيد ليبيا من النقد الأجنبي يبلغ 9،105 مليار دولار، لكن تراجع هذا الرقم ووصل نهاية عام 2014 إلى نحو 6،76مليار دولار، مما يعني أن ليبيا قد أنفقت ما يزيد عن ربع احتياطاتها من النقد

[1] خديجة مسعود زياني، رزاق العصيب، المرجع السابق، ص 233.

[2] صورية، زاوشي، **ليبيا: تحديات التنمية الاقتصادية بعد ثورة17فبراير2011**، مجلة المناجر، العدد01، ص02.

الأجنبي في عام واحد وذلك في محاولة منها لتعويض الهبوط الحاد في إيرادات النفط الحيوية نتيجة حالة الانقسام السياسي.[1] في نفس السياق، فقد ألحق النزاع أضرارا بالبنية التحتية الحيوية وأدى إلى إغلاق المستشفيات، ونقص في عدد الموظفين والأدوية.

من جهة أخرى، فقد تركت ثورة17فبراير2011 بعض التداعيات الإيجابية:

كان لثورة17فبرايرتداعيات داخلية وأخرى خارجية، حيث كشفت عن التفكك الداخلي وعن هشاشة الوضع الداخلي والسياسة الداخلية، وفضحت الصراعات الكامنة داخل السلطة السياسية. وحتى لو لم تكن تأثيرات الثورة كبيرة جدّا من حيث فتح الباب أمام المواطنين الليبيين للمشاركة وتمكينهم من حقهم في التغيير المنشود إلا ّأن ذلك ساهم في رفع الوعي السياسي للمواطن الليبي، حتى لو لم يترجم ذلك إلى القوة السياسية الحقيقية الضاغطة على أداء النخبة الحاكمة، لكنه يعتبر مؤشرا هاما في دفع عجلة التغيير نحو الهدف المنشود.[2]

كما بينت انعزال النظام القذافي عن أغلبية الشعب وكشفت عن فساد القذافي وحاشيته، حيث أن التحكم في السلطة من طرف القذافي لحقه تحكم في الثروة، في ظل غياب المساءلة والمحاسبة أدّى إلى تمدد الفساد وتفشيه. [3]

المبحث الثاني: جهود ومساعي الدول والمنظمات الدولية في حل الأزمة الليبية.

استمر تدخل القوى الخارجية بشكل متزايد في مرحلة الثورة وما بعدها من خلال تغذية الصراع الداخلي بين الأطراف الليبية والضغط على أطراف الصراع وكذا تقديم

---

[1] جاب الله أنس، **الآثار الاقتصادية للانقسام السياسي في ليبيا**، ورقة قدمت للندوة المشتركة بين المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات مع المركز الليبي للبحوث والتنمية، وذلك في 13.06.2015، ص09.

[2] عبدالكريم إسماعيل، **التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد12، جامعة قاصدي مرباح، جانفي2013، ص222.

[3] عبدالكريم إسماعيل، المرجع نفسه، ص222.

الدعم والمساعدة للقوى المتصارعة في ظل غياب توافقها السياسي الداخلي الذي يعتبر آلية مهمة في إدارة المراحل التي تلي الثورة، ولبناء دولة ديمقراطية حديثة ما بعد الثورة أكثر أمنا واستقرارا وقوة.[1]

ويرجع ذلك الاهتمام الدولي ومساعي التدخل في رسم المشهد المستقبلي في ليبيا للمصالح الحيوية التي تدفعها للتحرك ومواصلة مشاركتها في رسم الواقع السياسي والأمني والاقتصادي في ليبيا خلال مرحلة الصراع أو ما بعدها.

تعد الدول الأوربية مثل فرنسا، إيطاليا، ألمانيا وحتى روسيا من أهم القوى التي هي ذات حضور دائم في رسم واقع المشهد الليبي وهي عازمة على إثبات حضورها مستقبلا في ذلك، إلى جانب تركيا التي لها مصالح في ليبيا وتبحث عن موطئ قدم يضمن لها تحقيق مصالحها الاستراتيجية.

يعد استقرار ليبيا وحصول التسوية السياسية ونجاح العملية السياسية من مصلحة الأوربيين، وذلك لأن منع الجماعات الإرهابية من الاستيلاء على نفط ليبيا وعلى المشهد السياسي في ليبيا، وبسط نفوذها السياسي سيجنب ذلك تهديد المصالح الغربية في ليبيا وفي المنطقة ككل، لا سيّما التهديد العسكري وزيادة مخاطروتهديدات الأمن الأوربي المشترك، وزيادة القلق الأوروبي وحتى دول الجوار الليبي خاصة أن ليبيا تعاني انفلاتا أمنيا وانهيارا مؤسساتيا واضحا يقود نحو انهيار تام للدولة.

أما بخصوص الموقف المتبنى من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من تنامي وصعوبة الفواعل الدولية الجديدة في لعب أدوار جديدة قد تكون في أحيان عديدة منافسة للدورالأمريكي أو معارضة له، لكن المتغيرات والأحداث الدولية تؤكد أن الدور الأمريكي لا يزال قائما وأن قوة تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في الميدان السياسي والعسكري والاقتصادي مهما تراجع لكنه يظل دورا مؤثرا في العالم وخصوصا في المنطقة العربية في ظل الإدارات السابقة وحتى الحالية.

[3] يوسف القماطي، مرجع سابق الذكر، ص08.

وعلى الرغم من اختلاف الإدارات الأمريكية لكن منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا تظل مهمة وحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية حيث تعتبران مصدر تمويل كبير للاقتصاد الأمريكي في مادة النفط، وسوقا هامة للمنتجات الأمريكية، ومن جهة أخرى ينبغي أن تظل هذه المنطقة تحت الهيمنة الأمريكية ونفوذها حتى تبقى مهيأة لاستمرار وديمومة أمن واستقرار الكيان الإسرائيلي والحيلولة دون ظهور كيانات يمكن أن تشكل تهديدا للتواجد الإسرائيلي في المنطقة العربية.

تعبّرالمحطات التاريخية بشكل أو بآخر عن عزم الإدارة الأمريكية في قيادة العالم والمحافظة على موقعها الريادي في بناء وتشكيل السياسات العالمية وخاصة في المنطقة العربية.

- *الغزو العراقي للكويت في 02 أوت 1990.*
- *حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت، يناير- مارس 1991.*
- *حرب العراق 2003.*

أصبح العالم العربي بعد هذه الأحداث أكثر عرضة للاختراق الأمريكي وأكثر استلابا في علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع باقي حلفائها.

يكاد يكون إقليم الشرق الأوسط الوحيد في العالم الذي يشهد أعلى درجات العسكرة، وأخطر أنواع الحروب ومعظم القواعد العسكرية.[1]

- وقد أتاح تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط الفرصة للقوى الشرقية خاصة الصين وروسيا، لتعزيز نفوذهما في هذه المنطقة الجيوسياسية، وفي نفس الوقت ازدادت

[1] محمد السعيد إدريس، مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية **(1 2)**، المركز العربي للبحوث والدراسات، تم التصفح في 2021/11/18 على الموقع htpp ://www.acrseg.org/36537

ثقة دول وشعوب هذه المنطقة في اتّباع أساليب التنمية الصينية والروسية، وأصبح النموذجان الصيني والروسي الأشد جاذبية بالنسبة إلى دول كثيرة.[1]

بالإضافة لهذا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب الحضور الدائم بهذه المنطقة من أجل منع تمدد النفوذ الروسي أو أي نفوذ آخر كالصين مثلا، وصد محاولات هذه القوى المنافسة للولايات المتحدة من بسط نفوذها بأوجهه المختلفة على هذه المنطقة الحيوية والإستراتيجية التي تظل تحت الاهتمام الأمريكي لا غير.

1- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة الليبية:

إن مسارالسياسة الخارجية تجاه ليبيا، خلال إدارتي (أوباما وترامب)، يتضح أنها عرفت أنماطا مختلفة للانخراط المحدود سواء اتّسمت تارة بالتدخل الجزئي والعزوف النسبي وتارة أخرى بالانفتاح المتوازن ذات الطبيعة البراغماتية على أطراف الصراع الليبي دون أن تسعى لتكثيف هذا الانخراط قياسا بفواعل دولية أخرى في الأزمة الليبية مثل فرنسا وايطاليا، إذ ركزت الولايات المتحدة جلّ اهتمامها إما على مكافحة تمدد الإرهاب أو ضمان أمن الطاقة بينما لم تتدخل لممارسة نفوذها الدبلوماسي والسياسي من أجل إنقاذ التسوية السياسية المتعثرة منذ اتفاق الصخيرات.[2]

إن هذه المواقف التي تميز السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضايا المختلفة، وخاصة الأزمة الليبية إنما تعكس بشكل كبير البراغماتية الكبيرة التي توليها الو. م. أ في التعامل مع مختلف الأحداث والتطورات الحاصلة في العالم، ولها علاقة بمصالح النخب الأمريكية وحتى اللوبيات والمصالح في الو. م. أ وقد تتغير مواقف هذه الأخيرة تبعا لتغير مصالحها الاستراتيجية حتى ولو لم تتغير القيادة الأمريكية الحاكمة.

---

[1] لطفي العبيدي، بين أمريكا وروسيا والصين، تعقيدات الصراع الدولي والتحديات العالمية الكبرى، تم التصفح يوم 2021/11/20 على الرابط: **htpps : //rawabetcente.com archives/**

[2] أوراد محمد مالك كمونة، **الأزمة الليبية في المنظور التركي والإيراني**، قضايا سياسية، العدد 64، ص: 175-176.

اتضحت الرغبة الأمريكية في اهتمامها بحل الأزمة الليبية من خلال ملاحقة معرقلي الاستقرار في ليبيا، من خلال قانون استقرار ليبيا الذي أقره الكونغرس بأغلبية ساحقة في 2021/09/28، وعكست إصرار واشنطن على تسهيل تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بوقف إطلاق النار في ليبيا، وتنفيذ بنود الاتفاق العسكري والسياسي المنبثقة عن ملتقيات الحوار السياسي بإشراف الأمم المتحدة ودول الجوار الليبي.[1]

وقد نص القانون الأمريكي لمعاقبة معرقلي الاستقرار في ليبيا وهم كل الأطراف المتمثلة في ناشري المرتزقة، وداعمي الميليشيات المسلحة، ويدعو القانون الو.م.أ إلى القيام بدور فاعل في حل الأزمة وتقديم المساعدة الإنسانية، والحكم الديمقراطي والمجتمع المدني والانتخابات المستقبلية، وتحسين الإدارة المالية للبنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط.[2]

2-الموقف الصيني من الأزمة الليبية:

أخذت الصين في بداية التطورات السياسية في المنطقة العربية موقفا متحفظا صامتا، وهو ما فُسِّر في البداية بأنه خشية من انتقال عدوى هذه الأحداث إليها، إلا انها سعت في ما بعد إلى صوغ دبلوماسية جديدة في تعاملها مع الفاعلين الجدد في المنطقة لتأمين المصالح المشتركة والبحث عن آليات أخرى للتعاون مع البلدان التي تمر بمراحل انتقالية[3].

-إن تنامي وتصاعد الطموح الصيني في التحول إلى قوة عظمى ذات تأثير كبيرفي النظام السياسي الدولي أصبح أمرا واقعا وجليا، وما ساعد الصين لتحقيق هدفها الاستراتيجي هو

[1] مركز الروابط للبحوث والدراسات، مؤتمر استقرار ليبيا، الطموحات كبيرة لكن التحديات أكبر، أكتوبر 2021، **htpp://rawabetcenter.com/archive**، تم التصفح في 2021/12/20.

[2] مركز الروابط للبحوث والدراسات**htpp://rawabetcenter.com/archive**، تم التصفح في 2021/12/20.

[3] علاء عبد الحفيظ محمد، المرجع السابق ن ص 15.

واقعيتها التجارية والاقتصادية، ونفوذها الاستثماري خاصة في المناطق الاستراتيجية والمؤثرة، كسوريا وإيران.[1]

كما تعتمد الصين أساليب الحوار مع باقي الأطراف الدولية، وتعارض استمرارالقوة والتدخل العسكري لحسم الصراعات، وقد أثبتت أزمة سوريا، ليبيا وأزمة تحول الربيع العربي مدى احترام الصين لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية في هذه الدول رغم المصالح الاقتصادية والإستراتيجية المهددة الموجود بموطن هذا العالم العربي.

اعتمدت الصين على مسار مغاير للمسار التقليدي للقوى العظمى التاريخية التي استندت إلى العدوان والتوسع والاحتلال والتدخل العسكري لتحقيق مصالحها، بل اتخذت الصين الطرق والآليات السلمية من خلال التنمية الاقتصادية، والتحالف وبناء الشراكات الاقتصادية التي تحقق المصالح الصين الاقتصادية، والتحالف وبناء الشراكات الاقتصادية التي تحقق مصالح الصين وباقي الأطراف الأخرى، وأصبحت الصين أكبر مصدر سلعي في العالم في عام 2012، حيث بلغ نصيبها من إجمالي الصادرات السلعية العالمية نحو 10.7%، وتليها الو.م.أ بنصيب8,3 %،[2]ويتوقع أن تكون 2030 أكبر ناتج محلي عالمي، متفوقة على الاتحاد الأوروبي ثانيا والو.م.أ ثالثا.[3]

أكدت مختلف الأزمات الاقتصادية (الأزمة العالمية 2008)، (أزمة كورونا 2019) والسياق التاريخي الجديد(العولمة، ابتكار التكنولوجيا) مدى قوة الصين ومكانتها، حيث

---

[1] لطفي العبيدي، **بين أمريكا وروسيا والصين، تعقيدات الصراع الدولي والتحديات العالمية الكبرى**، تم التصفح يوم 2021/11/20 على الرابط: **htpps : //rawabetcente.com archives**

[2] محمد السعيد إدريس، **مستقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية (1 2)**، المركز العربي للبحوث والدراسات، تم التصفح في 2021/11/18 على الموقع htpp ://www.acrseg.org/36537

[3] EUROPEAN UNION; **Global trends to2030,can the EU meet the challenges a head ?** ,European Strategy and policy analysis system ,2015.

لعبت دور قاطرة التعافي للاقتصاد العالمي، وأسهمت بنحو 15% من الناتج المحلي العالمي في عام 2012، مقابل18.7% للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

يعتبر السعي الصيني وتفكيرها الاستراتيجي في كسب رهان قيادة العالم من منطلق سياسة التنمية العالمية السلمية، بما يحقق المصالح العامة إحدى عوامل التغير في تغيير النظام العالمي، وتغيير معادلة الهيمنة التي كانت تعتمدها الو.م.أ بالقوة والصراع والتنافس في رسم خريطة وتوجهات السياسة في العالم.

-شكلت مساعدة ويد العون التي تعتمدها الصين مع شركاءها وأصدقائها في بعض المناطق قلقا متزايدا للأطراف الأخرى، (فرنسا/الجزائر) التي لم تتقبل هذه الشراكة والتعاون الصيني مع الجزائرلأنها تعتبرها قد تؤدي إلى إزاحة النفوذ الفرنسي من الجزائر، وتهدد مستقبل مصالحها في هذه المنطقة، خاصة وأن فترة انتشار جائحة كورونا قد شهدت دعم صيني للجزائر بلا مقابل.

تدرك الصين كثيرا أنها واقعة ضمن مستوى أعلى من الاهتمام الأمريكي في الوقت الراهن، وأنها تتعرض للضغوط الأمريكية المتواصلة والتي لن تعرف تراجعا، ولهذا تعمل الو.م.أ على تحريك ملفات مزعجة للصين كملف تايوان، حقوق الإنسان، وبحر الصين، وهونغ كونغ، ناهيك عن محاولات تقليل النفوذ الصيني باحتواء دول المنطقة إلى فلك السياسة الأمريكية وكسر النفوذ الصيني في أي منطقة استراتيجية.[2] لهذا تسعى الصين إلى زيادة نفوذها وتعميق علاقاتها في المنطقة العربية لكونها مصدرا رئيسيا للطاقة وسوقا تجارية مهمة[3].

[1] أسماء صالحي، **انعكاسات البيئة الخارجية وتداعيات الانتقال الديمقراطي على مستقبل النظام العربي، سيناريوهات المتوقعة 2030**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مجلد 08، عدد 01، ص ص: 180 203.

[2] العربي الجديد، **قمة بوتين وشي ترسم أجندة 2022، جبهة موحدة لمواجهة الضغوط الأمريكية**، على الرابط مركز الروابط للبحوث والدراسات **htpp://rawabetcenter.com/archive**، تم التصفح في 2021/12/20.

[3] المرجع نفسه، ص 15.

للصين مصالح اقتصادية واستراتيجية كبيرة في المنطقة العربية، وأن أي تحول أو تغير يحدث في المنطقة العربية فالأكيد أنه تكون له تداعيات على مصالح الصين وعلى علاقاتها مع هذه الدول العربية.

3-موقف روسيا حيال التغيرات في المنطقة العربية:

أظهرت المواقف الروسية حيال الثورات العربية ممانعة بل وعداء مبطنا أحيانا، وسافرا أحيانا أخرى، وهو ما يفسره نسق المصالح وحدود الدور الذي تريد أن تمارسه روسيا في منطقة الشرق الأوسط وطبيعة تعاملها مع المتغيرات التي حملتها الثورات والانتفاضات العربية، حيث أن لروسيا مصالح اقتصادية في المنطقة العربية، ولا سيّما في مجالي الطاقة والتعاون العسكري، وتمثل المنطقة العربية سوقا مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية[1].

تعمل روسيا على تقديم الدعم الدبلوماسي للدول العربية كسوريا وليبيا، مصر، اليمن التي هي بمثابة الدول الصديقة أوحليفة أو متعاونة مع روسيا في المنظمات الدولية عامة ومجلس الأمن خاصة وترتكز السياسة الروسية على محاولة حل المشكلات والصراعات التي تعيشها هذه الدول[2]، (الصراع في ليبيا، الحرب في اليمن وسوريا) وتقديم المبادرات لغرض التهدئة والحد من تدخلات القوى الخارجيةّ، من خلال جمع الفصائل والقوى

---

[1] علاء عبد الحفيظ محمد، **مستقبل الدول الوطنية العربية في ضوء إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج**، المستقبل العربي، العدد 429، السنة 37، نوفمبر، 2014، ص 15.

* **فاجنر** هي شركة أمن روسية خاصة تقوم بتوظيف عدد كبير من العسكريين الروس السابقين للقتال في مناطق الصراع والنزاع المختلفة كمرتزقة. وقد تمكنت في مارس 2019 المخابرات الغربية من تحديد موقع لحوالي 300عنصر من المرتزقة التابعين لفاجنر، يتمركزون في مينائي طبرق ودرنة، وتقوم مجموعات المرتزقة الروس بدعم قوات حفتر بالتدريبات وإمداده بالأسلحة والدبابات والطائرات المسيّرة، والذخيرة وغيرها من أشكال الدعم اللوجيستكي. كما تقدم روسيا دعما سياسيا لحفتر حيث عرقلت في أفريل 2019صدور بيان عن مجلس الأمن يدينه ويدعوه لوقف هجومه على العاصمة طرابلس، انظر: مركز المستقبل، **تحول ليبيا إلى بؤرة مركزية للصراع الإقليمي والدولي**، التقرير الاستراتيجي، العدد02، 2019 2020، ص21

[2] رضا محمد هلال، **السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية، دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها**، دراسات، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، يوليو 2021، ص: 19.

المتنازعة على مائدة تفاوض واحدة، وإعادة اللاجئين إلى بلدانهم، والقيام بتنفيذ مشاريع إعادةالإعمار في الدول التي عرفت تدمير منشآتها وبنيانها الأساسية والقاعدية من محطات شرب، صرف صحي، مساكن، مستشفيات، مدارس، شبكات مواصلات واتصالات.[1]

تشكل ليبيا مع كل ما سبق حالة مطابقة في أهميتها بالنسبة لروسيا منذ فترات تاريخية طويلة، وخاصة في ظل حكم القذافي الذي كانت له علاقات مميزة مع روسيا في عديد المجالات خاصة العسكرية والطاقوية.

وقد كانت روسيا إحدى الدول ضمن المحاور التي قدمت الدعم لطرفي الصراع في عديد المناطق كسوريا وليبيا، ويأخذ الدعم الموجه لأطراف الصراع كتقديم الأسلحة وإرسال المرتزقة(**فاجنر**)*وتدريب المقاتلين والاستشارات العسكرية.

4-الموقف الفرنسي من الملف الليبي:

ينبع الاهتمام الفرنسي بالملف الليبي من خلال المصالح الفرنسية التي تؤثر على الشؤون السياسية والاقتصادية لفرنسا، حيث تملك استثمارات هامة في الجنوب الليبي فضلا عن اهتمامها بملف الهجرة غيرالشرعية إلى أوروبا، ولذلك تدعم معسكر حفتر سّرا، بينما تتخذ موقف التوازن عند استقبال السّراج على أراضيها وعدّه رئيس الحكومة المعترف بها دوليا، اتساقا مع موقف الاتحاد الأوروبي. [2]

وقد تحدث **برنارد هنري ليفي**Bernard Henry Levy في كتابه:"**الحرب دون أن نحبّها** La guerre sans l'aimer"، عن الدعم الفرنسي للمجلس الانتقالي الليبي من خلال إرسال مدربين فرنسيين للقوات الليبية المنتمية للمجلس الانتقالي، وقال أن المدربين الفرنسيين قد أصبحوا على الأرض في ليبيا. كما يروي أن فرنسا قدمت بشكل مباشر أو

[1] رضا محمد هلال، السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية، دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها، دراسات، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، يوليو 2021، ص: 19.

[2] أوراد محمد مالك كمونة، الأزمة الليبية في المنظور التركي والإيراني، المرجع السابق، ص 177 178

غير مباشركميات كبيرة من الأسلحة إلى «المتمردين الليبيين« الذين كانوا يقاتلون للإطاحة بمعمر القذافي، تقرّر حجمها في اجتماعات كان بعضها سريا[1].

قام بتنظيم لقاء بين الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والوفد الليبي المعارض في العاشر مارس في الإليزيه، وكانت فرنسا أول دولة اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي، ومنه يتأكد حقيقة الدور الفرنسي الكبير في الثورة الليبية ودعم المجلس الوطني الانتقالي الذي أصبح فيما بعد لاعبا في الساحة الليبية.

وبعد ذلك جرت المشاورات في مجلس الأمن الدولي وبدأت في 19 مارس 2011 العملية العسكرية الجوية التي كانت فرنسية بريطانية أمريكية قبل أن يتولى حلف شمال الأطلسي قيادتها[2].

في نفس السياق فقد عبّر**جواد الحمد** بقوله أن اللجوء إلى الحكومة في ليبيا كان فكرة فرنسية«...حتى أن اللجوء إلى الحكومة كان فكرة فرنسية، فلما وجدت أن الحكومة ستؤدي في النهاية إلى أن الثوار الذين سيسيطرون على الحكومة هم الذين يغلب عليهم الطابع الإسلامي، بدأت تنحى باتجاه تأجيل الموضوع، بالأمس كانت الحكومة في غاية الأهمية ويجب تشكيلها فورا، وعندما أصبح الأمر غير ممكن تحققه وفق ما أرادت فرنسا والدول الغربية أصبحت الحكومة غير لازمة كما لاحظنا مؤخرا«.[3]

5-الموقف الإيطالي من الأزمة الليبية:

تعد ليبيا أهم المستعمرات القديمة لإيطاليا، ولها مصالح في قطاع النفط في الغرب الليبي وخاصة شركة **إيني** الايطالية، التي تسيطر على معظم الاستثمارات، وتملك حقول نفط وغاز، منها "أبو الطفل"(50% حصة "إيني")، وحقل "البوري" (50%)، وحقل

2 توماس وليفي وكوهين، **لورانسات العرب بين الماضي والحاضر()**، تم التصفح يوم22. 03. 2021 http: // revfacts. Blogspot.Com/2012/04/blog.Post. Html

[2] توماس وليفي وكوهين ، نفس المرجع.

[3] جواد الحمد، نفس المرجع، ص22.

"الفيل" (33. 3%)، وحقل "الوفاء" (50(%.، كما أن إيطاليا شهدت في 2016، تدفق أزيد من 180 ألف مهاجر غير شرعي، غالبيتهم قدموا إليها من السواحل الليبية.[1]

وهي تميل لتأييد حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا بقيادة (السراج)، وإن كانت لا تمانع في الاتصال بالمشير حفتر اعترافا بدوره في محاربة التنظيمات الإرهابية، وتحسبا لاحتمالات تغيير الموقف لصالحه في ليبيا.[2]

لذا كانت إيطاليا ولا تزال حريصة على بقائها قريبة في رسم ومتابعة الأحداث والتطورات بكل تفاصيلها في التراب الليبي، وهي تسعى جاهدة للاضطلاع بدور بارز في كل المخرجات والسياسات التي تتعلق بالشأن الليبي، كما أن ايطاليا تعتمد على نحو 35**%** من إمدادات النفط الليبي ونحو 20**%** من الغاز من ليبيا. [3]

6-المواقف التركية بين الحذر والتردد والطموح والتحفز.

في بداية التحولات في المنطقة العربية برز تصريح **لأحمد داوود أوغلو** يقول فيه«...**إن شرق أوسط جديد على وشك الولادة وأن تركيا ستكون المالك والراعي والخادم لهذا الشرق الأوسط**«، فتبنت مداخل بدت مختلفة في التعامل مع هذه الثورات فالتزمت مدخل المتابعة الحذرة الأوضاع في تونس وفي الحالة المصرية انتقل الموقف من دعوة النظام لإجراء إصلاحات فعلية إلى انتقاده علنا، ومطالبته بالرحيل في خطاب لأردوغان أمام البرلمان التركي في بداية فيفري 2015، وهو ما يعد تحولا جذريا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى، ثم جاءت مواقفها أكثر تحفظا إزاء التدخل الخارجي في ليبيا في حين عرفت تحديات خطيرة في الأزمة السورية،

[2] دالع مصطفى، ليبيا تتحول إلى ساحة صراع بين روسيا والغرب، الأناضول، شوهد في 2017.02.17، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية.

[2] أوراد محمد مالك كمونة، المرجع السابق، ص: 177.

[3] منى سليمان، **أبعاد وتطورات المواقف الأوروبية والدولية من الملف الليبي**، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 220، ص 99.

التي كانت في فترة سابقة تمثل قصة نجاح استراتيجية أوغلو لتصغير المشكلات حيث عرفت السياسة التركية حيالها جملة من التحديات والتحولات.

يمكن القول أن الأزمة الليبية شكلت ارتباكا للسياسة الخارجية التركية التي وجدت نفسها أمام تحديات قد تعصف باستثماراتها المختلفة في ليبيا سواء الاستثمارات الاقتصادية أو السياسية إلى جانب مخاوف تركيا من ضياع ليبيا كمنطقة استراتيجية تنال الاهتمام التركي بالنظر إلى عمقها الاستراتيجي التاريخي والحضاري والاقتصادي في المنطقة ككل ويمنع تركيا من تحقيق طموحاتها في أن تكون دولة مؤثرة وذات حضور في الساحة الإقليمية والعالمية الحفاظ على أرواح وممتلكات الأتراك في المنطقة عموما وليبيا خصوصا.

كما وقعت تركيا في معضلة الاختيار بين الاعتبارات الأخلاقية والمصالح الذاتية. حيث تقدر **الاستثمارات التركية** قبل انتفاضة17 فبرايرب: 25 مليار دولار، وحوالي 30 ألف تركي مقيم بالأراضي الليبية، ولهذا كان تعامل الحكومة التركية مع انطلاق الانتفاضة الليبية عام 2011، وجعلها ذلك في حرج شديد ومعضلة الاختيار بين مبادئها ومواقفها الخارجية، ومصالحها الاستراتيجية.[1]

تراجع إجمالي الصادرات التركية إلى المنطقة العربية بشكل كبير بنسبة 24%سنة 2011 مع كل من مصر واليمن وبنسبة 20 % مع تونس ومع ليبيا بنسبة 43% و05% في الأشهر الثلاثة الأولى لنفس العام مع سوريا كما أن تطورات الأوضاع في المنطقة شكل تهديدا على أسعار النفط الموردة لتركيا التي تستورد حوالي 90 % ما احتياجاتها من المصادر الطاقوية.[2]

---

[1] محمد بوخاري، **منطق المصلحة الوطنية كمحدد للسياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، 2019، ص: 362.

[2] مراد شحماط، **توجهات السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الاوسط فترة ما بعد 2002** ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة قسنطينة3، كلية العلوم السياسية 2017-2018، ص ص216-217.

بلغت الاستثمارات التركية في ليبيا 05 مليار دولار كما كانت تصدر تركيا إلى ليبيا منتجات بقيمة 02 مليار دولار، وهي مصالح اقتصادية جعلت تركيا دائمة الاهتمام بليبيا ولهذا جاءت مواقفها تحفظية اتجاه التدخل الدولي في ليبيا.

-تمثلت المواقف التركية التي كانت بمثابة المنطلق الأساسي في صياغة تركيا لسياستها اتجاه الثورات العربية ومنها ليبيا خصوصا والتي تجسدت في:[1]

-احترام إرادة الشعوب ورغبتها في التغيير.

-دعم العلاقات مع أنظمة الحكم الجديدة، فبدأ تقارب مع النظام المصري بعد حالة عدم الأريحية التي ميزت علاقاتها الثنائية، ثم دعم النظام الجديد وصولا إلى التعاون العسكري والأمني، نفس الشيء كان مع النظام الجديد في ليبيا.

-تعميق العلاقات مع التيارات الإسلامية، حيث حرصت أنقرة على دعم تجربة الإسلام السياسي التركي في كل من مصر، ليبيا، تونس وكذلك سوريا.

-تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية فالتزمت بداية مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس، ثم كان الموقف أكثر وضوحا في الحالة المصرية في دعوة النظام إلى إدخال إصلاحات والاستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل... فيم عاد تحولا نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني التركي وسابقة في العلاقات بين القرى الرئيسية في المنطقة.[2]

لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط[3]، وقد يكون تبني هذا الموقف التركي

[1] مراد شحماط، المرجع نفسه، ص 218.

[2] محمد نظير، محمود أيمن، **موقف تركيا من أحداث التغيير في المنطقة العربية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، 2013 ، ص 17.

[3] محمد نظير، محمود أيمن، نفس المرجع، ص 18.

برفض التدخل الغربي في ليبيا، إلى المصالح الاستراتيجية الاقتصادية في ليبيا، إلا أن تسارع وتيرة وتفاقم الأحداث في الحالة الليبية وجلاء الموقف العربي والدولي حيالها دفع تركيا للابتعاد عن نظام الدولة الليبية عبر دعم التدخل العسكري لحلف الناتو لإسقاط نظام القذافي في ليبيا.

جدير بالذكر أن التدخل التركي في ليبيا **قد** جاء في إطار استراتيجية لحل أزمة الطاقة التركية أي مبادلة الأمن بالطاقة، إذ تسعى تركيا لتقديم الدعم العسكري لحكومة الوفاق الوطني من أجل حمايتها من السقوط، ومساعدتها في التصدي لمحاولات تعقيد الأزمة لصالح أطراف أخرى معارضة لمصالح الحكومة الليبية.

تسعى تركيا لتأمين احتياجاتها الطاقوية لحل أزمة الطاقة التركية واستغلال النفط الليبي، مقابل العمل في تحقيق الأمن في ليبيا،ووفق**معادلة الأمن بالطاقة**، أبرمت تركيا في 07يناير2020مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا اتفاقا عسكريا، يتم بموجبه التدخل العسكري التركي مباشرة في ليبيا لحماية حكومة الوفاق الوطني والمساعدة في تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا، من خلال إرسال عسكريين إلى ليبيا،[1] والذي سبقه من قبل دعما عسكريا (التدخل العسكري) تركي في ليبيا أخذ شكلا منه إرسال مساعدة إلى حكومة الوفاق الوطني وذلك بتاريخ 19 جويلية 2019 بموجب اتفاق عسكري يهدف لحماية المصالح التركية السرية والمعلنة.ومن ثم باتت تركيا لاعبا أساسيا في حلبة الصراع في ليبيا، وعكست التوجه التركي الجديد في محيطها الإقليمي والدولي، وسيساهم دون شك في خدمة المصالح التركية حتى ولو كانت تدعي أنها تخدم مصالح ليبيا.

لا ينحصر الدور التركي في ليبيا على نقل السلاح والمقاتلين، بل تعداه إلى مستوى أعلى وهو تطويرالمنتظومة التسليحية للجيش الليبي، وكذا تعزيز الغطاء الجوي للميليشيات العسكرية للجيش المنتمي للحكومة الليبية الوطنية من خلال الطائرات المسيّرة، وتقوية

[1] الصوافي محمد خلفان، **الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومسارات المستقبلية**، 24جوان2020، انظر الرابط: www. Trends research. Org.

المنظومة الدفاعية، وهذا ما يساعد في تغيير التوازنات الميدانية، في الصراع الدائر بين القوى الليبية المتصارعة.

ويمكن حصرالأهداف الرئيسية للتدخل التركي في ليبيا في البعد الاقتصادي والإيديولوجي والذين يشكلان دافعين أساسيين لأغلب تدخلات تركيا في شؤون الدول العربية.[1]

لقد كان الدافع الرئيسي لتدخل تركيا في ليبيا هو نفسه في سوريا وقبلها في مصر وهو دعم مشروع الإخوان في حكم البلدان العربية والسيطرة على مقدراتها، ومحاولة الاقتراب من حدود مصر التي أفشلت مشروع الإخوان المسلمين.[2]

أما الدافع الاقتصادي الآخر فيتعلق بمحاولة تركيا تأمين استثماراتها في ليبيا التي تمتد حتى عهد القذافي، إذ كانت قيمة التعاملات المالية آنذاك تقارب 10مليارددولار، وتسعى تركيا من خلال تواجدها في ليبيا إلى تعزيز تواجدها في البحر المتوسط، وتعزيز نفوذها في منطقة استراتيجية تربط عدة مناطق من شمال وجنوب المتوسط، ولها نوايا في أخذ حصة من إعادة الإعمار في ليبيا فضلا عن أمنها الطاقوي من خلال الكميات النفطية التي توجه لتركيا. كما أنها قد طرحت ما أسمته خريطة الطريق لتجاوز الأزمة الليبية من خلال عدة نقاط: [3]

أ-توفير الاحتياجات الأساسية في المدن التي تعصف بها الاضطرابات تحت رعاية الأمم المتحدة.

ب-إنشاء لجنة للإعداد لمرحلة ما بعد القذافي.

ت-إنهاء أية إجراءات من شأنها إثارة أعمال انتقامية لما لذلك من تهديد لسلامة الدولة واستقرارها.

---

[1] الصوافي محمد خلفان، نفس المرجع، ص: 16

[2] محمد خلفان الصوافي، الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية، انظر الموقع .www **trendsresearch. org** تم التصفح في 28 أفريل 2020.

[3] مرجع سابق، ص 20.

وتجدر الإشارة إلى أن القضية الليبية كانت بمثابة أكبرتحدي للسياسة الخارجية التركية، بالنظر للحسابات المتداخلة للسياسة التركية التي لم تبتغ أن تظهر كقوة متشاركة في التدخل العسكري ضد ليبيا لكونه يخالف محددات سبق لتركيا أن تبنتها حيال الثورات العربية، هذا بالإضافة لاعتبارات أخرى منها أن القذافي سبق أن درس في تركيا ووقف إلى جانبها أثناء التدخل العسكري في قبرص عام1974 وعمل على تهيئة كافة السبل لتعزيز العلاقات مع تركيا من خلال منحها مزايا تفضيلية [1].

المبحث الثاني: مساعي وجهود المنظمات والدول في حل وتسوية الأزمة الليبية.

تعددت المبادرات الموجهة لإيجاد حلول للأزمة التي تعيشها ليبيا منذ2011 بين مبادرات دول الجوار كالجزائر، تونس ومصر، ومبادرات غربية أوربية في عواصم ودول كفرنسا وإيطاليا وألمانيا وسويسرا، واختلفت نتائج هذه المبادرات تبعا للظروف السائدة ونفوذ القوى الإقليمية والدولية التي لها مصالح في الساحة الليبية.

المطلب الأول: دور المنظمات الدولية والإقليمية في حل الليبية.

يستدعي حل الأزمة الليبية تظافر جهود مختلف الدول والفواعل الداخلية (لملمة الشمل الداخلي وفض النزاعات الداخلية)، والقوى الخارجية (الإرادة السياسية للدول ذات النفوذ في الساحة الليبية)،ودول الجوار الإقليمي والدولي من أجل الحد من الانفلات الأمني واستعادة الأمن والاستقرار، وكذا تكثيف التعاون وتقديم المساعدة للمؤسسات السياسية الليبية من أجل إعادة بنائها على أسس ديمقراطية، والنهوض بالاقتصاد الليبي، وتوزيع العوائد المالية بصفة عادلة ومتوازنة، وتحقيق التنمية وتجند كل القوى الناشطة من أجل محاربة أشكال الجريمة المنظمة في ليبيا ومجابهة الظروف المزرية والمتردّية التي يعاني

[1] الصوافي محمد الخلفان، نفس المرجع، ص20.

منها أبناء الوطن الليبي وهذا من أجل أن يتحقق الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي ويتحسن الوضع الاقتصادي[1].

الفرع الأول: مساعي منظمة الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية.

أشرفت منظمة الأمم المتحدة على مشاورات ولقاءات عديدة من أجل إيجاد مخرج من الأزمة الليبية، وقد توصلت إلى عقد لقاءات جمعت بين الأطراف الليبية المتصارعة في بعض الدول الأوروبية والعربية، وتكللت بعض مساعي التهدئة ووقف إطلاق النار في الساحة الليبية بعقد **اتفاق الصخيرات** الذي تضمن ثلاث نقاط رئيسية، وهي[2]:

أولا: تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية، أساسها الكفاءة وتكافؤ الفرص، وتتولى مهام السلطة التنفيذية، وتكون مكونة من رئيس مجلس وزراء وعضوين نائبين لرئيس مجلس الوزراء والوزراء، وأن يكون مقر الحكومة في طرابلس ومدة ولايتها عام واحد فقط.

ثانيا: اعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية:

والسلطة التشريعية للدولة خلال المرحلة الانتقالية–التي لم تُذكر مدتها– تضم مجلس النواب المنتخب في يونيو 2014 "برلمان طبرق".

ثالثا: تأسيس مجلس أعلى للدولة ومجلس أعلى للإدارة المحلية وهيئة لإعادة الإعمار وأخرى لصياغة الدستور ومجلس للدفاع والأمن:

وحددت المجلس الأعلى للدولة –أعلى جهاز استشاري– يقوم بعمله باستقلالية، وتكون مهامه إبداء الرأي الملزم بأغلبية في مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية التي تعتزم الحكومة إحالتها إلى مجلس النواب، ويتشكل هذا المجلس من 120 عضوا.

1–اتفاقية جنيف 2020 لحل الأزمة الليبية:

---

[1] ناجي عيسى سالم القطراني، **تصنيف الدولة الفاشلة وأثره على السيادة «ليبيا نموذجا»**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد التاسع،(برلين: المركز الديمقراطي العربي)، ص. 440.

[2] حسن رمضان، **بعد إسقاطه...ما هو اتفاق الصخيرات؟**، تم زيارة الموقع في 2020.06.18. 18 **https: //www. elwatannews. com/news/details/4720128**

لقد نصت **اتفاقية جينيف** 2020 في مادتها الثانية على: «تجميد العمل بالاتفاقيات العسكرية الخاصة بالتدريب في الداخل الليبي«وخروج أطقم التدريب لحين تسلم الحكومة الجديدة الموحدة لأعمالها، يقصد من ورائه محاصرة الدور العسكري التركي في ليبيا.

في هذه الفترة، انطلقت بجنيف السويسرية جولة أخرى من جولات الحوار السياسي الليبي بقيادة وتحت إشراف أممي، والتي دامت أربعة أيام في إطار سلسلة المباحثات التي أجراها الفرقاء الليبيون، والتي ضمت 25عضوا، من أجل التفاهم واقتراح المبادرات المتعلقة بالتحضير للانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها في ديسمبر من العام الجاري.

من خلال دور منظمة الأمم المتحدة في وضع خارطة طريق لحل الأزمة الليبية، والتي تنتهي بإجراء الانتخابات الرئاسية الليبية في أواخر شهر ديسمبر 2021،

كما أجرى رئيس الحكومة الليبية المؤقتة اتصالات مع عدد من النواب من الشرق والغرب والجنوب للتعاون في تشكيل الحكومة لتسهل عملية نيل الثقة من البرلمان حال تشكيلها[1]، حيث إن منح الثقة للحكومة الجديدة سيضمن ولو بشكل أولي توحيد مؤسسات الدولة الليبية التي سيسهل لها الانطلاق بشكل مناسب في استكمال مهامها بإجراء الانتخابات الرئاسية.

على الرغم من الصعوبات التي واجهت تشكيل الحكومة الانتقالية في ليبيا في أثناء جلسة منح الثقة في مجلس النواب، فقد حصلت حكومة الدبيبة على أغلبية كبيرة، إذ صوت لصالحها 132نائبا من جملة 133نائبا حضروا الجلسة المنعقدة في سرت. [2] مع العلم أن انتخاب هذه الحكومة كسلطة تنفيذية مؤقتة تم من طرف ملتقى الحوار السياسي الليبي في الخامس من فبراير من السنة الجارية2021.

---

[1] الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، **ليبيا: التشكيلة الحكومية اليوم على طاولة البرلمان في جلسة طرح الثقة**، تم التصفح في 2021.06.29

https: //www. aps. dz/ar/monde/102402 2021 02 25

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **حكومة الدبيبة الليبية..حيثيات التشكيل وتحديات الإنجاز**، ضمن سلسلة قضايا المركز، منشور على الموقعAraby co uk. cdn. ampproject. org: تم التصفح في 30. 06. 2021

يمكن اعتبار هذا التصويت فرصة إيجابية تعكس من جهة الرغبة الداخلية للأطراف الداخلية الليبية في إنهاء الاقتتال الداخلي وطي صفحة من الاقتتال على مستوى ليبيا والخلافات والانقسامات التي تهدد وحدة ليبيا وسيادتها. ومن جهة أخرى ففي اعتقادنا بأن هذه الفرصة هي سانحة للقوى الأجنبية للانسحاب من المستنقع الليبي والخروج بخسائر وتكاليف الحرب وبأقل الأضرار.

على المستوى الدولي، فقد تلقت هذه الحكومة ترحيبا دوليا من دول مختلفة كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، شددت في بيان مشترك على «ضرورة التنفيذ الكامل لقراروقف إطلاق النار«وانسحاب كل المقاتلين الأجانب والمرتزقة من الأراضي الليبية«.[1]

وعلى مستوى المنظمات الإقليمية والدولية فقد قالت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا:«باتت فرصة حقيقية الآن للمضي قدما نحو الوحدة والاستقرار والمصالحة واستعادة سيادة ليبيا بالكامل«[2].

2-مؤتمر استقرار ليبيا(برلين 1و2)

لقد شدد مؤتمر برلين1و2 على ضرورة إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا، وضمان وقف إطلاق النار، وإجراء الانتخابات المقررة في ديسمبر2021 من أجل تهيئة الطريق نحو ترسيخ الاستقرار وتثبيت الأمن في ليبيا بعد عشر سنوات من القتال والتناحر، تتيح المجال للتوافق على دستور دائم للبلاد.[3]

أكدت مبعوثة الأمم المتحدة إلى ليبيا **ستيفاني وليامز***على عدم تأجيل الانتخابات، وعبرت عن ذلك بأنه" يتحتم على الليبيين ألا يفرطوا في سيادة وطنهم والتشبث بكل

---

[1] المركز العربي للأبحاث والدراسات، نفس المصدر.

[2] عمر العثماني، **ليبيا... ترحيب عربي ودولي واسع بالمصادقة على حكومة دبيبة**، اسطنبول، وكالة الأناضول، تم مشاهدة الموضوع على الرابط/https: //www. aa. com. tr/ar تم التصفح في 30. 06. 2021

[3] مركز الروابط للبحوث والدراسات، **مؤتمر استقرار ليبيا، الطموحات كبيرة لكن التحديات أكبر**،أكتوبر 2021، htpp://rawabetcenter.com/archive، تم التصفح في 2021/12/20.

فرصة لإحداث انتقال نوعي في ليبيا"[1]، وهي التصريحات التي تعكس حرص المجتمع الدولي على ضرورة إيجاد مخرج وحل سياسي للأزمة الليبية التي تهدد الأمن والاستقرار الداخلي والإقليمي والدولي ككل.

ثم جاء مؤتمر استقرار ليبيا المنعقد في **الحادي والعشرين** من شهر **أكتوبر 2021** (أول مؤتمر دولي حول ليبيا يقام بالأراضي الليبية)، بمبادرة وإشراف من السلطات الحكومية وبدعم مباشر من الأمم المتحدة، وبحضور إقليمي ودولي إلى جانب الفرقاء المحليين، وحتى الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن، وكافة الدول التي حضرت مؤتمر برلين 1 و2 والأمم المتحدة.

-يستهدف المؤتمر توحيد المؤسسات الأمنية ومؤسسة الجيش والمجموعات المسلحة وجمع السلاح، وكذلك سحب المرتزقة والقوات الأجنبية من أجل إعادة السيادة لليبيا داخليا وخارجيا، ودفع التهديدات الأمنية عن أمن المنطقة جميعها دون استثناء.[2]

تدور أسباب عدم حصول الاتفاق بين الليبيين حول هوية شاغلي الوظائف السيادية والقيادية العليا في البلد، وانتماءاتهم القبلية والمناطقية وميولهم السياسية والحزبية. تتضمن الوظائف السياسية محل التنازع في تلك الوظائف التي تم ذكرها في الفقرة الأولى من المادة 15 من اتفاق الصخيرات الموقع في المغرب في 27ديسمبر 2015، وحددت المادة المذكورة الوظائف السيادية بسبع وظائف، هي: محافظ مصرف ليبيا المركزي، ورئيس ديوان المحاسبة، ورئيس جهاز الرقابة الإدارية، ورئيس هيئة مكافحة الفساد، ورئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات، ورئيس المحكمة العليا، والنائب العام. [3] فيما تؤكد

---

[1] محمد بصيلة، **هل ستجرى الانتخابات في ليبيا بموعدها؟ سيناريوهات محتملة**، الموقع الالكتروني للعين الإخبارية، على الرابط htpp://al ain.com/article/libya elections parliemed delay، تمت المشاهدة في 2021/12/20

[2] مركز الروابط للبحوث والدراساتhtpp://rawabetcenter.com/archive، تم التصفح في 2021/12/20.

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **إعلان بوزنيقة بشأن ليبيا: فرص النجاح والتحديات**، سلسة تقدير موقف، قطر، 18أكتوبر2020، ص. 04.

الفقرة الثانية من المادة 15من **اتفاق الصخيرات** على موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب لتعيين المعينين وإعفائهم من المناصب القيادية للوظائف السيادية.[1]

الفرع الثاني: دور الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية في حل الأزمة الليبية:

لقد حظي الاتحاد الإفريقي إلى جانب جامعة الدول العربية، كمنظمتين إقليميتين محليتين باعتراف مجلس الأمن في قراره الصادرتحت رقم 2510(2020) في جلسته8722 المعقودة في 12فيفري2020، بدورهما الهام في حل الأزمة الليبية، كما يؤكد ضرورة أهمية تظافر الجهود بينهما وتنسيقها وتعزيزها بما يمكن أن يساهم في تسوية الأزمة الليبية[2].

في هذا الإطار، جدد رئيس مفوضي الاتحاد الإفريقي التزام الاتحاد الإفريقي المستمر ب «دعم ومرافقة الشعب الليبي الشقيق، في سعيه نحو السلام والمصالحة وإعادة الإعمار»[3]

ومن جهة مقابلة، فإن جامعة الدول العربية، عبرت عن موقفها تجاه الأزمة الليبية ولا تزال تعول كثيرا على الحل السياسي ومنع عدم تكرار النموذج السوري في ليبيا، وضرورة أن يتم تجنيب ليبيا الوقوع في مزيد من التدخلات الأجنبية. وقالت الجامعة العربية في بيان لها،« إننا نتطلع لتولي السلطة الجديدة مهام عملها في أقرب فرصة، حتى تشرع في التمهيد لعقد الانتخابات المقررة نهاية العام (2021)». [4]

---

[1] عادل نجدي، «**الفرقاء الليبيون يوقعون على اتفاق بوزنيقة المغربية**، «العربي الجديد، شوهد في 2020/10/7 على الرابط: https: //bit. ly/2Gt8XR

[2] مجلس الأمن، القرار 2510(2020) الصادر في 12فيفري2020، للمزيد يرجى تصفح محتوى القرار كاملا ضمن ملحق خاص من ملاحق الأطروحة.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، **موسى فقي يرحب بانتخاب سلطة تنفيذية مؤقتة في ليبيا**، تم التصفح للموقع الرسمي للوكالة في 29. 06. 2021 على الرابط أسفلهhttps: //www. aps. dz/ar/tag:

[4] المصدر وكالة الأناضول الإخبارية، متاح على الموقع: https: //www. aa. com. tr/ar/تم التصفح في02. 07. 2021

الفرع الثالث: التدخل الأوربي في الأزمة الليبية بين النوايا المعلنة والخفية.

يقول **جواد الحمد:** «أعتقد أن الغرب أراد أن يشارك في رسم فرص المستقبل، لأنه أحس أنه خارج اللعبة في مصر وتونس وبدايات ليبيا وبدايات اليمن وبدايات سوريا، فحاول أن يدخل بأصابع ورموز وشخصيات ودعم مالي وعسكري كما في ليبيا ليكون له حضور ووجود، والذي حصل في موضوع تشكيل الحكومة الليبية بعد الثورة هو صراع بين إرادة غربية وإرادة شعبية محلية ثورية، هذا المشهد كان حاضرا في الإعلام فذهبوا في النهاية إلى أنهم لا يريدون حكومة، خوفا من أن لا يحسم الصراع لصالحهم «. [1]

ولهذا فعلى الاتحاد الأوروبي من منطق تحمل المسؤولية أن **يغيّر استراتيجيته اتجاه الساحل،** وأن يركز بشكل أكثر على التعاون الإقليمي، فعلى أوروبا العمل على تعزيز الاستقرارالسياسي والاجتماعي بجيرانها من الضفة الجنوبية، خصوصا بعد أن اتضّحت لها الصورة بأن الحكّام المستبدين لم يعودوا هم الضامن الوحيد للاستقرار بالمنطقة، والاستقرار هذا لا يجب ألّا يُفهم من منظور أنّه المحافظة على الحالة الراهنة **STATUS QUO،** بل هو توازن حيوي يسمح بتغيير وانتقال سلمي للسلطة بدول الجوار، لأن مفهوم الحالة الراهنة والمحافظة على الأمور كما هي ليست في صالح أوروبا، فالحكام العرب الذين أطيح بهم في الحراك العربي سنة 2011 كانوا ممّن وقّعوا اتفاقيات مع الدول الأوروبية لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكان من الطبيعي أن تفلت الأمور بعد رحيلهم على خلفية الفوضى التي قامت بعد الإطاحة بالنظام القديم من دون أن يقوم نظام جديد محله، كما أن فوضى السّلاح يمكن أن ينتقل إلى الشمال ويهدّد الأمن الأوروبي بأسره [2].

[1] جواد الحمد، المرجع السابق، ص32.

[2] الطاهر لقوس علي، واقع وآفاق السلطة السياسية في الوطن العربي في ظل التحولات السياسية والاجتماعية الراهنة ، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد 09 ، جوان 2014 ، ص 136.

المطلب الثاني: مساعي دول الجوار الليبي في تسوية الأزمة الليبية

الفرع الأول: دور الجزائربين ثوابت السياسة الخارجية وتحديات البيئة الأمنية الليبية

ترتكز السياسة الخارجية الجزائرية على مبادئ ثابتة ومستقرة، ومن بين هذه المبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها، لكن هذه المبادئ باتت تطرح أكثر من علامات استفهام حول كيفيّات التعامل بشكل أكثر براغماتية مع التهديدات والتحديات التي باتت مطروحة في الساحة الإقليمية والدولية خاصة في ظل تزايد تصاعد التهديدات الأمنية الوافدة من انهيار مؤسسات الدولة في الأقاليم المجاورة للجزائر في منطقة الساحل وليبيا على وجه الخصوص.

تميّزالموقف الجزائري من الأزمة الليبية بالحياد كونه شأن داخلي، فلم تتحيّز لأي طرف داعية إيّاهم للتفاوض من أجل وضع حل سياسي من خلال حوار وطني، ورفضت أي تدخل أجنبي لإيمانها ولإدراكها لحجم وخطورة التداعيات السلبية على أمن واستقرار المنطقة التي ستترتب عن هذا التدخل[1].

لذا عملت الجزائر اتجاه الأزمة الليبية على أربعة محاور أساسية تمثلت في: ضرورة احترام أمن وسيادة ليبيا وسلامتها الترابية، الدعوة للحوار السياسي الذي ينبغي أن يكون ليبياً–ليبيّا وانتهاج مسار توافقي، ضرورة وقف العمليات العسكرية لمختلف الميليشيات، رفض تدويل الأزمة الليبية والتحذير من تداعيات التدخل الأجنبي[2].

وقد كانت الجزائر حريصة كثيرا على إبعاد القوى الأجنبية عن التدخل في الشؤون الداخلية الليبية من خلال الدعوة الدائمة للأطراف الليبية المتناحرة للجلوس على طاولة الحوار فيما بينهم بعيدا عن أي تدخل أجنبي لما لهمن تأثير سلبي في منع الوصول إلى

---

[1] بلحميتي أمال، بوحادة سارة، **الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمات الإقليمية**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، برلين، المركز الديمقراطي العربي، ديسمبر 2018 ، ص 245.

[2] معو، زين العابدين، راندة، حمايزية، **المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد12، جانفي 2018، ص.88.

اتفاق دائم لوقف إطلاق النار بين الليبيين، وهذا ما يؤدي إلى إطالة أمد الحرب الدائرة ويعمّق الانقسامات ويزيد من التشتّت والتفكك بين الشعب الليبي ووحدة التراب الليبي .

وفي إطار سعي الجزائر لجمع الأطراف الليبية على طاولة التفاوض للوصول إلى حل سلمي، قامت بعدّة جولات (من مارس 2015 إلى جوان 2015)ضمّت ممثلي الأحزاب السياسية والنشطاء السياسيين، وأهم ما جاء في المحادثات ضرورة جمع الفرقاء الليبيين للحوار، التداول السلمي على السلطة، قضايا مكافحة الإرهاب، ومواجهة الاحتياجات الإنسانية للسكان، إضافة إلى دعم الحوار السياسي وحل الأزمة الليبية بطريقة سلمية[1].

لم تتوقف تحرّكات الجزائر عن محاولة وضع حدّ الأزمة الليبية واستمرت بعد جوان 2015 في إطلاق المبادرات والدعوات الهادفة إلى جمع الفرقاء الليبيين، وعرفت نشاطا كبيرا في مراحل مختلفة ارتبطت كلها بالعمل على وضع حد نهائي للمعضلات الأمنية المترتبة عن تردّي الوضع الأمني في ليبيا.

و كان سعي الجزائر من خلال مبادرتها إلى جمع أطراف الصراع في ليبيا إلى مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي لهدف تحقيق جملة من الأهداف أهمها:[2]

- ✓تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق تتضمن حلاّ للأزمة وتمنع الاحتكام إلى السّلاح لحلّ الخلافات، وسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.
- ✓بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق أمام تمدد وانتشار فكر الجماعات المسلحة حتى لا يتسرب عبر الحدود نحو الجزائر، أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة اتصال ودعم تهدد استقرارها.

[1] بلحميتي أمال، بوحارة سارة، المرجع السابق، ص ص 245-246.

[2] نصير زرواق، **الجزائر والأزمة الليبية**، مركز الجزيرة للدراسات، تم زيارة الموقع في 01 04 2021 **:http: //www aljazeera .net /knowledjegate/opinions/2014**.

- ✓قيام سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح واستعماله وتمنع تدفقه إلى داخل الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.
- ✓إعادة فتح حدودها البرية المغلقة مع ليبيا- ولو جزئيا- لفك الحصار عن سكان الجنوب لاستئناف التبادلات التجارية وإن عبر التهريب الذي يعتبر المصدر الأول للدخل في الجنوب لتفادي تفجر الأوضاع اجتماعيا (غرداية نموذجا).
- ✓تخفيف الضغط على الجيش الجزائري المستنفر والمرابط على طول الحدود ويعيش أعلى درجات التأهب في مواجهة التهديدات على امتداد الحدود الطويلة وخاصة المتوترة منها مثل ليبيا وتونس ومالي، مع تقليص فاتورة تحرُّكه وانتشاره على مساحة أكبر دولة إفريقية ما يكلّف ميزانية ضخمة.

فمواجهة التحديات الأمنية لا تتم فقط بمقاربة إصلاح أو إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية أو العسكرية بقدر ما تتعلق بمقاربة جديدة للأمن وعلاقة الدولة بمكونات «الأمن الإنساني « الذي يعتمد على إدراك للعوامل المختلفة بما فيها أمن الأفراد والجماعات ضمن سياقات البيئة الإقليمية أو العالمية [1].

الفرع الثاني: دور دول الجوارالأخرى في تسوية الأزمة الليبية.

كانت كل من تونس ومصر وهما من أكثر دول الجوار أهمية بالنسبة لليبيا تمران بمرحلة تحول سياسي بعد ثورة 14 يناير في تونس وثورة 25 يناير في مصر.

أدت التطورات التي أخذتها الأحداث الليبية إلى تحول الأزمة الليبية إلى ملف أمني يؤرق دول الجوار، لأنها تطرح مشكلة تهريب السلاح وتسهيل دخول المخذرات أو المساعدة فى الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ومن جهة أخرى التخوف من أن تتحول ليبيا إلى بؤرة دعم ومساندة للتنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة والمتمردين مع اعتماد هؤلاء على الدعم الوافد من ليبيا بسبب سيطرة الميليشيات الليبية على البترول.

[1] خالد بركة، تداعيات الحراك العربي على الأمن بالمنطقة المتوسطية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، العدد الرابع، ديسمبر 2018، ص 144.

لذلك أصبحت دول الجوار بحاجة إلى إمكانية العمل الجماعي للتعامل مع الموقف الليبي، ولعلّ البواعث الرئيسية لهذا التحرك الجماعي من طرف دول الجوار يكمن فيما يلي:[1]

-تطور حرب الميليشيات والمنظمات المسلحة في ليبيا

-فشل النظام السياسي والفصائل الليبية في التواجد ضمن النزاع العسكري القائم بين الميليشيات المتصارعة وهو ما راح يهدد دول الجوار أكثر من ذي قبل وهو ما يزيد من قلقها.

كما عقدت دول الجوار اجتماعها الثالث لوزراء الخارجية في مدينة الحمامات (تونس) بحضور وزراء الخارجية لكل من تونس، مصر، الجزائر، السودان، والنيجر وتشاد وممثلين عن جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، واختتم الاجتماع بالدعوة إلى ضرورة احترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامتها الترابية ووقف كامل العمليات العسكرية التي تقوم بها الميليشيات العسكرية ودعوة الفرقاء الليبيين إلى حل خلافاتهم بالحوار وانتهاج المسار التوافقي.[2]

ويحرك هذا التحرك الجماعي لدول الجوار خاصة(تونس، مصروالجزائر) إلى لعب دور أساسي في إيجاد تسوية سياسية أمنية للأزمة الليبية وفق مصلحة مشتركة تخدم كل الأطراف الداخلية ودول الجوار، وتقف في وجه التدخل الأجنبي المتصاعد في ليبيا الذي يغذي الأزمة ويساهم في انقسام الساحة الداخلية.

ولذلك بات من الواضح جدا أنه لا يمكن الوصول إلى تسوية سياسية ليبية دون وجود تنسيق بين دول الجوار الليبي والتي تتمثل في دول مصر، تونس والجزائر، والذي

---

[1] زياد عقل، **الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية**.تم التصفح في 2016.02.12على **acpss.ahram.org .eg/news/16258 .acpx**

[3] زياد عقل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم التصفح/

في: 2021.03.10 على الرابط: **acpss.ahram.org .eg/news/16258 .acpx**

[2] زياد عقل،الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم التصفح في: 2021.03.10 على الرابط:

acpss.ahram.org .eg/news/16258 .acpx

لا يكون إلا بإعطاء دفع قوي وإحياء آلية دول الجوار من جهة،ومن جهة أخرى ينبغي أن تتوجه الضغوط الدولية نحو صياغة وخلق التوافق الداخلي قبل إجراء أي عملية سياسية لأن فرض هذه الأخيرة دون توفرالتوافق الداخلي فسيؤدي ذلك إلى مزيد من إطالة عمر الأزمة ومزيد من الانقسام.

الفرع الثالث: التحول الديمقراطي في ليبيا

تمر المجتمعات حسب **فرانسيس فوكوياما** بمرحلة سابقة على الديمقراطية الليبرالية يسود فيها الاستبداد والقمع والتخلف، ويعطي مثلا لهذه المرحلة ما كان سائدا في بلدان الاتحاد السوفياتي سابقا، ولكي تتخلص المجتمعات من سلبيات هذه المرحلة وتنتقل إلى مرحلة الديمقراطية لا بد من توافر شروط سياسية وغير سياسية هي الشروط الاجتماعية الحضارية، ويعطي **فوكوياما** لهذه الشروط الأخيرة أهمية كبيرة في تحقيق التحول الديمقراطي في المجتمعات، وأهم هذه الشروط الاجتماعية الحضارية ما يلي:[1]

- ✓ تطور البنية الاجتماعية نحو التأكيد على المساواة بين الأفراد وتقليل الفوارق الطبقية والطائفية والإقليمية بينهم وإنتاج عادات ومفاهيم ذهنية مرتبطة بمثل هذا التطور ومدعمة له.
- ✓ قيام المجتمع النامي بإيجاد وتدعيم مراكز للسلطة الوسيطة التي تتوسط بين الأفراد والدولة أي إيجاد وتدعيم مجتمع مدني نشيط وفعال، يستطيع الناس من خلاله ممارسة حرياتهم دون ضرورة للاعتماد على الدولة.
- ✓ عدم المبالغة بالتميز القومي أو خصوصية الهوية التي قد ينجح المجتمع النامي إلى العزلة الحضارية وإلى ممارسة التعصب الثقافي، مما يجعله يرفض اقتباس وتعلم ممارسات حضارية جديدة.
- ✓ الوصول إلى تفسيرات مستنيرة للنصوص الدينية تحل محل التفسيرات القديمة.

[1] محي الدين خمش، **بلدان الجنوب وإرهاصات العولمة**، مجلة العربي، العدد 512 ، يوليو 2001 ، ص ص 32 33.

- ✓توجه الصحوة السياسية والاجتماعية المخلص لدعم القيم والممارسات الديمقراطية الليبرالية في الحياة اليومية، بحيث تصبح هذه الصفوة قدوة لعامة الناس وهذه القيم والممارسات: حرية التعبير والحريات الشخصية، حرية الاجتماع، تكوين الأحزاب، والمشاركة السياسية في الحكم.

تلعب العوامل الاجتماعية –الحضارية حسب **فوكوياما** دورا في نقل هذه المجتمعات النامية من حالتها المتخلفة إلى مرحلة الديمقراطية الليبرالية التي تتميز بمستويات ملحوظة من الرفاهية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية وممارسة الحريات الفردية واحترام حقوق الإنسان وحرياته المختلفة.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للدولة الليبية.

في ظل الأحداث القائمة في الساحة الليبية، وما تتميز به من اشتداد المعارك والاقتتال الداخلي من جهة، وازدياد التدخلات الخارجية(الإقليمية والدولية)من جهة أخرى سيكون من الصعب أمامنا تحديد سيناريو بعينه كوضع مؤكد حدوثه على الأقل في المستقبل القريب، وهذا الوضع هو الذي يقودنا ويسمح لنا بالتفكير في عدة سيناريوهات ممكنة الحدوث في الآجال القريبة أو البعيدة، ومن بين هذه السيناريوهات الممكنة ما يلي:

المطلب الأول: سيناريو التعقيد(تصعيد الأحداث)

يعود احتمال ورود هذا السيناريو بالنظر إلى الأوضاع الأمنية الداخلية المتردية التي تعيشها ليبيا، وحالة الصراع العنيف بين الأطراف المتصارعة وانتشار المعارك وانتشار السلاح خاصة مع التغذية الخارجية وصور الدعم لأطراف الصراع من قبل القوى والفواعل الخارجية التي لها مصالح في الداخل الليبي.

من بين المبررات والظروف التي تعزز وترسخ وقوع مشروع تعقيد الأوضاع في ليبيا واحتمال الانتقال إلى حرب أهلية بين قبائل وأفراد المجتمع الليبي هو:

- انهيار المؤسسات السياسية والإدارية بسبب هشاشتها جراء التغييب الذي طالها طيلة فترة حكم القذافي لمدة اثنين وأربعين سنة(42سنة).

- غياب مؤسسات الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي تضمن التفاعل السياسي والتداول السلمي على السلطة، وتحول بديلا عن العلاقات الاجتماعية القبلية والطائفية في ليبيا.
- تمدد الصراع وفشل مساعي وقف الاقتتال المسلح، وما زاد من ذلك هو انتشار السلاح في أوساط الليبيين وتزايد أعداد الجماعات المسلحة ذات الانتماءات المختلفة.
- استمرار التدخل الخارجي، والذي يؤثر على العلاقات والتفاعلات الداخلية، وله تأثير وحضور قوي ويظهر ذلك جليا من خلال فشل مساعي التهدئة ووقف إطلاق النار بين الفرقاء الليبيين بسبب نفوذ ومصالح هذه القوى الخارجية الداعمة لأطراف الصراع.
- ظاهرة القبلية والانتماء الطائفي التي تعطي أولوية في التوازنات الداخلية على حساب الولاء للوطن وبالتالي إطالة عمر الأزمة واستمراريتها وهو ما من شأنه أن يمدد في عمر الصراع وتقسيم البلاد وتفكيكها.

*انتشار التنظيمات الإرهابية في المدن الليبية، فمثلا سرت التي شهدت منذ أفريل 2016 تثبيت داعش، وهذا التثبيت هو استراتيجي من وجهة نظرين، لأن سرت تقع في منتصف الطريق بين طبرق وطرابلس وبين حكومتين متعارضتين، ومن جهة ثانية فمدينة سرت لا تبعد سوى بعض الكيلومترات عن الحقول البترولية الرئيسية للبلد، وهكذا تحتل داعش سيطرة مركزية في البلد وتنتشر في بقعة نفطية باتجاه الجنوب الليبي.[1]

ما يزيد تعقيد الأزمة الليبية هو غياب ثقافة الحوار السياسي في ظل غياب الانسجام السياسي والاجتماعي، وتعدد الانتماءات لأفراد الشعب الليبي، وتبعية النخب للمصالح الإقليمية والأجنبية، مما انعكس عل غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي وأصبحت ليبيا على وشك السقوط الاقتصادي.

[1] *Abdelhak Bassou et Ihssane Guennoun* ,**Le Sahel face aux tendances Al Qaeda et Daech: Quel dénouement possible?,**ocp policy center,policy brief ,janvier2017,p. 04.

فليبيا الدولة الهشة المضطربة اجتماعيا تحولت بفعل هشاشتها الاجتماعية إلى صراع مسلح، وأصبحت تعيش تفتتا أمنيا واجتماعيا، ألقى بظلاله على مسار العملية السياسية ما بعد القذافي، وأصبح الصراع المسلح هو الحل الوحيد وهو أكبر عائق أمام نجاح العملية السياسية في ليبيا.

بالنسبة للحالة الليبية، تزايدت حدة الانقسامات والخلافات السياسية فيها أكثر من المرحلة التي تلت سقوط النظام السابق للقذافي، ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك نذكر منها:

نتيجة لغياب وجود هوية وطنية قوية في ليبيا ومقابل ذلك غياب فاعلية دور الدولة السياسي والاقتصادي، إلى التمرد والانقسام الداخلي والتباين الاجتماعي، تم الإطاحة بنظام القذافي من طرف القوى الأمنية، والتي سمحت الظروف الداخلية والخارجية في زيادة تغلغلها في النظام السياسي الليبي وزيادة التأثيرعلى سيادة الدولة وأمنها الداخلي والاقليمي.[1]

-انهيار القبضة الأمنية والتسلطية لنظام القذافي.

-ضعف أداء النخب السياسية وعجزها عن بناء توافق وطني حقيقي وتفضيل النخب المتنافسة والمتصارعة مصالح قبائلها ومناطقها وأحزابها على حساب المصالح الوطنية التي غابت أو تكاد تغيب.

-التدخلات الإقليمية والدولية التي لعبت دورا كبيرا في تغذية الاستقطاب المحلي خدمة لأجنداتها في المنطقة.[2] فالتدخلات في الشؤون الداخلية والعمل على زرع الفوضى والانقسامات بين المجتمع الليبي وذلك من أجل الحفاظ على المصالح والمكاسب المختلفة والتأثير والتحكم في الاقتصاد الليبي خاصة النفط الذي يمثل عصب الاقتصاد الليبي ومحرّكه الأساسي، والتحكم في إنتاجه واستغلال حقوله من طرف المؤسسات التابعة للدول المتدخلة.

---

[1] أسماء صالحي، العمليات البنية الخارجية وتداعيات الانتقال الديمقراطي على مستقبل النظام العربي، السيناريوهات المتوقعة 2030، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مجلد 08، عدد 01، ص: 15.

[2] حميد زعاطشي، المرجع السابق، ص09.

وفي المرحلة الحالية، يبدو أن ليبيا غير قادرة على اجتياز هذا الخيار الصعب، حيث طيلة السنوات الأخيرة عاشت ليبيا الكثير من التحديات والمعوقات، هذه الأخيرة لم تكن وليدة الظروف التاريخية فقط، ولكنها ترتبط أيضا ببنية الظروف الداخلية التي تحكم وتسير بها الروابط والعلاقات المختلفة[1].

أولا: وجود حالة من التشرذم، وأصبحت بعض الجماعات أكثر تشددا في مواجهة بعضها البعض، وبدلا من أن يكون بينهما تقارب ووحدة في الرؤى والمواقف إلا أنها مختلفة عن ذلك تماما، بل وقد يبلغ مستوى ذلك التباعد إلى حالة من الصراع والحرب حول العديد من القضايا والمصالح.

ثانيا: العجز عن بلورة وتبني حوار حقيقي يسمح برأب الصدع وتقوية الجبهة الداخلية ضد أي شكل من أشكال التفتيت والتقسيم.

المطلب الثاني: سيناريو التدخل العسكري.

من الطروحات المحتمل حصولها خاصة لما تكون المصالح الاستراتيجية للدول المتدخلة أنها مهددة ونفوذها يوشك على النهاية والزوال، وبالرغم من وجود رؤية لدى البعض بأن هذا السيناريو قد يصعب حدوثه، لكن هناك دوافع قد تدفع دول الغرب والجوار إلى المشاركة في تدخل عسكري.[2]وهذه الدول حريصة جدا على المشاركة في تدبير الشؤون الداخلية الليبية بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية، ومن هذه الدول إيطاليا ودول أوربا وأخرى ذات الجوارالإقليمي كمصر، ودول ترغب في التموقع الاستراتيجي كتركيا والولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا، والذين كان لهم دور في التدخل العسكري والإطاحة بنظام القذافي، ولها رغبة قوية في الاستيلاء على النفط الليبي وضمان حصتها من الثروات والموارد الليبية.وحتى أن ّتعجيل القوى الأطلسية في استخدام الخيار العسكري للإطاحة بالقذافي قد جاء نتيجة طبيعية لدموية القذافي من جهة، لكن من جهة

[1] محمد الرميحي، **أولويات العرب قراءة في المعكوس**، ط1(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2010)،ص15.

[2] إسلام أحمد حسن، **الأزمة الليبية: سيناريوهات الحل والصراع**، ص07.

ثانية وهي ربّما الأبرز وهي حاجة دول أمريكا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا للنفط الليبي بأي ثمن لأنّ النفط هو الملف الوحيد الذي يجمع هذه الدول وتشترك اهتماماتها في ليبيا حوله[1]، ولو أرادت أمريكا وفرنسا والمجتمع الدولي الإبقاء على القذافي لكانت صمتت عن إبادته للثوار، وتم تمرير القضية في وسائل الإعلام بعيدا عن أي ضجيج أو صخب إعلامي. [2]

من جهة أخرى، فإن لبعض الدول الأخرى المجاورة لليبيا دوافع للتدخل وهو محاولة دحر وصد النشاطات الإرهابية المنبعثة من البيئة الليبية والتخلص من التهديدات الأمنية والجماعات الإرهابية المسلحة المنبعثة من الساحة الليبية التي باتت تشكل تهديدا حقيقيا لأمنها واستقرارها.

المطلب الثالث: سيناريو الحل والتسوية السلمية للأزمة الليبية.

تعتبر التسوية السلمية ووقف الحرب من خلال التهدئة البديل الأنسب لاستقرار الوضع السياسي والأمني، واللبنة الأساسية للحلول السياسية الدائمة والاستراتيجية من خلال إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية يمكن أن تؤدي إلى ضمان التداول السلمي على السلطة.

لعلّ من دواعي تبنّي هذا الخيار بين القوى الليبية المتنازعة هو محاولة فك أزمة الحرب الأهلية والرغبة في ضمان عدم تجدد الاقتتال الداخلي من جهة، ومن جهة أخرى رغبة الأطراف الخارجية التي لها تأثير في الأزمة الليبية في انتهاج أسلوب التسوية السلمية بدلا عن الخيار العسكري التي يستنزف القدرات البشرية والعسكرية والمادية والمالية لهاته الدول فالحل لضمان مصالحها سيكون أفضل بآليات وطرق سلمية أفضل عن الطرق الحربية.

[1] حسن، محمدالزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، ط1(بيروت: دارالقلم الجديد،2013)، ص. 261.

[2] نفس المرجع، نفس ص.

يستوجب خيار التسوية السلمية للأزمة الليبية فتح قنوات الحوار والتفاهم والاتفاق على حل القضايا و الملفات التالية:[1]

- ✓المصالحة الوطنية الشاملة لكل الليبيين دون استثناء.
- ✓التأكيد على والسعي إلى تعددية سياسية حقيقية من خلال حياة حزبية سليمة، وتجاوز الفكر القبلي في السياسة، ونبذ القبلية والعشائرية وتعزيز الاندماج.
- ✓جمع السلاح ونزعه من كافة الجماعات والأفراد، وتوحيد الميليشيات في جيش ليبي واحد يشمل كل المجموعات والفرق.

ولكي تتحقق تسوية تسوية الأزمة الليبية لا بد من توافر شروط وعوامل أساسية معينة وتتمثل فيما يلي: [2]

1-الإرادة الحقيقية للأطراف الليبية (الداخلية) المتصارعة والمتنافسة ومدى استعدادها للتصرف بمسؤولية وطنية وتقديم تنازلات متبادلة.

2-مدى توافق الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالأزمة الليبية بشأن خطط المبعوثين الأمميين، وحدود تعاونها من أجل تنفيذها، ودون ذلك يرجح استمرار الأزمة الليبية بكل ما يترتب عنها من تداعيات داخلية وإقليمية، ودولية خلال المستقبل المنظور.

إن هذا المقترح يتيح من خلال الدورالذي تلعبه هذه الأطراف في هذا الصراع التي عرف بعد الإطاحة بالقذافي تزايد التدخلات الإقليمية والدولية في الأزمة الليبية وهو ما عرقل في مرّات عديدة حل الأزمة الليبية، بالنظر لمصالح كل القوى والفواعل الداخلية والخارجية في الساحة الليبية، لذا فأي عملية تسوية سياسية مرتبطة ارتباطا وثيقا بما يتحقق من مصالح لهذه الدول والقوى والفواعل الداخلية والاقليمية والدولية، ومدى الوصول إلى توافقات وتفاهمات ترضي الجميع.

---

[1] إسلام أحمد حسن، مرجع سابق، ص08.

[2] أوراد محمد مالك كمونة، **الأزمة الليبية في المنظور التركي والإيراني**، the libyan crisis in the turkish and Iranian perspectives)، ص .189.

يعتبرالتوافق كآلية مهمة لاحتواء الاستقطاب السياسي، وشرطا أساسيا لتحقيق الاستقرارفي الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية في أي بلد شهدت تحولات سياسية وبناء دولة ديمقراطية، فقد أثبتت التجارب المقارنة للتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي أن من الأسباب الرئيسية لنجاح التحول في أي بلد هو الوصول إلى توافق سياسي حول قواعد اللعبة السياسية واحترامها من قبل جميع الفاعلين خلال المراحل الانتقالية، بما يسمح للقوى السياسية بمختلف توجهاتها بالمشاركة في العملية السياسية، دون إقصاء أو تهميش، ودون اصطفاف مهما كان نوعه لكتلة ضد أخرى، لتجنب مخاطر الاستقطاب السياسي وتداعياته. [1]

التوافق الوطني بين النخب السياسية والقوى السياسية يقوم على تعزيز المؤسسات السياسية، وتقوية الأحزاب السياسية، وبناء دولة وطنية حديثة بالمعنى القانوني والسياسي الحديث(دولة المؤسسات)، ومن ثم فالجميع مطالب ومدعو لتجاوز الخلافات الإيديولوجية والسياسية لصالح مستقبل الدول العربية.[2]

بالرغم من صعوبة هذا الخيار لكنه يبقى السيناريو المحتمل والحل الاستراتيجي الدائم الذي سيضمن عدم تصعيد الأحداث ويجنب تفكك ليبيا إلى دويلات أو كيانات مفتتة، كما يعيد رسم صورة سياسية وأمنية ليبية جديدة تؤسس لانتقال ديمقراطي دائم.

أما بشأن موضوع بناء الثقة بإعادة الدمج ونزع التسلح:

ففي إطار إدارة العلاقات في ظل التعددية الموجودة داخل الدولة، ذلك ما يستلزم الاعتماد على الآليات التي تساعد على بناء الثقة بين الدولة والأقليات المختلفة، وتأخذ هذه السياسات العديد من الأشكال منها تقاسم السلطة وتطبيق النموذج الديمقراطي التوافقي

[1] حميد زعاطشي، **الاستقطاب السياسي في شمال إفريقيا وتأثيره على مسار التحولات السياسية الراهنة**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد الثاني عشر، جامعة بومرداس، ص09.

[2] يوسف كريم، **قراءة تحليلية في علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي نموذجا الجزائر والسودان**، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد الثامن، أوت2019، ص20.

consocitional approach والنموذج الاندماجي integrative approach وتطبيق الفيدرالية على أساس استقلال كل جماعة، وتعتمد هذه السياسة بشكل أساسي على محاولة الدولة الاعتراف بالأقليات، إذ تم الاعتماد على سياسة تذويب الأقليات assimilation، والتي تعني تقليل المسافة الثقافية بين الجماعات المختلفة والدولة مع إتاحة قدر من التسامح والاعتراف ببعض الخصوصيات الثقافية، ومراعاة درجة التضامن الداخلي ومحاولة دمج مجموعة من الثقافات والاختلافات في ثقافة واحدة في إطار ما يسمّى **بالكوكلة** cocacolorisation التي تتماشى مع تكامل الدولة ووحدتها.[1]

حول **المرحلة الانتقالية:**

إن المرحلة الانتقالية حساسة وخطيرة، حيث يتم خلالها وضع أسس المجتمع الجديدة ويؤسس عليها النظام السياسي القادم، والعلاقات الاجتماعية والعرف الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم كما هو متعارف عليه عربيا. [2]

لا يمكن التقليل من الدور الخارجي، وهذا الخارج ذكي جدا، ولديه جميع البنى التي تساعده لاستغلال واستثمار وتطويع هذه الأوضاع، ومن طبيعة المرحلة الانتقالية كثرة الفراغات وسعتها، والتي يمكن للقوى الخارجية أن تستغلها وتدخل من خلالها وتلعب على جميع التناقضات، لأنها مرحلة انتقالية، وفيها اختلال في توازن القوى. [3]

المبحث الرابع: بناء الدولة في ليبيا في ظل التحديات المختلفة

المطلب الأول: أبعاد بناء الدولة

يرى بخصوص بناء الدولة **الأخضر الإبراهيمي** أن بناء الدولة «عبارة عن عملية تسعى من خلالها الأطراف المعنية إلى تغيير الدولة القمعية (التسلطية) إلى شكل جديد ، يتجاوز النموذج القديم، أي أّن عملية التغيير تتطلب إعادة صياغة دستور جديد، إجراء

[1] مي نجيب، المرجع سابق الذكر، ص34.

[2] جواد الحمد، إدارة المرحلة الانتقالية لما بعد الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط،(الأردن: عمان، ط1، 2012)، ص26.

[3] جواد الحمد، نفس المرجع، ص26.

انتخابات جديدة، إعادة إدماج الجماعات المنشقة، تحقيق المصالحة الوطنية وسيادة القانون.[1]

استنادا إلى هذا الرأي فإن **الأخضر الإبراهيمي** يرى بأن تعزيز وترسيخ مبادئ وقيم الديمقراطية من خلال إجراء الانتخابات الجديدة المبنية على الشفافية والنزاهة وفق دستور جديد، وسيادة القانون وتعزيز قيم المصالحة الوطنية، هي التي تتحكم بشكل كبير في نجاح عملية بناء الدولة ونقلها من شكلها القديم التسلطي إلى شكل جديد مبني على الوحدة وقيم الديمقراطية .

تركز عملية بناء الدولة على تقوية الهياكل والأبنية العامة داخل إقليم الدولة بشكل يُمَكّن هذه الأبنية من القدرة على توفير السلع العامة، ويقع ضمن هذه العملية بناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار واستخدام القوة المادية وتعبر عن السلطة الجماعية دون الحاجة إلى استخدام الإكراه المادي.[2]

ترتبط بناء الدولة في ليبيا بحجم الظروف الداخلية والخارجية المؤثرة، وبالإرادة التي تتحلى بها النخب الحاكمة في تجسيد الديمقراطية، وترسيخ المشاركة السياسية، من جهة، ومن جهة أخرى قدرة هذه الأنظمة في تحسين المستوى الاقتصادي وتدعيم التماسك المجتمعي الذي يعتبر صمام أمان ضد كل الاختراقات المغذية للانقسام الداخلي خاصة القوى والفعاليات الطائفية والمذهبية والعرقية في ليبيا.

---

[1] Noureddine jebnoun.beyound the mayhem: **Debating key dilemmas in Libya's state building** ,The journal of North African Studies ,Vol 20 , N 5 . 2015. p834.

* **إعادة الإعمار**: بناء المؤسسات وإعادة التعمير، وهي مهمة جديدة تضطلع بها الأمم المتحدة وهي بدورها تستتبع جهدا بشريا وماليا وتحتاج إلى تعاون وتفاهم بين الدولة المستهدفة ومنظمة الأمم المتحدة، ومن الأمثلة على ذلك الصومال، السلفادور، هايتي، البوسنة والهرسك، العراق، لبنان، وآخرها إعادة بناء إقليم غزة. انظر: دراج عمرو، الربيع العربي الواقع والآفاق رؤية استشرافية، دراسات سياسية، 27نوفمبر2015، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

[2] محمد فايز فرحات، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة، دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان واليابان والعراق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص: 42.

عرّف **محمد عابد الجابري التحول الديمقراطي** على أنه: «الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع، ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو الأفراد والجماعات، ولا تتداول فيها السلطة على أساس الغالبية السياسية إلى دولة تقوم على ثلاثة أركان، **أولها** حق الإنسان في الحرية والمساواة، وما يتفرع عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص، **ثانيها** دولة المؤسسات، وهي الدولة التي تقوم على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو الأفراد مهما كانت مراتبهم و انتماؤهم العرقي والديني والحزبي، و**ثالثها** تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية وحفظ حقوق الأقلية «. [1]

-ينصرف بناء الدولة إلى تعزيز بناء المؤسسات وترسيخها أي بناء قدرات الدولة وأجهزتها المختلفة التي تمكنها من أداء مهامها وممارسة سلطاتها على الوجه المطلوب وبالشكل الجيد كي لا تتحول إلى دولة تمثل تهديدا للأمن وتصبح أرضا خصبة لتنامي التهديدات المختلفة.

حاول الباحث **أيوب** التأكيد على أهمية العلاقة التي تربط بناء الدولة بمفهوم الأمن، فمن خلال دراسته المستفيضة لدول العالم الثالث، أكّد **أيوب** أن الدولة القوية هي عصب الأمن، فمعظم الدول في المراحل المبكّرة من عملية البناء لم تتمكن من وضع مسألتي الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن أولوياتها، لأن التحدي الأكبر الذي كان يواجهها في تلك المراحل الأولى هو تحقيق الوحدة والتكامل الداخليين.[2]

إعادة بناء المؤسسات وأجهزة الدولة خاصة الأجهزة الأمنية على معايير جديدة، وكذا تعزيز الولاء للدولة ومؤسساتها، أي بناء مؤسسات سياسية قوية تكون خادمة لكل

[1] .محمد، عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**،(بيروت: مركز الوحدة العربية، 1994)، ص. 86

[2] Noureddine, djebnoune. Op .cit .p.834.

الفئات والتكوينات الاجتماعية تقوم على أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية.[1]

ومن أجل التحول الحقيقي نحو الديمقراطية في بلدان الربيع العربي لا بد من إجراء إصلاح للأجهزة الأمنية لتلك الدول بحيث يتم تغيير دور وعقيدة الأجهزة الأمنية من شرطة وجيش بشكل يتّسق مع الأعراف الديمقراطية وأسس الحكم الرشيد، إذ أنّه من الضروري التشديد على أن مهمة هاته الأجهزة هو خدمة وحماية المواطنين وتوفير الأمن والأمان لهم ، وليس حماية النظم القمعية، فالربيع العربي أماط اللّثام عن خطر مستتر منذ عقود ويستشري في جسد المؤسسات الأمنية والعسكرية العريقة، حيث أنه بعد الرّجّة التي حدثت عقب الحراك العربي شهدنا أن هاته المؤسسات وبحكم افتقارها لوجود هيكل قيادة مسطرة لها ولاءات خاصة، سواء قبلية أو عقائدية، وبالأخص في حالتي كل من ليبيا واليمن وسوريا.[2]

وأشار نفس الباحث أيوب إلى أن الدول في مراحلها الأولى نحو البناء، ولضرورة الوحدة الوطنية وتعزيز التكامل الداخلي عليها أن تكون قادرة على ممارسة سلطتها الكاملة غير منقوصة كشرط أساسي قبل الاعتناء بمسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان التي هي هامة جدا في تعزيز بناء الدولة والتي تأتي في مراحل لاحقة.

وفيما يخص شكل ومضمون الدولة التي على المجتمع الدولي أن يحاول بناءها في الحالات الهشة أي بعد النزاعات أو الحروب الأهلية، فهناك التصور المعياري الذي ينظر إلى الدولة على أنها مجرد سوق ديمقراطية متحررة **liberal market democracy**، أي أن عملية بناء الدولة وفقا لهذا المنظور تتمثل في نقل القيم والمفاهيم الغربية بمؤسساتها وقواعدها، لكن هذا الطرح تعرض للنقد من قبل المناهضين للإمبريالية، فقد اعتبروا هذا

[1] دراج عمرو، **الربيع العربي الواقع والآفاق رؤية استشرافية**، دراسات سياسية، 27نوفمبر2015، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

[2] خالد بركة، المرجع نفسه، ص 144.

الطرح هو في حقيقة الأمر مجرد عودة للاستعمار القديم في شكل جديد، بل الأكثر من ذلك هو استعمار متعدد الأوجه، لأنه يساهم في خلق قطاع غير حكومي(غير رسمي) داخل الدولة يسهل عملية التدخل الخارجي على المدى البعيد[1].

لذا فإن رفض هذا الطرح ونقده بشكل واسع لدى المناهضين للإمبريالية هو التخوف الذي يتملك من محاولة بناء الدولة في المجتمعات الهشة التي تعاني من النزاعات والحروب الأهلية بسبب التخوف من أن نقل القيم والمؤسسات والمفاهيم السائدة في الدول الغربية أنها تساهم لا محالة في فتح الباب أمام عودة التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، وعودة الاستعمار القديم بالشكل الجديد، وهذا ما تخشاه الدول التي كانت ترزح تحت وطأة الاستعمار الغربي والأوروبي، كما أن هذه التدخلات لها انعكاسات سلبية وآثار غير مرغوبة تظهر أساسا في اختراق مفهوم السيادة والتي هي مبدأ مقدس بالنسبة للدولة القومية.

وقد قدم المختصون في العلاقات الدولية مجموعة واسعة من التبريرات حول هذه المسألة، يمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات رئيسية:[2]

-**الاتجاه الأول:** يتزعمه الدول الغربية الكبرى التي ترى ضرورة توسيع نطاق تدخلاتها في الدول الضعيفة من أجل إنقاذ العالم من الفوضى على حد تعبيرها.

-**الاتجاه الثاني:** يرفض تماما عمليات التدخل ويدعو للانسحاب السريع من جميع مبادرات بناء الدولة.

-**الاتجاه الثالث:** (الوسط) يرى أن التدخل الدولي في الدول الضعيفة ضروري، لكنه يدعو إلى التدخل المحدود(مشروط)، بحيث يهدف فقط إلى تمكين هذه المجتمعات من أجل ترميم نفسها واستعادة سيادتها.

---

[1] فريال منايفي، إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي: بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة1، 2018-2019، ص. 34.

[2] فريال منايفي، المرجع نفسه، ص ص. 34- 35.

مما سبق، ومن خلال طرح هذه الاتجاهات، فإن جدلية التدخل الدولي في الدول من أجل بنائها أو إعادة بنائها تصطدم بين تيارات وتوجهات مختلفة، ولكل اتجاه مبرراته الخاصة، لكن في اعتقادنا فإن التدخل الدولي الذي يعمل على اختراق الدول وتجاوز سيادتها ولا يستجيب للأصوات الداخلية الرافضة، إنّما هو تدخل مرفوض لأنه يعمل على إضعاف الدول وجعلها في قلب التفكيك والتقسيم، والذي يستهدف التفكيك والتقسيم عوضا عن البناء، وهذا ربما ما ينطبق على الحالة الليبية حاليا، وحالتي أفغانستان والعراق سابقا، حيث أن التدخل في هذه المناطق لم يزد في البلاد إلا مزيدا من الفوضى والدمار والانقسام والتشظي، ويؤكد أراء ومواقف الرافضين لهذه الأشكال التدخلية السريعة من قبل الدول الغربية وخصوصا والولايات المتحدة وتعكس النوايا الحقيقية في عودة أطماعها الاستعمارية القديمة بأوجه وصور جديدة .

المطلب الثاني: أبعاد بناء الدولة في ليبيا.

تقوم عملية بناء الدولة على ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي البعد الأمني الذي يهتم بمعالجة مواضيع حقوق الإنسان والأمن الإنساني[1]، البعد السياسي يعالج مسائل الانتخابات، العدالة الانتقالية وسيادة القانون، والبعد الاقتصادي الذي يركز على التنمية الاقتصادية من خلال دعم اقتصاد السوق وتحرير التجارة. ويوضح الباحث **روبين** أن هذه الأبعاد الثلاثة

---

* **الأمن الإنساني:** ظهر هذا المصطلح لأول مرة في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1994، وقد تبنى هذا التقرير توسيع نطاق التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإنساني لتشمل إلى جانب التهديدات التقليدية ذات الارتباط بالجوانب العسكرية تهديدات أخرى منها التهديدات البيئية(تغيرات مناخية) والتنموية(الأزمات الاقتصادية، إرهاب، جريمة منظمة، صراعات أثنية...)وتم تحديد سبعة أبعاد أساسية للأمن الإنساني تتمثل في: الأمن الغذائي ويعني توفير الفرص المادية والمالية للحصول على الغذاء الأمن الصحي ويعني السلامة من المرض والعدوى والأوبئة الأمن البيئي يعني الحصول على الماء الصحي والهواء النظيف والشبكة الأرضية المتماسكة الأمن الشخصي ويتضمن الأمن من العنف والتهديدات البدنية الأمن المجتمعي ويتضمن أمن الهويات الثقافية والثقافات المحلية ضد مختلف التهديدات الأمن السياسي: ويتضمن حماية الحقوق الأساسية للإنسان وحرياته الأساسية. كما تبنّى هذا التقرير تعريف للأمن الإنساني: يتمثل في تحرير البشر من التهديدات الشاملة واسعة النطاق والتي تمتد لفترات طويلة وتعرض حياتهم للخطر.

تربطها علاقة اعتماد متبادل، تجعل من عملية الفصل بينها أمرا صعبا، كما يعترف روبين بعدم إمكانية بناء تلك القطاعات في وقت واحد [1].

الفرع الأول: البعد الأمني

مع نهاية الحرب الباردة حدثت تغيرات هامة مست البيئة الدولية، وكذا المفاهيم المتداولة في حقل العلاقات الدولية في مختلف الهيئات والمؤسسات الأكاديمية المختلفة، ومن أبرز التغيرات التي عرفت تغيرا هي تلك التي مست متغير الأمن، إذ تحول هذا المفهوم وانتقل من حالته الكلاسيكية المتمحورة حول أمن الدولة «الأمن القومي»، إلى أمن الأفراد الذي يرتبط بالأمن الإنساني.

ويمكن التمييز بين الأمن القومي والأمن الإنساني من خلال المحاور التالية[2]:

أولا: عادة ما يكون التهديد لأمن الدولة ذا طبيعة عسكرية، أما التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإنساني فهي متنوعة منها ما هو بيئي أو اقتصادي أو قد تكون الدولة هي نفسها مصدر التهديد.

وبالنسبة لأمن الدولة فإن القيمة المعرّضة للخطر هي الدولة، أما الأمن الإنساني فإن الدولة هي التي يمكن أن تمثل الخطر، بالإضافة إلى التهديدات البيئية والاقتصادية، والقيمة التي يتم تهديدها هي أمن وسلامة الأفراد.

ولقد كانت الفلسفة الأمنية السائدة في المنطقة العربية هي نتاج لفلسفة أمنية تقليدية تتمحور حول الدولة وأمنها دون أدنى اهتمام بأمن الإنسان وخاصة ذلك التهديد الذي تكون الدولة ذاتها مصدرا له، فالعلاقة بين الدولة وأمن الإنسان ليست علاقة سليمة فبينما يتوقع من الدولة أن تضمن حقوق الإنسان نراها في عدة بلدان عربية تمثل مصدرا للتهديد ولتقويض المواثيق الدولية والأحكام الدستورية الوطنية.[3]

---

[1] فريال منايفي، المرجع السابق، ص 38.

[2] الموسوعة السياسية الحرة، **الأمن الإنساني Human Security**،

تم التصفح في 2021/04/14 https: //political encyclopedia .org /dictionary

[3] محمد صافو، **إشكالية بناء الدولة في العالم العربي**، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 11، جوان 2010، ص، 124.

ولم تعد قضية بناء الدولة شأنا داخليا يحكمه مبدأ السيادة وما يتبعه من حرية في علاقة الدولة بمواطنيها، بل باتت تشكل أولوية قصوى ضمن أطر العلاقات الدولية بتجاوز آثارها وتداعياتها للحدود الوطنية، وهو ما يجبر صانع القرار الدولي الإقليمي والعالمي على التعامل معها في إطاررسم السياسات الأمنية ومحاولة المساهمة في بناء السلام العالمي.[1]

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي.

فيما يخص البعد الاقتصادي فهو يتداخل مع باقي الأبعاد الأخرى ولا يمكن الفصل بينها، حيث أن عملية بناء اقتصاد قوي في الدولة وتطوير المؤسسات الاقتصادية من أجل كسب موارد مالية معتبرة أو هامة ضروري جدا لجلب الاستقرار الأمني والسياسي، حيث يسمح ذلك الاقتصاد القوي من اقتناء وتدعيم المؤسسات الأمنية بالاحتياجات اللازمة التي تيسر لها ممارسة مهامها في بسط الأمن وتعزيز الاستقرار.

كما يساهم الاقتصاد القوي للدولة في توفير الإمكانيات اللازمة لممارسة المؤسسات السياسية مهامها المختلفة، وتمويل النشاطات السياسية المختلفة ودعم القضاء ومؤسسات الإدارة وأجهزة تنظيم الانتخابات وتنفيذ القانون.

يحتاج القطاع الاقتصادي في المراحل الأولى لعملية بناء الدولة إلى تطوير المؤسسات التي تساعد على إنتاج التوسع الاقتصادي المستدام والتغيير الهيكلي، وتشمل هذه المؤسسات إدارة وإعادة تشكيل حقوق الملكية خلال عمليات مطولة من التحول الاجتماعي، وكذلك تشجيع المؤسسات على اقتناء التكنولوجيا وتدعيم الابتكار، وهي أمور من شأنها أن تساهم في إدارة النزاعات التي من الممكن أن تنشأ بسبب تضارب المصالح داخل المجتمع، كما تساعد على توزيع أرباح عملية السلام وتدعيم الشرعية السياسية [2].

[1] محمد صافو، المرجع السابق، ص 126.

[2] فريال منايفي، المرجع السابق، ص 42.

جدول رقم (05) يوضح أبعاد عملية بناء الدولة

العمليات السياسية	علاقات دولة–مجتمع	شرعية الدولة	تطلعات المجتمع	قدرة الدولة على أداء وظائفها
–دور البرلمان –اللامركزية –الانتخابات	الحوار العام –إشراك المجتمع في عملية صنع القرار ورسم السياسة العامة	أسباب مختلفة للولاء	ماذا يتطلع المجتمع من الدولة	–توفير الأمن –سيادة القانون وتحقيق العدالة –توفير الخدمات العامة –إدارة الاقتصاد والبيئة –فرض الضرائب

المصدر: Ogum Mehmet Nesip, and Murat Aslan, Theory and Practice of state building in the Middle East ,Aconstitutional persepective on Iraq and Afghanistan, Journal of Applied security Research,Vol 08,N 03,P382.

المطلب الثالث: المداخل الأساسية في بناء الدولة الليبية.

إن أي عملية إصلاح أو محاولة إعادة بناء الدولة ينبغي أن تمر عبر الدولة، وبناء الأخيرة ينبغي أن يتم وفق مبدأ العمل على تلبية وخدمة مصالح المواطنين واحترام حقوقهم وحرياتهم الأساسية، ولن يتم ذلك إلّا من خلال نظام سياسي ديمقراطي قائم على المشاركة الديمقراطية وتجسيد الشفافية والنزاهة، ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال:

1–**المدخل الدستوري:** ويتم ذلك من خلال صياغة دستور يضمن الحقوق وينص عليها (الدسترة)، إضافة إلى مصاحبتها لضمانات تكفل لذويها القدرة على التمتع بها، كما تحتاج تلك العملية إلى قضاء مستقل ونزيه يحفظ للدستور سموّه وعلويته على النصوص الأخرى كافة، وتجعل أحكامه سارية على الأفراد والجماعات.[1]

[1] أحمد صافو، نفس المرجع، ص 131.

بالإضافة إلى ذلك، فلا بد من بناء مؤسسات الجودة السياسية التي تضمن التداول السلمي على السلطة وفقا لأطر متوافق عليها وفي ظل تعددية حزبية منتظمة ومؤسسة على ثقافة المشاركة التي تسمح للمعارضة بالوصول إلى الحكم عن طريق انتخابات حرة وتنافسية.[1]

2-المدخل المؤسساتي: يتم في هذه الحالة ضرورة هندسة مؤسسات جديدة تتماشى مع مختلف التحولات الداخلية الحاصلة، وتستجيب لمختلف التحديات الخارجية، كما ينبغي أن تكون هذه المؤسسات فضاء يسمح بتمثيل مختلف المكونات الاجتماعية والفئات المختلفة مهما كان انتماؤها العرقي أو المذهبي أو الطائفي ضمن إطار واحد، وتعمل في إطار احترام قوانين الدولة ودساتيرها، وبعيدة عن خدمة المصالح والانتماءات الطائفية والعرقية الضيقة.

3-المدخل القانوني

يتم ذلك من خلال تجديد وتحديث لمختلف الهياكل والأطر القانونية الحاكمة والضابطة لمختلف التفاعلات الداخلية وعلاقة الدولة مع بيئتها الخارجية في إطار احترام الحقوق وقداستها، وسيادتها على الجميع دون استثناء.

إن القوانين والتشريعات الجديدة ستساهم حتما في تعزيز دولة الحق والقانون وتساهم في تطوير المجتمع ودفع عجلة الاقتصاد الوطني. فكثيرا من الدول العربية كانت تشريعاتها وقواعدها القانونية هي عبارة عن قيود وضوابط كابحة للتنمية ولم تسمح بتحرير الاقتصاد وتحرير الاستثمارات والحياة العامة وهو ما عرقل طريق التنمية وجعل هذه الدول تئن تحت وطأة التخلف.

4-المدخل السياسي:

يعدّ أهم هذه المداخل، باعتبار أن الحالة السياسية السائدة في الدول العربية تحكمها انعدام مبادئ الرشادة والديمقراطية وتسجيل انتهاك واضح لحقوق الإنسان وتهميش

[1] أحمد صافو، نفس المرجع، ص 131.

حرياته الأساسية، وبالتالي انعدام أمن الإنسان وهو ما ساهم في زيادة التهديدات الداخلية لأمن الدولة وعدم تمكين الشعوب العربية من احتواء أو تجنب المخاطر المهددة لأمنهم داخليا وخارجيا، وهو ما يؤدي إلى تهديد هذه الدول.

إن هذا المدخل (السياسي) يرتبط بهندسة الحكم في إطار الرشادة والجودة السياسية التي تهيكلها حقوق الإنسان والتنمية السياسية وتعززها التنمية الاقتصادية الدائمة.[1]

لهذا يبقى تحدي حلّ هذه الأزمة السياسية المتنامية مرهونا بخلق مجتمع موحد يجمع شمل هذه الطوائف والقبائل المتفرقة، وتزول فيه ظواهر الانقسام السياسي والجغرافي، إضافة لذلك قطع الطريق أمام الفواعل المغذية للانقسام الداخلي وتحقيق التكامل القومي وتعزيزه، وضرورة محاربة الفساد بمختلف أشكاله وصوره داخل مؤسسات الدولة الليبية الهشة الموجودة، من جهة ،ومن جهة أخرى، التعجيل في بناء مؤسسات أخرى قوية في كنف الديمقراطية والحكم الراشد.

المطلب الرابع: تحديات بناء الدولة في ليبيا.

لعلّ أهم تحديات بناء الدولة في المجتمعات الممزقة بعد الحرب أو الدول الهشة هوالتحدي السياسي وبناء المؤسسات التي من شأنها أن تعزز العملية الديمقراطية، فقد أثبتت التجربة على مدى العقود الماضية أن إجراء الانتخابات دون وجود مؤسسات يتم الترتيب لها مسبقا وتتمتع بالقدرة الكافية لدعم اتفاق تقاسم السلطة بين الأطراف المتنازعة، يمكن من شأنه أن يعرقل عملية البناء بدلاً أن يساهم في دفعها.[2]

---

[1] محمد صافو، المرجع السابق، ص 132.

[2] فريال، منايفي ، المرجع السابق ، ص 40.

***القبلية:** هي نسق في التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية، مثل القوى والعشائر وتتخذ القبيلة عادة إقليما معينا، ويميزها شعور قوي بالتضامن والوحدة يستند إلى مجموعة من العواطف الأولية[2]. ويسيطر على التفاعل الاجتماعي فيها عاملي القرابة والتحالف، لذلك غالبا ما تتعايش القبيلة مع الصراعات الاجتماعية المستمرة.

اللادولة: هي سيادة منطق القبيلة والعشيرة والابتعاد أو التحول عن منطق الدولة التي تسودها نظم ومؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية وبالتالي تغيب سلطة هذه المؤسسات لصالح المؤسسات الأولى أي ما قبل الدولة.

كذلك من بين التحديات الأخرى التي يمكن أن تعرقل عملية بناء الدولة في المجتمعات الهشة أو المتمزقة هو معضلة التعصب، ورفض محاولات الإصلاح من قبل أفراد أو جماعات داخل الدولة، ووقوفها ضد كل مظاهر التغيير، من خلال التعلق بمنطق القبليّة* والطائفية في ظروف من التخلف والجهل، هاجس هذه الجماعات والقبائل هو فقدان الامتيازات و المكاسب والمصالح في حالة الانتقال إلى تحولات ستفضي حتما إلى هدم البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة، وهو ما يجعل هذه الفئات والجماعات تقف بقوة ضد أشكال وعمليات بناء الدولة الجديدة .

المطلب الخامس: **التحديات السياسية لبناء دولة ديمقراطية حرة في ليبيا.**

يشكل تنافر البيئة الداخلية وتباين أنماط التدخل الدولي مهدّدات لتنفيذ أي مسار تسوية سياسية في ليبيا، وسيظل مستقبل المشهد السياسي في ليبيا مفتوحا على عدة احتمالات أبرزها هو تأخير وتأجيل مشروع بناء دولة قوية ديمقراطية واحتمالات إعادة إنتاج التسلطية في البلاد مثلما حصل في بعض الدول العربية، لا سيما في ظل التنازع والاختلاف والتناحر بين مختلف القبائل والمصالح المختلفة، وتزايد عدم الاستقرار واستمرار التدخلات الخارجية التي تحمل في طياتها بذور التقسيم ونوايا الهيمنة على الشعوب والدول.

-تعطل العمليات السياسية (الانتخابات الليبية) في ظل بروز الاستقطابات القبلية والفوضى الأمنية الداخلية، وكذا تصارع الأجندات الخارجية، وكذا التجاذبات الفوق الوطنية من قوى إقليمية ودولية ودورها في التهدئة والتصعيد للأزمة الليبية.

وفي هذا السياق لعبت وسائل الإعلام المختلفة دورا في تعزيز الانقسام واستخدمت لذلك الأوصاف والنّعوت المشحونة بالحقد والكراهية والتخوين، ووظّفت في ذلك كل ما يلزم حتى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية لتشويه الطرفين[1].

[1] العربي ماجدة، المرجع السابق، ص، 10.

وقد يستخدم مثلا الإعلام المغرض وسائل لفرض التقسيم والتفكيك مثل نشر الخرائط التقسيميّة والتي تعمل على تجزئه ليبيا إلى أجزاء ومناطق مختلفة بعناوين مختلفة في وصف يمكن أن يكون عاملا يؤدي فعلا وميدانيا إلى التقسيم والتفكيك والتجزئة.

برزت في أعقاب الحرب الليبية بوادر الانقسام الداخلي والصراع بين الليبيين، وهو ما من شأنه أن يؤثر على عمليات الانتقال الديمقراطي، ويعيق عملية بناء الدولة في ليبيا، الأمر الذي سيزيد من إطالة عمر الأزمة ويعمق من حالة الانقسام والانشقاق الداخليين ويفتح باب التدخلات الإقليمية والدولية في رسم المستقبل الليبيّ.

شهدت البلاد منذ سقوط نظام القذافي فراغا سياسيا يقتضي وضع نظام سياسي وبناء مؤسسات ووضع قواعد تنظيمية، ونظام إداريا جديدا ليساهم في بناء دولة حرة وديمقراطية، ومن هذه التحديات السياسية:

1- تحدي تشكيل وبناء دستور جديد: يضمن مشاركة اجتماعية أكبر في العملية السياسية:

تم صياغة الدستور الليبي من طرف المجلس الوطني للبلاد ودخل حيز التنفيذ في 07 أكتوبر1951، في عهد الملك إدريس السنوسي، والذي تبنى الحقوق المدنية مثل الحقوق المتعلقة بالمساواة وسيادة القانون، وتكافؤ الفرص وتحمل الالتزامات والواجبات العامة.[1]

لكن بعد تولي القذافي مقاليد السلطة في 1969، عقب سقوط نظام حكم ادريس السنوسي، تم إلغاء الدستور الليبي، واستبداله بما يسمّى **الشرعية الثورية للقذافي** التي تميزت بهيمنة الحكم الفردي وتبني أنظمة وقوانين غير متسقة وغير مستقرة، وأدت إلى فرض قيود على الحريات الفردية وإلغاء دور المؤسسات وفوضى في جميع جوانب الحياة في البلد.[2]

[1] chivvis, christopher and Martini, **J Libya after Goddafi, lessons and implications for the future**, National security research, Division the RAND Corportion, 2014, P :2

[2] Chivvis, Christopher and Martini, J Libya after Goddafi, lessons and implications for the future, National security research, Division the RAND Corportion, 2014, P :11

وفي أعقاب الانتفاضة الليبية، كان المجلس الوطني الانتقالي[1]، قد بدأ في وضع دستور مؤقت أطلق عليه الإعلان الدستوري، تضمن خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية ومهد الطريق لانتخابات ديمقراطية أسفرت عن أول برلمان منتخب ديمقراطي" المؤتمر الوطني العام".[2]

وضع الدستور الليبي الجديد الذي يحدد اختصاصات المؤسسات الليبية في البلد بات أكثر من ضروري للانتقال إلى دولة ديمقراطية، ويسمح بتوفير بنية مناسبة لنشاط المؤسسات، إتاحة الفرصة للمساهمة في ضبط الاستقرار الأمني وبناء الاقتصاد الوطني.

2- تحدي بناء مؤسسات ديمقراطية:

لم تمر ليبيا عبر تاريخها المعاصر بعملية سياسية ناضجة يمكن تسميتها بشكل دقيق بالعملية السياسية، وأنها لم تكن يوما دولة مؤسساتية حقيقية بمفهومها الديمقراطي المؤسساتي التقليدي المحايد المتعارف عليه دوليا، وذلك بسبب مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية كالشخصنة، والقبلية والجهوية المرتبطة بالمجتمع الليبي.[2]

من أبرز تحديات استقرار ليبيا هي تزايد حالات العداء بين الليبيين في ظل حضور نوايا ورغبات للإقصاء خاصة بعد نوايا التقدم لشغل مناصب من طرف بعض رموز نظام السابق، وأن الحاجز النفسي لا يزال بين الفرقاء عميقا وكبيرا جدا.

-انتقلت ليبيا بعد الثورة من **أزمة التنمية** إلى **تنمية الأزمة** بفعل علاقة الصراع والصدام التي برزت بين الدولة والقبيلة، وبروزمظاهر العنف القبلي والصراع المناطقي والجهوي، ومظاهر الصراع التي أخذت ليبيا إلى مستنقع الصراع والحرب الأهلية، خاصة مع تجييش القبائل وعسكرتها.[3]

---

[2] الزهراء لنقيي وآخرون، ليبيا 2011، **ديمقراطية ضلت طريقها**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح، 2019، تونس، ص: 09.

[3] المصدر: الأزمة في ليبيا: صراعات متداخلة ظاهرها سياسي وباطنها تنافس على الثروات:
http:// archive2.libya al mostakbal.org/new/clicked/74010، تم زيارة الموقع في 2021/12/31.

كما أنه هناك تحدي آخر هو عدم جدية وفعالية الفواعل الدولية والأممية وعجزها عن توحيد ولم شمل القيادات الفعلية المسيطرة على الساحة الليبية في غرفة واحدة، بل لا تزال حملات التحريض والكراهية متواصلة، خاصة من طرف القوى والفواعل المستفيدة من طول مدة الصراع والحرب.[1]

في هذا الإطار تلعب المؤسسات الإعلامية دورا في نشر ثقافة التسامح ومحاربة العنف والتطرف من خلال إسهامها في تشكيل الوعي، وتوجيه الأفراد والجماعات بالنظر إلى قدراتها الواسعة في نشر البيانات والمعلومات وبسرعة عالية خاصة في ظل ظروف الحرب وتمدد الصراع المسلح.[2]

بعد سقوط النظام في 2011، بذل الليبيون بدعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة جهودا لإعادة بناء المؤسسات السياسية، وتمخض عن هذه الجهود إجراء انتخابات ديمقراطية في يوليو 2012، توجت بموجبها بإنشاء برلمان GNC، أفضى إلى تشكيل حكومة شرعية.

كما تم اتخاذ الخطوات أخرى كانتخاب هيئة صياغة الدستور، ومجالس النواب ومجالس المدن المحلية، لكن الوضع الأمني واستمرار التباين السياسي بين القوى والهيئات التشريعية والمحلية، قد ساهمت في إضعاف هذه المؤسسات مما يتطلب الحاجة لتهيئة الظروف وتحسينها كي تتمكن هذه المؤسسات من مزاولة دورها ووظائفها بالشكل المطلوب.[3]

---

[1] مركز الروابط للبحوث والدراسات، **مؤتمر استقرار ليبيا ،الطموحات كبيرة لكن التحديات اكبر**،أكتوبر 2021، htpp://rawabetcenter.com/archive، تم التصفح في 2021/12/20.

[2] الزهراء لنقيي وآخرون، **ليبيا 2011، ديمقراطية ضلت طريقها**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح، 2019، تونس، ص: 11.

[3] حمزة أطيش، أنور الفيشوري، **إصلاح الإدارة العامة في ليبيا**، تركيا، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، يونيو، 2021، ص: 82.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، وهي:

– تواجه ليبيا في سبيل إعادة بناء الدولة بعد انتفاضة 17 فبراير 2011 العديد من التحديات السياسية، الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والتي يتعين على السلطات الليبية الحاكمة إيجاد الحلول قبل تفاقمها والحد من تأثيراتها المستقبلية.

– إن مسألة استشراف مستقبل الدولة في ليبيا في غاية الأهمية وفي نفس الوقت بالغ التعقيد، بسب التناقضات والصراعات التي تشهدها الميدان الليبي من تشرذم سياسي وأمني وصراع عسكري، واختلاف اجتماعي قبلي.

– ما يزيد من تأزيم الأزمة الليبية وتعقيدها هو تصاعد النفوذ الخارجي المغذي للصراع الداخلي وتزايد تأثير القوى الخارجية التي لها مصالح إستراتيجية في الدولة الليبية.

–لا يزال انعدام الأمن والاستقرار في ليبيا يقود نحو استمرارية السيناريوالخطي والذي يتميز باستمرارية التهديدات الأمنية وما يرتبط بها من هشاشة سياسية، وتدهور اقتصادي وتوسع التناقضات الاجتماعية والقبلية والطائفية.

– إن إعادة بناء الدولة الليبية وتحقيق الوحدة الوطنية وتحقيق أهداف الثورة من خلال تحقيق المشاركة الشعبية في الحكم، وبناء مؤسسات سياسية ومدنية تحظى بالشرعية الشعبية وتقوم على التوافق بين مختلف الشرائح المجتمعية يساهم في تعزيز الترسيخ الديمقراطي ومن ثم حصول السيناريو الإصلاحي.

–أما بالنسبة للسيناريو الراديكالي فتتوجه ليبيا حتما إلى مستنقع الدم والدمار والخراب، وتنزلق إلى العنف الطائفي والقبلي والانقسام الاجتماعي والانفلات الأمني، وهذا من المحتمل وقوعه جدا في ليبيا بسبب التجاذبات الداخلية والخارجية المغذية للانقسام والصراع الداخلي، وهو سيناريو قد يبدو واقعا طالما لم تجد الأطراف الليبية حلا لانقسامها وما لم تتفق القوى الأجنبية على رأي مشترك يحقق للجميع مصالحه بعيدا عن لغة العنف والحرب.

الخاتمة

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة من خلال فصولها الأربعة تقديم تحليل وتشخيص وكذا وضع رؤية استشرافية للشكل الذي يمكن أن تؤول إليه الدولة العربية، وكان اختيار نموذج الدراسة ليبيا باعتبارها النموذج الأكثر تمثيلا للمشهد العربي من جوانبه المختلفة السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية والثقافية..الخ، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن مدى تأثير التحولات الحاصلة في البيئتين الإقليمية والدولية التي تحيط بليبيا في تشكيل وتحديد شكلها ومستقبلها القانوني والمؤسساتي.

هذا ما سمح بتأكيد صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة والتي تربط تداعيات وتفاعلات البيئة الداخلية للدول خاصة الدول الضعيفة أو الهشة كالدول العربية ومنها ليبيا بتأثير التحولات الحاصلة في البيئة الدولية لاسيما في بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

وقد كان للتغيرات التي حدثت في المنطقة العربية قبل أحداث الثورات العربية إجمالا، وخلال أحداث العقد الأخير التي ميزتها الثورات العربية دورا في إضعاف مكانة الدولة العربية، وتراجع سيادتها أمام قوة الفواعل الدولية فوق الدولة كتدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في ليبيا مثلا للإطاحة بالقذافي، أو الاختراقات الخارجية للدول العربية مثل النفوذ الإيراني في سوريا واليمن(دعم الحوثيين)، ولبنان(دعم حزب الله اللبناني)، والعراق(دعم الشيعة).

لقد ظهر من خلال البحث إعادة إحياء الأطماع التوسعية وعودة القوى الاستعمارية التقليدية من جديد بأساليب جديدة من اجل وضع اليد على المستعمرات التقليدية ومحاولات استرجاع المستعمرات العربية بآليات حديثة.

تميز المشهد العربي عموما بسوء أداء النخب السياسية العربية في المنطقة العربية ما بعد الانتفاضات العربية وعجزها عن بناء التوافق الوطني حول القضايا الكبرى خاصة ما تعلّق بمستقبل الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

من النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هو أن نجاح أي ثورة أو حراك شعبي ليست مسألة جهد فردي أو مؤسسة معينة تعمل لتحقيق نجاح للثورة وتحقيق الاستقرار في البلاد وبناء الدولة، بل هو عمل متكاثف لكافة أفراد الشعب، فكل فرد لديه مسؤولية وعليه واجب ينبغي أن يقوم به حيال الثورة وحيال بناء الدولة، وعليه فلا بد لكل فرد عربي وخاصة ليبي أن يسأل نفسه أحد الأسئلة الثلاث : ماذا قدمت للثورة؟ أو ما الذي تقوم بتقديمه الآن للثورة؟ أو على أقل تقدير ما الذي تنوي تقديمه لها مستقبلا؟

ترتبت عن مختلف السياسات والبرامج في المنطقة العربية زيادة حجم المخاطر والتهديدات التي تهدد أمن الدول قاطبة في المنطقة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة- تبعا لنظرية **الدومينو**- وهو ما أفرز وضعا امنيا خطيرا(انتشار التهديدات العسكرية واللاتماثلية) يؤدي إلى سقوط دولة يتبعها سقوط دول أخرى مجاورة ، أو يتهدد أمنها تبعا لتهدد أمن دول أخرى.

-تدمير البنيات الأساسية للدول وخسائر اقتصادية قدرت بمئات الملايير من الدولارات واستنزاف مواردها النفطية والمالية.

-لم يكن من وراء السياسات الملتبسة المرفوعة في التدخلات الأجنبية في المنطقة كالتدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان وتحريره من ظلم الأنظمة إلا مزيدا من انتهاك الحقوق وانتهاكات إضافية لما كان سابقا (العراق، ليبيا) بل زادته خرابا ودمارا والدليل ارتفاع ضحايا التدخل والحرب إلى قرابة نصف مليون وارتفاع موجات اللجوء والنزوح بشكل لم يكن له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية وتضاعفت نسب الفقراء والمضطهدين والمحتاجين والمحرومين خاصة في أوساط الأطفال والفئات الهشة.

وفقا للمحددات الواقعة في الواقع الدولي، وتصاعد وعودة أدوار القوى الإقليمية والدولية الجديدة، كالصين وروسيا، وازدياد محاولات الهيمنة الأمريكية والأوروبية في الساحة العالمية، سيكون العالم العربي أكثر عرضة للاختراق من البيئة الخارجية، وأكثر استعدادا للتأثر بهذه التحولات، يضاف إليها استمرارية الانقسامات الداخلية، وهشاشة

التماسك المجتمعي وعجز النخب الحاكمة عن تأسيس واقع جديد يسمح لهذا العالم العربي بالنجاة من هذه الاختراقات من أجل الإمكانيات المختلفة المتاحة والطاقات الهائلة التي يتمتع بها، ناهيك عن موقعه الجيواستراتيجي الهام.

– عجز الدول العربية مجتمعة أو فرادى في تنويع علاقاتها وارتباطها السياسية الاقتصادية مع الدول والفواعل الجديدة في النظام العالمي الجديد، والسعي للتخلص من التبعية للقوى الأجنبية المهيمنة كأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

التوصيات والاقتراحات:

المطلوب على المستوى أن يتم امتلاك كل مقومات وعوامل التكامل بين الدول العربية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمادية والثقافية وضرورة تطوير أداء وعمل جامعة الدول العربية التي أصبحت هيكلا بلا روح، وإنشاء منظمات ومؤسسات ذات سيادة عليا في تقرير مصير العالم العربي وحمايته من التدخلات والاختراقات المختلفة، التي يمكن أن تحد من فعالية ونشاط وتقدم الدول العربية.

ما من شك في أن الوضع الداخلي للدول العربية بات تحت تأثير القوى الإقليمية والعالمية، وهذا ما يستدعي من الدول العربية مباشرة وتنفيذ استراتيجيات جديدة وبناء وتشكيل طرق بديلة تمكنها من التصدي وكذا تطويق تحركات هذه القوى الإقليمية والدولية داخليا، ومجابهة التأثيرات غير المرغوبة التي قد تساهم إلا بمزيد من الضعف والوهن، والتفكك والتقسيم. ولمجابهة هذه الظروف يتحتم على الدول العربية اتخاذ إجراءات وطرق جديدة داخليا وإقليميا.

فعلى المستوى الداخلي، ينبغي العمل على تحقيق مزيد من تماسك الداخل ومناعته، ويتطلب ذلك تعزيز الهوية الوطنية وفقا لمبدأ المواطنة ونبذ الطائفية والعنف، وعدم الارتهان إلى الخارج، والتخلص من التنظيمات المتطرفة، والعمل على نشر ثقافة سياسية تقوم على العقلانية والديمقراطية، والنقد والاختلاف والتنوع، والانتصار لحقوق

الإنسان والمجتمع المدني، بما يساعد على التقليل من التوترات السياسية والاجتماعية ويقوي الانتماء إلى الدولة الوطنية، باعتبارها أساسا للنظام الإقليمي وأحد أهم عناصر استقراره لأكثر من سبعين عاما[1].

وعلى المستوى الخارجي ينبغي على الدول العربية مجابهة المستقبل بإقامة شبكة واسعة ومتينة من التحالفات والعلاقات مع فواعل وقوى متعددة خاصة تلك القوى التي تتصاعد تأثيراتها في السياسة العالمية، ولها علاقات متوازنة مع الدول العربية كالصين مثلا، روسيا وتركيا بما يحقق المكاسب والمصالح المشتركة لهاته الدول والدول العربية من جهة، ويكسر الهيمنة والنفوذ أحادي الجانب للولايات المتحدة الأمريكية التي حولت النظام العالمي إلى قطب أحادي فقط.

-بناء آليات منظمة بين الحكومات كهيآت رسمية لتنمية وترقية الحوار الوطني خاصة في المنطقة العربية التي تعرف تنوعا وثراء واختلافا كبيرا.

-العمل على تعزيز الحوار الوطني وبناء التوافق بين مختلف الوحدات والقوى في الدول العربية وخاصة ليبيا من أجل وضع حد للصراعات وكذا إشراك كل الفواعل الداخلية لرسم خطة جديدة تساهم في تقوية كيان الدولة ومؤسساتها ضد أي منعطفات سياسية غير مرغوبة.

-ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية بغض النظر عن التبعية القبلية، حيث تبين من نتائج الدراسة أن استغلال الخلافات بين الكتل السياسية والقبلية والطوائف المختلفة وتوسعها يؤدي حتما نحو تهديد والتأثير على وحدة واستقرار الدول العربية.

-ضرورة توقف كل الأطراف الإقليمية والدولية التي لها تدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ولاسيما في الشأن الداخلي الليبي والكف عن تأجيج الصراع والنزاع بتقديم

الدعم لأطراف على حساب أطراف أخرى أو أن تكون تدخلات هذه القوى محصورة فقط في تجاوز الخلافات والمحن الداخلية وكذلك المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار فقط.

قائمة المراجع

قائمة المراجع بالعربية:

أ-الكتب:

1. اسماعيل، فضل الله سلطح، العولمة السياسية، انعكاساتها وكيفية التعامل معها، مكتبة بستان المعرفة،2000.
2. إبراهيم، سعد الدين (محررا). **المجتمع والدولة في الوطن العربي** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005).
3. إسلام أحمد حسن، **الأزمة الليبية: سيناريوهات الحل والصراع.**
4. الأسود، شعبان الطاهر. **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة** (القاهرة: الدار المصرية اللبناني).
5. الأطرش، محمد وآخرون. **العرب وتحديات النظام العالمي**(لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1994).
6. أطيش، حمزة،أنور الفيشوري. **إصلاح الإدارة العامة في ليبيا**(تركيا: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، 2021).
7. أوصديق، فوزي. **مبدأ التدخل والسيادة لماذا؟** وكيف ؟، ط1(الجزائر: دار الكتاب الحديث، 1999.
8. الأيوبي، نزيه ناصيف. **العرب ومشكلة الدولة**، ط1(بيروت: دار الساقي، 1992).
9. البدري، عصام، وآخرون. **أثر معاهدة وستفاليا1648م، ومؤتمر فيينا(1814-1815) في تطور القانون الدولي العام** (دراسة مقارنة)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي،2020).
10. بدوي، ثروت. **النظم السياسية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1989).
11. البستنجي، مروة كامل. **دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية**(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2018).
12. بوراس، عبد القادر. **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية** (الجزائر: دار الجامعة الجديدة، 2009.

13. بوطالب، محمد نجيب. **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**،(بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012).

14. بوطالب، محمد نجيب." **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية:مقاربة سوسيولوجية للثورتين تونس وليبيا**"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

15. بونعمان، سلمان. **فلسفة الثورات العربية مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد، ط1**، (مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012).

16. تشومسكي، نعوم، سامي الكعكي مترجما. **الدول الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية** (بيروت: دار الكتاب العربي ،2007).

17.تمارا كاظم الأسدي، محمد غسان الشبوط. **عاصفة التغيير:الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**، ط1(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،2018).

18.توشار، جان. **تاريخ الفكر السياسي**، علي مقلد مترجما (بيروت: الدار العالمية للنشر والطباعة والتوزيع، 1983).

19. الجابري، محمد، عابد، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**(بيروت: مركز الوحدة العربية، 1994).

20.جاسم الداود، أحمد فاضل. **عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية: دراسة تحليلية في الأسباب** (العراق: بغداد، الجامعة الثقافية الوسطى).

21. جواد، الحمد. **إدارة المرحلة الانتقالية لما بعد الثورات العربية**، ط1 (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012).

22.حاروش، نورالدين. **تاريخ الفكر السياسي**، ط1(الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2004).

23.حسن، محمد الزين. **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**، ط1(بيروت: دار القلم الجديد، 2013).

24. الخطيب، نعمان أحمد. **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري** (الأردن: دار الثقافة،2009).

25. خلف، ريما، **الظلم في العالم العربي والطريق إلى العدل،**

26. دبلة، عبد العالي. **مدخل إلى التحليل السوسيولوجي**(الجزائر: الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011).

27. الرميحي، محمد. **أولويات العرب قراءة في المعكوس، ط1**(بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).

28. الزين محمد، حسن. **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، ط1**(بيروت: دار القلم الجديد، 2013).

29. ساسين، عساف. **النزاعات الأهلية العربية والعوامل الداخلية والخارجية**، م د و ع، ط2 (بيروت، 2001).

30. سلطان، حامد. **أحكام القانون الدولي العام في الشريعة الإسلامية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1970).

31. شطناوي، فيصل . **التنظيم السياسية والقانون الدستوري**(عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2003).

32. شيحا، ابراهيم، عبدالعزيز. **النظم السياسية والقانون الدستوري** (الإسكندرية: منشأة المعارف،2000).

33. صادق، محمد. **الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وأبعاده المختلفة**(القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر،2014).

34. **الصواني، يوسف محمد جمعة. ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2013).

35. الطهراوي، هاني علي. **النظم السياسية والقانون الدستوري** (الأردن: دارالثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2008).

36. عامر، مصباح. **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ط2(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)،

37. عياصرة، محمود محمد. **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية**، ط1، (عمان،2011).

38. العيسوي، عبد الرحمان محمد، عبد الفتاح محمد. **مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث** (بيروت، دار الراتب الجامعية، 1997)،

39. الغالي، كمال. **مبادئ القانون الدستوري النظم السياسية** (دمشق: المطبعة الحديثة، 1976).

40. القذافي، معمر. **الكتاب الأخضر**(ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والإعلام والتوزيع،2011).

41. الكيالي، عبد الوهاب. **موسوعة السياسة**، ج1(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994).

42. لؤي، صافي. **العقيدة والسياسة معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية**، ط1 (عمان: دار الفكر، 2002).

43. ليمام، محمد حليم . **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 2011).

44. مالكي، أمحمد. **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993).

45. مايكل روسكن وآخرون، محمد صفوت حسن مترجما. **مقدمة في العلوم السياسية**، ط 1 (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2015).

46. مجموعة مؤلفين. "**أزمة الدولة في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011).

47. مجموعة مؤلفين، **إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي، دول المغرب العربي نموذجا**، ط1(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018).

48. محمدالهلالي وعزيزلزرق مترجما، **الدولة** (المغرب: دار توبقال للنشر،2011).

49. محمد عبد الكريم. **ليبيا ما بعد القذافي، أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف،** ط 1 (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،2019).

50. محمد فايز، فرحات. **الاحتلال وإعادة بناء الدولة، دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان واليابان والعراق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).

51. محمد وقيع الله أحمد، **مدخل إلى الفلسفة الإسلامية:** رؤية إسلامية.

52. المشاقبة، صلاح الدين، محمد طحيحر." **أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي: «دراسة حالة العراق أنموذجا»**، ط1 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، جانفي،2021).

53. معراف، إسماعيل. **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013).

54. مقتدر، رشيد. الإسلاميون دراسات في السياسة والعسكر، الطبعة الأولى (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي،2013).

55. مهنا نصر، محمد. **تطور النظريات والمذاهب السياسية** (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص05.

56. ميهوبي ، فخر الدين. **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي :دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، ط1 (الإسكندرية: مكتبة الوفاء للطباعة والنشر،2014)

57. نهال أحمد، سيد أحمد إبراهيم. **تحولات السياسة الخارجية الأمريكية في دول الربيع العربي دراسة حالة: اليمن، سوريا" 2010–2015** "(برلين: المركز الديمقراطي العربي،2016).

58. هاني، علي الطهراوي. **النظم السياسية والقانون الدستوري**، طَ1، الإصدار الثاني (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2008).

59. الهرماسي، محمد عبدالباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**(أبو ظبي: مركز دراسات الوحدة العربية ،1999).

60. وقيع الله، محمد أحمد **مدخل إلى الفلسفة السياسية**، ط1(دمشق: دارالفكر،2010).

ب-الأطروحات

1. أقضي، محمد الشريف ." **إعادة بناء الدولة الوطنية في العالم العربي ما بعد الثورات العربية، دراسة حالة سوريا"**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020.
2. باهي، سمير. **الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الخارجية-دراسة لنموذجي تونس وليبيا**،(أطروحة دكتواره) في العلوم السياسية ، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017-2018.
3. بن بتقة، نور الهدى." **إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012-"2016**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية2012-2013..
4. بن صغير، عبد العظيم ." **سياسة الحرب على الإرهاب وتأثيرها على الأمن الإنساني- دراسة سياسية تحليلية في أحداث11سبتمبر2001**"،(أطروحة دكتواره في العلوم السياسية ، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2007-2008).
5. بن قاصير، موسى."**أثر النزاعات الاثنية على أمن واستقرار الدول الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة" دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور بالسودان**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة2017،3-2018.
6. بن يزة، يوسف. "**الدولة والطائفة في عصر العولمة، دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة، لبنان نموذجا**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة، الجزائر، 2012-2013.

7. بومزبر، حليمة. "**الثورات الاجتماعية وعوامل التغيير في العالم العربي دراسة مقارنة تونس، مصر، ليبيا**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، كلية العلوم السياسية،2019-2020.

8. بوطالب، محمد نجيب." **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**"، ط1، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

9. حمدوش، رياض. **سياسة للو.م أ وتدخلها على أوروبا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2007.**

10. حيدر، رمضان عبد السلام." **صناعة السياحة في الجماهير العظمى بين الواقع والطموح**"، (أطروحة دكتوراه القانون العام)، المملكة المغربية، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2000-2001.

11. سقني، فاكية. "**التمكين من حقوق الإنسان الأساسية: متطلباته وموانعه في الوطن العربي**"(أطروحة دكتوراه علوم) في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق،جامعة باتنة1 ،2015-2016.

12. سي حمدي، عبدالمؤمن. **إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة،** أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الحوكمة والتنمية، المسيلة، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018-2019.

13. شحماط، مراد." **توجهات السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة ما بعد 2002** "، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية 2017-2018).

14. صافو، محمد."**الدولة العربية وإشكالية إعادة البناء**"،(أطروحة دكتوراه) في العلوم السياسية،(جامعة الجزائر)،2012.

15. منايفي، فربال. **إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية–مع التركيز على فترة الحراك العربي،**(أطروحة دكتوراه)في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة1 ،2018–2019.

16. الفطري، محمد." **العنف السياسي كشكل لأزمة الدولة الثالثية في ظل تحولات النظام الدولي،نموذج الوطن العربي"**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط 2000–2001).

17. منصر، جمال." **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية–دراسة في المفهوم والظاهرة**" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010 –2011.

18. مهدي، علي مهدي." **مستقبل الدولة القومية: دراسة تحليلية في إطار تطورات البيئة الدولية منذ بداية القرن الحادي والعشرين"**، (أطروحة دكتوراه)في العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2016.

ج–المجلات والمقالات.

1. "**ما وراء الفوضى: مناقشة المعضلات الرئيسية لبناء الدولة في ليبيا**" **beyond themayhem: statebuilding debating key dilemma in libya"، مجلة دراسات حول شمال إفريقيا، العدد05 ، 2015.**

2. مركز اليقين الإعلامي، **ليبيا بعد القذافي، عوامل الانقسام ودوافع الاتحاد**، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، أفريل2011.

3. أحمد علي محمد. **الثورات العربية قراءة في الفكر الثوري**، مجلة **جامعة التيار للعلوم الإنسانية**، العدد الثاني.

4. ألعزي، علياء. "**الديمقراطية والتحول السياسي في العالم العربي**" مجلة **قانون وأعمال**، العدد الخامس (مراكش)،2015.

5. ألعزي، علياء. **الديمقراطية والتحول السياسي في العالم العربي**، مجلة قانون وأعمال، العدد الخامس، (المغرب) 2015.

6. أوراد محمد مالك كمونة. **الأزمة الليبية في المنظور التركي والإيراني**، قضايا سياسية، العدد 64.

7. أوصيف، بلال. **التدخل العسكري التركي في ليبيا وجدلية الانفصال في ظل الفشل الدولاتي**، مجلة **الأمن الإنساني**، السنة6، المجلد 06، العدد 06، 2020.

8. إيمان، أحمد رجب، **المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية الديمقراطية**،عدد 184 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أفريل 2011.

9. بان غانم أحمد الصائغ، **ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية والمعاصرة**، مجلة **تكريت للعلوم الإنسانية**، جامعة الموصل، مجلد 16، عدد 11، تشرين الثاني، 2009.

10. بركة، خالد. **تداعيات الحراك العربي على الأمن بالمنطقة المتوسطية**، مجلة **الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، العدد الرابع (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ديسمبر 2018).

11. بشارة، عزمي. **الانتقال الديمقراطي و إشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2020.

12. بقدي، فاطمة." **مآلات الصراع الليبي المفتوح وتأجيل إنضاج المرحلة الانتقالية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، سبتمبر 2017.

13. بلحشمي آمال، بوحادة سارة. **الدبلوماسية اتجاه الأزمات الإقليمية**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل(برلين،المركز الديمقراطي العربي، العدد الرابع، ديسمبر 2018.

14.

15. بوخاري، محمد." **منطق المصلحة الوطنية كمحدد للسياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية**"،مجلة **الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد الثاني، 2019، ص: 362.

16. بوطالب، محمد نجيب. **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002..

17. بوعافية، محمد. الصالح ، **الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات**، مجلة **دفاتر السياسة والقانون** ،العدد الخامس عشر، (الجزائر)،جوان 2016.

18. تغريد جليل أيوب."**العولمة وحقوق الإنسان في الوطن العربي**"، مجلة **دراسات وبحوث الوطن العربي**، العدد20–21، معهد الإدارة، الرصافة، هيأة التعليم التقني.

19. جاسم داود ،أحمد فاضل . **التحولات السياسية في البلدان العربية، دراسة تحليلية في الأسباب وآفاق المستقبل**، مجلة العلوم السياسية، عدد 47.

20. جاسم داود، أحمد فاضل. **مكانة حقوق الإنسان في السياسات العربية: دراسة تحليلية في الواقع وآفاقها المستقبلية**، دراسات دولية، العدد السادس والستون.

21. الجبوري، خلف رمضان محمد. **ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة**، مجلة **الرافدين للحقوق**، المجلد18، العدد63، السنة20، جامعة الموصل: كلية الحقوق.

22. جواد علي، محمد. **الشرق الأوسط الجديد وتداعيات الربيع العربي**، مجلة العلوم السياسية، عدد 52، بغداد، تموز 2016.

23. حافظ، زياد. **الديمقراطية في لبنان، خرافة أم واقع، المستقبل العربي**، عدد 320، (بيروت)،2005.

24. حامدي، زهير. **ثلاث ندوات على الثورة الليبية، التحديات والمآلات**، أوراق تحليلية، سياسات عربية، العدد 88 مارس 2014.

25. حسيب، خيرالدين. **الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل،** المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، د. س. ن.

26. حسين، توفيق إبراهيم. **العنف السياسي في الوطن العربي، أوراق عربية،**ط1،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2012).

27. خلاصي، خليدة كعسيس. **الربيع العربي بين الثورة والفوضى، أراء ومناقشات،** مجلة **المستقبل العربي،** العدد11،()سنة.

28. خلف رمضان، محمد الجبوري، **ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة،** مجلة **الرافدين للحقوق،** المجلد18، العدد63، السنة20، (جامعة الموصل، كلية الحقوق).

29. خلفة، نصير. **عولمة السيادة الوطنية وانعكاساتها على ثورات الحراك السياسي العربي2011، دول المغرب العربي نموذجا،** مجلة **العلوم السياسية والقانون،** العدد التاسع،(برلين)يونيو 2018..

30. خمش، محي الدين. **بلدان الجنوب وإرهاصات العولمة،** مجلة العربي، العدد 512 ، يوليو 2001 .

31. دراج، عمرو." **الربيع العربي الواقع والآفاق رؤية استشرافية**"، دراسات سياسية، 27، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، نوفمبر2015.

32. الدرسي، سهام. **القومية في المنطقة العربية: الواقع ومستقبل الوحدة،** مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، وحدة الدراسات والأبحاث، أوراق سياسية.

33. درياق، محمد هدية، صالح السطي الفيتوري. **الاتجاهات السياسية للشباب في ليبيا،دراسة على عينة من الشباب الجامعي،** مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، العدد الثامن، أوت 2019.

34. الرمسي السيد حجازي. **التكاليف الاجتماعية للفساد،** مجلة المستقبل العربي، السنة 23، عدد 266، أفريل 2001.

35. زاوشي، صورية. **ليبيا: تحديات التنمية الاقتصادية بعد ثورة 17فبراير2011**، مجلة المناجر، العدد01.

36. الزبيدي، حسن لطفي كاظم. **الدولة والعولمة، ماذا عن المستقبل**، مجلة **الحكمة**، العدد 30 (بغداد: بيت الحكمة، أكتوبر2002).

37. زعاطشي، حميد. **الاستقطاب السياسي في شما ل إفريقيا وتأثيره على مسار التحولات السياسية الراهنة**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة بومرداس، قسم العلوم السياسية، العدد12.

38. زغوني، رابح ." تحدي **بناء هوية وطنية جامعة في الدول متعددة الاثنيات في إفريقيا** « مداخلة مقدمة إلى ملتقى بناء الدولة في إفريقيا، جامعة خميس مليانة، مارس 2020.

39. الزهراء لنقيي وآخرون، **ليبيا 2011: ديمقراطية ضلت طريقها**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح، 2019، تونس.

40. سليمان، منى. "**أبعاد وتطورات المواقف الأوروبية والدولية من الملف الليبي**"، السياسة الدولية، العدد220، القاهرة.

41. شحاتو دنيا، مريم وحيد. **محركات التغيير في العالم العربي**، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 184، المجلد 46، أفريل 2011.

42. الشرعة، علي عواد. **أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990م– 2005م**، المنارة، المجلد 14، العدد 2، 2008، ص 22.

43. شكيط، خالد. **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي:الإرهاب والجريمة المنظمة، دراسة في حدود العلاقة**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد06، جوان 2018.

44. شلغوم، نعيم." **الاتجاهات النظرية الجديدة في تحليل مفهوم الدولة–النظرية المؤسساتية الجديدة نموذجا**، المجلة **الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد السادس (باتنة: جويلية 2018).

45. شنافة، صباح نعاس. "**المزايا الجيوبوليتيكية للدول العربية وأثرها على استقرار المنطقة العربية**"، مجلة **تكريت للعلوم السياسية**، العدد10، المجلد3 (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،د س).

46. شوايل، عاشور. **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقع ورؤية**، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنيغي للشرق الأوسط أيام 22–23– جانفي 2014.

47. صافو، محمد. **إشكالية بناء الدولة في العالم العربي**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد11، جوان 2010

48. صالحي، أسماء. **العمليات البنية الخارجية وتداعيات الانتقال الديمقراطي على مستقبل النظام العربي**، سيناريوهات المتوقعة 2030، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مجلد 08، عدد 01.

49. صالحي، أسماء. **انعكاسات البيئة الخارجية وتداعيات الانتقال الديمقراطي على مستقبل النظام العربي، سيناريوهات المتوقعة 2030**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مجلد 08، عدد 01.

50. الصائغ، بان غانم أحمد. **الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الديمقراطي في الدول العربية**، مجلة التربية والعلم، المجلد 18، العدد 4، 2011.

51. الصواني، يوسف محمد. **ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي**، مجلة المستقبل العربي، العدد395، جانفي2011.

52. الصواني، يوسف محمد. **الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي**، المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 431، يناير 2015.

53. صولي، أدهم. رايموند هينبوش." **الدولة العربية مقاربة سوسيولوجية تاريخيةّ**"، مجلة **عمران**، العدد 37، /2015/10.

54. الطاهر لقوس علي، **واقع وآفاق السلطة السياسية في الوطن العربي في ظل التحولات السياسية والاجتماعية الراهنة**، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد 09 ، جوان 2014.

55. الطيان، عادل، حسن. **حركات التغيير العربية: دراسة في أهم أسبابها ونتائجها**، مجلد 10، عدد 38، السنة العاشرة، تشرين الأول 2014، الدراسات الإنمائية، جامعة سامراء.

56. عاشور، محمد. **الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل**، في تقرير عن المؤتمر، (إثيوبيا)،2011.

57. عبدالكريم، إسماعيل. **التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد12، جامعة قاصدي مرباح، جانفي2013.

58. عبيد، منى حسين. **أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا**، مجلة دراسات دولية، العدد الحادي والخمسون، جامعة بغداد.

59. عدنان، السيد حسين. **الإمكانات السياسية العربية، في العرب ومواجهة إسرائيل، احتمالات المستقبل**، ج1، الدراسات الأساسية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

60. العزاوي ، وصال. **الثورات العربية واستحقاقات التغيير، دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية**، بغداد :جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية

61. عصفور، جابر. **عن الدولة التسلطية**، جريدة الأهرام، العدد 4566، 12 ديسمبر 2011.

62. علاء عبد الحفيظ، محمد، **مستقبل الدول الوطنية العربية في ضوء إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج**، المستقبل العربي، العدد 429، السنة 37 ، نوفمبر، 2014.

63. علي حيدر ميادة، **المخططات الأمريكية الصهيونية لتفتيت المنطقة العربية، العراق أنموذجا**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.

64. العناني، خليل. "**العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا**"، باقات إفريقية، المجلد الثاني،2001.

65.غالم، نجوي." **أثر ثورات الربيع العربي في عودة الولاءات الطائفية**"، مجلة **الناقد للدراسات السياسية**، العدد الأول، (جامعة تلمسان)،أكتوبر 2017.

66. الغضبان، سهام. **ليبيا ما بعد القذافي ومعوقات بناء الدولة**، مجلة **الإسلام والعالم العاصر**، المجلد السابع، العدد الثالث والرابع، يوليو 2012.

67. الفتلاوي، سهيل حسين. **العولمة وأثارها في الوطن العربي**(عمان: دار الثقافة، د س) .

68. قاسم أمين، أحمد. **التنافس الفرنسي الايطالي على النفوذ في ليبيا**، تقدير موقف ضمن سلسلة تقييم حالة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

69. القطراني، سالم ناجي عيسى." **تصنيف الدولة الفاشلة وأثره على السيادة، ليبيا نموذج**"، مجلة **العلوم السياسية والقانون**، العدد 09، المجلد 02 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، يونيو 2018).

70. القماطي، يوسف، صبري جبران الكرغلي، **ثورة17 فبراير: الدوافع الحقيقية للثورة والعوامل المساعدة لقيامها**، ليبياّ: جامعة بنغازي، مجلة **جامعة بنغازي**، نوفمبر2011.

71. كربوسة، عمراني. مستقبل **الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011**، مجلة **الفكر**، العدد الحادي عشر.

72. الكفري، مصطفى العبدالله. **اقتصاديات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، مقرر لطلاب السنة ثالثة اقتصاد، قسم الاقتصاد، (جامعة دمشق، 2008-2009).

73. الكفري، مصطفى العبدالله. **العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية**، جامعة للدراسات الدولية، العدد الثاني والأربعون.

74. كلاع، شريفة. "**التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا**"، مجلة **الدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد الخامس (الجزائر)، فيفري 2014.

75. كوثراني، وجيه. "**من الدولة العصبية إلى الدولة الأمة**"، مجلة **الفكر العربي**، العدد28، (، يونيو/سبتمبر 1982).

76. لقوس علي، الطاهر."**واقع وآفاق السلطة السياسية في الوطن العربي في ظل التحولات السياسية والاجتماعية الراهنة**"، مجلة **أنسنة للبحوث والدراسات**، العدد09،(الجزائر)جوان 2014.

77. لنقيي، الزهراء، وآخرون. **ليبيا 2011 ديمقراطية ضلت طريقها**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح (تونس)2019.

78. مجلة / **أثر المتغيرات الدولية على الوطن العربي**، عدد ثامن، ص26.

79. محمد صبحي، أنس أكرم. **السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي مع إيران**، (قراءة في مستقبل المنطقة العربية)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية،

80. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **إعلان بوزنيقة بشأن ليبيا: فرص النجاح والتحديات**، سلسة تقدير موقف، قطر، 18أكتوبر2020، ص. 04.

81. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، **سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، مناقشة تصورات**، دراسات وأوراق تحليلية ضمن سلسلة سياسات عربية، العدد63، مارس2014.

82. ملاح، السعيد. "**الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي**" مجلة **المستقبل العربي**، العدد459، السنة40 (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية)، ماي2017.

83. المولدي الأحمر." **مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة**"، سلسلة تقييم حالة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو2011.

84. مي، نجيب."**الأقليات وبناء السلام...أي المقاربات أنسب للحالة العربية؟**، مجلة **السياسة الدولية**، العدد2016.

85. ناظم شواف، الشمري. **إشكالية التحول الديمقراطي في البلدان العربية**، مجلة **المستنصرية للدراسات العربية الدولية**، عدد 39، (العراق)د س.

86. نظير، محمد. محمود أيمن. "**موقف تركيا من أحداث التغيير في المنطقة العربية**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، 2013 .

87. النقيب حسن، خلدون." **واقع ومستقبل الأوضاع الاجتماعية في دول الخليج العربي مع إشارة خاصة إلى العولمة**"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 268، (بيروت) 2001 .

88. هادي، رياض عزيز. "**مفهوم الدولة ونشوؤها عند ابن خلدون**"، مجلة **العلوم السياسية**، عدد37، (جامعة بغداد، د.س).

89. هلال، رضا محمد. "**السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية، دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها**"، دراسات، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، يوليو 2021.

90. يوسف، كريم. **قراءة تحليلية في علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي نموذجا الجزائر والسودان**، مجلة اتجاهات سياسية(برلين: المركز الديمقراطي العربي،العدد الثامن، أوت2019.

د-المعاجم والقواميس:

1. ابن كثير، إسماعيل. **تفسير القران الكريم**، مجلد8، ط2(المملكة العربية السعودية:الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع،1999.
2. ابن منظور. **لسان العرب**، ط1،ج2(القاهرة: دار الحديث، المجلد الأول، 2003).
3. ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الأول (القاهرة: دار الحديث، 2003).
4. القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية 07.
5. مصباح عامر. **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** (الجزائر:المكتبة الجزائرية بوداود،2005).

د-التقارير:

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الأمانة العامة 1999)، وفق وقائع مؤتمر العمل العربي، لمنظمة العمل العربية عام2000.
2. الصندوق الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية الإنسانية** نيويورك ،2016.
3. صندوق السلام، **تقرير مؤشر الدول الفاشلة لعام 2012**، احتلت ليبيا المرتبة الاخيرة بين عامي2006-2012.
4. مركز المستقبل. "**تحول ليبيا إلى بؤرة مركزية للصراع الإقليمي والدولي**"، **تقرير استراتيجي**، العدد02، 2019-2020.
5. معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام "سيبري، **قاعدة بيانات الإنفاق العسكري سيبري**/أفريل2021"
military. arabic.cnn.com/business/article/27/04/2011sipri

6. منظمة الأمم المتحدة. **الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير**.تقريرالمكتب الإقليمي للدول العربية. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016**،بيروت،2016.

7. منظمة الأمم المتحدة. **ليبيا تنزلق إلى الفوضى**. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نيويورك،2016.

8. هيومن رايتس ووتش، **تقرير حول الوضع الاجتماعي والأمني في ليبيا**

ه-روابط الانترنت:

1. الغالي، **خالد. تعرف على الثروات العربية وكم تمثل في العالم**، تم زيارة الرابط في https: //www. irfaasawtak. com/rights-and-liberties.2020.06.15

2. الموسوعة الحرة، **قائمة الدول العربية حسب عدد السكان**، تم التصفح في: https://ar.wikipedia.org/wiki.2017.10.12

3. الموقع الالكتروني أندكو، **عدد سكان الدول العربية2021 بالترتيب ومجموع الوطن العربي**، على الرابط ، تمت زيارة الموقع في2021.09.19. https://andakoo.com/2021/08/07

4. الموسوعة الحرة. **حياة محمد أركون**،على الرابط :**https//:fr.m.wikipedia.org** تم التصفح في 16.12.2019

5.الحميري، محمد أحمد." **النظام الأبوي في المجتمع العربي عند هشام شرابي**"، تم التصفح في 2021.10.20. **https://democraticac.de/ 07-04-2017**

6.النقيب حسن، خلدون. **أثر العولمة على سيادة الدولة(السياسة الخارجية كحالة خاصة)**، تم تصفح في2020.02.12. http: news. maktoob. com/forum/news28113

7.أبو الحسن، بشير عمر، دراسة **حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و إشكالياتها في ظل المتغيرات الحالية**، تم التصفح في 25-06-2021. c faes.org

8.بوجمال، محمد." **في مفاهيم الحراك، الانتفاضة، المغرب كنموذج**،"الحوار المتمدن، تم التصفح في12.10.2020. **http //www.ahewar.org**

9. موقع أماني الالكتروني « لكل كلمة معنى ..بلطجية «. تم تصفح يوم 2020. 05. 17

www. almaany. com /ar/dicti

10.الموقع الالكتروني للجزيرة، **موقعة الجمل**. على الرابط:www. aljazeera. Net تم تصفح يوم: 17.05.2020.

11.مشهور، سندس." **الأمنوقراطية" على** الميادين نت، تم التصفح في2020.10.22 على الرابط:www.almayadeen- net.cdn.ampproject.org

12.عبدالحي، وليد. **الوضع العربي بالأرقام**، الصفحة الرسمية على منصة الفايسبوك، تم التصفح في facebook/walidabdelhay /posts2021/12/28

13.مخطط برنارد لويس لتقسيم العالم الإسلامي، تم التصفح في 2021/03/22.
http: //gzafree. blogspot. com/2011/01/blog-post_6614. HTml

14.موقع المعرفة، **صفقة القرن**. تم التصفح في 11,10.2021:
http://m.maarefa.org

15.الموقع الرسمي لمنظمة أوبك،**OPEC.تم التصفح في 2020.10.20**
https://opec.org/ar/home/about us/history

16.موقع سبوتنيك الروسي، **المشاريع الروسية الواعدة في بلدان العالم العربي**، تم الاطلاعhttps://sputnik news.com/.18/02/2019.

17.بوطالب، **محمد نجيب. الصراع القبلي في ليبيا.. والانقسام المناطقي**، تم التصفح في05.02.2020. https://www.alqabas.com

18.خشيب، جلال. كيف تفسّر الجغرافيا الأسباب العميقة للثورات العربية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، شوهد في 29.09.2019.
https://www.politics-dz.com

19.أويل برايس. **هل تستعيد ليبيا مكانتها العالمية في إنتاج النفط والغاز**، مركزالروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، على الرابط، تم التصفح في 18.11.2021
www. rawabetcenter.com/archives

20.الموسوعة الحرة، **اقتصاد ليبيا**، تم تصفح الموقع في2019.11.21:
http//: ar.m.wikipeadia.org

21.مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، **الاحتياطي الاستراتيجي للنفط..، من أهم أكبر حائزيه ومتى تلجأ إليه الدول؟**.www. rawabetcenter.com/archives

22.د.مؤلف. **تاريخ ليبيا**، معرفة، تم التصفح في 09-04-2017. **www.maarifa.org**

23.مخفي، منصورية. **نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية**، مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات، تم التصفح في 2021/12/31.**Htpps://studies.aljazerra.net**

24.الموسوعة الحرة. **المجلس الوطني الانتقالي المؤقت(ليبيا)**.

تم التصفح في: 2020.11.11. https://ar .m.wikipedia.org

25.لجنة التحقيق بشأن ليبيا . تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول ليبيا على الرابط:doc. A-HRC-19-68 .../**https://ochr.org/documents**،

تم التصفح في 2021.12.26

26.محمد السعيد، إدريس. **مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية (1-2)**،المركز العربي للبحوث والدراسات، تم التصفح في 2021/11/18 على الموقع htpp ://www.acrseg.org/36537

27.العبيدي، لطفي. **بين أمريكا وروسيا والصين، تعقيدات الصراع الدولي والتحديات العالمية الكبرى**، تم التصفح يوم 2021/11/20. **htpps: //rawabetcente.comarchives/**

28.مركز الروابط للبحوث والدراسات، **مؤتمر استقرار ليبيا ،الطموحات كبيرة لكن التحديات أكبر**،أكتوبر 2021. تم التصفح في 2021/12/20.

htpp://rawabetcenter.com/archive،

29.العربي الجديد. **قمة بوتين وشي ترسم أجندة 2022، جبهة موحدة لمواجهة الضغوط الأمريكية**، على مركز الروابط للبحوث والدراسات، تم التصفح في 2021/12/20.

htpp://rawabetcenter.com/archive .

30.توماس وليفي وكوهين،"**لورانسات العرب بين الماضي والحاضر**"، التصفح في 22. 03. 2021

http: // revfacts. Blogspot.Com/2012/04/blog.Post. Html

31.دالع، مصطفى. "**ليبيا تتحول إلى ساحة صراع بين روسيا والغرب**،" الأناضول، شوهد في 2017.02.17، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية. https://www.politics-dz.com

32.الصوافي، محمد خلفان. **الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومسارات المستقبلية**، 24جوان2020، على الرابط:www. trends research. Org.

33.حسن رمضان، **بعد إسقاطه...ما هو اتفاق الصخيرات؟**، تم تصفح في 2020.06.18. **https: //www. elwatannews. com/news/details/4720128**

34.الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، **ليبيا: التشكيلة الحكومية اليوم على طاولة البرلمان في جلسة طرح الثقة**، تم التصفح في 2021.06.29
https: //www. aps. dz/ar/monde/102402-2021-02-25

35.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **حكومة الدبيبة الليبية..حيثيات التشكيل وتحديات الإنجاز**، ضمن سلسلة قضايا المركز، تم تصفح الموقع في 30. 06. 2021
Araby-co-uk. cdn. ampproject. Org.

36.عمر العثماني، **ليبيا...ترحيب عربي ودولي واسع بالمصادقة على حكومة دبيبة**، اسطنبول. تم التصفح في 30. 06. 2021. https: //www. aa. com. tr/ar/

37.مركز الروابط للبحوث والدراسات.**مؤتمر استقرار ليبيا ،الطموحات كبيرة لكن التحديات أكبر**. تم التصفح في 2021/12/20 .htpp://rawabetcenter.com/archive

38.بصيلة، محمد. **هل ستجرى الانتخابات في ليبيا بموعدها؟ سيناريوهات محتملة**، الموقع الالكتروني للعين الإخبارية، تم التصفح في 2021/12/20
htpp://al-ain.com/article/libya-elections-parliemed-delay

39.نجدي،عادل. «**الفرقاء الليبيون يوقعون على اتفاق بوزنيقة المغربية**، «العربي الجديد، شوهد في 2020/10/7 .على: https: //bit. ly/2Gt8XR

40.وكالة الأنباء الجزائرية. **موسى فقي يرحب بانتخاب سلطة تنفيذية مؤقتة في ليبيا**، تم التصفح في 29. 06. 2021 على الرابطhttps: //www. aps. dz/ar/tag

41.وكالة الأناضول الإخبارية. على الموقع:تم التصفح في02. 07. 2021.
https: //www. aa. com. tr/ar

42.زرواق،نصير. **الجزائر والأزمة الليبية**،مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح في 01.04.2021
http: //www aljazeera .net /knowledjegate/opinions/2014

43.الموسوعة السياسية الحرة. **الأمن الإنساني Human Security**،
تم التصفح في 2021/04/14.https: //political-encyclopedia .org /dictionary.
44.الموقع الالكتروني.**الأزمة في ليبيا: صراعات متداخلة ظاهرها سياسي وباطنها تنافس على الثروات:** تم زيارة الموقع في 2021/12/31.
http:// archive2.libya-al-mostakbal.org/new/clicked/74010،

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Al hamezeh al shadaedi and Nancy Ezzedine**, Libyan Tribes in the Shadows of war and peace**, Netherlands : clingendael Institute of international relations, 2009.
2. Bahgat Korany **,"crisis and new agenda of the arab state"** . IEMED .Mediterraniean year book .2015 .
3. Bernard branquet, **the philosophical theory of state** (canada Books 2001).
4. chervis, Christopher and Martinis, J **Libya after Gaddafi, lessons and implication for the future,** National security research, Division the RAND Corporation, 2014.
5. David, le système libyen**, les tribus et la révolution**, paris , presses universitaires de France, 1990.
6. Francis, Fukyama, **The political system and political decadence : from the industrial revolution to the globalisation of democracy**,2part,2014 .
7. Herbert ,Adams,GIBBONS, **the foundation of the ottoman empire, ahistory**,1st ed , Routledje library editions.
8. Mikail, Barah**, State legitimacy and local Governance in Libya : A Reading**, Konrad Adenour Sifting, 2016.
9. Stefano, Mercuzzi , **The EU, NATO and libya conflict** , Rome, routeldje, 2021 .
10. Vladislav Inozemtsev, ***The rational and Goals of Russia s Syria Policy*** ;in Fréderic C.Hof, Vladislav Inozemtsev, A dam Garfinkel and

Dennis Ross, the Kremlins Actions in Syria :Origins, Timing, And Prospect.

11. Weber, Max .**Economy and society, an outline of interpretive sociology**, guenhner roth & clouse wittich(eds) ,berkely :university of california,press,1978.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء	الصفحة
شكر وعرفان	
ملخص	
abstract	
مقدمة	أ-ش
الفصل الأول: الدولة مدخل مفاهيمي نظري	18
المبحث الأول: مفهوم الدولة وأركانها	18
المطلب الأول: مفهوم الدولة	18
المطلب الثاني: أركان الدولة	24
المطلب الثالث: خصائص الدولة	28
المطلب الرابع: وظائف الدولة في ظل الواقع الدولي الجديد	29
المبحث الثاني: نشأة وتطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي	31
المطلب الأول: التطور التاريخي للدولة	31
المبحث الثالث: تراجع مفهوم السيادة أمام المستجدات الدولية الراهنة	48
خلاصة الفصل	56
الفصل الثاني: ميلادالدولة العربية وأزماتها ما بعد الاستعمار	57
المبحث الأول: سياقات نشوء وتطور الدولة العربية	58
المطلب الأول: الدول العربية: دراسة جيواستراتيجية	58
المطلب الثاني :ا لخصائص الاجتماعية للدول العربية	60
المطلب الثالث تكوين الدولة العربية بين السياق المحلي والبعد الخارجي	61
المطلب الرابع: دور الاستعمار الأجنبي في هشاشة الدولة العربية وإضعافها	68
المبحث الثاني: أزمات الدولة العربية ما بعد الاستعمار، أزمة الشرعية، التنمية ، العولمة، وفشل التحول الديمقراطي	69
المطلب الأول : أزمة الشرعية في الدول العربية	69
المطلب الثاني: أزمة التنمية في الدولة العربية	71
المطلب الثالث: دور العولمة في تعميق أزمات الدولة العربية	74
المطلب الرابع: أزمة فشل التحول الديمقراطي في الدول العربية	82
المبحث الثالث: دور الثورات العربية (منذ2010)في تعميق أزمات الدولة العربية	87
المطلب الأول: مفهوم الثورات العربية	87
المطلب الثاني: مميزات الثورات العربية وخصائصها	91

المطلب الثالث: الدوافع الداخلية والخارجية للثورات العربية	94
المطلب الثالث: أهمية ومكانة المنطقة العربية ضمن الأجندات الدولية	117
المطلب الرابع: مواقف القوى الدولية حول الثورات العربية	127
المطلب الخامس: نتائج وتداعيات الثورات العربية	132
خلاصة الفصل	138
الفصل الثالث: الأزمة الليبية عام 2011بين السياق المحلي والتدخل الخارجي	140
المبحث الأول: ليبيا قبل حكم القذافي عام 1969	140
المطلب الأول: ليبيا دراسة جيواستراتيجية	140
المطلب الثاني: تطور دولة ليبيا قبل تولي القذافي الحكم في 1969	149
المبحث الثاني: ليبيا في عهد القذافي، الدولة الهشة وعوامل الانقسام السياسي	151
المطلب الأول: النظام السياسي في عهد القذافي	151
المطلب الثاني: السياق الاقتصادي في عهد القذافي وأزمة النفط	156
المطلب الثالث: الخصائص الاجتماعية لليبيا وتجلياتها في الحياة السياسية	159
المطلب الرابع: علاقة الدولة بالقبيلة خلال عهد القذافي وبعده	162
المبحث الثالث: الأزمة الليبية عام 2011 ودور السياق المحلي والتدخل الخارجي فيها	168
المطلب الأول: دور السياق المحلي الداخلي في انفجار الأزمة 2011	168
المطلب الثاني: دور التدخل الخارجي مارس 2011في إنهاء حكم القذافي	180
المطلب الثالث: إسقاط حكم القذافي والتداعيات المترتبة	183
خلاصة الفصل	186
الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية للدولة الليبية في ظل التحديات الداخلية والخارجية	188
المبحث الأول: الآثار المترتبة عن الأزمة الليبية الداخلية	188
المطلب الأول: الآثار والتداعيات السياسية للأزمة الليبية	188
المطلب الثاني: تداعيات انهيارالأمن في ليبيا على الوضع المحلي، الإقليمي والدولي.	190
المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للصراع الليبي وتصاعد الهجرة غير الشرعية	192
المطلب الرابع: التداعيات الاقتصادية للأزمة الليبية	196
المبحث الثاني: جهود ومساعي الدول والمنظمات الدولية في حل الأزمة الليبية	197

المبحث الثاني: مساعي وجهود المنظمات والدول في حل وتسوية الأزمة الليبية	212
المطلب الأول: دور المنظمات الدولية والإقليمية في حل الأزمة الليبية	212
المطلب الثاني: مساعي دول الجوار الليبي في تسوية الأزمة الليبية	219
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للدولة الليبية	224
المطلب الأول: سيناريو التعقيد(تصعيد الأحداث)	224
المطلب الثاني: سيناريو التدخل العسكري	227
المطلب الثالث: سيناريو الحل والتسوية السلمية للأزمة الليبية	228
المبحث الرابع: بناء الدولة في ليبيا في ظل التحديات المختلفة	231
المطلب الأول: أبعاد بناء الدولة	231
المطلب الثاني: أبعاد بناء الدولة في ليبيا	236
المطلب الثالث: المداخل الأساسية في بناء الدولة الليبية	239
المطلب الرابع: تحديات بناء الدولة في ليبيا	241
المطلب الخامس: التحديات السياسية لبناء دولة ديمقراطية حرة في ليبيا	242
خلاصة الفصل	246
الخاتمة	248
قائمة المراجع والمصادر	254
فهرس المحتويات	279